وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الديمقراطية التشاركية والأمن البيئي

دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس 2012-2022

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص سياسات عامة

إعداد الطالبة: **إشراف الدكتور:**

روباش سمراء **باهي سمير**

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة
عبد اللطيف باري	أستاذ	رئيسا	جامعة بسكرة
سمير باهي	أستاذ	مشرفا ومقررا	جامعة بسكرة
أمين البار	أستاذ	مناقشا	جامعة تبسة
سامي بخوش	أستاذ	مناقشا	جامعة باتنة 1
بلال قريب	أستاذ محاضر أ	مناقشا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2025/2024



إهداء

إلى أرواح شهداء معركة التحرير في الجزائر و فلسطين.

إلى كل الذين نافحوا و صابروا و رابطوا في معركة طوفان الأقصى.

سلام عليكم بما صبرتم.

إلى أرواح القادة المجاهدين أمثال العربي بن مهيدي وابن باديس،

و من سار على دربهم في تحرير البلاد والعباد من الذل والاستعباد.

إلى قادة الجهاد السياسي والميداني في فلسطين إسماعيل هنية و صلاح الأمة

معنى الاستغناء بالله عمن سواه يحي السنوار.

أهدي هذا الجهد وأسأل الله القبول.

سمراء

شكر وتقدير

بخالص المحبة والعرفان وكل عبارات التقدير والامتنان أتقدم بالشكر لكل من علمني حرفا خلال رحلتي العلمية فلكل منهم فضل لا ينسى وبصمة لا تمحى.

وأخص بالشكر:

- ✓ **الوالدين الكريمين فلهما الفضل بعد الله عز وجل.**
- ✓ **عائلتي كل باسمه وجميل وصفه فهي سر سعادتي.**
- ✓ **زوجي الحبيب على دعمه الدائم وتشجيعه المستمر فقد كان سندي ورفيق دربي ولولاه ما كان لهذا الإنجاز أن يكتمل.**
- ✓ **ولا أنسى فضل أساتذتي الذين كانوا نبراسا أضاء لي طريق العلم والمعرفة وأخص الأساتذة:**

حنان بن عبد الرزاق، سمير باهي، باري عبداللطيف عمراني كربوسة وعزوز غربي.



﴿ رَبِّ اِجْعَلْ هٰذَا بَلَدًا ـاٰمِنًا وَّارْزُقْ اَهْلَهٗ

مِنَ الثَّمَرٰتِ ﴾ البقرة 126

مُقَدِّمَةٌ

مقدمة

تعد الديمقراطية من أكثر الأنظمة السياسية تأثيرا في التاريخ الإنساني حيث تمثل إطارا يجمع بين مبادئ الحرية، المساواة والعدالة الاجتماعية، والتداول السلمي على السلطة، الفصل بين السلطات، التعددية الحزبية، حرية في الرأي والتعبير، وحفظ حقوق الإنسان، فمنذ العصور القديمة سعت الشعوب إلى تحقيق أنظمة حكم تعكس إرادة الجماهير وتمنح الأفراد القدرة على المشاركة في صياغة القرارات التي تؤثر على حياتهم اليومية ومستقبل مجتمعاتهم، من خلال إحداث تغيير هيكلي وبنيوي على مستوى مؤسسات الحكم.

ظهرت الديمقراطية كفكرة وممارسة سياسية ترتكز على مبدأ سيادة الشعب باعتباره المصدر الأول للسلطة، منذ ظهور التجمعات البشرية، فقد كانت لصيقة بالحياة الجمعية للبشر كممارسة، قبل أن تظهر كمصطلح في العصر اليوناني، وكثير من الباحثين أغفل تلك الحقب التاريخية، وأرَّخ للديمقراطية ابتداءً من العصر اليوناني، والمتتبع لتاريخ الحضارات القديمة يدرك أن الديمقراطية كممارسة تجلت بصور مختلفة من خلال الأعراف التي تحكم العلاقة بين الشعوب وملوكها وأباطرتها من جهة، وبين المماليك والإمبراطوريات من جهة أخرى.

يختلف تطبيق الديمقراطية من مجتمع إلى آخر بناءً على الظروف الثقافية، الاقتصادية، الاجتماعية، ففي الوقت الذي نجحت فيه بعض الدول في تأسيس أنظمة ديمقراطية قوية، لا تزال أخرى تواجه تحديات.

يأتي النقد الموجه لمثل هذا النوع من الديمقراطية (التمثيلية) بأنها ليست سوى حكم الأغلبية، وهو ما يهمش حرية الأقليات ويقوض العدالة الاجتماعية حينما تتعارض مصالح المجموعات المختلفة، علاوة على ذلك فإن الأنظمة الديمقراطية الحديثة كثيرا ما تقع في شرَك الشعبوية، حيث يستغل صوت الشعب كأداة لتغليب العواطف على الحكمة، مما قد يفرز قيادات غير كفؤة وسياسات قصيرة النظر.

كما أن مفهوم الديمقراطية ذاته قد يتحول إلى أداة للتلاعب، حيث تفرغ الانتخابات والمؤسسات الديمقراطية من محتواها الحقيقي، ليصبح النظام الديمقراطي مجرد واجهة تبرر استبداد النخب السياسية والاقتصادية، ولعل من أكثر الانتقادات عمقا أن الديمقراطية في صورتها الحالية قد تعجز على التعامل بفعالية مع التحديات العالمية المعقدة مثل: التوترات الثقافية، والفجوات الاقتصادية، وخصوصا تغيرات المناخ.

تأتي الديمقراطية التشاركية كتطور مهم في مسار نمو النظم السياسية والاجتماعية، التي يناط فيها الأمر عادة لممثلين منتخبين لاتخاذ القرارات بالنيابة عن الشعب، إلا أنها تعاني من فجوات في التمثيل وعدم التفاعل المباشر مع احتياجات ورؤى المواطنين، حيث تهدف إلى تعزيز مشاركة الأفراد في عمليات اتخاذ القرار بما يتجاوز الأشكال التقليدية للديمقراطية التمثيلية في النظم الديمقراطية الكلاسيكية، هنا يأتي نموذج الديمقراطية التشاركية متجاوزا ومصححا نظريا

وعمليا لنموذج الديمقراطية التمثيلية بإشراك المواطن مع ممثليه في قضايا عديدة تخصه عبر مختلف الآليات وخصوصا القضايا البيئية التي أصبحت تهدد حياة الملايين من البشر، وتعرض أمنه الإنساني للخطر.

يعد التلوث وغياب الأمن البيئي تهديدان متزايدان لحياة الإنسان والكائنات الحية كافة، حيث أصبح العالم اليوم يواجه تحديات بيئية خطيرة نتيجة الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية والنشاط الصناعي غير المسؤول والتوسع الحضري العشوائي، والتلوث بكل طرقه وأشكاله (هوائيا . مائيا . أرضيا) يترك آثارا مدمرة على جميع النظم وخصوصا البيئية منها ويعرض صحة البشر للخطر، ويهدد التنوع البيولوجي الذي يمثل أساس التوازن البيئي.

وفي ظل إيجاد رؤى مشتركة متكاملة لجل المعضلات التي تواجه البشرية أضحت الديمقراطية التشاركية من المواضيع الحديثة التي تشغل مساحة هامة من البحث، وباتت مصطلحا متداولا في الخطابات الرسمية، ومحورا أساسيا بموجبه يتعين رسم السياسات، نظرا لمقوماتها وآلياتها التي تسهم في حوكمة القرارات ودمقرطة الحياة السياسية والتأثير على أساليب الحكم.

فالنطاق التشاركي الذي يتيحه هذا النوع من الديمقراطية وإضفائه الطابع المؤسسي على مشاركة المواطنين في تنفيذ السياسات يسهم في حوكمة السياسات البيئية ويخلق رغبة للمواطنين للمساهمة في تفعيل العمل المجتمعي البيئي والانتصار لبيئتهم والحفاظ عليها.

تواجه منطقة شمال إفريقيا تزايد التحديات في مجالي الحوكمة البيئية والتغيرات المناخية، والجزائر وتونس كدولتين متجاورتين تواجهان تحديات بيئية متعددة تشمل التصحر، ندرة المياه، التلوث، التدهور البيئي، وفي ظل هذه التحديات أصبحت فكرة الديمقراطية التشاركية ضرورة لتعزيز مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار وحماية الموارد البيئية واستدامتها.

عرفت المنطقة العربية منذ نهاية العام 2010 وبداية العام 2011 ما يسمى بموجة "الحراك العربي" كانت لحظة فارقة، عبرت فيها الشعوب العربية عن الغضب والتذمر الذي تعاني منه من جراء حالة الطغيان والاستبداد التي تملكت المنطقة لعقود وسنوات، انطلقت هذه الصرخة من مدينة "سيدي بوزيد" في تونس وكان لها عظيم الصدى في جل المنطقة العربية، وكان له امتداد في الجزائر عام 2012 لكنه لم يكن بنفس الزخم والقوة في الجارة تونس لكن انجرت عنه هو الآخر عديد من الإصلاحات السياسية والقانونية.

سلكت الجزائر وتونس الخيار التشاركي ـ بدرجات متفاوتة ـ للتعامل مع مطالب التغيير التي عبرت عنها شعوبها خلال موجة الحراك العربي كوسيلة لامتصاص الغضب وضمان الاستقرار، ولمعالجة التحديات والعوائق التي تواجه هذه الأنظمة ومن أهمها التحديات البيئية.

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية:

تكمن أهمية هذه الدراسة في تحليل كيفية تطبيق الديمقراطية التشاركية في الجزائر وتونس وتأثير ذلك على الأمن البيئي، كما تسلط الضوء على مختلف نماذج الحكم التشاركي في البلدين، مع تحديد أغلب النجاحات والاخفاقات التي تواجه كل منهما.

الأهمية العملية:

وتكمن أهمية الدراسة أيضا في تقديم فرصة للاستفادة من التجارب الناجحة وتجنب العقبات المشتركة، بما يعزز التعاون المحلي والإقليمي في معالجة القضايا البيئية، وتوضيح كيفية تعزيز دور المجتمع المدني في حماية البيئة خصوصا وأن الدراسة في إطار مقارن بين الجزائر وتونس يعد ذلك فرصة للتعرف على أبرز الفروقات والاخفاقات والنجاحات في كلا التجربتين، ويجسد منهجا تحليليا نقديا يسهم في فهم التحولات السياسية والاجتماعية من زاوية جديدة وشاملة، والمقارنة في موضوع الديمقراطية التشاركية والأمن البيئي تجمع بين البعدين السياسي والبيئي، مما يبرز التكامل بينهما ويسلط الضوء على التحديات والفرص في بناء سياسات شاملة مستدامة.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة ـ بعد تحديد الإطار النظري والمفاهيمي للديمقراطية التشاركية والأمن البيئي مع إبراز آليات تشاركية ناجحة لتحقيق الأمن البيئي ـ إلى تبيين ما يلي:

- تحديد ضرورة المقاربة التشاركية لتجاوز العديد من التحديات والصعوبات على رأسها التحديات البيئية، مع تعزيز نماذج لآليات تشاركية ناجحة تدافع عن البيئة وتقاوم لأجلها.

- تحليل مسار الديمقراطية التشاركية والأمن البيئي في الجزائر وتونس (2012 – 2022) وفق أربع مؤشرات أساسية.

- توضيح تحديات تنزيل الديمقراطية التشاركية لتحقيق الأمن البيئي في الجزائر وتونس.

- إبراز وتحليل الأفق التشاركي والبيئي في الجزائر وتونس.

أسباب اختيار الموضوع

تنقسم أسباب اختيار الموضوع إلى قسمين:

أسباب ذاتية:

مما لا شك فيه أن الرغبة الذاتية والشغف في دراسة أي موضوع، والبحث في محتواه وخفاياه واكتشاف جذوره وأسراره، يشكل عاملا مهما في تحفيز الباحث للتعمق في الموضوع والتعرض لعناوينه القريبة والبعيدة الواضحة والغامضة.. قبولي لهذا الموضوع والبحث فيه بشغف لأنه يتعرض لعينتي دراسة (الجزائر وتونس) وهما يمثلان انتمائي لوطني العربي الكبير، والبحث في موضوع الديمقراطية التشاركية لأنها تمثل أسمى وأجل أشكال الديمقراطية لعلاج قضية من أصعب القضايا التي تواجه البشرية بصفة عامة والمواطن الجزائري والتونسي بصفة خاصة، على المديين العاجل والآجل وهو فقدان الأمن البيئي، وككل الدول النامية التي ترى التنمية أولا نظرا للحاجة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الملحة، تقع (الجزائر وتونس) في جدلية التوازن بين التنمية الاقتصادية والتنمية البيئية فبينما تسعى هاتين الدولتين إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة لتلبية احتياجات سكانها وتحسين جودة الحياة، تأتي هذه الجهود غالبا على حساب البيئة من خلال استنزاف الموارد الطبيعية وزيادة معدلات التلوث، حساسية هذين المتغيرين وخطورتهما شكلت دافعا قويا لي للبحث في هذا الموضوع، لأن عذرية كلا البلدين تمكنهما من إعادة النظر في الأولويات نحو تنمية مستدامة، وإهمال الأمن البيئي سيؤدي في النهاية إلى كوارث طبيعية تأتي على الأخضر واليابس وهذا ما حاولنا إبرازه وتحليله من خلال دراسة علمية وموضوعية.

أسباب علمية وموضوعية:

- تأتي هذه الدراسة في إطار تغطية النقص الحاصل في الدراسات المقارنة خصوصا في موضوع الديمقراطية التشاركية والأمن البيئي بين البلدين (الجزائر وتونس)، فالدراسات المقارنة تعزز من فهم الظواهر بشكل أعمق وتقدم أدلة علمية لدعم القرارات السياسية والإدارية وتسهم في تطوير النظريات من خلال اختبارها في سياقات متعددة، فالإمكانات المتقاربة للبلدين والتحديات المشتركة توجد مداخل سياسية ومجتمعية متقاربة في تطبيق الديمقراطية التشاركية وتعزيز الأمن البيئي.

- مواكبة ومتابعة تطبيق الديمقراطية التشاركية لتثمين الجهود الصحيحة والجادة وتدارك الإخفاقات التي قد تواجه التجربتين في تطبيق الديمقراطية التشاركية للحفاظ على الأمن البيئي في الجزائر وتونس، فالدراسات التي تجمع بين الديمقراطية التشاركية والأمن البيئي في الجزائر وتونس ماتزال محدودة.

الدراسات السابقة

تتيح الدراسات السابقة التعرف على الجهود العلمية المبذولة والمرتبطة بموضوع البحث، لتحديد الفجوات المعرفية التي يمكن معالجتها في هذا السياق، تناولت العديد من الدراسات الديمقراطية التشاركية والأمن البيئي في الجزائر وتونس، جلها تخصص في دراسة أحد المتغيرين فقط الديمقراطية التشاركية منفردا مثل:

- دراسة للأستاذ بوحنية قوي وآخرون "**الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية**"[1]
- تركز إشكالية الموضوع على دراسة رؤى النظم السياسية في الدول المغاربية لسبل إصلاح الإدارة المحلية وتجاوز نقائص تجارب الديمقراطية التمثيلية، عن طريق تبني خيار الديمقراطية التشاركية، والبحث في الآليات الكفيلة بضمان تطبيق وتفعيل الإشراك السياسي للمواطنين، دعما لفكرة التسيير الجماعي لشؤون الجماعة المحلية.

ويجيب على جملة من الأسئلة الفرعية التي تعتبر محاور أساسية يدور حولها موضوع البحث من بينها:

- ما هي أهم التزامات الدول المغاربية لاستيفاء معايير المشاركة لضمان حق التعبير عن الآراء السياسية؟ وما هي منطلقات حكوماتها لاعتماد نظام الديمقراطية التشاركية في نماذج الجماعات المحلية وتضمينها في مشاريع الإصلاح السياسي والإداري الشامل؟
- هل هدف الديمقراطية التشاركية هو ضمان استقرار السلطات التنفيذية والمجالس الشعبية المنتخبة أم ضمان حقيقي لمشاركة المواطنين في صنع القرار؟
- هل ترجع أزمة الانسداد الديمقراطي في هذه الدول إلى ضعف تجارب الديمقراطية التمثيلية أم إلى تدخل الدولة في دعم سلطة المسؤولين المحليين؟ ما هي أنجع الآليات الكفيلة بتسهيل ممارسة الديمقراطية التشاركية وتأمين تطبيقها؟

الإضافة في هذا الكتاب ترمي إلى محاولة الإجابة على هذه التساؤلات الرئيسية للإحاطة بموضوع الديمقراطية التشاركية بمجموعة من المقالات والدراسات لفريق من الباحثين في العلوم السياسية اتجهوا نحو توسيع إطار الفائدة ونشر الوعي بالقضايا السياسية المرتبطة بما يحيط بهم من تحولات اجتماعية واقتصادية وثقافية، وتشجيعا لاتخاذ قرارات سياسية عقلانية تجسد مبادئ الديمقراطية التشاركية، جاء موضوع إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن المحلي من خلال دعم دور المواطن، المجتمع المدني، والقطاع الخاص في صياغة المشروع التنموي المحلي في جزء "**حالة الجزائر والمغرب للأستاذين، د. عصام بن الشيخ، د. الأمين سويقات**" حيث اعتبرا الديمقراطية التشاركية أحدث الصيغ

[1]- بوحنية قوي؛ "الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان ط2، 2018

المفاهيمية المعاصرة لإعمال وتجذير تطبيق مفهوم الديمقراطية، وهي آلية لتطبيق "التوزيع العمودي للسلطات" الذي يمنح فضاء ومساحة أوسع لتسيير الشأن المحلي، وأكدا على أن الدول المغاربية خطت خطوات هامة في مسار الإصلاح السياسي والإداري، الذي انتهى بتبني عدد من المقاربات النظرية المتكاملة، التي تهدف إلى خلق آليات معاصرة لتدبير الشأن المحلي.

وخلصت الدراسة إلى ضرورة:

- إصلاح هياكل الدولة والمجالس المنتخبة خصوصا (السلطة التشريعية) في الجزائر ولا يكتمل ذلك إلا عبر مجموعة من القوانين، بل يتجسد من خلال واقع تشاركي محلي جواري، يرتقي بالمجتمع المدني إلى شريك فعلي استراتيجي تتطور شراكته مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص وفق أسس واضحة ومتكاملة بتعزيز الحوار والتواصل، وتمكينه ماديا وفنيا، ودعم المبادرات المحلية.

- تعتبر الإدارة المحلية من أكثر المؤسسات حاجة إلى تغيير أساليبها بما يتناسب مع تكنولوجيا المعلومات ويعد ذلك خطوة في تحسين كفاءة العمل الإداري، تسمح بتسريع الخدمات، وتبسيط الإجراءات الإدارية.. فالتوجه نحو الإدارة الإلكترونية ليس خيارا فقط بل ضرورة لتحقيق التنمية المستدامة ومواكبة متطلبات العصر الرقمي.

- يعد اعتماد مقاربة تشاركية في تسيير الشأن المحلي تأكيدا على حق المواطن في الحصول على فرصة الإخبار والاستشارة والمشاركة في المجالس المنتخبة ومتابعة المشاريع المنجزة والمشاركة في تقييمها، وتستدعي هذه العمليات من المجالس المنتخبة الارتقاء بثقافة الانصات والتفاعل واقتسام المسؤولية والمعرفة(المعلومة) مع المواطن وفعاليات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

- إن توظيف مقاربة الديمقراطية التشاركية وإدماجها في صياغة السياسة العامة يدعم ذلك اختيار البدائل العقلانية للقرارات الإدارية المتخذة من طرف المجالس والجماعات المحلية لتحريك عجلة التنمية بما يتماشى ومطالب الساكنة.

- أثر الوضع السياسي العام في الدول المغاربية على قدرة الجماعات المحلية في خلق جو تشاركي لتسيير الشأن العام وأدى ذلك إلى انتشار الفساد وانعدام المحاسبة والمراقبة نتيجة لضبابية الرؤية وتداخل صلاحيات صانعي القرار على المستوى العام والمحلي، وكيفيات خلق تحالفات سياسية محلية ووطنية للحد من العجز الحاصل في حلحلة المشكلات السياسية والإدارية المتراكمة ناهيك عن التسييس المتعمد للقضايا الإدارية وإصلاح الشأن العام السياسي وإعطائه طابعا إعلاميا مسيسا بعيدا عن التجسيد الحقيقي لمفهوم التشارك.

نثمن ما جاء في هذا الاكتتاب الجماعي ولكن نقف عند النتائج أعلاه كيف يمكن إدماج المقاربة التشاركية في الواقع السياسي والإداري الجزائري في ظل ضعف الفواعل الرئيسية (المجتمع المدني، القطاع الخاص، ووعي المواطن) ونحن نشهد عزوفا للمواطن عن المشهد العام لأن حضوره في جل المواسم الانتخابية لم يغير من واقعه شيئا، بالإضافة إلى

تغييبه عمدا نظرا لغياب الشفافية والنزاهة في التعاطي مع المعلومة، مما أضعف الرقابة الشعبية على أداء الهيئات المنتخبة والتستر على ضعف الأداء الحكومي وانتشار الفساد.. ناهيك عن ترتيب الشؤون البيئية في ذيل الاهتمامات التنموية أعاق هذا العمل المجتمعي البيئي.

- دراسة عمر الطيب بوجلال "**ادماج المقاربة التشاركية من خلال الإصلاحات السياسية**"[1]

حاولت الدراسة تتبع مسار الإصلاحات السياسية في شقها التشاركي انطلاقا من تصور خلفيات التحول من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية، وتتبع مسار الإصلاحات السياسية في الفترة (من1989 إلى 2014) مع التركيز على أهم المجالات التي فتحت للفواعل غير التقليدية للمشاركة في الحكم، مع تتبع نشاط هذه الفواعل لدراسة ومعرفة أهم إمكاناتها من ناحية البناء والوظيفة، ومن ثم الخروج بأهم الآليات التي من شأنها أن تعزز وظيفة وأداء تلك الفواعل بما يقتضيه الحكم التشاركي.

تمحورت الإشكالية المركزية للدراسة حول: هل البيئة الجزائرية القانونية والسياسية والاقتصادية والثقافية صالحة لتبني نظام الديمقراطية التشاركية؟ وما هي الآليات والأطر التي يجب الاستناد عليها لإرساء معالم الديمقراطية التشاركية في الجزائر؟

وخلصت الدراسة إلى أن الواقع الجزائري أفرز لنا قوة وسيطرة مطلقة للدولة، مقابل قوى وفواعل مخترقة من طرف الدولة، حيث أحكمت القبضة عليها، وهو ما أنتج نموذجا تشاركيا خاصا، تصبح فيه الدولة قوية والمجتمع المدني ضعيف، وأن بناء النموذج التشاركي متعدد الأقطاب لا يكون تشريعا جافا، بل يتطلب ممارسة واقعية ناجحة.

- دراسة للدكتور إبراهيم السهول "**واقع المجتمع المدني وتنزيل الديمقراطية التشاركية في المغرب**"

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة الانتقال من القواعد الفلسفية العامة المجردة المؤطرة لمفهوم المجتمع المدني إلى بحث ودراسة سيرورة أداء المجتمع المدني على نحو يمكننا من استنباط قواعد الفعّالية والكفاية لفتح آفاق واسعة لإمكانية تفعيل الديمقراطية التشاركية، مما يمكن من قياس قدرة المجتمع المدني في المغرب على تفعيل المستجدات الدستورية لدستور 2011.

انطلق الدكتور إبراهيم السهول من إشكالية مفادها . كيف يمكن للمجتمع المدني في المغرب من المساهمة في تحقيق التنمية المحلية انطلاقا من تفعيل مستويات وآليات الديمقراطية التشاركية؟

[1]- عمر الطيب بوجلال، **ادماج المقاربة التشاركية من خلال الإصلاحات السياسية**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2017.

بحث في الظروف التاريخية لنشأة مفهوم المجتمع المدني، ومفهوم الديمقراطية التشاركية، وسعى من خلاله لتأكيد أو تفنيد إمكانية تنزيل الديمقراطية التشاركية على الواقع المغربي، انطلاقا من إعادة توزيع الأدوار بين الفاعلين الشركاء، نظرا لانحصار مفهوم المشاركة في الأنظمة التمثيلية في مجرد الإدلاء بالتصويت في العملية الانتخابية.

وللبحث في مفهوم الديمقراطية التشاركية عرج الباحث على أربع أبعاد للعلاقات التي تحكم انشغالات العمل الجمعوي، يتمثل الطرف الأول في الدولة والسلطة المحلية على وجه الخصوص، والطرف الثاني يتمثل في الناخب المحلي، وعند هذه النقطة يقف الكاتب على ضرورة إعادة تشكيل هذه العلاقة تشكيلا يرتكز على مفهوم التشاركية، ويشدد على إنتاج العلاقة بين القنوات الرابطة بين الفاعل المدني والفاعل السياسي وبحث سبل التعاون بينهما.

والبعد العلائقي الثالث يتمثل في الوظيفة التمثيلية للمجتمع المدني اتجاه المواطنين والساكنة لتأطير المواطنين والمواطنات والدفاع عن مصالحهم وتحقيق رغباتهم، أما البعد الرابع فيتمثل في الأدوار التنموية للمجتمع المدني سواء اقتصاديا أو اجتماعيا أو ثقافيا لأن الوظيفة التشاركية للفاعل الجمعوي مرتبطة بتقوية الدور التنموي.[1]

وخلصت الدراسة إلى أن المجتمع المدني المغاربي يعاني من وصاية الدولة، مع سيطرت الهاجس الأمني على أنشطة الجمعيات، مما قوض العمل التطوعي وخلق ضبابية في الآفاق التشاركية، رغم أن الحل والبديل لعقد وأزمات الديمقراطية التمثيلية هي المقاربة التشاركية نظرا لتعدد الآليات الفعالة التي توفرها للترافع عن مطالبهم.

- أطروحة دكتوراه للطالبة عجرود سارة في 2020 تحت عنوان "**الحوكمة البيئية في الجزائر: السياسات والتحديات**"[2] تهدف هذه الدراسة إلى تبيين دور السياسات البيئية المتبعة في إرساء الحوكمة البيئية في الجزائر، التي جعلت من هذه الأخيرة بمختلف مكوناتها فاعلا أساسيا في بناء مسار تنمية قائم على أسس الحوكمة بمختلف أبعادها، عن طريق دعم دورها وتعزيزه بالمشاركة في العملية التنموية.

تمحورت إشكالية الدراسة حول:

كيفية أن تقود السياسات البيئية المتبعة في الجزائر في ظل التحديات القائمة إلى إرساء وتجسيد منظومة الحوكمة البيئية؟

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

[1]– إبراهيم السهول، واقع المجتمع المدني وتنزيل الديمقراطية التشاركية في المغرب، ص 300. 301

[2]– عجرود سارة، الحوكمة البيئية في الجزائر: السياسات والتحديات، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية تخصص: الحوكمة والتنمية، جامعة المسيلة، 2019. 2020.

ـ السياسة البيئية لها دور مهم في حل المشكلات البيئية بتظافر مجموعة من الإجراءات التقنية والإدارية وهاته الأخيرة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالثقافة البيئية مما ينجر عنه تغييرا في السلوك البيئي للإنسان.

ـ يوجد نماذج من المجتمع المدني والنماذج التشريعية والإدارة التعاونية والسوق الإدارية تبرز لنا العلاقة الوطيدة بين السياسة البيئية والحوكمة البيئية.

ـ للفواعل الوطنية دور مهم في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، فتقسيم الأدوار بين الفواعل بحيث يحمل كل فاعل شقا من الأعباء البيئية يحقق ذلك في النهاية استراتيجية وطنية لحماية البيئة.

ـ تواجه الحوكمة البيئية في الجزائر العديد من التحديات عالمية ومحلية أبرزها التصحر، التلوث، عدم الاستقرار السياسي، الفساد الإداري والسياسي، العزوف عن المشاركة السياسية... وغيرها.

- دراسة من إعداد وحيد الفرشيشي وعفاف الهمامي المراكشي بعنوان: **عشر سنوات من التشريعات البيئية في تونس أي مكانة للبيئة في عشرية الثورة 2011-2021**[1] ركزت هذه الدراسة على أهم التشريعات البيئية خلال عشرية الثورة استنادا إلى مجالات بيئية متعددة تتعلق بالتلوث الطاقة والتنوع البيولوجي والتراث الثقافي والتغيرات المناخية وغيرها حيث تعرض الكاتبان إلى مراحل التشريع البيئي في العشرية الأولى للثورة من خلال التركيز على التشريع البيئي في مرحلة المراسيم، ثم أمام المجلس الوطني التأسيسي، ثم امام البرلمان إلى غاية الفترة (2019 – 2021)، ثم صنفا التشريعات البيئية وتأثيراتها معالجين بذلك التشريعات البيئية العامة (دستور 2014 ومجلة الجماعات المحلية) والتشريعات البيئية المتخصصة مثل التشريعات المتعلقة بالتنوع البيولوجي والموارد الطبيعية، مجال الطاقة، الأمن البيولوجي وغيرها وأخيرا تناول الكاتبان التشريعات ذات التأثير على الحقوق البيئية مثل التشريعات المتعلقة بحقوق الانسان والحوكمة الرشيدة، وقد خلصت الدراسة إلى:

- أن الاستجابة القانونية بما تحتويه من مسائل بيئية اتصفت بالتقلب وعدم الاستقرار مما يؤكد أن المواضيع البيئية تبقى مجرد نصوص قانونية لأنها أدنى من المصالح السياسية والقانونية الأخرى.
- وأن الوضع السياسي لتونس جعل من الصعب الاهتمام بالمسألة البيئية كأولوية خلال مرحلة ما قبل المجلس التأسيسي ما عدا دستور 2014.
- حقق دستور 2014 نقلة دستورية للحقوق البيئية ومكوناتها لكن الحصيلة على أرض الواقع كانت دون ذلك رغم إصدار عدد هائل من التشريعات التي تؤطر لمجالات أساسية ومختلفة للمنظومة القانونية البيئية.

[1]- وحيد الفرشيشي، عفاف الهمامي المراكشي؛ عشر سنوات من التشريعات البيئية في تونس أي مكانة للبيئة في عشرية الثورة 2011 2021، تونس 2021.

- هناك صعود تدريجي لمكانة البيئة في النظام التشريعي التونسي إلا إنه لا يعكس الإصلاح المؤسساتي المتعلق بالإدارة البيئية كمراجعة القانون المحدث للوكالة الوطنية لحماية البيئة الذي يرجع إلى سنة 1988.

- الإصلاح المتأخر للعديد من النصوص السارية المفعول التي لم تعد تتوافق مع التطورات الدستورية والدولية والتشريعية مثل قانون التعمير والتهيئة الترابية.

وأوصت الدراسة بـ:

- استكمال إصدار النصوص القانونية الهامة ذات العلاقة بمجلة المياه، مجلة المحروقات، مجلة الغابات، مجلة البيئة، وتطوير المرصد التونسي للبيئة والتنمية المستدامة، وإصدار النصوص القانونية اللازمة لمواكبة التطورات التشريعية للوفاء بالالتزامات الدولية على مختلف المعاهدات البيئية.

- ضرورة صدور الأوامر التطبيقية للتشريعات ذات التأثير على الحقوق البيئية مثل الإطار القانوني لمجلة الجماعات المحلية وخاصة الفصلين 13 و14 المتعلقين بالصلاحيات المشتركة للمكونات الطبيعية والثقافية للبيئة لا سيما الأمر المتعلق بآليات الديمقراطية التشاركية لما له من تأثير على الحقوق البيئية.

- دراسة باللغة الإنجليزية بعنوان: **Participatory democracy: A success story. written by the EESC**[1]

ركزت هذه الدراسة على مفهوم الديمقراطية التشاركية ودورها في تعزيز الحوار والمشاركة الفعالة للمجتمع المدني خصوصا في ظل التحديات الكبرى التي تواجه أوروبا مثل التفاوت الاجتماعي، وتغير المناخ، صعود الشعبوية، الأزمات الصحية والبيئية.

ومن أهم النقاط التي ركزت عليها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوربية (EESC) في هذا الكتاب هي جمع تقارير وآراء 30 عاما، أظهرت هذه التقارير كيف ساهمت منظمات المجتمع المدني في تقوية الديمقراطية التشاركية وأصبحت جزءا لا غنى عنه من عملية صنع القرار الأوربي.

وخلصت الدراسة إلى أن الديمقراطية التشاركية والحوار المدني هما حجر أساس لمواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين، فدور المجتمع المدني كبير في تعزيز الشفافية والشمولية من خلال التمثيل العادل في العمليات الديمقراطية وتعزيز الحوار المدني والتعبير عن احتياجات المجتمعات المحلية بفعالية والمساهمة في صياغة سياسات مستدامة.

تمكنت اللجنة الأوربية من خلق منصة دائمة للحوار المدني والمشاركة الفعالة في صنع القرار، ساهم في ذلك اعتماد المادة 11 من معاهدة لشبونة (حيث تعتمد المجتمع المدني كمشارك رئيسي في السياسات الأوربية)، صنع ذلك العديد من الفرص منها توسيع قنوات الحوار المدني على المستوى المحلي والوطني لمناقشة التحديات التي تواجه الإنسان الأوربي،

[1]– European economic and social committee: Participatory democracy: A success story, published by: visits and publications unit. 2020.

وكيفية المساهمة في حلحلتها بتطوير سياسات تعزز التمثيل المتساوي والشمولية في صنع القرار، واجه ذلك العديد من التحديات مثل ضعف ثقة الجمهور في المؤسسات الأوربية، التفاوت في مشاركة منظمات المجتمع المدني بسبب الحواجز اللغوية والثقافية والاقتصادية.

إشكالية الدراسة

مع تصاعد التحديات البيئية العالمية والإقليمية أصبح الأمن البيئي ركيزة أساسية لاستدامة التنمية والحفاظ على الموارد الطبيعية وسلامة الأفراد والمجتمعات، فما تعانيه منطقة الشمال الإفريقي ودول حوض البحر المتوسط من تهديدات بيئية تجعل منه وفق آخر الدراسات والإحصاءات منطقة صحراوية جافة في منتصف هذا القرن، فندرة المياه الخطر الوجودي الذي يتهدد المنطقة عموما والجزائر وتونس خصوصا يؤثر مباشرة على أهم القطاعات الحيوية وخصوصا الزراعة والفلاحة والقطاع الصناعي، بالإضافة إلى باقي التهديدات البيئية الخطيرة من أهمها التصحر وتدهور الأراضي، التلوث الصناعي والبيئي، فقدان التنوع البيولوجي..

تبرز الديمقراطية التشاركية في هذا السياق كنموذج سياسي واجتماعي لحوكمة القرارات البيئية وترشيدها، من خلال إشراك المواطنين ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات البحثية والجهات الإعلامية كلاعبين وفاعلين أساسيين، وفتح مساحة أكبر لهم للتفاعل مع قضاياهم مباشرة خصوصا ما يتعلق منها بالأمن البيئي، فالفواعل غير الدولاتية (Non state actors)، تسهم في تعزيز الحوكمة البيئية على المستويات المحلية والوطنية من خلال استغلال جميع الآليات التشاركية من تقديم عرائض، مبادرات شعبية، استفتاء، الإعلام والتواصل، فهي جزء تشاركي أصيل لإيجاد حلول مبتكرة ومستدامة للتحديات البيئية خاصة في الجزائر وتونس، من هنا يأتي السؤال المحوري الذي يطرح نفسه:

كيف يمكن للديمقراطية التشاركية ـ بما توفره من آليات وآفاق جديدة وما تواجهه من تحديات ـ أن تسهم في تعزيز الأمن البيئي في دول تعاني من تحديات بيئية مثل الجزائر وتونس؟

وتفرع هذا الإشكال إلى مجموعة من الأسئلة أهمها:

- ما هي أبرز التحديات التي واجهت الديمقراطية التمثيلية في الجزائر وتونس ودفعت إلى التوجه نحو تبني المقاربة التشاركية؟ هل تتجه الجزائر وتونس نحو الانفتاح على أهم الفواعل المجتمعية وتركها لسياسة الانغلاق والانفراد بالقرار والتسيير؟ أم هي مجرد ردت فعل للحراك العربي الذي حدث في المنطقة عام 2011؟
- ما طبيعة الإصلاحات السياسية المنتهجة في الجزائر وتونس والمدعمة للمسار التشاركي؟
- ماهي أهم الآليات التي توفرها الديمقراطية التشاركية ومن شأنها أن تعزز المشاركة في صنع القرار البيئي، وخلق فضاء قانوني وواقعي يتصالح مع البيئة؟

- ما مدى انخراط المجتمع المدني والقطاع الخاص في الجزائر وتونس في القضايا البيئية؟
- هل تواجه تطبيق الديمقراطية التشاركية في إدارة القضايا البيئية تحديات وعوائق تحول دون تنزيل هذه المقاربة واقعيا؟
- ماهي أهم التجارب التشاركية التي جعلت التحدي البيئي على رأس أولويات هرم السلطة ونجحت في تجاوز الأزمات البيئية؟

للإجابة على هذه الإشكالية محل البحث نصوغ ثلاث فرضيات رئيسية:

1 . تسهم الديمقراطية التشاركية بشكل إيجابي في تعزيز الأمن البيئي من خلال تعزيز مشاركة المواطنين والمجتمع المدني في صياغة السياسات البيئية.

2 . الحوكمة البيئية ليست على رأس سلم الأولويات في الجزائر نظرا لضعف البنية التشريعية والقانونية.

3 . تحقق تونس نجاحا أكبر في تطبيق الديمقراطية التشاركية لتعزيز الأمن البيئي مقارنة بالجزائر نظرا لعراقة المجتمع المدني، وقوة البيئة القانونية خصوصا في الفترة بين 2014 وقبل انتخاب "قيس سعيد" على رأس السلطة.

<u>مناهج البحث والاقترابات البحثية</u>

1. المناهج:

لا بد من تكامل منهجي في دراسة الظواهر الاجتماعية والسياسية، لما توفره من أدوات منهجية وبحثية تساعد في فهم وتفسير الظاهرة قيد الدراسة تفسيرا وتحليلا علميا ومن أهم المناهج المستخدمة في دراستنا.

. المنهج المقارن:

يخدم هذا المنهج دراستنا بشكل دقيق، في تحديد أوجه التشابه والاختلاف، فبالأضداد تتضح المعاني وتتمايز الأشياء، ولتبيان الفروقات بين النظامين السياسيين والاجتماعيين في الجزائر وتونس وكيف تتعامل الدولتان مع تطورات الديمقراطية التشاركية، مثل الإصلاحات اللامركزية والواقع التشاركي، فعّالية المجتمع المدني وقضايا الأمن البيئي والحوكمة البيئية والإعلام البيئي، يقتضي ذلك استخدام المقارنة مما يساعدنا في تحليل المعلومات، وقياس فعّالية السياسات العامة، تشترك الجزائر وتونس في سياقات تاريخية وثقافية في تطبيق الديمقراطية والتشاركية والأمن البيئي، ويختلفان في نمط التحول الديمقراطي وآليات تطبيق السياسات البيئية، وهذا ما يتضح من خلال تطبيقات المنهج المقارن.

. المنهج التاريخي:

يساعد هذا المنهج في التعرف على أصل الديمقراطية التشاركية وكيف تطورت عبر المراحل التاريخية حتى وصلت إلى هذا الشكل الحديث المعتمد كمقاربة لحلحلة المعضلات والتحديات التي تواجه الإنسانية في وقتنا الحالي، ومن أكبر

هذه المعضلات التحديات البيئية، وهذا النوع من المناهج يسمح بتحليل وتفسير مختلف الجوانب المتعلقة بالظاهرة قيد الدراسة.

. منهج دراسة حالة:

يتخصص هذا النوع من المناهج في التركيز على بيانات ومعلومات حالة معينة قيد البحث والدراسة، ودراستنا متخصصة في عينتي الجزائر وتونس، يخدم هذا المنهج موضوعنا بجمع المعلومات الدقيقة المتعلقة بمتغيرات الدراسة التي تجعلنا نحيط بجوانب الموضوع.

. المنهج الإحصائي: هو منهج علمي يعتمد على جمع البيانات الرقمية وتنظيمها وتحليلها وتفسيرها بهدف فهم الظواهر المختلفة بصورة دقيقة وموضوعية، خصوصا مع الأدلة الكمية والإحصائية التي استخدمناها في دراستنا فلغة الأرقام تقربنا من فهم الدراسة أكثر.

2 . الاقترابات:

للنظر للموضوع من زوايا معينة يستدعي ذلك استخدام بعض الاقترابات العلمية التي تقرب الموضوع للفهم والتحليل أكثر:

. **الاقتراب النسقي:(systemic approach)** يعمل المقترب النسقي على جعل الدراسة أكثر وضوحا من خلال التركيز على العلاقة بين العناصر المترابطة داخل النظام السياسي والاجتماعي مثل كيفية تأثير القيم السياسية والنظم الاجتماعية على تعزيز الأمن البيئي، وفي دراستنا هذه عند المقارنة بين الديمقراطية التشاركية وتفاعلها مع البيئة السياسية يتضح دور الفاعلين (الدولة، المجتمع المدني، النخب) في صنع نسق متبادل بين الديمقراطية التشاركية والأمن البيئي.

. الاقتراب المؤسسي القانوني:(institutional approach) يركز هذا المقترب على دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في تفعيل الديمقراطية التشاركية وتكريس الأمن البيئي، وفي دراستنا قمنا بتحليل دور (المجالس المحلية والولائية، منظمات المجتمع المدني، التكتلات الإقليمية والدولية) في دعم تجسيد الديمقراطية التشاركية وتحقيق الأمن البيئي.

. الاقتراب الوظيفي: (functional approach) يقرب المدخل الوظيفي الموضوع من زاوية أن كل عنصر في النظام له وظيفة يؤديها لضمان استمراريته، وركزنا في موضوعنا على دراسة الوظائف والعمليات التي تؤديها المؤسسات أو الأشخاص لتكريس الديمقراطية التشاركية في دعم الأمن البيئي.

. مقترب إدارة شؤون الدولة والمجتمع: (approach to the manegment of the state and society affairs) استخدمنا هذا المقترب في دراستنا بغية الوقوف على تحليل دور الفواعل الرسمية وغير الرسمية والتفاعلات المختلفة التي تحدث بينها لإقرار الديمقراطية التشاركية وتحقيق الأمن البيئي.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية:

تتمثل الحدود المكانية في الإطار الجغرافي الذي تغطيه الدراسة، وفي بحثنا هذا فإن مجال دراستنا هو المنطقة الجغرافية الخاصة بدولتي الجزائر وتونس اللتان تقعان شمال إفريقيا، حيث تقدر مساحة الجزائر بـ 2.381.741 كلم^2 وتعد الأكبر إفريقيا، في حين لا تتجاوز مساحة تونس 163.610 كلم^2 رغم تعدد آليات الديمقراطية وخطورة التهديدات البيئية العابرة للحدود والقارات، إلا أننا ركزنا على هذا الجزء من الجغرافيا.

الحدود الزمانية:

تنحصر دراستنا في الفترة الممتدة من 2012 إلى 2022، إذ تميز العام 2012 باندلاع "الحراك العربي" في معظم دول المنطقة، كانت الثورة التونسية أيقونة الثورات العربية، ألهم هذا النموذج الشارع الجزائري، تبعته جملة إصلاحات سياسية وقانونية، مست نموذج الديمقراطية التشاركية والحوكمة البيئية، تتبعنا مسار هذه الإصلاحات من 2012 إلى 2022.

صعوبات الدراسة:

جاءت معظم الصعوبات التي واجهت دراستنا في قلة المراجع والدراسات المتعلقة بموضوعنا لأنه جمع بين متغيرين قلت فيهما البحوث النظرية والميدانية، وكانت مقارنة بين بلدين، بالإضافة إلى نقص المراجع في الجزائر وجدنا صعوبة أكبر في الحصول على مراجع أو دراسات سابقة تخص متغيري الدراسة من الجانب التونسي، وهو ما شكل أكبر تحد لنا.

هيكل الدراسة:

قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول بما يتطلبه البحث لدراسة المتغيرات المتضمنة له، تناولنا في **الفصل الأول** الذي أوردناه تحت عنوان "**الإطار المفاهيمي والنظري للديمقراطية التشاركية والأمن البيئي**"، مفهوم الديمقراطية التشاركية والأمن البيئي والتطور التاريخي والأطر النظرية والمداخل الفكرية لكلا المفهومين، وأهم آليات الديمقراطية التشاركية التي استخدمت للانتصار للبيئة والدفاع عنها وكيف يمكن تثمينها والاستفادة منها.

أما في **الفصل الثاني** والذي جاء بعنوان "**مسار الديمقراطية التشاركية والأمن البيئي في الجزائر وتونس (2012 – 2022)**" حاولنا فيه الاقتراب أكثر من وحدتي الدراسة بطريقة مقارنة تطرح واقع الديمقراطية التشاركية والأمن البيئي في الجزائر وتونس من خلال أربع مؤشرات:

. مؤشر الإصلاحات اللامركزية والواقع التشاركي.

. مؤشر الحوكمة البيئية لتحقيق الأمن البيئي.

. مؤشر فعالية المجتمع المدني.

. مؤشر الإعلام البيئي.

تناولنا في المؤشر الأول الإطار القانوني والدستوري للديمقراطية التشاركية في الجزائر وتونس، وفي المؤشر الثاني تطرقنا إلى جهود الجزائر وتونس لتحقيق الأمن البيئي، وفي المؤشر الثالث بحثنا سوسيولوجيا الممارسة البيئية في الجزائر وتونس، وفي المؤشر الرابع عرضنا أهم مساهمات الإعلام البيئي في الجزائر وتونس، طبعا كان هذا في إطار مقارن بين البلدين.

وكان **الفصل الثالث** تحت عنوان "**تحديات وآفاق الديمقراطية التشاركية والأمن البيئي في الجزائر وتونس**"

تناولنا فيه تحديات تنزيل الديمقراطية التشاركية في الجزائر وتونس، وكان من أهمها النظام السياسي المغلق في الجزائر، وعدم استقرار النظام السياسي في تونس وحالة الاستقطاب التي كانت تعاني منها البلاد قبل ثورة الياسمين وبعد مجيئ قيس سعيد، وفي الأفق التشاركي في الجزائر وتونس تناولنا الإصلاحات القانونية التشاركية في الجزائر وتونس وتعزيز الشفافية وفق الخطة الكورية الجنوبية لمحاربة الفساد، وعرجنا على تحديات الأمن البيئي في الجزائر وتونس، كالتلوث البحري والتلوث الصناعي، الديمغرافيا الساحلية، ندرة وتلوث المياه، احتراق الثروة الغابية وغيرها، وفي آفاق الأمن البيئي في الجزائر وتونس أكدنا على ضرورة الإسراع في وتيرة القضاء على مشكل ندرة المياه، اتباع مسارات حرجية لتحقيق التعافي الأخضر، تشجيع ودعم العمل التطوعي البيئي، الاستفادة من التجارب الدولية الصديقة للبيئة، تطوير السياسات البيئية، الاستثمار في الطاقات المتجددة وتفعيل المبادرات المحلية.

الفصل الأول

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للديمقراطية التشاركية والأمن البيئي

أضحت الديمقراطية التشاركية من المواضيع الحديثة التي تشغل مساحة هامة من البحث، وتحظى بمكانة هامة في الخطابات الرسمية ومحورا أساسيا بموجبه يتعين رسم السياسات، نظرا لمقوماتها وآلياتها التي تسهم في حوكمة القرارات المنبثقة عن هذه السياسات، ولِما لها من تأثير على دمقرطة الحياة السياسية والتأثير على أساليب الحكم المحلي أيضا.

فالنطاق التشاركي الذي يُتيحه هذا النوع من الديمقراطية يسهم في حوكمة التنمية المحلية، وخلق رغبة لدى المواطنين وتوسيعها لتشمل المساهمة في حوكمة السياسات البيئية، وتفعيل العمل المجتمعي للحفاظ على بيئتها واستدامتها، فلا تنمية دون الحفاظ على البيئة والنهوض بأعبائها.

جاء هذا الفصل الأول ليبين العلاقة بين الديمقراطية التشاركية كآلية والأمن البيئي، انطلاقا من تحديد الأطر النظرية والمفاهيمية، والتطرق إلى أدوار أهم الفواعل الدولاتية وغير الدولاتية.

سيتم دراسة الفصل الأول في أربعة مباحث رئيسية:

المبحث الأول: مفهوم الديمقراطية التشاركية.

المبحث الثاني: مفهوم الأمن البيئي.

المبحث الثالث: دور الفواعل ما دون الدولة والدولية في تكريس التشاركية والأمن البيئي.

المبحث الرابع: الديمقراطية التشاركية من منظور النظرية الخضراء (green theory)

المبحث الأول: مفهوم الديمقراطية التشاركية

يعتبر مفهوم الديمقراطية التشاركية من المفاهيم الحديثة التي تشكل مجالا خصبا للباحثين والدراسين في شتى المجالات، وفي حقل العلوم السياسية خاصة، فبظهور ما يعرف بالردة عن الديمقراطية، قامت العديد من الاقترابات بتحليل الوضع القائم ومحاولة تجاوزه إلى واقع يكون أكثر فاعلية، بالاعتماد على فواعل غير دولاتية تكون شريكة في اتخاذ القرار وصنع السياسات وحوكمتها.

المطلب الأول: تعريف الديمقراطية التشاركية

لتحديد مفهوم الديمقراطية التشاركية تحديدا يتجاوز سطحية المقاربة إلى عمقها وشموليتها، علينا أن نعرج على مصطلح الديمقراطية التمثيلية مفهوما وممارسة؛ فقد جاءت الديمقراطية التشاركية بعد حدوث أزمة على مستوى الديمقراطية التمثيلية .

أوّلا: تعريف الديمقراطية

سوف يتم ضمن هذا العنصر تتبع ظهور الديمقراطية من الناحية اللغوية والاصطلاحية:

– الديمقراطية كلمة مشتقة من الكلمة اليونانية (Demos) و تعني عامة الناس، والنصف الثاني (Kratia) وتعني حكم. وبالتالي فإن (Democratia) تعني حكم عامة الناس. ويمكن استخدام مصطلح الديمقراطية بمعنى ضيق لوصف دولة – قومية أو بمعنى أوسع لوصف مجتمع حر[1].

من الناحية الاصطلاحية؛ عُرفت الديمقراطية على أنها: "شكل من أشكال الحكم هي حكم الشعب لنفسه بصورة جماعية، و عادة ما يكون ذلك عبر حكم الأغلبية عن طريق نظام للتصويت والتمثيل النيابي"[2].

إذن فأي نقاش لتعريف الديمقراطية ينطوي على السبل التي يجب أن يسلكها الشعب لتنظيم الحكم، آخذا في الاعتبار جوانب وأبعادا جديدة تتغير كلما تغير السياق المجتمعي.

ووفقا للفيلسوف اليوناني أرسطو فإن الجانب المهم للديمقراطية هو: "الآلية التي يأمر الجميع بدورهم الجميع"[1].

---

[1] – صبري سعيد؛ الديمقراطية، مصر: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2007، ص 07.

[2] – المرجع نفسه. ص 07.

وفي هذا السياق يرى "روبرت دال" أن الديمقراطية : تتيح للمواطنين إمكانات المشاركة الفعالة في الحياة السياسية وفهم العملية السياسية والمساواة في التصويت والإسهام في وضع الأجندة السياسية، وهذه الإمكانات التي تقدمها النظرية الديمقراطية للمواطنين تؤدي إلى توفير الحقوق والحريات العامة والمساواة السياسية وتحقيق الذات وحماية المصالح الشخصية الأساسية، وتحقيق النمو الإنساني[2].

إذن فالديمقراطية في أسمى تجلياتها تشير إلى: "مجتمع مدني مهيكل منظم، يساهم في الحفاظ على التوازن بين القاعدة الشعبية والسلطة؛ لأن إنشاء مجال للمجتمع المدني يمكن أن تتطور في ظله العلاقات الاجتماعية، بما في ذلك الأعمال الخاصة، والمؤسسات غير التابعة للدولة والعائلة والحياة الشخصية من دون تدخل الدولة[3]". قوبلت أفكار روسو حول دور المشاركة في الديمقراطية بالرفض مرارا وتكرارا على اعتبار أن لا صلة لها بالمجتمع الحديث واسع النطاق.

ثانيا :تعريف الديمقراطية التمثيلية (النيابية) و سياقها التاريخي

1- تعريف الديمقراطية التمثيلية (النيابية): تُعرّف بأنّها " نظام سياسي يصوت فيه أفراد الشعب على اختيار أعضاء الحكومة الذين – بدورهم – يتخذون القرارات التي تتفق ومصالح الناخبين. وتسمى بالنيابية؛ لأن الشعب لا يصوت على قرارات الحكومة بل ينتخب نوابا يقررون عنهم"[4].

يتضح أن مصطلح الديمقراطية التمثيلية قد اقترن بتسميات أخرى كالديمقراطية النيابية، حيث يقوم الشعب باختيار من ينوب عنه لممارسة السلطة، فالشعب يكون مصدرا للسلطة غير أنه لا يمارسها بنفسه، بل يفوضها لحاكم يختاره عبر الانتخابات وهذا ما تعتمده العديد من الدول، حيث يختار الشعب نوابا لمدة معينة، وتتم محاسبة النائب بعد انقضاء ولايته إما بالتصويت عليه مرة أخرى أو معاقبته باختيار غيره لتولي هذه المهمة التمثيلية[5].

---

[1] – direct and participatory democracy. https://tinyurl.com/28kt2nnj

[2] – شادية فتحي إبراهيم عبد الله؛ **الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية**، الأردن : مطبعة الجامعة الأردنية، 2005، ص 20.

[3] – غيورغ سورنسن؛ الديمقراطية والتحول الديمقراطي السيرورات والمأمول في عالم متغير. تر: عفاف البطانية، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص 21.

[4] – صبري سعيد؛ مرجع سابق، ص 10.

[5] – إبراهيم السهول؛ واقع المجتمع المدني وتنزيل الديمقراطية التشاركية بالمغرب، برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2021، ص 118.

وعليه فالديمقراطية التمثيلية يمكن تعريفها على أنها: " الحرية التي يملكها المواطنون في اختيار من يمثلهم وينوب عنهم في تسيير شؤونهم العامة، حيث تعد الهيئات المحلية المنبثقة عن العملية الانتخابية لهذا الشكل من الديمقراطية تكريس للحكم المحلي من جهة وشكلا من أشكال اللامركزية من جهة أخرى".

2- السياق التاريخي للديمقراطية التمثيلية: هناك اعتبارات تاريخية وسياسية واجتماعية أدت إلى الأخذ بالنظام التمثيلي في مجملها تجسدت في الحجم السكاني وتوسع الدول، حماية حقوق الأقليات وحفظ التنوع، الاستجابة لتحديات الديمقراطية المباشرة. لا شك أن ممارسة السلطة تتطلب توافر مقدرات فنية وتخصصية لا تتوافر في عامة الشعب، فعموم الشعب ليس على المستوى الذي يسمح له بإدارة وتصريف الشؤون العامة خصوصا أن سلطة الشعب أو الأغلبية منه تغالي في استعمال هذه السلطة على حساب الأقلية. في حين أنه في ظل النظام التمثيلي حيث البرلمان، أين تمارس الأغلبية سلطتها بشكل عقلاني بعيدا عن الديماغوجية، وبشكل يصون حقوق وحريات الأقلية[1].

وإن كان **كارول بيتمان** و**ماكفرسون** قد أكدا بأن أفكار روسو متوافقة بالفعل مع المجتمع الحديث، وأن الحكومة التمثيلية يمكن بل وينبغي أن تحتوي على عناصر من المشاركة المباشرة إن أردنا للديمقراطية أن تكون أكثر من مجرد شكل صوري[2].

تحدّدت سمات الديمقراطية من جراء هذه المداخل الناقدة في كل مرة للوضع القائم، حتى مس جوهر العملية الديمقراطية، مع قدرة المواطن على اختيار من يمثله، والتمتع بالحرية الكاملة في ذلك، وخضوع هذه الهيئات لحكم الدستور ، إلا أن النقد الأخير الموجه لهذا النوع من الديمقراطية أنها لا تعكس دائما إرادة الشعب ويمكن أن تصبح غير فعالة، بل وتصبح بيئة خصبة للفساد من خلال تضخم البيروقراطيات المتشكلة عن المجالس المنتخبة .

نظرا لوجود مجموعة من التحديات التي تواجه مفهوم الديمقراطية التمثيلية فكثير من الكتابات تشير لما بات يعرف بأزمة الديمقراطية التمثيلية في الغرب.

وقد بدأت هذه الكتابات وإرهاصاتها الأولى من كتابات "**جيمس ديوي**" الذي رأى أن الديمقراطية لابد أن ترسخ في التنظيم الاجتماعي خاصة في ظل المجتمعات الصناعية المركبة والتي تحولت فيها الديمقراطية إلى

---

[1] – ميثاق بيات الضيفي؛ الديمقراطيات التشاركية والتمثيلية والتوافقية. تاريخ الدخول: 2023/07/13، التوقيت:09:30. متحصل عليه من الرابط: https://cutt.us/uOgEd

[2] – المرجع نفسه. ص 25.

مجرد إجراء، حيث أن الديمقراطية هي عملية مستمرة لا تقتصر على الذهاب كل بضعة أعوام للتصويت لأحد المرشحين واعتزال المشاركة بعدها حتى تأتي الانتخابات التالية.

كما تناول هذه الفكرة فيما بعد عالم الاجتماع الإنجليزي "**انتوني جيدنز**" في كتابه الطريق الثالث تجديد الديمقراطية الاجتماعية، حيث تناول ما انتهى إليه الوضع الحالي في ظل الديمقراطية التمثيلية التقليدية من "استبعاد"، حيث أخذ شكلين أساسيين؛ أحدهما خاص بمن هم في المجتمع، وهم من لا يجدون أمامهم قنوات تستوعبهم في التيار الرئيسي للمجتمع حيث لا يستطيعون التعبير عن مطالبهم واحتياجاتهم في ظل المنظومة الاجتماعية والسياسية التقليدية، والآخر هو الاستبعاد الإداري والذي يعني انسحاب الجماعات الثرية والتي تتمتع بكافة حقوقها من النظام العام (التعليم العام ،الصحة العامة ...)، وغيرها من الخدمات، الأمر الذي يعني ضمنا التأثير على كفاءة وجودة الخدمات، حيث أن حقوق المشاركة السياسية اقتصرت بمرور الوقت على إجراء الانتخابات وبعدها كل فرد وجماعة تعود إلى عزلتها.

إن الديمقراطية التمثيلية شهدت قطيعة بين أجهزة السلطة والمجتمع، حيث لم يعد هذا الأخير يعتقد أنه ممثل "بشكل صحيح"، ومن تجليات هذه المواقف ظاهرة العزوف عن المشاركة السياسية التي تعتبر من أهم القضايا التي شغلت بال الباحثين والمهتمين بمآل الديمقراطية بصفة عامة، والانتخابات على وجه الخصوص[1].

وفي هذا الصدد يتوجه الانتقاد إلى الديمقراطية التمثيلية التي تحصر دور المواطن في عملية الانتخاب واختيار من يمثله دون أن يكون له آلية أو مسار يضمن به التدخل في تسيير أموره في الفترة ما بين انتخابين، لأن القرار أصبح رهين الشخص المنتخب فقط من أغلبية المواطنين وليس كل المواطنين.

وعليه "يقوم نظام الديمقراطية التمثيلية على انتخاب ممثلي الشعب أو الهياكل التداولية للجماعات المحلية عن طريق الاقتراع العام، غير أنه لا يمكن للمواطنين التدخل في مسار اتخاذ القرار خلال المدة الفاصلة بين عمليتي انتخاب[2].

وفي تقرير لـ: pria international academy سنة 2014، أكد في دراسة أجراها على 47 دولة أن الفساد والبحث عن الذات كان سلوك القادة السياسيين والموظفين العموميين، وشعور المواطنين بالغش من قبل منتخبيهم، لم يعد للفقراء الثقة في ممثليهم المنتخبين، وأضاف هذا التقرير إن كان هذا الشعور بشأن نقص جودة الديمقراطية النيابية في الشمال، ففي بلدان الجنوب هناك قلقان، شعور بالقلق من جهة أن العمليات الديمقراطية

[1] – إبراهيم السهول؛ مرجع سابق، ص. ص 108– 109.

[2] – المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية؛ تقرير عن الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، مكتب تونس، (د،ت،ن)، ص 8.

التي تم تشكيلها ونقلها من الشمال كانت غير ملائمة للظروف التاريخية، ومن جهة أخرى أن هذا الشكل من الديمقراطية لم يحل مشاكل الفقر وعدم المساواة والعدالة الاجتماعية[1]. خصوصا أنها الديمقراطيات عالقة بين المطالب الخارجية للمانحين واحتياجات الأغلبية السياسية.

دفعت أوجه القصور المتأصلة في الديمقراطية التمثيلية إلى اتخاذ مبادرات نحو الترويج لخطاب بديل حول الديمقراطية يمكن أن يخفف من بعض عيوبها الملحوظة، عرف هذا الخطاب رواجا في أجزاء عديدة من العالم الديمقراطي بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، حيث عقد المؤتمر الدولي حول **الديمقراطية التشاركية** بتعاون مشترك مع معهد الحوكمة والتنمية (IGD) و ActionAid Nepal أواخر سنة 2013 تهدف هذه المبادرة إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على الديمقراطية[2].

بعد أن عجزت الديمقراطية – في اعتقادهم – بشكلها الكلاسيكي عن الاستجابة لمطالب الأغلبية، ويبقى هذا النقد الموجه للممارسات الديمقراطية الهدف منه هو تحسين النموذج الحالي، ولتحقيق هذه الغاية ظهرت أربع ممارسات جديدة:

- بناء مجتمع مدني.
- تعزيز المشاركة والحكمة التشاركية.
- خلق المزيد من أشكال الديمقراطية التداولية.
- تمكين الناس من المشاركة في عمليات الحوكمة.

ثالثا: مفهوم الديمقراطية التشاركية

اقتضت الضرورة البدء بالسياق التاريخي لبروز الديمقراطية التشاركية ، ثم ضبط تعريف لها :

1 – السياق التاريخي لظهور الديمقراطية التشاركية :

ترجع جذور الديمقراطية التشاركية (participatory democracy) كمفهوم يسيطر حاليا على الأطر التحليلية للمنظرين والمهتمين بمسارات التحول الديمقراطي إلى المنظرين الأنجلوأمريكين خاصة منهم هابرماس (**habermas**) وراولز (**rawls**)، اللذين حددا ثلاثة مؤشرات يمكن اعتبارها– حسب معظم الباحثين– تشكل مظهرا من مظاهر التشاركية خاصة في بعض المجتمعات:

---

[1] - International Perspectives On Citizenship, Democracy And Accountability, Participatory Democracy And Governance, PRIA International Academy, 2014. P14

[2]- Forum for Participatory Democracy, PARTICIPATORY DEMOCRACY: Practices and Reflections. ActionAid, p p 1-2.

1- طبيعة وشكل النقاش: تبادل الحجج والتفاهم والإصغاء لكل المشاركين وتبادل الآراء أو ما أسموه بالمداولات الحرة.

2- الانفتاح والتسامح: بمعنى أن يأخذ كل واحد وجهة نظر الآخرين.

3- المنتديات الراشدة (الهجينة): لا تفرض سوى أشخاص وأفراد ليس لديهم ميولات أو ارتباطات اجتماعية[1].

كما يعتبر مفهوم الديمقراطية التشاركية من المفاهيم التي تبلورت في سياق مفهوم الحوكمة الذي ظهر أواخر القرن 19 مع ظهور المقاولة الصناعية، نظرا للحاجة إلى حفظ التوازن الاقتصادي عبر إشراك العمال في العملية الإنتاجية، وارتبطت مؤخرا بالحركات الناشطة في الستينيات للمطالبة بالحقوق المدنية وتحرير المرأة وغير ذلك، عندما نزل الناس إلى الشارع مطالبين بمزيد من المشاركة في صنع القرار الحكومي، هذا يُمْكِن أن يُمَكِّن الجمهور من مساعدة صانعي القرار على وضع جدول أعمال من خلال توضيح مطالبهم، وقد ظهر المصطلح من جديد في خمسينيات القرن الماضي. وتجلّى كذلك ضمن البرامج الأممية وتقارير البنك الدولي ليتم تداوله بقوة خلال فترة الثمانينات[2].

ووفقا لطرح "آلان توران" الذي يرى بأن القوى السياسية والأطر النيابية وجدت لتمثيل إرادة كل الأطياف الاجتماعية داخل الدولة ؛ فالنظام الديمقراطي الذي يمثل إرادة المواطنين عليه أن يستجيب لتطلعاتها ويحقق طموحاتها وأن يتكيف مع المدخلات بما يضمن تلبية حقيقية وخدمة متميزة تعكسها مخرجات السياسات العامة[3].

إن أشكال الممارسات في الديمقراطية التمثيلية استتبعته أزمة سياسية عبرت عن عجز التمثيل السياسي في الوصول إلى تنمية مستدامة، وهو الأمر الذي أخل بإدارة وتسيير الشؤون العامة وإضعاف الأداء التنموي، استدعى عجز الديمقراطية التشاركية في تلبية مقومات المواطنة الحقة، وتحقيق التنمية المحلية في كافة أبعادها،

---

[1] – هشام عبد الكريم، خيرة بن عبد العزيز؛ "البعد المحلي ومقتضيات تبني النموذج التشاركي للحكم". **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد9، العدد2، جامعة باتنة، جويلية 2020، ص 222.

[2] – إبراهيم السهول؛ مرجع سابق، ص 107.

[3] – مجادي رضوان؛ "الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية- دراسة حالة". **أطروحة دكتوراه** .(علوم سياسية، جامعة سعيدة، 2021)، ص 52.

بفعل التناقضات التي أفرزها حكم الأغلبية وإخفاق التمثيل السياسي في تحقيق احتياجات السكان ومطالبهم، إلى الحد من دورها، كنظام للحكم يتم اعتماده في معظم دول العالم لتنظيم العلاقة بين الحاكمين والمحكومين[1].

فضعف العلاقة بين النخب الحاكمة وإرادة الشعب أصبحت المشهد الرئيسي للديمقراطية التمثيلية، لأن "جون لوك" يقيس شرعية الحكومة بدرجة المشاركة السياسية، هذا الانسداد الحاصل في الديمقراطية النيابية استدعى بقوة حضور النماذج الجديدة في تدبير الشأن العام ومواجهة أهم التحديات من ضعف التنمية والبطالة والانحرافات والهجرة غير الشرعية والانحسار البيئي، تنصب مضامينها في الديمقراطية التشاركية، ويكون هذا النموذج أكثر مواءمة لدول العالم الثالث خصوصا في ظل الوضع التنموي المتخلف وغياب الأمن بشتى أنواعه؛ الأمن البيئي، الأمن الغذائي، الأمن المجتمعي وانتشار النزاعات المسلحة، فالمقاربة التشاركية تكون الأقدر على الاستجابة لتطلعاتهم وتحقيق طموحاتهم والتكيف مع المدخلات بما يضمن الترجمة الحقيقية والسليمة لها، ينعكس ذلك على مخرجات السياسات العامة.

مما سبق يمكن رصد أهم أسباب ظهور الديمقراطية التشاركية فيما يلي:

– انعدام الخيار الانتخابي: بحيث أصبح المُعينون والمنتخبون الذين يتم انتقاؤهم سريا، يملكون سلطة القرار أكثر من المنتخبين في العملية الانتخابية العامة.

– سيطرة التكنوقراط: تحول السياسي إلى حامل للخطاب، وتحول الإداري إلى رجل اقتصاد وتجارة، أدى هذا إلى ظهور الفساد مع غياب المبادرة الديمقراطية.

– التسيير ضد المصلحة العامة: تغليب الربح المالي والاقتصادي على حساب الشفافية والمصلحة العامة، من جراء تصاعد فكرة الخدمة العمومية[2].

2– تعريف الديمقراطية التشاركية :

تُعرف ديمقراطية المشاركة بأنها: "ذلك النظام الديمقراطي القائم على الشعور بالكفاءة السياسية التي تغذي الاهتمام بالمشاكل الاجتماعية، ويساهم في تشكيل كتلة من المواطنين مطلعة وقادرة على الاهتمام الدائم، وبذلك

[1] – إبراهيم السهول؛ مرجع سابق، ص 108.

[2] – بلهواري كريمة؛ "الديمقراطية التشاركية مقاربة نظرية". **مجلة البحوث السياسية والادارية**، العدد 13، جامعة الجلفة، 2019، ص 18.

تكون مشاركة المواطنين مباشرة في تنظيم المؤسسات الاجتماعية، ومحاولة إلغاء البيروقراطية لأنها تمثل الأشخاص الذين يصعب محاسبتهم في الحياة العامة والخاصة أو تقليصها للحد الأدنى"[1].

فقد تفهم التشاركية بصورة متباينة بصفتها إيديولوجيا اجتماعية وسياسية، أو بصفتها نموذجا لنظام حكم سياسي له استراتيجيات مميزة معينة، أو بصفتها أسلوبا توضيحيا وتأويليا لدراسة العلاقات بين الدولة والمجتمع[2].

وعليه جاءت الديمقراطية التشاركية بالتصحيحين النظري والعملي اللذين افتقرت إليهما الديمقراطية التمثيلية، حيث أصبحت الديمقراطية تشكو من صيغ التمثيل أصلا جراء اختزال المجموع العددي الأكبر (المواطنون) من الناخبين في القلة القليلة من النواب، مما يجعل كلا من طرفي العملية التشريعية في حال من العزلة المتفاقمة عن الآخر حتى أمست المجالس النيابية مؤسسات مستقلة ترعى مصالح أفرادها[3].

فالتشاركية تهدف لخلق فضاء خصب تقاطعي بين مجموعة من المنظمات الحكومية والمدنية لخلق فضاء عمومي جديد يمتاز بالجودة والفاعلية، وبحسب رأي **هابرماس**، يجسد نمط الديمقراطية التشاركية التي تبنى في إطار تفاعلات اجتماعية وسياسية واقتصادية بين مختلف الأطراف المجتمعية الحكومية وغير الحكومية المجسدة في التنظيمات المدنية والاقتصادية والسياسية[4].

المطلب الثاني: أسس الديمقراطية التشاركية

تهدف الديمقراطية التشاركية إلى إشراك المواطنين في صنع القرارات وهو هدف تكتنفه عدة سلبيات منها: نقص الخبرة والكفاءة وضعف وقصر النظر لدى المواطنين الذين قد يوقعون ضررا باختياراتهم غير العقلانية على الخطط التنموية الاستراتيجية بعيدة المدى التي وضعها الخبراء بمعيّة صناع القرار، واحتمالية ظهور صراعات وخلافات بين المواطنين تنتهي بفشل العملية الديموقراطية نتيجة التفكير الأناني في المصالح

---

[1] – علي عبود المحمداوي، حيدر ناظم محمد؛ **مقاربات في الديمقراطية والمجتمع المدني (دراسة في الأسس والمقومات والسياق التاريخي)**. دمشق: دار صفحات للدراسات والنشر، 2001، ص 57.

[2] – نزيه الأيوبي؛ **تضخيم الدولة العربية السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**. تر :أمجد حسين، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص 377.

[3] – عمر طيب بوجلال؛ مرجع سابق، ص 42.

[4] – عساسي ناصر؛ "الديمقراطية التشاركية كآلية لتعزيز التنمية المحلية (2016–2020)". أطروحة دكتوراه. (علوم سياسية، جامعة خميس مليانة،2021–2022). ص 6.

الشخصية والعشائرية الضيقة، كما قد تؤدي إلى تحجيم دور المنتخبين والقطاع الخاص وتقليص سلطة الدولة في مقابل تنامي الشعبوية في التسيير واتخاذ القرار[1]، ولتفادي هذه السلبيات وغيرها كان لا بد من إرساء أسس للديمقراطية التشاركية تنعكس إيجابا على الواقع العملي أهمها:

1/ التثقيف والتوعية السياسية: وتعني تنشئة الأفراد على القيم والمعايير ونماذج السلوك السياسي المبني على التكامل والتجانس والانسجام ونقلها من جيل إلى جيل من أجل خلق ثقافة سياسية تساهم في تقدم المجتمع وبناء الأمة وإيجاد إحساس مشترك بالتضامن والهوية والوحدة[2]. هذه التنشئة تغرس في الأفراد الاهتمام بالشأن العام بدل الغرق في الانعزال والفردية، والسعي لخدمة المصالح العليا للمجتمع بعيدا عن الأثرة والبحث عن المصلحة الذاتية، والمشاركة الإيجابية في تسيير الشأن العام بدل الاكتفاء بالانتقادات والمجادلة السلبية.

2/ الشفافية: تعني الشفافية ضرورة وضوح إدارة الدولة بمختلف مستوياتها فيما يخص إجراءات تقديم الخدمات، والإفصاح عن شروط ومعايير وآليات الحصول على هذه الخدمات بشكل علني ومتساو للمواطنين جميعهم، وكذلك القرارات الحكومية المتعلقة بإدارة أي جانب من الجوانب العامة، مثل السياسات العامة المتّبعة، والسياسات المالية العامة، وحسابات القطاع العام[3].

ضمان التطبيق الفعال لمبادئ الشفافية يستند إلى التدفق الحر للمعلومات، فلا بد من ضمان حق المواطنين في الوصول إلى المعلومات المرتبطة بمصالحهم، وإتاحة الفرصة لهم للاطلاع على القرارات العامة وعلى خطط التنمية، وإشراك الجمهور في صياغة هذه الخطط ومتابعة تنفيذها، وكذا معرفة المواطنين بمصاريف نفقاتها العامة[4]. تطبيق مبادئ الشفافية كفيل بالحد من الفساد الإداري ومن التلاعب بالمال العام ومن شأنه تحفيز المواطنين على المشاركة في مناقشة الشأن العام.

3/ المساءلة: هي عبارة عن رقابة شعبية على صنع القرار العام يكمن جوهرها في إخضاع الموظفين الحكوميين للمساءلة من خلال تأمين الآليات اللازمة للمواطنين وممثليهم للتعبير عن همومهم والمطالبة بإيضاحات حول

---

[1] – محسن الندوي؛ الديموقراطية التشاركية المفهوم – النشأة – الآليات، المغرب، مطبعة الخليج العربي، 2018. ص ص 44،45.

[2] – محمود حسن إسماعيل؛ التنشئة السياسية دراسة في دور أخبار التليفزيون، مصر: دار النشر للجامعات، 1997. ص 24.

[3] – بلال الرغوثي وعزمي الشعيبي؛ النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، ط 4، فلسطين، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، 2016، ص 60.

[4] – المرجع نفسه. ص 61.

أداء المسؤولين المنتخبين وغير المنتخبين، ومعاقبتهم إن استدعى الأمر[1]. هذه المساءلة تخضع الجهات المسؤولة لسلطة المحاسبة الشعبية ويجعلها تتحمل عواقب قراراتها وتفسر للمواطنين أسباب نجاحها أو فشلها في إدارة مصالحهم.

4/ الانفتاح والمساواة: يقصد بالانفتاح تمكين المواطنين خاصة على المستوى المحلي من حضور الاجتماعات، وجلسات الاستماع، وأخذ آرائهم ومقترحاتهم بعين الاعتبار عند اتخاذ القرارات التي تخص شؤونهم المختلفة على نحو يؤدي إلى ترشيد هذه القرارات بما يخدم المصلحة العامة. أما المساواة فتعني تحقيق مصالح المواطنين دون تمييز، أو تفضيل لمنطقة على أخرى في تقديم الخدمات، بل يجب الحرص على وصولها بجودة عالية لجميع المناطق ولكل الفئات[2].

المطلب الثالث: فواعل الديمقراطية التشاركية

تتعدد الفواعل لتكريس الديمقراطية التشاركية بين المواطن الفرد ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص باعتباره شريكا اقتصاديا كفواعل غير دولاتية (غير رسمية)، والفواعل الدولاتية (سلطات رسمية)، لتثمر نهجين مختلفين للحوكمة التشاركية؛ الأوّل ما أسماه **مارك وارين** "بالديمقراطية المدفوعة بالحوكمة"، أما الشكل الثاني فهو شكل بديل أطلق عليه اسم "الحكم القائم على الديمقراطية"، حيث يكون الهدف من ناحية، هو معالجة أزمة شرعية المؤسسات والخبراء، ومن ناحية أخرى تحسين صنع السياسات ،من خلال إشراك أصوات ومصالح جديدة، وذلك عن طريق التعبئة الشعبية ومحاولات إدخال الحركات الاجتماعية للدولة واستعادة الهياكل التشاركية وإعادة تفعيلها[3].

وبالتالي يمكن حصر الفواعل التي تتضمنها الديمقراطية التشاركية فيما يلي:

أوّلا: دور الحكومات

يعتبر نشاطها أوسع من أي نشاط تقوم به المؤسسات الأخرى وتنطوي تحته مهام لا تعادلها في شمولها أو تعددها أي مؤسسة اقتصادية أو اجتماعية أو حتى سياسية، نظرا لوظيفتها التقليدية في ممارسة مجموع

---

[1] – هيلينا بيوريمالم، ألبرتو فرنانديز غيباجا و خورخي فالاداريس موليدا؛ المساءلة الديمقراطية في تقديم الخدمات دليل عملي لتحديد التحسينات من خلال التقييم، تر: علي برازي، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2015، ص 17.

[2] – مزياني فريدة، رشاشي نسيم؛ "الديمقراطية التشاركية في الجزائر بين النصوص القانونية والواقع العملي"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية. العدد: 01، المجلد: 06، جامعة باتنة1، 2019. ص 237.

[3] – Adrian bua; soniabussu, "Between governance-driven democratisation and democracy-driven governance: Explaining changes in participatory governance in the case of Barcelona", European Journal of Political Research, vol60, no3, 2021, p717.

الأدوار باعتبارها الفاعل الرسمي والوحيد في القطاع العام، بحيث تسعى من خلال تدخلها المباشر وغير المباشر في مختلف النواحي التنموية إلى جملة من الأهداف يكون أبرزها التوازنات في ميدان العلاقات الاقتصادية، والتقليل من الفقر وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، وترقية حقوق الإنسان من جميع النواحي (الثقافية الأمنية البيئية وغيرها)[1]

فالدولة القومية حسب **بوب جيسوب**، والتي انطوت تحت معاهدة وستالفيا، عرفت تطورات عدة في القرن العشرين حتى أخذت شكل الدولة الليبرالية بأنماط وسمات متعددة، والتي أسست للحكم بمؤسسات جديدة .

ثانيا: دور القطاع الخاص

في ظل تراجع دور الدولة وإعادة اختراع أدوار جديدة لها برز العديد من الشركاء والفاعلين، ويعتبر القطاع الخاص من بين أهم الروافد الجديدة التي فرضت نفسها كشريك اقتصادي ،حيث يُعرّف القطاع الخاص على أنه "يمثل الجزء من الاقتصاد الوطني الذي تديره أو تملكه الشركات من حيث الأفراد و الأموال".[2]

ويتجلى دور القطاع الخاص في الديمقراطية التشاركية؛ من خلال التوجه نحو اللامركزية وزيادة مشاركة الجماهير في عملية اتخاذ القرارات، حيث بات أكثر من أي وقت مضى ضرورة الاعتماد على شراكة بين القطاع العام والخاص في العملية التنموية، سواء على المستوى الوطني أو المحلي.

في هذا السياق، أدركت العديد من الدول أهمية فرص العمل، وتحسين مستوى الخدمات لهم، خاصة وأنّ القطاع الخاص يتميز بالقدرة على الابتكار والتجديد وتقديم الخدمات بالمواصفات المطلوبة، حيث تمنح الشراكة مع القطاع الخاص إمكانيات وفرص حقيقية من أجل تدبير المرافق العامة، وذلك عن طريق عقد اتفاقيات التعاون والشراكة، أو التدبير المفوض أو عقود الامتياز، وهذا بدوره يتيح آليات جديدة للتدبير وتجاوز الطرق التقليدية [3].

يساهم القطاع الخاص بشكل واسع وكبير في إدارة العملية التنموية ويعتبر أحد روافدها لما له من قدرة تنظيمية وعالية تجعل منه قطبا فاعلا في العملية التشاركية.

---

[1] – عمر بوجلال؛ **المرجع السابق.** ص58.

[2] – المرجع نفسه. ص 47.

[3] – المرجع نفسه. ص 62.

ثالثا: دور المجتمع المدني

يُعرّف المجتمع المدني على أنه: "مجموع المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي ينهض عليها البنيان الاجتماعي والنظام القيمي في المجتمع من جهة، والدولة ومؤسساتها وأجهزتها ذات الصبغة الرسمية من جهة ثانية"[1]. وعليه يرتبط المجتمع المدني بجميع المنظمات التطوعية وغير الهادفة للربح والتي تلعب دورا مهما في التعبير عن مشاكل المواطنين وفي تقديم الخدمات التي تلبي احتياجات الناس حيث يشمل: النقابات العمالية ومنظمات المجتمع أصحاب العمل والمنتجين، المنظمات غير الحكومية التي تمثل المصالح العامة مثل: البيئة وحقوق الإنسان والرعاية الاجتماعية والصحة والثقافة، الجمعيات المهنية والمنظمات الشعبية[2].

ولأن الهدف من الديمقراطية التشاركية هو تجنب أن تتحول حقوق المواطن إلى إجراء مرتبط بفترة انتخابية، فحقوقه تتعدى التصويت إلى المشاركة الفاعلة في إعداد السياسات العامة، وهي الغاية التي يدفع نحوها الفكر السياسي الحديث، ففي اختتام مؤتمر مستقبل أوربا التاسع مايو 2022 قدم تقريرا عن المداولات النهائية لمؤسسات الاتحاد الأوربي الثلاث (البرلمان والمجلس والمفوضية) جاء فيه عدة مقترحات منها توصية تدعو إلى مشاركة واسعة وكبيرة للمواطنين من خلال مجموعة متنوعة من آليات المشاركة مثل التماسات وشكاوى إلى أمين المظالم، إنشاء شكل تداولي جديد كتجمعات المواطنين، والدعوة إلى التشاور مع المواطنين في صنع القرار في الاتحاد الأوربي[3].

رابعا: دور المنظمات الدولية

تُعرّف المنظمة الدولية بأنها: "ذلك الكيان الدائم الذي تقوم الدول بإنشائه من أجل تحقيق أهداف مشتركة يلزم لبلوغها منح هذا الكيان إرادة ذاتية مستقلة يتم التعبير عنها عبر أجهزة خاصة بالمنظمة".

كما تُعرف بأنها "كائن قانوني دولي يتمتع بإرادة ذاتية يمارسها من خلال أجهزة أو فروع تابعة له، ويهدف إلى رعاية بعض المصالح المشتركة أو تحقيق أهداف معينة على الصعيد الدولي. تنشئه مجموعة من الدول،

---

[1] – محمد أحمد برواري؛ دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية، دط، العراق: مطبعة زانا –دهوك، 2007، ص 12.

[2]– Beate Kohler-Koch; Christine Quittkat, De-Mystification of Participatory Democracy EU Governance and Civil Society, Oxford University Press, 2013, p2.

[3]– Alberto ALEMANNO, Towards a permanent citizens' participatory mechanism in the EU, PE 735.927 – September 2022, P8.

يجمع بينهما مصالح مشتركة تسعى إلى تحقيقها، ويتمتع هذا الكيان بإرادة ذاتية مستقلة يتم التعبير عنها بأجهزة خاصة ينشئها ميثاق المنظمة"[1].

وقد تعدّدت المبررات الداعية لقيام المنظمات الدولية في وقتنا الحالي ويمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

1- أن الحروب والنزاعات التي عاشها العالم خلال القرن العشرين خلقت الحاجة إلى منظمات تهتم بحسم النزاعات والنظر في القضايا لتفادي العنف والاقتتال بين الأمم والشعوب. فالعمل الوقائي عبر هذه المنظمات كثيرا ما يحول دون وقوع الحرب التي تخلف وراءها الكوارث والخسائر التي يتعذر تعويضها.

2- أن التقدم العلمي والتكنولوجي الذي أعقب الثورة الصناعية وثورة المعلومات والاتصالات أتاح الفرص المواتية لتبادل الأفكار والمعلومات والخبرات والمهارات بين الأمم والشعوب للاستفادة من تجارب بعضها البعض بشأن توظيف الموارد والمصادر المادية والبشرية والتقنية، فالاطلاع على تجارب وخبرات ومعارف الآخرين يوفر للأقطار المنتمية الوقت والجهد والمال.

3- أن التباين الأيديولوجي والعقائدي وتباين الثقافات بين أقطار العالم، استلزم إيجاد الوسائل والسبل والهيئات والمنظمات التي تُقرّب هذا التباعد، وتُقوّي التفاهم وتخفض من آثار التناقض والاختلاف سواء العقائدي والأيديولوجي أو الديني واللغوي، ولتكون بمثابة الجسور الرابطة بين أقطار العالم المترامية الأطراف.

4- أن تباين النظم السياسية وفلسفاتها ومواردها تتباين في اهتمامها وقضاياها وبنفس الوقت أدى إلى إهمال بعضها للعديد من المشاكل والمخاطر التي تهدد حياة الشعوب والأمم، فكان لابد من قيام منظمات تنبه إلى هذه المعضلات القائمة أو المتوقعة وتعمق الوعي بشأنها في تقديم المساعدات العاجلة للتخفيف من آثارها[2].

أما في مجال الديمقراطية فتسعى المنظمات الدولية لمساندة ودعم الديمقراطية في مختلف البلدان مستعينة بمختلف الوسائل والآليات؛ كتقديم الدعم الفني للحكومات من أجل تعزيز قدرات مؤسساتها، أو بمراقبة الانتخابات وتعزيز شفافيتها وتقييم نتائجها، أو عبر دعم منظمات المجتمع المدني... وعلى رأس هذه المنظمات منظمة الأمم المتحدة التي تحرص وتدعم إجراء انتخابات ذات مصداقية وشاملة للجميع وذات نتائج مقبولة سلمياً. وذلك من خلال تقديم المساعدة التقنية، وتدعيم قدرات الهيئات الانتخابية الوطنية، وتعزيز المشاركة السياسية، وتيسير التوصل إلى توافق في الآراء بشأن القضايا الانتخابية الهامة ومدونات قواعد السلوك الانتخابي. ومن خلال المبادرات المشتركة لتنمية القدرات، حيث عززت الشراكات مع منتدى جزر المحيط

---

[1] - هبة محمد العيني، مصطفى كافي، خالد رسلان؛ **المنظمات الدولية والإقليمية**. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2016. ص 30.

[2] - المرجع نفسه. ص ص 34-35.

الهادئ وجامعة الدول العربية والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وتعاونت مع الجامعة العربية في إنشاء أول أكاديمية للقيادات النسائية العربية، وعززت مشاركة الشباب في الانتخابات من خلال الشبكة العربية للشباب في الانتخابات[1].

ومن الأمثلة كذلك منظمة الديمقراطية الدولية التي تدعم الأنظمة السياسية في مختلف أنحاء العالم لكي تكون متجاوبة وشاملة وتنافسية. وتدعم إدارة الانتخابات وإصلاحها، ومراقبة الانتخابات المحلية والدولية، وتعمل على تعزيز الأحزاب السياسية والتشريعات؛ والتثقيف المدني وتثقيف الناخبين، وتمكين الفئات المهمشة سياسياً، ومناصرة المجتمع المدني وتعزيزه فيما يتصل بالتعبير عن المصالح، وتعزيز وسائل الإعلام والحرية فيما يتصل بالعمليات السياسية، وحماية الحقوق السياسية الأساسية، وخاصة في المجتمعات التي تعاني من ضيق الحيز السياسي.

كما تعمل المنظمة على دعم الأنظمة والمؤسسات الحكومية المسؤولة التي تتسم بالاستجابة والفعالية والشفافية. وتعمل على تعزيز سيادة القانون، وتعزيز المؤسسات والإصلاح، وإدارة المالية العامة، والحكم المحلي واللامركزية، والشفافية والمساءلة، وجهود مكافحة الفساد، وتعزيز التشريعات، وحشد الدعم من جانب المواطنين وإشراكهم في تحسين الحكم وتقديم الخدمات، وتعزيز وسائل الإعلام من أجل الرقابة الحكومية[2].

المطلب الرابع: آليات تكريس الديمقراطية التشاركية

تعدّدت الآليات لتفعيل الديمقراطية التشاركية، فمنها ما هو موجود في معظم دساتير الدول الديمقراطية، ومنها ما هو موجود واقعا وممارسة في كثير من الدول المصنفة باعتبارها دولا غير ديمقراطية مثل الصين الشعبية، وعليه سنحاول التطرق إلى أهم هذه الآليات مع تسليط الضوء على تجارب دولية عملت على تفعيل هذه الآليات:

أوّلا: الميزانية التشاركية (participatory budgetin)

هي عملية تشاورية موسعة بين أطياف المجتمع المدني والمواطنين والسلطات الرسمية في كيفية تسيير الميزانية المحلية بما يخدم الصالح العام، حيث تعتبر أرقى صور الشفافية والمساءلة في التسيير. وقد تم تصميم

[1] – الأمم المتحدة؛ قوة العزيمة تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة 2024، منشورات الأمم المتحدة، 2024، ص 45.

[2] – منظمة الديمقراطية الدولية عبر الرابط: https://democracyinternational.com/about/

الميزانية التشاركية لتوسيع المشاركة للفئات الاجتماعية والاقتصادية المنخفضة، من خلال إتاحة الفرصة لهم لاتخاذ قرارات بنسبة معينة بشأن الإنفاق العمومي[1].

تجدر الإشارة إلى أن هذه الآلية ظهرت في "بورتو إليغري" عقب انتخابات عام 1988، حيث انتقلت البرازيل من النظام الدكتاتوري إلى وضع من الانفتاح السياسي بانتهاج نظام ديمقراطي يركز على توزيع السلطة ومشاركتها مع القوى الفاعلة، والتي تم إقصاؤها في صنع السياسات ورسم القرار التنموي[2]. ففي مدينة سانت دنيس البالغ عدد سكانها 85000 نسمة عام 2001، تعقد اجتماعات وأعمال ورش موازية؛ حيث يقوم المواطنون بدراسة اقتراحات 14 منطقة دراسة معمقة، وعندما يحين وقت التصويت على الميزانية في مجلس المدينة، تقطع الجلسة للسماح للسكان بتقديم عرائضهم حول الميزانية التشاركية للمنطقة[3].

وفي التجربة الألمانية يميل تنظيم الموازنة التشاركية في الحالات الألمانية عموما إلى الانقسام إلى ثلاث مراحل:

- **المرحلة الأولى:** مرحلة المعلومات، يتلقى فيها المواطنون المعلومات اللازمة حول إيرادات ونفقات المدينة، مع شرح مفصل للضرائب المحلية.
- **المرحلة الثانية:** يتم فيها استشارة المواطنين، وتكون عادة خلال التجمعات العامة، مع الاستعانة بالاستبيانات أيضا في كثير من الأحيان.
- **المرحلة الثالثة:** تتعلق بالإبلاغ بعد التصويت على الميزانية في مجلس المدينة، وتتوافق عادة الميزانية التشاركية مع مقترحات المنظمة التي ينشئها مجلس الشؤون المالية والميزانية[4].

تبقى هذه الآلية قيد التجربة وتتمايز كل تجربة عن الأخرى، فالتجربة الفرنسية تتميز من حيث التكيف مع مبادئ السياق السياسي القائم، في حين يفتقر النموذج الألماني إلى دعم سياسي وإيديولوجي أوسع من جانب المقاطعة، علاوة على ذلك لم تكن نيتها إنشاء عمليات ديمقراطية وتشاركية على المستوى المحلي، وبدلا من

---

[1] – Lyn Carson; Stephen Elstub, Comparing participatory and deliberative democracy, p p 19-20. in :https://www.newdemocracy.com.au/wp-content/uploads/2019/04/RD-Note-Comparing-Participatory-and-Deliberative-Democracy.pdf

[2] – مجادي رضوان؛ "الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية– دراسة حالة". أطروحة دكتوراه. (علوم سياسية، جامعة سعيدة، 2021)، ص 62.

[3] – Giovanni Allegretti, Carsten Herzberg, Participatory budgets in Europe Between efficiency and growing local democracy, Transnational Institute, Amsterdam, 2004, p 7.

[4] – ibid, p 9.

ذلك تم إيصالها في الغالب إلى المواطنين كوسيلة لتوفير المال العام، في حين اتسمت الحالة البريطانية بغياب الإطار والدعم السياسي، تظهر هذه الملاحظات أن تنفيذ أدوات الموازنة التشاركية في هذه الدول الأوربية على عكس أمريكا اللاتينية[1]، رغم أن كلا من فرنسا وإسبانيا تنفقان مالا يقل عن 100مليون دولار سنويا على المشاريع العامة من خلال الموازنة التشاركية فقط[2].

وفي ولاية نيو ساوث ويلز الاسترالية بدأت برنامج PB تحت اسم My Community Project تكون فيه عملية الموازنة التشاركية عملية طويلة، حيث تستغرق دورة الموازنة عاما كاملا، يشرع أوّلا في تقسيم المنطقة الجغرافية إلى عدة أقاليم فرعية، الهدف من هذه المرحلة هو السماح للسكان بالتركيز على المشاريع في أحيائهم ومجتمعهم، وعادة ما يتم تحديد الميزانية المتاحة لكل منطقة في هذه المرحلة، بعد ذلك يشارك السكان الأفكار ويناقشونها من خلال اجتماعات الأحياء عبر الانترنت، حيث يسمح لهم هذا بالتوصل إلى مقترحات المشاريع الأولية، يتم بعده تطوير هذه المقترحات الأولية إلى مقترحات مجدية من قبل مجموعات التركيز، ويتم فحصها من قبل خبراء ويتم فيها تقسيم الاقتراحات إلى مراحل مختلفة من التنفيذ وتقدير تكلفة كل مرحلة من مراحل التنفيذ، يمكن أيضا تصنيف المشاريع إلى فئات مثل: البنية التحتية، الصحة، التعليم، النقل، الترفيه وما إلى ذلك.

يتبع ذلك عدة جولات من المداولات يقوم من خلالها المقيمون بوضع اللمسات الأخيرة على عدد صغير من المقترحات لإدراجها في التصويت النهائي، أمّا المرحلة الأخيرة من عملية الموازنة فهي قائمة على المشاركة، وهي مرحلة التصويت، في هذه المرحلة يصوّت المقيمون المؤهلون على كيفية إنفاق الميزانية العامة عبر المقترحات النهائية، ويتم تجميع هذه الأصوات في تخصيص الميزانية النهائية.

غالبا ما يلزم بذل جهد إضافي لإنجاح الموازنة التشاركية، على سبيل المثال يمكن أن يكون الإعلان والترويج من خلال قنوات مختلفة، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي، حيث يعتبر مفتاحا لزيادة المشاركة، يمكن أن يكون أمرا مشجعا للأقليات المختلفة للمشاركة والتأكد من ميولاتهم[3].

أمّا بالنسبة لمسألة مدى انتشار هذه الآلية فيمكن توضيحها فيما يلي:

---

[1] – Henrik Scheller, Framing Citizen Participation: Participatory Budgeting in France, Germany and the United Kingdom, German Politics, 2015 DOI: 10.1080/09644008.2015.1032511

[3]– Aziz Haris, and Nisarg Shah. "Participatory budgeting: Models and approaches" https://www.cs.toronto.edu/~nisarg/papers/pb_chapter.pdf

[3] – Ibid.

خريطة توضح :انتشار آلية الميزانية التشاركية في أنحاء العالم



source
https://partycypacjaobywatelska.pl/strefa-wiedzy/biblioteka/publikacje/the-participatory-budgeting-world-atlas-2020-2021/

تشير هذه الخارطة –عموما– إلى انتشار مبادرات ومشاريع الميزانية التشاركية في العالم خلال الفترة 2020–2021، وتظهر تركزات كبرى في بعض المناطق من أوربا وأمريكا اللاتينية، حيث يرمز الرقم الذي أمامه نجمة واحدة إلى عدد المبادرات قبل جائحة كورونا، ويرمز الرقم الذي أمامه نجمتان إلى عدد المبادرات أثناء الجائحة. أما تفصيلا فتعرض الخارطة انتشار الميزانية التشاركية (participatory budgetin) عبر مناطق مختلفة من العالم، وتمثل الدوائر الموزعة على القارات أعداد مبادرات الميزانية التشاركية في تلك المناطق، حيث تبرز في أوربا وبعدها أمريكا اللاتينية أكبر المبادرات التشاركية، أين يتراوح العدد بين 5113 و2416 مبادرة قبل جائحة كورونا، وفي آسيا سجل عدد مبادرات أقل بـ 1446 مبادرة، وتقل المبادرات كلما اتجهنا نحو إفريقيا ليصل العدد إلى 815 مبادرة.

ثانيا: الاستفتاء المحلي (local referendum)

هو آلية من الآليات المحلية الفعالة، تضمن نوعا من الشرعية على القرارات الإدارية من خلال طابعها التشاركي، والاستفتاء هو تصويت مباشر يُطلب فيه من جميع الناخبين إمّا قبول أو رفض مشروع معين[1]، ويمكن التّمييز بين نوعين من الاستفتاء المحلي وهما:

أ- الاستفتاء الاستشاري المحلي (referendum local consultative)

وهو آلية مستخدمة على نطاق واسع، تسمح بأخذ رأي السكان، لكنها غير ملزمة قانونا للسلطات المحلية، ولا تطبق بعض الدّول سوى الاستفتاء الاستشاري، على المستوى المحلي. كما هو الحال في بلجيكا، الدانمارك والسويد وكثير من الدول الأوربية.

ب- الاستفتاء التقريري المحلي (referendum local reporting)

الاستفتاء التقريري المحلي هو أداة للديمقراطية شبه المباشرة، فهناك من يرى استبعاد هذه الأداة من مجموعة وسائل الديمقراطية التشاركية، وبعض الباحثين الذين يعتمدون رؤية موسعة لمفهوم الديمقراطية التشاركية يتضمن هذا النوع من الأدوات، فهي تُمكّن من إشراك المواطنين في عملية صنع القرار مع الاحتفاظ بسلطة اتخاذ القرار النهائي لفائدة المسؤولين المنتخبين[2].

ومن الأمثلة العالمية التي يمكن إدراجها؛ إجراء استفتاء الطاقة النووية في سويسرا عام 2017 حول التخلص التدريجي من الطاقة النووية؛ جاء هذا الاستفتاء كجزء من "استراتيجية الطاقة 2050" للحكومة السويسرية التي تهدف إلى التحول نحو مصادر الطاقة المتجددة والابتعاد عن الوقود الأحفوري والطاقة النووية، حيث وافق أغلبية المصوتين بنسبة 58% من الناخبين لصالح التوجه نحو مصدر طاقة نظيفة، والحد من الطاقة النووية[3]، وزيادة الاستثمار في الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

و كذلك استفتاء أجري في كاليفورنيا (الولايات المتحدة) عام 2016 حول خطر استخدام الأكياس البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد في المتاجر الكبرى، وأيدت الأغلبية القرار حيث صوت 7.228.900 بنعم

---

1 – International Perspectives On Citizenship, Democracy And Accountability, Participatory Democracy And Governance, PRIA International Academy, 2014. P 8.

2 – فراحي محمد؛ "الديمقراطية التشاركية كآلية لبناء الثقة بين الإدارة المحلية والمواطن في الجزائر (2011-2020) بلدية أولاد بن عبد القادر ولاية الشلف أنموذجا". أطروحة دكتوراه. (جامعة الجزائر 3، 2020-2021)، ص 33.

3 – BBC New. Switzerland votes to phase out nuclear power,Retrieved from. https://tinyurl.com/2bbac7lk

بما نسبته 53.27% و6.340.322 صوتوا بلا بما نسبته 46.73%، ممّا أدّى إلى فرض حظر الأكياس البلاستيكية في الولاية ، الأمر الذي يمثل خطوة كبيرة نحو تقليل التلوث[1].

هذا ويعتبر الاستفتاء من بين الطرق الشائعة والمعروفة كثيرا في دول العالم الثالث وغالبا ما يكون حول القضايا العامة، مثل تعديل الدساتير.

ثالثا: المبادرات الشعبية (POPULAR INITIATIVES)

وتسمّى أيضا مبادرة المواطنين، وهي آلية اقتراح متاحة لأي مواطن يستطيع من خلالها الوصول إلى مرحلة الاستفتاء، وذلك بجمع عدد معين من التوقيعات، حيث تُكرّس هذه الآلية روح المبادرة لدى المواطنين فيعرضون على التصويت المسائل التي يرونها مهمة بالنسبة لهم ،والتي قد لا تكون موجودة في أجندات الأحزاب[2].

تنتشر هذه الآلية في الدول ذات الديمقراطية المتقدمة مثل : الدول الأوربية كألمانيا وأقطار من دول أمريكا الشمالية وبعض الدول الإفريقية؛ فالولايات المتحدة الأمريكية تسمح لـ 24 ولاية من أصل 50 بهذه الآلية في قوانينها، وفي فنلندا يشترط حصول المبادرة على 50000 توقيع لمواطنين فنلنديين خلال مدة 6 أشهر، وألّا تتعارض مع التشريعات الدولية، وأن تقدم مكتوبة باللغة الفرنسية أو السويدية، وأن تقدّم باسم شخص أو مجموعة معنيين بمتابعة المبادرة مع وزارة العدل، وهي المشرف الأوّل على المبادرة[3].

و عليه يمكن الإشارة إلى العديد من المبادرات يمكن ذكر بعض المبادرات:

أ- **مبادرة "Fridays for future"**[4]: للناشطة البيئية السويدية "غريتا ثونبرغ" بدأت مع زملائها وقفات احتجاجية أمام البرلمان السويدي كل يوم دراسي لمدة ثلاثة أسابيع، وبعدها بدأوا بتنظيم إضرابات طلابية ومسيرات شعبية بدأت محلية، ثم انتشرت عبر مختلف أنحاء العالم للضغط على الحكومات باتخاذ إجراءات للحد من الانبعاثات الكربونية وإنقاذ المناخ، استقطبت هذه المبادرة ملايين المشاركين وأصبحت من أكبر الحركات الشعبية البيئية في العالم.

1- للمزيد حول موضوع الاستفتاء انظر الرابط: https://ballotpedia.org/California_Proposition_67,_Plastic_Bag_Ban_Veto_Referendum_(2016)

2 – قتال جمال وشوقي نذير؛ "الديمقراطية التشاركية قراءة في المفاهيم والأهمية". مجلة مدارات سياسية، العدد 1، المجلد 3، مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات الجزائر ، 2019، ص65.

3 – فراحي محمد؛ مرجع سابق، ص 35.

4 – انظر موقع المبادرة عبر الرابط: https://fridaysforfuture.org/

ب- **مبادرة "trash hero"**: انطلقت من جنوب شرق آسيا وانتشرت عبر أنحاء العالم، تهدف إلى تنظيف الشواطئ والحدائق والمجتمعات المحلية من النفايات.

ج- **مبادرة "surfers against sewage"**: تهدف إلى الحفاظ على المياه البحرية نظيفة من التلوث خاصة في مناطق ركوب الأمواج عن طريق تنظيم حملات لرفع مستوى الوعي بخطورة التلوث البحري، وتعمل على الضغط على الحكومات لتجديد القوانين المتعلقة بالصرف الصحي والملوثات البحرية، وقد ساعدت الحملة في تغيير سياسات محلية لحماية المياه البحرية وخفض مستويات التلوث.

د- مبادرة "plastic free july": بدأت في استراليا للتقليل من استخدام البلاستيك أحادي الاستخدام وتوعية الأفراد بأثره البيئي، من خلال تشجيع الناس على الالتزام بشهر كامل دون استخدام البلاستيك أحادي الاستخدام، وتوفير نصائح حول كيفية تقليل استخدام البلاستيك في الحياة اليومية، ثم أصبحت مبادرة عالمية يشارك فيها ملايين الأشخاص.

و- مبادرة "let's do it world": انطلقت من استونيا ثم انتشرت عبر أنحاء العالم، حيث تعمل على جمع ملايين المتطوعين من جميع الأقطار بهدف تنظيف العالم من النفايات، اقترحت المبادرة تنظيف الشوارع والغابات والشواطئ والمناطق العامة من النفايات، ونجحت في 2018 في جمع أكثر من 17 مليون متطوع في أكثر من 150 دولة، دعتهم إلى حملة أطلق عليها تنظيف كوكب الأرض، وفي 2021 نظموا حملة " world cleanup day" شارك فيها متطوعون في أكثر من 190 دولة[1].

رابعا: الإعلام والتواصل (media and communication)

من واجب السلطات الرسمية الاتصال بالسكان على نطاق واسع بهدف إعلامهم بالخطط والسياسات البلدية بجميع الطرق المتاحة؛ فالتعاطي مع المعلومة بشفافية كبيرة يضفي شرعية وديمقراطية أكبر على الممارسات والسياسات المحلية والعامة، حيث تعتبر الأنترنت نوعا جديدا من المجال العام الذي يسمح بالتداول المستقل وتكوين الرأي بطريقة عفوية ومن الحصافة توفير تفكير رقمي[2].

مثال ذلك في السويد التي تعدّ من أقدم التشريعات في العالم فيما يتعلق بهذه المسالة، إذ يعترف بحق النفاذ إلى الوثائق الإدارية منذ عام 1776، وهو حق أعيد تأكيده عبر القانون الدستوري لعام 1974. وكرّست كذلك إسبانيا، إيطاليا، ألمانيا وفرنسا هذا الحق بصفة واضحة، وعلاوة على ذلك كرّس ميثاق البيئة، المضاف

---

[1]- انظر للمزيد حول الموضوع عبر الرابط: https://www.nationalcleanupday.org/partners/lets-do-it-world

[2] - thomas zittel ، dieter fuchs ,participatory democracy and political participation, routledge, 2007, p 33.

بالدستور الفرنسي سنة 2005 في فصله السابع حق كل شخص في "النفاذ إلى المعلومات المتعلقة بالبيئة وفي المشاركة في صياغة القرارات العامة التي من شأنها التأثير على البيئة أيضا[1].

وهناك العديد من الأمثلة العالمية التي تبرز أهمية الحق في النفاذ للمعلومة البيئية مثل:

أ- اتفاقية آرهوس (Aarhus convention) لعام 1988: هي واحدة من أبرز الاتفاقيات الدولية التي تعترف بالحق في وصول الجمهور إلى المعلومات البيئية، والمشاركة في اتخاذ القرارات بشأنها، وتسهيل الوصول إلى العدالة في القضايا البيئية، وفي العقود الأخيرة اكتسب مفهوم وممارسة الديمقراطية التشاركية دعما واعترافا متزايدين، فإشراك الجمهور في عمليات التسيير من شأنه أن يحسن جودة القرارات، ويعزز اتفاقية "الحكم الرشيد" وأداء الخدمات العامة مثل حماية البيئة، وعلى العموم تعد الأداة الدولية الأهم في العالم التي تربط بين حقوق البيئة وحقوق الإنسان، وتكمن قوة هذه الاتفاقية في إلزاميتها للسلطات العامة بضمان الوصول المناسب للمعلومات البيئية[2].

ب- برنامج "إتاحة المعلومات البيئية" في الولايات المتحدة الأمريكية: تم تعزيز الحق في النفاذ إلى المعلومة البيئية من خلال العديد من القوانين مثل قانون حرية المعلومات (foia)، وعليه تلعب المشاورات الوطنية دورا مهما ليس فقط لأنها تم توظيفها بانتظام وتأثيرات حزبية كبيرة منذ عام 2010 في المجر، ولكن أيضا لأنها تسمح لنا بالتحقيق في العلاقة بين لغة وممارسات الشعبوية والحكم التشاركي[3].

باختصار تستحضر الديمقراطية التشاركية مفهوما للديمقراطية يشدّد على عمليات صنع القرار السياسي التي يشارك فيها المواطنون بشكل مباشر وتثمنها.

---

[1] - المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية؛ تقرير عن الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي. مكتب تونس، (د ت ن). ص 14.

[2] - THE ROLE OF THE AARHUS CONVENTION IN PROMOTING GOOD GOVERNANCE AND HUMAN RIGHTS, Submission by the UNECE Aarhus Convention Secretariat, provided as input to the report being prepared by the Office of the High Commissioner for Human Rights pursuant to resolution 19/20 "The role of good governance in the promotion and protection of human rights", September 2012, pp 1-2. https://www.ohchr.org/Documents/Issues/Development/GoodGovernance/Corruption/ECONOMIC_COMMISSION_FOR_EUROPE.pdf

[3] - Batory Agnes, and Sara Svensson. "The use and abuse of participatory governance by populist governments." Policy & Politics, vol 47, no2, 2019, p 228.

خامسا: تقديم العرائض (petition submission)

تتيح هذه الآلية للمواطنين تقديم عريضة يقدمون فيها رأيهم حول مبادرة أو اقتراح مشروع ...، يكون الغرض منها تحقيق المصلحة العامة، حيث نجد من بين الآليات المهمة التي منحت للمجتمع المدني، آلية العرائض وكذا آليات التشاور والحوار التي تتيح له إمكانية المشاركة في السياسات الداعمة للتنمية[1].

ففي فرنسا نص دستور 1793 في بابه الأول على أنه للمواطنين الحرية بأن يراسلوا السلطات عن طريق عرائض موقعة بشكل فردي، وعلى مستوى المنظمات الدولية نص ميثاق الأمم المتحدة ضمن المادة 24 والمادة 32 من نظام منظمة العمل الدولية، وفي البروتوكول الاختياري الملحق بالميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على حق تقديم العرائض من المادة 1 إلى المادة5[2] .

وهناك العديد من النماذج لعرائض دولية تستخدم لزيادة الوعي والمطالبة باتخاذ إجراءات لحماية البيئة ومن بين هذه الأمثلة نذكر:

أ- **عرائض** "**greenpeace**": وهي منظمة بيئية دولية مشهورة تطلق عرائض عالمية للتوقيع عليها، تقدم للحكومات أو الشركات اعتراضات على الممارسات الخاطئة والمدمرة بحق البيئة، مثل عرائض ضد استخدام البلاستيك أو الانتقال إلى الطاقات المتجددة، عريضة لوقف تلوث الصرف الصحي في العالم، عريضة أوقفوا تطوير حقول النفط الجديدة في الكونغو الديمقراطية تحت شعار" معا يمكننا إيقاف التضحية بغابات الكونغو المطيرة لصالح صناعة النفط"[3].

ب - **عرائض** "**avaaz**": وهي منظمة عالمية تهتم بالحملات المتعلقة بالبيئة وحقوق الإنسان والسياسة، وتستهدف عرائضها الإلكترونية موضوعات تغير المناخ وحماية الغابات المطيرة والأنواع المهددة بالانقراض.

ج- **عرائض** "**friend or the earth**": هي منظمة بيئية عالمية تقدم عرائض تتعلق بالعدالة البيئية، الاحتباس الحراري وغيرها، ومن أمثلة عرائضها عريضة تقليل الانبعاثات الكربونية وحماية المواطن.

---

[1] - مصعب التيجاني؛ "العرائض والتشاور كمدخلين لمساهمة المجتمع المدني". مجلة الاقتصاد والقانون، العدد: 04، جامعة محمد الشريف مساعدية سوق اهراس، جوان 2019، ص 72.

[2] - غيتاوي عبد القادر، بخدا جلول؛ "الديمقراطية التشاركية بين النظرية والتطبيق في الجزائر". مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد: 9، المجلد:1، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018، ص 75.

[3] - عريضة أوقفوا تطوير حقول النفط الجديدة في الكونغو الديمقراطية: https://pages.greenpeaceafrica.org/oilblocks

سادسا: هيئة المواطنين المحلّفين (citizens'jury)

هي آلية مهمة من آليات تكريس الديمقراطية التشاركية وتكون عن طريق إشراك المواطنين في تسيير الشّأن العام، يكون فيها الاختيار عن طريق المحاصصة وفق الجنس والسن والمستوى التعليمي، ومن سكان المناطق الحضرية أو الريفية، وذلك بقصد إحداث التوافق.

إنّ هيئة المواطنين المحلفين أو مجالس المواطنين، ويطلق عليها أيضا الجماهير المصغرة "Mini-publics"، تشترك في الميزات التالية:

- أنها منتديات تداولية بتكليف خاص عادة ما ترعاها الحكومة.
- يتم اختيار المشاركين فيها بطريقة عشوائية لضمان عدم استثناء منهجي لأي جزء من السكان.
- يتلقى المشاركون معلومات معدة خصيصا ويسمعون الأدلة من الخبراء ويستفسرون عنها.
- في نهاية مداولاتهم، يأتي المشاركون إلى استنتاج حول الأمر المطروح والاستعداد لوضع تقرير وتوصيات[1].

اجتمعت هيئة المواطنين المحلّفين من قبل الجامعة الوطنية الاسترالية في "كانبيرا" عام 1999، لمناقشة إدارة ميزانية الحدائق الوطنية، حيث تم اختيار أعضاء لجنة التحكيم من سكان "نيو ساوث ويلز"، كان اختيارهم وفق الجنس والعمر ومكان الإقامة والمهنة والدخل والتعليم، كما تم اختيار خبراء في شتى المجالات، وكان على هيئة المحلّفين أن تقرر من بين ثلاث خيارات لتخصيص الميزانية السنوية لخدمة المنتزهات الوطنية[2].

كما تعتبر التجربة البرازيلية من التجارب الناجحة في ذلك، حيث نص دستور 1988 على المشاركة في تقديم الخدمات المحلية بشكل ديمقراطي، وأدى ذلك إلى إنشاء المجالس البلدية التي تربط المسؤولين المنتخبين وممثلي الأحياء ومقدمي الخدمات في كل قطاع والمجتمع المدني، مع ممثلين حكوميين بما في ذلك الصحة والتعليم والشباب، كان حجم هذه المبادرات هائلا، ففي حالة الصحة على سبيل المثال تم إنشاء أكثر من 5000 مجلس صحي لإدارة السياسات الصحية على المستوى المحلي[3].

---

1 – Carole Pateman, Participatory Democracy Revisited, Perspectives on Politics, vol 10, n 1, 2012, p 8.

2 – Bagnoli Philip and All, People and biodiversity policies impacts: issues and strategies for policy action: OECD, 2008, P.159.

3 – John gaventa, Participatory development or participatory democracy? Linking participatory approaches to policy and governance, participatory learning and action, no50, 2004, p155.

وحول إمكانية أن يكون المتأثرين بصنع القرار قادرين على المشاركة والتأثير في القرارات، فإن المعيار المركزي للمشاركة العامة هو ما إذا كانت جميع المجالات الشرعية في المناطق قد أتيحت لها الفرصة للتعبير عن مخاوفهم، لا سيما أصوات الفئات الضعيفة والمتضررة[1].

وفي المجمل يمكن القول أنه يتم تفعيل الديمقراطية التشاركية من خلال عدة آليات ومنها التشاور والحوار وتقديم العرائض الذي يتيح للمجتمع المدني والمواطن المهتم بالشأن العام إمكانية المشاركة في السياسات الداعمة للتنمية المستدامة[2].

المبحث الثاني: مفهوم الأمن البيئي

أصبح كل من التغير المناخي، التلوث البيئي، التصحر، الجفاف، انتشار النفايات في كل الأماكن، والعديد من هذه الكوارث البيئية؛ في الكثير من البلدان، يمثل تحديا كبيرا للعالم أجمع، ساهم في خلق بيئة غير مستقرة في كثير من النواحي. وعليه سوف يتم ضبط تعريف لمصطلح الأمن البيئي.

المطلب الأول: تعريف الأمن البيئي

لاشك أن "الأمن" مفهوم أساسي في التكوين النفسي للفرد أو الشعوب، فهو الركيزة الأولى والأساسية التي يقوم عليها البناء النفسي سواء بالنسبة للفرد أو للجماعة أو للدولة أو على مستوى العالم، ولذلك ذكره الله تعإلى في كتابه الكريم حيث تقول الآية الكريمة "وآمنهم من خوف."

معنى ذلك أن الأمن هو المضاد للخوف فأي إنسان يشعر بالخوف فهو إذن يفتقر إلى الشعور بالأمن، حيث يتنوع مفهوم الأمن من السياسي إلى الاقتصادي إلى النفسي، الصحي والبيئي إلى كل ما يمس الفرد في حياته من مصادر التهديد – وهي عديدة – تصارع الفرد في حركة مستمرة دائمة[3].

و في إطار السعي لضبط مصطلح الأمن البيئي ، يمكن رصد العديد من التعاريف نحاول التعرف على أهمها:

---

[1] – Biegelbauer Peter; Hansen Janus, Democratic Theory and Citizen Participation: democracy models in the evaluation of public participation in science and technology, Science and Public Policy, vol38, no8, 2011, p592.

[2] – مصعب التيجاني؛ مرجع سابق، ص 72.

[3] – أحمد سمير، مفاهيم الأسس العملية للمعرفة الأمن الاقتصادي. المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، أفريل 2012، ص 5.

تعريف AC/UNU* : يعبّر الأمن البيئي عن: "السلامة العامة النسبية من الأخطار البيئية التي تسببها العمليات الطبيعية أو البشرية بسبب الجهل أو الحوادث وسوء الإدارة والتصميم الناشئ داخل أو عبر الحدود الوطنية "[1].

ويعرّف بارنيت جي الأمن البيئي بأنه: "الحماية من التدهور البيئي من أجل الحفاظ على الموارد البشرية والمادية والطبيعية أو حمايتها على نطاق واسع"[2]

يمكن القول أن مفهوم الأمن البيئي يشير إلى القدرة على الموازنة بين حماية البيئة واستدامتها وتلبية الحاجات الاقتصادية، لأن هوس الاستهلاك الذي أصيب به إنسان ما بعد الحداثة هو استغلال غير عقلاني للموارد الطبيعية، إذن فلا مناص من حوكمة السياسات البيئية وتدخل كافة الشركاء الاجتماعيين بما فيهم المنظمات الدولية من أجل الحفاظ على أمننا البيئي".

إنّ الحديث عن "مفهوم الأمن البيئي" كمصطلح جديد يدور حول محتواه الكثير من الجدل، لأنه يتضمن متغيرات مختلفة كالبيئة والأمن والحروب المسببة للدمار البيئي، وقد بدأ النقاش حول البيئة في خمسينيات القرن الماضي، منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة الإنسانية في مدينة "ستوكهولم 1972" والذي اعتبر نقطة الانطلاق الأولى لاعتبار البيئة مسألة سياسية[3]، حجتهم في ذلك أن التلوث ليس له حدود، فعندما يوصف خطر ما على أنه قضية أمنية، فإن وضعيته ستتغير من مشكل يمكن التعامل معه من خلال التقليد المؤسساتي القائم، لينتقل إلى مرتبة مشكل يتطلب ترتيبات استثنائية، فعندما تنظر الدولة إلى شيء ما على أنه قضية أمنية فهذا يعني أنها بصدد خيار معالجة يشبه إلى حد ما الطريقة التي يعالج بها **حالة الحرب** "، وذلك من خلال تكريس مخصصات استثنائية من الموارد وزيادة حجم الضوابط مقارنة بالعادية، وهذه هي الفكرة التي

---

* – AC/UNU: "Academic Council on the United Nations System": المجلس الأكاديمي لنظام الأمم المتحدة، هذا المجلس تم إنشاؤه عام 1987، وهو منظمة تعمل على تعزيز التعاون بين المجتمع الأكاديمي ونظام الأمم المتحدة من خلال البحث، التحليل، والتعليم حول القضايا المتعلقة بالأمم المتحدة والشؤون الدولية

[1] – سليماني لخميسي، بوبشيش رفيق؛" الأمن البيئي في الدراسات الأمنية". **مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية.** العدد: 03، المجلد: 04، المركز الجامعي سي الحواس بريكة، 2021. ص1075.

[2] –المرجع نفسه. ص 1076.

[3] – قسوم سليم؛ "دراسات الأمن البيئي: "المسألة البيئية ضمن حوار المناظرات في الدراسات الأمنية". المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد: 39–40، 2013، ص 95.

سعى من خلالها رواد المنظور البيئي الأوائل أمثال ليستر براون 1977، لإبراز التغيرات البيئية على أنها خطر يهدد الأمن القومي والإنساني[1].

في أواخر القرن العشرين تفاقم المشكل البيئي وازدادت آثاره، حيث أعلن مركز ستوكهولم للتنمية المستديمة أن التلوث الكيميائي والإشعاعي في العالم يشكل خطورة على البشر، وعلى استقرار النظم البيئية، حيث تشكل المواد البلاستيكية وأكثر من 3500 مادة كيميائية صناعية أخرى بما فيه المبيدات والمركبات الصناعية والمضادات الحيوية مصدر قلق دائم.

المطلب الثاني: البعد الإنساني للأمن البيئي

يعتبر الأمن البيئي أحد أبرز أنواع ومستويات الأمن الأخرى؛ أعلاها الأمن القومي والغذائي والمائي والاجتماعي[2]. حيث يعد الأمن البيئي أحد مركبات الأمن الإنساني ويشار إليه بالأمن الحيوي الذي يشمل الامن البيئي، وله ثلاثة مستويات الفردي والوطني والعالمي، وتختلف المسؤولية والتشريعات بين هذه المستويات، فالفرد يمتلك سلوك بيئي يتعامل به مع نشاطاته تجاه الموارد، وهو بذلك يحتاج إلى أن يُنَظم ويُرشد استخداماته وفق قوانين وتشريعات ملزمة مصدرها المستوى الوطني أو الدولة والتي بدورها تستمد قوانينها من المنظومة الدولية وتشريعاتها تجاه المحافظة على البيئة[3].

تبلور هذا المفهوم في تقرير التنمية البشرية لعام 1994 الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة[4]، وتم التأكيد على أن أمن الإنسان لا يعني الحفاظ على حياته فقط، وإنما أيضا الحياة بكرامة وحرية ومساواة وتكافؤ في الفرص وتنمية قدرات البشر، وتحرر الإنسان من التهديدات الشديدة والمنتشرة والممتدة زمنيا وواسعة النطاق التي تتعرض لها حياته وحريته وكرامته، وجاء في نفس التقرير تحديد سبعة أنواع لدراسة مفهوم الأمن: الأمن الاقتصادي – الأمن الشخصي – الأمن الغذائي– الأمن الصحي – الأمن المجتمعي – الأمن السياسي. الأمن البيئي .

---

[1] – محمد عبد الرحيم خلاف، سميرة بوسطيلة؛ "الأمن البيئي من منظور الأمن الإنساني". **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 9، جامعة باتنة، 2016، ص 60.

[2] – إبراهيم محمد التوم، أحمد حمد الفايق؛ "أبعاد مفهوم الأمن البيئي ومستوياته في الدراسات البيئية". **مجلة الاستراتيجية والأمن** الوطني، العدد7، أكاديمية الأمن العليا السودان، 2013، ص161.

[3] – المرجع نفسه ، ص 170.

[4] – Human Development Report1994; united nations development programme, oxford university press, new yourk; 1994, p 24-25.

تعتبر الكوارث البيئية من أهم مصادر التهديد للأمن الإنساني، وهذه الكوارث البيئية من الممكن أن تكون كوارث طبيعية مثل السيول الجارفة أو حرائق الغابات...الخ، او كوارث بيئية من صنع الانسان، مثل تلوث الهواء والمياه وارتفاع درجة حرارة الأرض، وباختلاف أنواعها إلاّ أنها جميعا من الممكن أن تكون ذات آثار خطيرة على الأمن الصحي أو الغذائي للإنسان.

لقد وضع النمو السكاني السريع والتصنيع المكثف كوكب الأرض في حالة من التهديد فالبشر يعتمدون على بيئة فيزيائية صحية ويفترضون انه مهما كان الضرر الذي يلحقونه بالأرض فانه سيتعافى في النهاية ولكن يبدو أن هذا لن يحصل لان البيئة تحت ضغط وتهديد غير محتمل بسبب إزالة الغابات وموجات الجفاف والفيضانات الشديدة وملوثات الهواء وغيرها .

يتبيّن مما سبق أن الأمن البيئي يعد قاعدة متينة تحقيق للأمن الإنساني، وأي تهديد بيئي هو تهديد للإنسان و يشكل خطرا كبيرا عليه؛ ذلك معنى الأمن يتحقق حيث يكون الناس قادرين على العيش في مجتمع يحترم حقوق الانسان الأساسية ويحفظها من الانتهاك، فالقمع السياسي والتعذيب المنهجي وسوء المعاملة والاختفاء القسري وقمع الأفكار وغيرها يؤدي حتما إلى الاضطرابات السياسية، ولكن غياب البيئة الآمنة بات يشكل خطرا على الأمن الإنساني وحياة الكوكب، لذلك يجب أن يتغير مفهوم الأمن إلى معنيين أساسيين[1]:

- من التركيز الحصري على الأمن الإقليمي إلى زيادة التركيز على أمن السكان.
- ومن الأمن من الحروب وسباق التسلح إلى الأمن من خلال التنمية البشرية المستدامة.

إذن يصب الأمن الإنساني هدفه في عيش الأفراد وسط بيئة سليمة وخالية من أي تهديد خطير ويتميز بالديمومة وذلك بالعمل على معالجة المخاطر والتهديدات، وفي حالة مداهمة المخاطر نتعامل معها بمبدأ أخف الأضرار بالتقليل من الخسائر قدر الإمكان.

1 – Ibid ; p 24.

المبحث الثالث: دور الفواعل ما دون الدولة والدولة في تكريس الديمقراطية التشاركية والأمن البيئي

تلعب الفواعل الدولاتية مثل (الحكومات ومنظمات المجتمع المدني) دورا حيويا في تحقيق الأمن البيئي من خلال وضع السياسات وتنفيذ الإجراءات التي تهدف إلى الحفاظ على البيئة ومنع التدهور البيئي، فالاستقرار البيئي لا بد له من بيئة آمنة تحفظ للأجيال الحالية والمستقبلية حقها من الثروات، ركزنا في هذا المبحث على دراسة دور الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص ومساهمتهم في الحفاظ على البيئة.

المطلب الاول: دور الفواعل ما دون الدولة في حماية البيئة

أوّلا: دور الحكومات

تعتبر الدولة الفاعل الأهم في حماية البيئة لما لها من إمكانية مادية وبشرية كبيرة وبترسانتها التشريعية ، فالدولة هي من ترسم السياسات البيئية وتقرها، وهي من تسطر الخطط والمشاريع وتسهر على تنفيذها (سلطاتها التنفيذية)، وبإمكانها حشد كل الجهود وتسخيرها في محاربة كل من يتعرض للبيئة، وفوق كل ذلك لها من سلطة الضبط والردع ما يحد من المخالفات البيئية.

لا تنمية من دون بيئة سليمة"، فهدف الدولة من التنمية هو تحقيق الإنتاج من أجل رفاه الإنسان وتطوره، لذلك تدفع لدعم الفعاليات والمبادرات التي تساعد في الحفاظ على الأمن البيئي ،من خلال تقديم الدعم المالي فلا بد ان يعتمد الدعم العام للسياسات البيئية في نهاية المطاف على مدى اعتقادنا بأن حماية البيئة هي مسؤولية الحكومة[1]. ومن أبرز أدوار الدولة في الحفاظ على البيئة:

1- وضع التشريعات والقوانين البيئية: تقوم الدولة بسن القوانين والتشريعات لحماية البيئة مثل قوانين مكافحة التلوث، تنظيم استخدام الموارد الطبيعية، وحماية التنوع البيولوجي...، هذه القوانين تلزم الأفراد والشركات بالامتثال للمعايير البيئية، ومع الإشراف على تنفيذ هذه التشريعات تفرض عقوبات على الجهات التي تنتهكها، بما يعزز الالتزام بالمعايير البيئية، وتسن الدولة التشريعات والقوانين من خلال عدة خطوات أهمّها:

[1] – joakim kulin , ingemar johansson seva ; "the role of government in protecting the environment :quality of government and the translation of normativeviews about government responsibility intospending preferences" international journal of sociology, Issue:2, volume:49,2019, p 111.

أ- تحليل الوضع البيئي: تبدأ العملية بتحديد المشاكل البيئية التي تواجه البلاد مثل التلوث، استنزاف الموارد الطبيعية أو التغيرات المناخية، ثم يتم إجراء دراسات وبحوث حول تأثيراتها البيئية المختلفة.

ب- صياغة المقترحات: بعد تحليل الوضع البيئي، تقوم الجهات المختصة بصياغة مقترحات تشريعية بناء على التوصيات البيئية، وعادة ما يكون ذلك من خلال وزارات البيئة أو لجان متخصصة في البرلمان، تعد الصياغة القانونية إخراجا للقاعدة القانونية إلى الوجود العملي، وذلك يحقق الغاية التي يفصح عنها جوهرها[1].

ج- المشاورات العامة: قبل اعتماد أي قانون قد يتم تنظيم مشاورات عامة مع الخبراء والأكاديميين والمنظمات البيئية والمجتمع المدني لضمان أن القانون يعكس أفضل الممارسات ويأخذ بعين الاعتبار جميع الآراء.

د- الموافقة الحكومية والبرلمانية: بعد صياغة النص البيئي سواء كان قانونا أو اقتراحا[2]، يجب أن تمر عبر القنوات الحكومية الرسمية وغالبا ما يتم عرضها على البرلمان أو المجلس التشريعي حيث يتم مناقشتها وتعديلها إذا لزم الأمر، قبل أن يتم التصويت عليها.

هـ- إصدار القانون: بعد موافقة البرلمان يحال القانون إلى السلطة التنفيذية للموافقة النهائية والتي غالبا ما تكون عبر توقيع رئيس الدولة.

و/ التنفيذ والمراقبة: بعد إصدار القانون يتم تنفيذ القوانين البيئية عبر الهيئات المختصة مثل وزارات البيئة أو الوكالات البيئية، ويتم فرض الرقابة والمتابعة لضمان الالتزام بالقوانين من قبل الأفراد والشركات.

ز/ التحديث والمراجعة: يتم مراجعة القوانين البيئية بشكل دوري لتحديثها وفقا للتغيرات العلمية والتكنولوجية والاحتياجات الوطنية.

تشكل هذه المراحل خطوات هامة ،ولكن الأهم في ذلك كله مدى سريان روح هذه المواد الجامدة إلى فعل على أرض الواقع للدفاع عن البيئة فهو الناطق باسمها.

---

[1] - مدين آمال؛ "دور الدولة في حماية البيئة" أطروحة دكتوراه، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2021. 2022) . ص 28.

[2] - المرجع نفسه . ص 36.

2- التخطيط والتنمية المستدامة: تضع الدولة خططا للتنمية المستدامة تهدف إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة، تشمل هذه الخطط استخدام الموارد بشكل أكثر كفاءة وتقليل التلوث وزيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة.

3- إدارة الموارد الطبيعية: تتولى الدولة إدارة الموارد الطبيعية مثل: المياه، الغابات، الأراضي الزراعية والمعادن...، وتضمن الاستخدام الأمثل والعقلاني لهذه الموارد بما يحفظها للأجيال القادمة، وتحافظ على المناطق المحمية وتعمل على إنشاء محميات طبيعية للحفاظ على التنوع البيولوجي، وفي العقود الأخيرة ظهرت العديد من المشاكل البيئية التي أصبحت تستدعي ضرورة تسيير الموارد الطبيعة ضمن حيز الدولة بشكل عقلاني، ويعني البعد البيئي الاهتمام بإدارة المصادر الطبيعية بحيث يعد عامل الاستنزاف البيئي أحد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة[1].

4- التصدي لتغير المناخ: تضع الدولة خططا واستراتيجيات لمواجهة التغير المناخي مثل: تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة، تعزيز استخدام الطاقة المتجددة، وتطوير البنية التحتية المقاومة لتأثيرات التغير المناخي.

ثانيا: دور المواطن ومنظمات المجتمع المدني

لم يعد هناك بديل عن العملية التشاركية في حماية البيئة و حوكمة سياساتها؛ لأن تحكيم المواطن مباشرة في قضاياه البيئية وتفعيل منظمات المجتمع المدني المنخرط فيها، لها الدور الكبير في القضاء على العديد من المشاكل البيئية خصوصا في ظل ما نراه من فشل العديد من السياسات الحكومية.

وعليه تُسهم منظمات المجتمع المدني في نشر الوعي البيئي وذلك من خلال غرس القيم البيئية، و الحفاظ على نظافة البيئة، والمساعدة في حل المشاكل البيئية، وذلك من خلال عملية التنشئة والحملات التحسيسية والأيام الإعلامية، والعديد من الدول كرست الحق للمجتمع المدني في التدخل لمنع المشاريع المضرة بالبيئة والتقاضي لأجلها، وعلى الرغم من التحول التشريعي في إقرار حرية إنشاء منظمات المجتمع المدني والاعتراف

[1] – حلاسة هناء، طرايش معمر؛ "دور إدارة الموارد الطبيعة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر (2000_2021)". Revue Algérienne d'Economie et gestion. العدد: 02، المجلد: 17، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران2، 2023. ص 47.

لها بمركز الشريك ومنح بعضها حق المشاركة واللجوء إلى القضاء، فإن هناك عدة عراقيل أثرت على أدائها لهذا الدور وقلصت حريتها ونشاطها[1].

وتعمل منظمات المجتمع المدني على نشر الوعي البيئي والتربية البيئية من خلال:

–تحسيس الأفراد والجماعات بأهمية اكتساب الوعي بقضايا البيئة من جميع جوانبها، والمشاكل المرتبطة بها، فمثلا جمعيات الصيد البحري الفرنسية لها دور كبير في المحافظة على الأرصدة السمكية من خلال توعية الصيادين الفرنسيين بمخاطر استنفاذ الثروة السمكية وتأثيرها على البيئة والتوازنات الايكولوجية، إذ استطاعت بفضل حلقات التوعية التي تخصص للصيادين أن تساهم بجانب الأجهزة الإدارية في ضبط سلوكات الصيادين.

– مساعدة الأفراد والجماعات على اكتساب مجموعة من القيم، والاهتمام بالبيئة وتقديم حوافز المشاركة الإيجابية في تحسينها وحمايتها[2]. فما أسهل أن نفكر أننا كأفراد لسنا مطالبين بإحداث تغييرات تجاه البيئة، وأن الشركات الكبرى والحكومات هي المسؤولة عن القيام بذلك، ولكننا كأفراد يمكننا أن نصنع فارقا من خلال ما نشتريه، أو ما نعيد استخدامه، أو ما نعيد تدويره، يمكننا أن نصنع فارقا باختيارنا وسيلة الانتقال من العمل وإليه أو بالمساعدة في تثقيف الآخرين وتوعيتهم ، فالجميع مشترك في المسؤولية المجتمعية [3].

ثالثا: دور القطاع الخاص

لم يعد بالإمكان تجاهل دور السوق في تغيير نمط حياتنا وتلبية حاجاتنا، إذ يعتبر القطاع الاقتصادي

شريان التنمية. في الوقت نفسه سعت المخاوف المتزايدة بشأن الآثار البيئية للنمو الاقتصادي إلى الإجابة على السؤال التالي: كيف تؤثر طبيعة ملكية المؤسسة على البيئة في الاقتصاد؟ وبالنظر إلى تركيز البحوث على الآثار الاقتصادية وليس البيئية، فإنّ بعض الأبحاث بدأت في معالجة هذا القصور من خلال تحليل بيانات

[1] – وعلي جمال؛ "مشاركة المجتمع المدني في حل المشاكل البيئية –دراسة في القانون الجزائري". **المجلة الجزائرية للقانون البحري والنقل**، العدد1، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2014، ص 260.

[2] – المرجع نفسه . ص 252.

[3] – واين دون؛ المسؤولية المجتمعية للشركات: عمل خيري محصلته صفر أم فرصة إستراتيجية". **مجلة بيئة المدن الإلكترونية**، العدد 16 ،الإمارات: مركز البيئة للمدن العربية، 2017، ص 12.

التلوث على مستوى المصانع، ، فالمؤسسات التجارية في سعيها لتحقيق الكفاءة الاقتصادية تساعد البيئة من خلال البحث عن تقنيات إنتاج أكثر كفاءة وأنظف[1].

وإذا ما اعتبرنا أن البيئة والموارد الطبيعية هي بدايات الدراسات الاقتصادية الحديثة، فإن المنطق والعقلانية يشيران إلى أن التحليل الاقتصادي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار العلاقة الجوهرية بين الخصخصة والبيئة من خلال التركيز على مجموعة من الأسس والمعايير التي تعتمد الخصخصة كأسلوب لتطوير اقتصاديات البيئة (Environmental Economics) إذ أنها تعتمد على اقتصاد السوق، إلاّ أن اقتصاد السوق الذي لا يخضع للوائح التنظيمية سينتج عنه الكثير من التلوث والقليل من أنشطة تخفيض التلوث[2].

لكن ما تجلّى من تلوث وتعرض البيئة للكثير من المخاطر الممتدة العواقب للأجيال القادمة من أمطار حمضية وانقراض العديد من الفطريات الضرورية لحياة الكائنات الأخرى والاحتباس الحراري، الذي انجر عنه ارتفاع درجة حرارة الأرض، وزوال العديد من الغابات والفيضانات. أدّى إلى تبنّي لوائح وإرشادات أكثر حزما وصرامة، ومطالبة الشركات ببذل جهد أكبر للحفاظ على البيئة، و في هذا السياق ترى بعض الشركات أن هذا الوضع فرصة لتقوم بصنع منتجات وخدمات وعروض تستخدم المصادر البيئية بطريقة أكثر فاعلية وتحد من النفقات في الوقت نفسه، فهم يؤمنون بزيادة قيمة الأعمال التجارية مع زيادة الكفاءة البيئية[3].

لذلك أصبح من الضروري أن تبحث الشركات عن فرص استراتيجية توفق فيها بين العمل الربحي لها وقيمة الأمن المجتمعي والبيئي، فالاستدامة في أي نشاط أصبحت مسؤولية جماعية، وفي هذا السياق ، تعتبر المسؤولية المجتمعية مقترب حديث لتحليل العلاقة بين القطاع الخاص والعام والسلم البيئي، حيث تعرّف المسؤولية المجتمعية على أنها: المسؤولية المنشأة تجاه تأثيرات قراراتها وأنشطتها على المجتمع والبيئة ، وذلك من خلال سلوك أخلاقي يتسم بالشفافية والذي من شأنه أن:

– يساهم في التنمية المستدامة مع ضمان صحة ورخاء المجتمع.

---

[1] – Debabrata Talukdar; Craig M. Meisner, Does the Private Sector Help or Hurt the Environment? Evidence from Carbon Dioxide Pollution in Developing Countries, World Development,vol29, no5,p 835.

[2] – محمد فتحي شاكر؛" الآثار الاقتصادية لخصخصة المنشآت على البيئة". **مجلة تنمية الرافدين**. العدد: 98، المجلد: 32، جامعة الموصل ، 2010. ص 153.

[3] – واين دون؛ مرجع سابق، ص 11.

– يأخذ في الاعتبار توقعات الأطراف المعنية.

– يتماشى مع القوانين المطبقة ومعايير السلوك الدولية.

و في هذا الإطار ؛ تبرز الركائز الأساسية لإعادة الحياة الإسلامية وبناء الحضارة وإقامة العمران وتوفير التنمية وتحقيق مقاصد الدين، من خلال إدراك الأبعاد التنموية والدينية لدور "الوقف الإسلامي" وهو استثمار الأموال في أصول إنتاجية تنتج المنافع والإيرادات في المجالات الصحية والاجتماعية والتعليمية والاقتصادية والإنسانية وغيرها من المجالات النافعة للمجتمع والبيئة[1].

وعليه يمكن الإشارة إلى دور و أهمية القطاع الخاص ضمن المثال التالي :عام 2003 أصبحت جزر غالاباغوس بالفعل من المعالم السياحية الرئيسية ،وقد أدّى التنوع الكبير للشركات العاملة في الجزيرة والضغط البيئي لزوارها إلى تعريض التنوع البيولوجي في المنطقة للخطر، وإذا كان التنوع البيولوجي في الجزيرة في خطر يعني هذا أن (الصالح العام) أيضا في خطر بسبب التصرفات غير المسؤولة، وكان الحل في تدخل المنظمتين Conservation desarrollo و rainforest allianc حينما أنشأت شهادة جديدة تسمى "المسافر الذكي" لمنظمي القوارب السياحية، تتمكن من خلالها هذه الشركات من الإبلاغ عن التزاماتها الاجتماعية والبيئية وتفترض تأثيرا أقل على البيئة بسبب متطلباتها. كان تأثير ذلك هو مكافأة الشركات المسؤولة عن إجراء تحسينات على الأنشطة والتنوع البيولوجي للجزيرة، بينما الشركات غير المسؤولة تم ردعها[2].

بناء على ما سبق يمكن القول: أنّ للقطاع الخاص دور يمكن القيام به في تحقيق الحوكمة البيئية العالمية، وهو دور غير ثانوي في ظل التغيرات الاقتصادية التي تمر بها الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، على الرغم من أن له دور أصيل في صدور قانون البيئة قبل أن يكون مسؤولية اجتماعية وأدبية ، ومع ذلك فإن الطريق غير ممهد بشكل كاف في القطاع الخاص للعب هذا الدور، و ذلك لوجود محددات لسلوك القطاع الخاص في هذا الشأن نوجزها فيما يلي:

---

[1] – عماد أبو عيد؛ "تطبيقات المسؤولية المجتمعية في بلدية مدينة أبوظبي". مجلة بيئة المدن الالكترونية، العدد 16 .الإمارات: مركز البيئة للمدن العربية، 2017. ص 22.

[2] – Javier Asensio, Private sector and environmental conservation managment, in : https://core.ac.uk/download/pdf/78543395.pdf

-يأتي دور القطاع الخاص في تحقيق الحوكمة البيئية العالمية في ظل سياسة عامة عالمية بيئية وضعتها وخولت لها العديد من الدول مع مراقبة تنفيذها من خلال الحكومات والوزارات المختلفة.داخل الدولة.

وبالتالي فمن المنطقي أن يكون هناك نوع من التنسيق بين الحكومات والقطاع الخاص، على الرغم من أن القطاع الخاص يؤدي تلك المهام في إطار مفهوم المبادرة الفردية أو الجماعية سواء كان من ورائها غرض معنوي أو مادي.

-تعد مسألة القدرات المالية من المحددات الرئيسية لنشاطات القطاع الخاص لحماية البيئة فإجراء الدراسات البيئية والحصول على تكنولوجيا للحد من التلوث أو تنفيذ عمليات إعادة تدمير النفايات، يتطلب أموالا طائلة لا سيما أن في كثير من الحالات يكون من الضروري استيراد تلك التكنولوجيا من مختلف الدول، الأمر الذي يضيف صعوبة إلى الأخرى.

وفي الوقت نفسه فإن من غير المضمون أن تؤدي تلك التكنولوجيا إلى عوائد اقتصادية في الأجلين المتوسط والطويل ،خاصة وأن هناك تراجعا شديدا في الطلب على المواد المصنعة من مواد أعيد تدميرها.

-لاتزال الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدول تؤثر على قدرات الحكومات في تبني برامج جادة لحماية البيئة، وهو ما يعود إلى عدم القدرة في الضغط على القطاع الخاص لتبني أنماط إنتاجية صديقة للبيئة، حيث أنه سيكون من قبيل الازدواجية ان تطالب الحكومة القطاع الخاص بحماية البيئة، وتترك مصانعها لتكون المصدر الأساسي للتلوث دون إحداث تعديل في أساليب إنتاجها.

- إن أغلبية المجتمعات تعاني من ضآلة الوعي بالمسائل البيئية، ولا تقتصر ضآلة الوعي على المواطنين العاديين، وإنّما تنصرف كذلك إلى صنّاع القرار في الشركات والمؤسسات وجماعات المصالح، الأمر الذي يمثل خطرا بالغا يضع حدا على جهود حماية البيئة في الدول وليس القطاع الخاص في حد ذاته، ومرجعية تلك الضآلة تنصرف إلى عدم تداول المعلومات الخاصة بالبيئة والابتعاد عن إثارة تلك المسألة لفترات طويلة، الأمر الذي دفع بالكثير إلى إخراجها من دائرة الإدراك، ومن ثم باتت بعيدة عن قيم التنشئة في العديد من المجتمعات[1] .

[1] - نوال علي تعالبي؛ **الحوكمة البيئية العالمية ودور الفواعل غير الدولاتية فيها**. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2014. ص ص 90 ،91.

المطلب الثاني: دور الإعلام البيئي في تعزيز العملية التشاركية للحفاظ على البيئة

يعتبر الإعلام سلطة قوية في توجيه الرأي العام بصفة عامة تجاه أي قضية، وخصوصا القضايا البيئية من أجل خلق ثقافة استدامة للبيئة والحفاظ عليها ، وذلك بنقل المواطن من تغليب مصالحه والنظر للبيئة كقضية ثانوية وحالة اللامبالاة بها ،إلى الاهتمام والقلق بشأن الأخطار التي تصيب البيئة، والوصول به إلى مرحلة متقدمة يسعى فيها للعمل من خلال المبادرات الفردية أو الانخراط في عمل مؤسسي مجتمعي للحفاظ على بيئته وتغيير الوضع القائم.

ظهر مفهوم الإعلام البيئي في الأوساط الأكاديمية كأحد توصيات مؤتمر ريودي جانيرو 1992، ومع سيطرة وسائل الاتصال الحديثة ، حيث تعد وسائل التواصل الاجتماعي الآن جزءا أساسيا من البنية التحتية لبيئة المعلومات، ووفقا لمسح Euorobarometer News & media لعام 2022 يستخدم 49% من الأشخاص وسائل التواصل الاجتماعي لأغراض الاتصال، أمّا 45% فيستخدمونها لأغراض الحصول على المعلومات[1]. حيث يسهم هذا الفضاء المفتوح تهديدا ولكنه تقدم أيضا فهو يعد فرصة لتقوية وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، بتوفير فرص جديدة للنشاط السياسي [2].

يُعرّف الإعلام البيئي على أنه : " أداة تعمل على توضيح المفاهيم البيئية من خلال إحاطة الجمهور المتلقي والمستهدف بالرسالة الإعلامية البيئية بكافة الحقائق والمعلومات الموضوعية بما يسهم في تأصيل تنمية ببيئية مستديمة وتنوير المستهدفين برأي سديد في الموضوعات والمشكلات البيئية المثارة والمطروحة.

أو هو: الإعلام الذي يهدف إلى تشكيل الوعي البيئي لدى الجماهير وزيادة اهتمامهم بقضايا البيئة، وإتاحة الفرصة لهم لاكتساب المعلومات والمعارف والخبرات التي تدعم القيم والاتجاهات البيئية لديهم ،بما يضمن سلوكيات إيجابية محتملة يمكن توقعها مستقبلا حيال قضايا البيئة انطلاقا من القاعدة العريضة من الجماهير التي نجح الإعلام في تحويلها من جموع سلبية إلى فئات مهتمة ومشاركة إيجابيا إزاء قضايا البيئة[3].

---

[1] – Beatriz Botero Arcila; Rachel Griffin, Social media platforms and challenges for democracy, rule of law and fundamental rights, Policy Department for Citizens' Rights and Constitutional Affairs, European Parliament, 2023, p14.

[2]–Ibid, p21

[3] – مجاني باديس؛ "دور الإعلام في نشر الوعي البيئي. "مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية. العدد: 30، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2017. ص 368.

إن التوعية البيئية هي إحدى وسائل تحقيق أهداف حماية البيئة، وهي تتضمن مختلف فروع المعرفة وتتداخل مع الخبرات التربوية في كل المجالات، بما ييسر الإدراك الكامل للمشكلات، ويتبع ذلك القيام بأعمال عقلانية للمشاركة في المسؤولية تجاه البيئة الطبيعية وتجنب المشكلات والارتقاء إلى بيئة سليمة (فالعملية إذا، عملية شاملة تهدف إلى إذكاء الوعي البيئي على صعيد الوحدات التي تؤلف المجتمع وليست عملية تربوية تقليدية حدسية تقتصر على التعليم دون التنوير الجماهيري)[1]

تتعدد الوسائل الإعلامية لنشر الوعي البيئي وتعد الوسائط الإعلامية ، بالإضافة للحصص التلفزيونية من أهمّها، فالجهات الرسمية وشبه الرسمية والمنظمات المدافعة عن البيئة والوعي الجماهيري يقع على عاتقها جميعا تحمل مسؤولية الدفاع عن البيئة، خصوصا مع التقدم الرهيب في التطور التكنولوجي.

هناك العديد من الاعتبارات نستطيع أن تحدّد الأهداف العامة التي تصبو إليها التوعية البيئية:

– أن يتكون لدينا من خلال برامج التوعية موقف نقدي من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والعلمية التي تؤلف أساسا لمشكلات البيئة ونقطة انطلاق للحلول الملائمة.

– إعادة النظر في العلاقات التي تربط الإنسان بالطبيعة، ويؤكد على تغيير المواقف والتصرفات المألوفة بشكل يستطيع معه الأشخاص والمجموعات الوصول إلى مستوى من الوعي والإدراك ، كما يجعلهم قادرين على حماية وتحسين البيئة، وبهذه الطريقة التي يكون الوعي البيئي فيها أساسا للتربية البيئية يتشكل مصدر إيحاء لمجمل العملية التربوية[2].

المطلب الثالث: دور الهيئات الدولية في الحفاظ على السلام البيئي العالمي

نُظمت العديد من المؤتمرات العالمية للتخطيط لحماية البيئة وأمنها منذ مطلع ستينيات القرن الماضي، كمؤتمر ستوكهولم 1972، مؤتمر اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية 1987، مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بالبيئة والتنمية 1987، مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة 2002، إلى جانب هذه المؤتمرات الدولية، توجد الآن هيئات عالمية تُعنى بشؤون البيئة مثل :الهيئة العالمية الفرنسية–السويسرية، هيئة الراين العالمية، برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة، حيث يوجد ما يزيد على 123 ألف هيئة أو مؤسسة من أصدقاء البيئة، وأصبحت

[1] – ناهض ياس لعبيدي؛ **البيئة والتلفزيون كيف يبني برنامجا تلفزيونيا بيئيا؟**، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2014، ص 57.

[2] – المرجع نفسه. ص 58.

للبيئة أحزاب سياسية خاضت الانتخابات النيابية في دول مثل ألمانيا وبريطانيا، وتوجد شبكة عالمية لمراقبة المناخ تتألف من عشر محطات أساسية في المناطق المصابة بالتلوث تابعة لبرنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة[1].

تعتبر اتفاقية آريس الصادرة في 25 جوان 1998 بمدينة أريس الدانماركية، أهم النصوص الدولية المكرسة للحق في الحصول على المعلومة البيئية، والمشاركة الجماهيرية في حماية البيئة والتي اعتبرها **بيار ميشال** (MICHEL PIEUR)آلية عالمية للديمقراطية البيئية، وقد ألزمت المادة الرابعة من هذه الاتفاقية الدول بضرورة إعطاء المعلومة البيئية التي يطلبها الجمهور ووضعها في متناوله[2] .

أوّلا – أساليب المنظمات الدولية في تحقيق الحوكمة البيئية

تختلف أساليب عمل المنظمات البيئية وطرق عملها بحسب الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها لكنها تشترك عموما في جملة من الأساليب نذكر منها :

1– التوعية والتربية البيئية

يحتفل ملايين الأشخاص كل عام احتفاء بالذكرى السنوية لأكبر تظاهرة عالمية تحسيسية بالمخاطر التي تهدد البيئة منذ العام 1973 حول دحر التلوث البلاستيكي، شعارها "الوقت ينفذ والطبيعة في حالة طوارئ"– يتدفق حوالي 11مليون طن من النفايات البلاستيكية سنويا إلى المحيطات، وقد يتضاعف هذا العدد ثلاث مرات بحلول 2040، أرقام وإحصاءات مخيفة، وصولها لكل فرد هي مسؤولية جماعية، والخطر البيئي هو خطر عابر للقارات، فالاحتباس الحراري وتلوث الجو ومياه البحار والمحيطات ،تحول الفصول الأربعة إلى فصلين فصل الشتاء أمطار غزيرة وفيضانات، وصيف حار وجاف وقليل التساقط، هذه المعلومات وغيرها ، وفي هذا السياق أقر إعلان ريو 1992 أنه :ينبغي أن يكون لكل فرد الحق في الوصول إليها، لعل هذه المعلومات التي تخص المحيط الذي يعيش فيه والأخطار التي تهدده، تعد فرصة للمشاركة في التخلص من هذه الأخطار.

---

[1] – علي زين العابدين؛ "آليات التعاون الدولي في مجال الأمن البيئي، ملتقى دولي حول الإنسان والأرض مخبر الدراسات الإفريقية"، جامعة أدرار، 2014، متحصل عليه من الرابط:

https://dspace.univ-adrar.edu.dz/jspui/handle/123456789/4226

[2] – رباحي أحمد، خليفة أمين؛" الإعلام البيئي: آلية لتفعيل المشاركة الشعبية في حماية البيئة". **مجلة أكاديميا** .العدد 4، جامعة الشلف، 2016، ص 286.

فالتوعية البيئية عبارة عن برامج أو نشاطات توجه للناس عامة أو لشريحة معينة بهدف توضيح وتعريف مفهوم بيئي معين أو مشكلة بيئية لخلق اهتمام وشعور بالمسؤولية، وبالتالي تغير اتجاه الأفراد ونظرتهم وإشراكهم في إيجاد الحلول المناسبة لمشكلة البيئة.

وتكمن أهمية التوعية البيئية في أنها تسهم بشكل فعال في التقليل من المشاكل البيئية من خلال برامج التوعية المختلفة، وقد أكّدت الدّراسات فعاليتها جنبا إلى جنب مع الوسائل الأخرى، فيما تشكل التشريعات البيئية والبحوث العلمية والتوعية البيئية الوسيلة المثالية لحماية البيئة[1].

وفي ندوة بلغراد حول التنمية البيئية لعام 1975 حدّدت أهداف وغايات وخصائص للتربية البيئية كان من أهمّها:

– إعطاء الإنسان القدرة على فهم ما تتميز به البيئة من طبيعة معقدة نتيجة للتفاعل الدائم بين مكوناتها الاجتماعية والثقافية والبيولوجية والفيزيائية.

– إمداد الفرد بالوسائل والمفاهيم التي تساعده على استخدام موارد البيئة بمزيد من العقلانية والحيطة لتلبية احتياجاته المادية والروحية في حاضره ومستقبله، له ولأجياله من بعده.

– إيجاد وعي عالمي بأهمية الحفاظ على البيئة بالنسبة لمتطلبات التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، بحيث يؤدي إلى إشراك كافة الفاعلين الاجتماعيين، وبطريقة مسؤولة وفعالة في صياغة القرارات التي تمس نوعية البيئة بكافة المكونات.

– إيجاد وعي بأهمية التكامل البيئي في العالم المعاصر[2].

يمكن القول أن التوعية البيئية هي عملية تهدف إلى نشر المعرفة حول القضايا البيئية وتحفيز الأفراد على تبني ممارسات تحافظ على البيئة، تشمل هذه التوعية تعريف الناس بالمشاكل البيئية مثل: التلوث والتغير المناخي وتشجيعهم على تبني سلوكات مستدامة .مثل :تقليل النفايات، وإعادة التدوير والحفاظ على الموارد

---

[1] – حواس صباح؛ "المجتمع المدني وحماية البيئة في الجزائر –واقع وآفاق–"، رسالة ماجستير. (قسم الحقوق، جامعة سطيف2، 2015)، ص 84.

[2] – قريد سمير؛" دور الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث في نشر الثقافة البيئية". رسالة ماجستير (قسم علم الاجتماع، جامعة باجي مختار عنابة، 2014)، ص 63.

الطبيعية والهدف هو تعزيز الوعي والمسؤولية البيئية لضمان استدامة الموارد للأجيال القادمة، يواجه ذلك التحدي نقص الوعي البيئي وقلة الموارد المالية.

2- المنتديات غير الحكومية

تُعقد العديد من المؤتمرات الحكومية سنويا لمناقشة القضايا البيئية في محاولة لإيجاد حلول للمشكلات البيئية المتعددة، بالموازاة مع هذا هناك أيضا منتديات خاصة تكون فيها المنظمات الحكومية هي الفاعل الرسمي، غالبا ما تحاول عقدها قبل المؤتمرات الحكومية ،حتى تشكل وسيلة ضغط وإخضاع للقرارات الحكومية، والتأثير في كافة المراحل التحضيرية لهذه المؤتمرات وصياغة الوثائق والبدائل التي تطرحها، وفي بعض الأحيان تنجح في طرح القضايا. بما يعكس وجهات نظرها أكثر من كونها وجهات نظر حكومية، ولا شك أن الدور الذي لعبته هذه المنظمات مهم وفعال ويلفت انتباه الجميع، من ناحية أخرى فإن الوجه الثاني للدور الدولي الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية ويرتبط بالأوّل يتمثل في التأثير على الرأي العام العالمي وتوجيهه نحو الاهتمام بقضايا معينة مثل :البيئة ويصاحب ذلك القيام بدور ضاغط للتأثير على توجهات الحكومات[1].

وقد تمكّنت هذه المنظمات من المشاركة في أنشطة المنظمات الحكومية، وفي اجتماعات الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة ، وهي وإن كانت لا تشارك رسميا في عملية اتخاذ القرار في هذه المنظمات فإنها تستطيع التأثير عليه ليس فقط بمجرد الإعلان عن مواقفها ،ولكن من خلال إبداء آرائها والترويج والتنسيق على نحو غير رسمي، ومن خلال الوجود كطرف مقابل للحكومات يعبر عن مواقف الرأي العام العالمي من خلال مواقف توفيقية، والصورة المثلى لذلك هي المؤتمرات الموازية التي تعقدها منظمات المجتمع المدني العالمي إلى جانب المؤتمرات الدولية الحكومية التي تعقدها المنظمات الدولية، وتسمى بالمؤتمرات الموازية مثل: قمة الأرض في ريو ديجانيرو 1992 [2].

لا شك أن مشاركة وحضور المنظمات الدولية في المؤتمرات الحكومية بهذه الطريقة ينبني عليه الكثير من العمل، فرغبة هذه المنظمات في فرض حضورها على الساحة الدولية، ومحاولة التأثير في جميع الإجراءات

[1] – طارق كهلان الأبيض؛ "دور المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة"، مجلة جامعة البعث للعلوم الانسانية. العدد: 58. المجلد: 39، سوريا،2017. ص 32.

[2] – المرجع نفسه . ص33.

المتخذة من قبل الدول، سيمكنها من لعب دور ريادي في العديد من المسائل المتعلقة بالأمن الإنساني والمجتمعي، وتعتبر المسائل البيئية مجال حيوي وهام ومعقد للمنظمات الدولية.

3- الأسلوب المضاد

في بعض الحالات تلجأ المنظمات الدولية إلى مواجهات سلمية مع الحكومات والشركات ذات المصالح التي يخدمها التوقيع على بعض الاتفاقيات والبروتوكولات التي ترتب التزامات على عاتق أطرافها. حيث تتبع المنظمات الدولية مجموعة من الأساليب لحماية البيئة والحفاظ عليها تختلف هذه الآليات حسب القواعد التي تتبعها منها: التوعية البيئية، المساعدة والمراقبة والدعم ... وغيرها، ولكن هناك جملة من التحديات تواجه عمل المنظمات غير الحكومية، أهمها مبدأ السيادة .

ثانيا: دور منظمة أصدقاء الارض

تعتبر المنظمة أكبر اتحاد بيئي على مستوى العالم يضم 73 مجموعة أعضاء وطنية وملايين الأعضاء والداعمين حول العالم. يعود تاريخ أصدقاء الأرض الدولية إلى عام 1971 عندما أسستها أربع منظمات من فرنسا والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. في عام 1981 أنشأت منظمة أصدقاء الأرض الدولية أمانة دولية صغيرة يعمل بها في البداية متطوعون، وتناوبوا من بلد إلى آخر. بحلول عام 1983 نمت المنظمة إلى 25 عضوًا، وتم انتخاب لجنة تنفيذية للإشراف على القضايا التي يتم العمل عليها بين الاجتماعات. قرر اجتماع الجمعية العمومية لعام 1994 أنه يجب تكثيف التعاون الدولي من خلال تطوير "جدول أعمال" يقدم وجهات نظر مشتركة ضمن إطار عمل متماسك. وقد تم توضيح جدول الأعمال هذا وتنفيذه على مر السنين في مجموعة متنوعة من المنشورات والمشاريع والحملات والمنتديات الدولية.

في عام 2010 بعد عملية مكثفة وشاملة، تبنت منظمة أصدقاء الأرض الدولية خطة عمل استراتيجية توضح بالتفصيل الأهداف طويلة المدى التالية، والتي لا نزال نحكمها حتى اليوم:

- العمل على تحقيق العدالة البيئية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، من خلال دعم النضالات الشعبية والمجتمعية وعمليات المقاومة والتحول.

- فضح ونزع شرعية وتفكيك سلطة الشركات والإفلات من العقاب ووقف سيطرة الشركات على اتخاذ القرارات الحكومية والمؤسسية.

– مقاومة المؤسسات والسياسات والآليات التي تعزز أو تفرض الليبرالية الجديدة والتنمية غير المستدامة.

– تحويل المجتمعات لتحقيق العدالة البيئية والعيش ضمن الحدود البيئية، والاعتراف بالديون البيئية وبناء سيادة الناس.

– بناء حركة شعبية أقوى وتقوية تحالفاتنا الاستراتيجية لدعم أجندتنا.

– بناء قدرة أصدقاء الأرض الدولية على العمل السياسي والتحول المستمر من خلال زيادة قوة المناطق، والتماسك والتضامن الدوليين ، والتفكير الجماعي والتعلم مع الآخرين في الحركة.

اليوم ، هناك 73 مجموعة أعضاء من أصدقاء الأرض تقوم بحملات على المستوى الدولي والوطني والمحلي لحماية البيئة وحقوق الناس وبناء مجتمعات مستدامة. إنهم متحدون من خلال القناعة المشتركة بأن المجتمعات المستدامة بيئيًا والعادلة اجتماعيًا تتطلب نشاطًا شعبيًا قويًا وتضامنًا دوليًا وحملات وطنية ودولية فعالة[1].

1- جهود منظمة أصدقاء الأرض من خلال تقاريرها[2]

منذ سنة 2009 تصدر المنظمة تقريرا سنويا يتضمن مختلف أنشطتها في الدفاع عن قضايا البيئة والمناخ والتنمية المستدامة ومن خلال هذه التقارير نحاول الإشارة إلى أهم جهود المنظمة ووسائلها في خدمة أهدافها وتبليغ رسالتها.

أ- **الإعلام والتوعية البيئية:** في تقريرها لسنة 2009 أطلقت منظمة أصدقاء الأرض راديو العالم الحقيقي real world radio هو خدمة راديو متعددة اللغات عبر الإنترنت لأصدقاء الأرض تأسس في سبتمبر 2003، تنتج Real World Radio تقريرًا إخباريًا يوميا، يتم توزيعه على محطات الإذاعة المجتمعية في جميع أنحاء العالم، يتم تقديم التقرير في مجموعة متنوعة من الأشكال، الصوتية والمكتوبة على حد سواء، راديو العالم الحقيقي كان

[1] – الموقع الرسمي للمنظمة؛ متحصل عليه من الرابط:

https://www.foei.org/who-are-friends-of-the-earth/friends-of-the-earth-history/

[2] – التقارير السنوية للمنظمة؛ متحصل عليه من الرابط:

https://www.foei.org/friends-of-the-earth-internationals-annual-reports/ :

قادرا على ضم العديد من الأصوات من بلدان مختلفة في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا من خلال إنشاء شبكة من المراسلين من مجموعا ت أصدقاء الأرض ومن المنظمات الأخرى[1].

في 2018 اختتمت المدرسة الأوربية للاستدامة نشاطها الذي استمر لثلاث سنوات دعمت فيها ما يقرب من 40000 شخص من 21 دولة النشاط يرتكز على بناء القدرات لاتخاذ الاجراءات من أجل العدالة البيئية والاجتماعية من خلال مختلف المناهج التعليمية كالمسرح والفنون والتعلم بالممارسة تقديراً لنجاحها شبكة التعليم العالمية في أوروبا كواحدة من أكثر 20 مشروعا تعليميا تميزا في جميع أنحاء أوروبا[2].

– أصدرت المنظمة عشرات التقارير والمنشورات أهمها "كيف هزمنا شركة شل"[3].

ب– التقاضي: في ظل عدم التزام الشركات وأحيانا السلطات الحكومية بالقوانين البيئية يصبح من الضروري اللجوء إلى الوسائل القانونية لكبح التجاوزات التي تضر بالموارد والمناخ والصحة الانسانية من أجل ذلك سعت منظمة أصدقاء الارض في العديد من المرات إلى المحاكم لفرض سلطة القانون.

في إندونيسيا قامت منظمة أصدقاء الأرض بإعداد البحوث القانونية وتقديم المذكرات والمستندات اللازمة للمحكمة العليا ومحكمة الاستئناف والمحكمة الفدرالية، ضد مشروع استخراج الحجارة من الجبال الغابية فقد أدى تطهير غابات الجبال إلى فيضانات هائلة في العديد من القرى وتراكم الطمي في حقول الارز والبساتين، على أمل ايقاف المحجر وإعادة تأهيل الغابات.

وفي عام 2009 حققت منظمة أصدقاء الأرض في بنغلاديش انتصارا مدويًا عندما أعلنت المحكمة البنجلاديشية العليا أن جميع ساحات تكسير السفن التي تعمل بدون تصريح بيئي. ففي شواطئ بنغلاديش ، ترسو كل سنة مئات السفن العملاقة والغواصات منتهية الصلاحية لتفكيكها مقابل مبلغ زهيد يدفعه المالكون للعاملين في تكسير وتفكيك السفن، وهي صناعة تشكل خطرا كبيرا على البيئة والإنسان إذ تتسرب أثناء تفكيك السفن مواد شديدة الخطورة كالزرنيخ والرصاص، بالإضافة إلى النفايات الزيتية. الأمر الذي يؤثر سلبا على

1– friends of the earth international; annual report 2009, p 5. https://www.foei.org/publication/annual-and-financial-reports-2009/

2 – friends of the earth international; annual report 2018, p 26. https://www.foei.org/publication/annual-and-financial-reports-2018/

3 – وهو عبارة عن دليل توجيهي يشرح للمهتمين بالقضايا البيئية حول العالم خطوات مقاضاة كبار الملوثين في بلادهم يمكن تحميله عبر الرابط: https://www.foei.org/wp-content/uploads/2021/11/How-we-defeated-Shell.pdf

البيئة والسكان وعلى صحة العاملين البسطاء الذين يفتقدون لأدنى شروط السلامة مع انعدام الرعاية الصحية، حيث تشير التقديرات إلى وفاة عامل كل أسبوع في المتوسط. حسب التقرير السنوي للمنظمة لسنة 2009[1].

ج- الاحتجاجات: سلمت منظمة FoE Europe أكثر من 70 ألف توقيع من المواطنين إلى المفوضية الأوروبية، تدعو إلى تحميل الشركات المسؤولية القانونية عن آثارها الاجتماعية والبيئية في جميع أنحاء العالم. ورافق الالتماس تعهدات مؤيدة من 140 برلمانيا. حققوا معا نجاحا مهما آخر عندما أعلنت المفوضية الأوروبية أنها ستطور بالفعل تقارير إلزامية من قبل الشركات حول آثارها الاجتماعية والبيئية[2].

في عام 2022 نظمت أصدقاء الأرض في الولايات المتحدة الأمريكية مظاهرات كبرى في الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وحملت رئيسه المعين من قبل ترمب "ديفيد مالباس" المسؤولية عن التزامات بشأن تغير المناخ أدى ذلك إلى استقالة مالباس من منصبه بعد عدة أشهر[3].

د- اقتراح القوانين: أعدت منظمة أصدقاء الأرض في السلفادور، إلى جانب مجموعة من المجتمعات المتأثرة بالمشاريع العملاقة، اقتراحا قانونيا يسمى صرخة الضحايا يلخص مطالب المجتمعات المبادرة يحتوي على مقترحات لإصلاح قانون البيئة في السلفادور، وقانون الصحة العامة، وقانون البلديات، تم تقديمه إلى وزارة البيئة والشؤون الاستراتيجية.

- اقترحت المنظمة قانونا لمحاسبة الشركات على انتهاكها لحقوق الانسان وإضرارها بالبيئة ولدعم هذا المقترح قامت باستطلاع للرأي شمل تسع دول أوربية كانت النتائج الرئيسية موافقة 86% على إصدار قوانين قوية لمحاسبة الشركات على انتهاكاتها بالإضافة إلى نصف مليون توقيع جمعتها منظمات المجتمع المدني. تكلل هذا الجهد بنشر مشروع القانون، المعروف باسم العناية الواجبة لاستدامة الشركات، في أوائل عام 2022 ستكون الشركات الأم مسؤولة عن الأضرار التي تحدثها فروعها.

---

1 - friends of the earth international ; annual report 2009, ibid, p 15.

2 - friends of the earth international ; annual report 2011, p 15. https://www.foei.org/publication/annual-and-financial-reports-2011/

3 - friends of the earth international ; annual report 2022, p 19. https://www.foei.org/publication/annual-and-financial-reports-2019/

ثاليا: منظمة الحفاظ على الطبيعة The Nature Conservancy

1. تعريف المنظمة: تعرف المنظمة نفسها وتبين أهدافها ووسائل عملها عبر موقعها الرسمي على الانترنيت[1] فهي منظمة بيئية عالمية غير ربحية تعمل على خلق عالم يمكن أن يزدهر فيه الناس والطبيعة.

تأسست منظمة الحفاظ على الطبيعة (TNC) في الولايات المتحدة من خلال العمل الشعبي في عام 1951، لتصبح واحدة من أكثر المنظمات البيئية فاعلية في العالم. ترجع جذورها إلى عام 1915 حيث كانت تسمى الجمعية البيئية الأمريكية، وبعد ذلك بعامين 1917 شُكلت لجنة الحفاظ على المناطق الطبيعية للدراسات البيئية، برئاسة فيكتور شيلفورد. الذي ساعد في انشاء علم البيئة كمجال دراسي مميز، وفي سنة 1946 شكل مجموعة من العلماء اتحاد علماء البيئة وقرروا اتخاذ اجراءات مباشرة لإنقاذ المناطق الطبيعية المهددة، ثم غيروا اسمه إلى منظمة الحفاظ على الطبيعة سنة 1951، الآن وبفضل أكثر من مليون عضو وأكثر من 400 عالم، قمنا بحماية أكثر من 125 مليون فدان من الأراضي. ونقوم بتشغيل أكثر من 100 مشروع للحفاظ على البيئة البحرية. ونحن متواجدون في أكثر من 70 دولة وإقليم.

2. أهداف المنظمة إلى غاية 2030

- العمل على استخدام قوة الطبيعة وقوة السياسات والأسواق لتقليل الانبعاثات ودعم الطاقة المتجددة وتخزين الكربون للوصول إلى هدفنا المتمثل في تجنب أو عزل 3 مليارات طن متري من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون كل عام.

- المحافظة على 4 مليارات هكتار (9.9 مليار فدان) من المحيط من خلال مناطق محمية جديدة وأفضل إدارة، والصيد المستدام على نطاق عالمي، والتمويل المبتكر والتغييرات الإيجابية في السياسة لكيفية حكم العالم للبحار.

- المشاركة مع المجتمعات في جميع أنحاء العالم للحفاظ على 650 مليون هكتار (حوالي 1.6 مليار فدان) من الأراضي. سنعمل معًا على استعادة وتحسين إدارة الأراضي العاملة، ودعم قيادة الشعوب الأصلية

[1] – منظمة الحفاظ على الطبيعة متحصل عليه من الرابط: https://www.nature.org/en-us/

كمسؤولين عن الأرض، والحفاظ على الغابات والمراعي الحرجة والموائل الأخرى الغنية بالكربون والتنوع البيولوجي[1] .

3. أساليب عمل المنظمة

– **التعاون مع الشركات والقطاع الخاص:** للشركات الدولية الكبرى سواء الوطنية أو التابعة للقطاع الخاص تأثير كبير على مناخنا ومواردنا الطبيعية. لهذا السبب تطبق المنظمة خبراتها لمساعدة الشركات على اتخاذ قرارات أفضل. يعد هذا التعاون أمرًا ضروريًا لتحقيق الفوائد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية على نطاق عالمي. فمن خلال العمل مع الشركات، يمكن إطلاق رأس المال :المالي والبشري والطبيعي للحفاظ على الأراضي والمياه وضمان ازدهار المجتمعات. بدأت المنظمة بالتعاون مع StormSensor لإنشاء مستجمعات مياه حضرية ذكية ، باستخدام أجهزة الاستشعار الخاصة بهم لإنشاء ظروف تدفق أساسية وقياس تأثير البنية التحتية الخضراء.

– **الشراكة مع الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والحكومات:** إذ يجب أن يشمل الحفظ الدائم الأشخاص المرتبطين بالنظم الطبيعية التي نسعى لحمايتها. يجب أن تكون أصواتهم محور ما نقوم به. نحن نتعلم باستمرار لنطور في كيفية ظهورنا كشريك حقيقي وأخلاقي.

تعمل المنظمة مع الحكومات والمؤسسات الخاصة وغيرها لتعزيز السياسات والممارسات التي توضح الحلول القائمة على الطبيعة وتساعد على ضمان الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية باريس، وقد كانت **TNC** شريكا رئيسيا مع ولاية كاليفورنيا في إنشاء سوق الكربون التاريخي الخاص بها على مدار العقدين الماضيين. حيث يشتري الملوثون في كاليفورنيا كمية محددة من التصاريح لعكس الغازات الدفيئة المسموح لهم بانبعاثها. خلقت هذه الخطوة سياسية مبتكرة بقيادة الشركات للوفاء بجزء من معايير الانبعاثات الخاصة بها عن طريق شراء تعويضات الكربون من مشاريع الغابات المدارة بشكل مستدام.

– **الإبتكار التكنولوجي:** نظرًا لأن التكنولوجيا تغير عالمنا بشكل أسرع من أي وقت مضى، يشترك علماؤنا مع مبتكرين في القطاع الخاص لتطوير وتوسيع نطاق التكنولوجيا التي تضمن ازدهار الناس والطبيعة. حيث يجب أن نعمل بشكل أكثر ذكاءً لتحقيق أهدافنا في الحفاظ على البيئة. تتيح لنا التقنيات الجديدة والتعاون مع الشركات الناشئة الخاصة الاستفادة من قوة التعطيل للحفاظ على الموارد بشكل أسرع. من أجل ذلك عقدت

[1] – اهداف المنظمة متحصل عليها من الرابط: https://www.nature.org/en-us/what-we-do/our-priorities/

المنظمة اتفاقات علمية مع العديد من الجامعات كجامعة كاليفورنيا **مركز سانتا باربرا** الوطني للتحليل البيئي، وعينت باحثين متخصصين

– **التمويل والاستثمار:** من خلال تحفيز المزيد من الاستثمار في خدمات الطبيعة، يمكننا فتح مصادر جديدة لرأس المال تسمح لنا بتوسيع نطاق عملنا بما يتجاوز ما يمكن أن يفعله التمويل التقليدي بمفرده. تمتلك المنظمة إجمالي أصول بقيمة 9 مليار دولار أمريكي ، حيث يتولى مكتب الاستثمارات إدارة ما يقرب من 4 مليارات دولار أمريكي ، وتتألف من الهبات والاستثمارات الأخرى طويلة الأجل. تدعم هذه الأموال العمليات العالمية للشركات ومشاريع الحفظ الأكثر الحاحا. تلقت المنظمة على سبيل المثال هدية بقيمة 100 مليون دولار من صندوق بيزوس للأرض كتمويل للجهود المبذولة لتكرار حلول المناخ الطبيعي على نطاق أوسع[1].

[1]– The Nature Conservancy, ANNUALREPORT2020, p11. https://www.nature.org/en-us/about-us/who-we-are/accountability/annual-report/2020-annual-report/

المبحث الرابع: الديمقراطية التشاركية من منظور النظرية الخضراء (green theory)

ضمن هذا العنصر سوف يتم استجلاء طبيعة النظرية الخضراء ، مع التركيز على أهم مبادئها في حماية البيئة ، يليه تحديد للعلاقة الكامنة بين الديمقراطية التشاركية و الأمن البيئي في إطار النظرية الخضراء .

المطلب الأول: مفهوم النظرية الخضراء

جاءت النظرية الخضراء لتوضيح الأسئلة المتعلقة بالتفاعلات بين البشر ومجالهم الطبيعي من جهة، ودور التفاعلات في التدهور البيئي الخطير والمتسارع الذي يعرفه العالم من جهة أخرى، وتمنحنا شبكة مفاهيمية تسمح لنا بالإحاطة بالأبعاد المعولمة للأزمة البيئية الكونية وباقتراح طرائق ووسائل لمواجهتها و حوكمتها تعجز المقاربات المُسيّجة بالحدود الوطنية الضيقة عن استيعابها[1].

وبعد أن سعت الموجة الأولى من النظرية الخضراء إلى تسليط الضوء على اللاعقلانية البيئية للمؤسسات الاجتماعية كالسوق والدولة، كانت موجتها الثانية أكثر انشغالا بإعادة التفكير نقديا في بعض المفاهيم السياسية الجوهرية في المنظومة الرأسمالية، وهو ما نتجت عنه حركة بيئية عولمية جديدة سعت للتقريب بين العدالة البيئية والديمقراطية البيئية، وأنتجت مفاهيم جديدة مثل: "العدالة البيئية"، "الحقوق البيئية" ،"الديمقراطية البيئية" "النشاط البيئي"، "المواطنة البيئية"، "الدول الخضراء". وقد ركزت النظرية الخضراء على الأبنية و العمليات السياسية المسيطرة والمسببة لتدمير البيئة[2].

اهتمت النظرية الخضراء أكثر على استكشاف الظروف التي قد تُحسّن القدرة على التعلم الانعكاسي [المتفاعل مع البيئة تبادليا] لدى المواطنين والمجتمعات، والدول، في عالم من المخاطر البيئية المتصاعدة والمنتشرة بغير تساو، وتذهب إلى ما هو أبعد من الأطر التقليدية للاستدامة البيئية وتتناول موضوعات أكثر تعقيدا: مثل العدالة البيئية العالمية، واستكشاف العلاقة بين البيئة والهيمنة السياسية والاقتصادية، ففي مراحلها المتقدمة تهتم هذه النظرية بالكيفية التي تؤثر على الفئات المهمشة عالميا.

ترى النظرية الخضراء أنّ أشكال الظّلم البيئي تظهر عندما يقوم الوكلاء الاجتماعيون غير المسؤولين بتحويل التكاليف البيئية لقراراتهم وممارساتهم "إلى الخارج" على حساب أطراف ثالثة بريئة في ظروف لا يكون فيها لدى الأطراف المتأثرة (أو ممثليها) أي علم بالقرارات والممارسات التي تولد مخاطر بيئية، ولا أي دور

---

[1] – محسن الندوي؛ "استشراف مستقبل النظرية الخضراء في مواجهة التغيرات المناخية في الوطن العربي". مجلة استشراف، العدد: 8، المجلد: 8، قطر، 2023. ص 239.

[2] – تيم دان، ميليا كوركي ، ستيف سميث؛ نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع، تر: ديما الخضر. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص 614.

يساهم في تلك القرارات والممارسات، وتظهر أوجه الظلم البيئي أيضا عندما تستولي الطبقات الاجتماعية الأكثر حظا والأمم الأكثر تميزا على أكثر من "حصتها العادلة" من البيئة وتترك خلفها "بصمتها البيئية*" الضخمة[1].

و في المجمل يمكن تحديد مفهوم النظرية الخضراء أو (الفكر السياسي الأخضر) بأنها :" مجموعة من الأفكار السياسية التي تركز على حماية البيئة والاستدامة البيئية، حيث تدعو إلى إصلاح السياسات الاقتصادية والاجتماعية بشكل يأخذ في الاعتبار التأثيرات البيئية السلبية، وتركز على الاستدامة، التوازن البيئي والعدالة البيئية. وترى أن الدول لا يمكن أن تتعامل بمفردها بفعالية ومجابهة القضايا البيئة".

وبالتالي تنادي النظرية السياسية الخضراء بالإصلاح المؤسسي وإعادة هيكلة السياسة العالمية وتعزيز دور المنظمات العالمية والإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني العالمي والمحلي للمشاركة في التصدي للمشكلات والقضايا البيئة المختلفة، كما تُعزز النظرية السياسية الخضراء دور الفاعلين من دون الدولة في التصدي للقضايا البيئية[2].

المطلب الثاني: مبادئ النظرية الخضراء لتحقيق الديمقراطية التشاركية

الديمقراطية التشاركية والنظرية الخضراء كلاهما يسعيان إلى معالجة التحديات البيئية المعاصرة وتحقيق الأمن البيئي بطرق تعزز المشاركة العامة والعدالة البيئية، والجمع بين هذين النهجين يوفر فرصة فريدة لتحقيق التغيير المستدام والشامل في السياسات البيئية، فإذا كانت الديمقراطية التشاركية تسعى إلى تمكين المواطنين من أن يكونوا جزءا فاعلا من عملية صنع القرار خاصة في القضايا البيئية التي تؤثر على حياتهم اليومية وعلى الأجيال القادمة في سياق الأمن البيئي، فإن النظرية الخضراء هي مجموعة الأفكار والمناهج التي تركز على أهمية العدالة البيئية والحفاظ على البيئة من خلال تغيير الهياكل الاقتصادية والسياسية التي تساهم في التدهور البيئي يتضح ذلك من خلال:

أولا: تحقيق العدالة البيئية

تعترف النظرية الخضراء بأن القضايا البيئية ليست محايدة، وغالبا ما تؤثر بشكل غير متساو على الفئات المهمشة والفقيرة، فلا عدالة اجتماعية دون عدالة بيئية تسعى إلى ضمان توزيع عادل للمنافع البيئية وتحمل

---

[1] – المرجع نفسه . 615.

* البصمة البيئية: (ecological footprint) مقياس لطلب البشر على الأنظمة البيئية للكرة الأرضية، وهو مقياس معياري موحد للطلب على الموارد الطبيعية يقارن بالقدرة البيئية للكرة الأرضية على تجديد مواردها.

[2] – عبد اللطيف أبوبكر أحمد السيد؛ "قضية التغيرات المناخية في ضوء نظريتي: السياسية الخضراء و الأمننة"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد: 23.مصر: جامعة بني سويف، 2024، ص 127.

المسؤولية الجماعية عن التلوث والضرر البيئي، تدعم الديمقراطية التشاركية هذا النهج من خلال تمكين المواطنين من المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتوزيع العادل للموارد الطبيعة والتأكد من أن جميع الفئات لها صوت في القضايا البيئية[1].

و عليه تعد النظرية السياسية الخضراء من أكثر الداعمين لتعزيز التعاون المرتبط بالتغيرات المناخية وتفعيل دور المنظمات الدولية غير الحكومية، أو منظمات المجتمع المدني تأكيدا على النهج التشاركي في التصدي لقضية التغيرات المناخية، وكذلك التأكيد على العدالة المناخية وتحمل الأعباء والتكاليف بين دول الشمال والجنوب[2]. ومن الإجحاف أن تكون الأعباء متساوية في ذلك فنسب التلوث البيئي لدول الجنوب أقل مقارنة بدول الشمال، فهل من العدل أن يدفع الناس كلفة الكوارث البيئية التي تحدثها أكبر الشركات العالمية؟.

ثانيا: الاقتصاد المستدام

تدعو النظرية الخضراء إلى تبني نماذج اقتصادية مستدامة تعترف بمحدودية الموارد الطبيعية وتقلل من الاعتماد على النمو الاقتصادي غير المستدام، كما تعزز الديمقراطية التشاركية هذه الأفكار من خلال توسيع النقاشات المجتمعية حول بدائل التنمية المستدامة وإشراك منظمات المجتمع المدني في تخطيط السياسات الاقتصادية التي تتماشى مع الحفاظ على البيئة، ومن أجل قياس مستوى التقدم الأخضر يتم التنسيق بين التدابير غير الخضراء والمنتجات والخدمات للبحث ما إذا كانت تحافظ على الطاقة أو الموارد الطبيعية الأخرى أو تحد من التلوث، ولا بد من وضع معايير مرجعية وطنية لقياس التقدم المحرز نحو اقتصاد أكثر مراعاة للبيئة استنادا إلى الظروف الوطنية، مثل التقييم البيئي للحفاظ على الموارد، الحد من التلوث، إيجاد عدد من الوظائف والإيرادات، ونصيب الموظف من الدخل المتوسط والرفاه[3].

ثالثا: التكيف مع التغيرات المناخية

تركز النظرية الخضراء على أهمية التكيف مع التغيرات المناخية من خلال اتخاذ سياسات طويلة الأمد تحمي النظم البيئية الحيوية وتقلل من الانبعاثات الكربونية، و في هذا السياق تُشكل الديمقراطية التشاركية

---

[1]– محمد العجاتي؛ منطقة في خطر العدالة بين الأبعاد البيئية والاقتصادية. بيروت: منتدى البدائل العربي للدراسات، دط، دت، ص 13.

[2]– عبد اللطيف أبوبكر أحمد السيد؛ مرجع سابق، ص 129.

[3] – جاوي فايزة، قواسمية محمد؛ "الاقتصاد البيئي: المفهوم النظري والمؤسسي للاقتصاد الأخضر على المستوى العالمي" ، مجلة المشكلة الاقتصادية والتنمية، العدد: 01، المجلد: 02. الجزائر: المركز الجامعي مرسلي عبد الله، 2023. ص 212.

وساطة تستخدم لتطوير السياسات التعاونية بين الحكومة والمواطنين للحد من الآثار السلبية لتغيرات المناخية مثل : التصحر التلوث الفيضانات ...[1].

المطلب الثالث: تحقيق الأمن البيئي والديمقراطية التشاركية في إطار النظرية الخضراء

تشير النظرية الخضراء إلى أن تكريس الديمقراطية التشاركية و تحقيق الأمن البيئي يتجلّى من خلال :تطوير سياسات بيئية مستدامة قائمة على مشاركة فعالة للمواطنين والمجتمعات المحلية، الذي يسهم في تقليل التباينات البيئية عبر التركيز على العدالة البيئية ، من خلال معالجة الفوارق الناتجة عن تأثير القضايا البيئية على الفئات المختلفة، وتعزيز المسؤولية الجماعية الذي يُعد أحد المبادئ الأساسية في النظرية الخضراء.

و عليه يمكن القول أن تكامل الديمقراطية التشاركية يشكل أساسا قويا لتحقيق الأمن البيئي و هو ما أكدته النظرية الخضراء.

وقد ساهمت العديد من الفواعل في نشأة الديمقراطية التشاركية كنظام حكم قائم بذاته، فقضايا المجتمع باتت أكثر تعقيدا وفي المجتمعات الديمقراطية هناك توجهات جديدة يؤخذ بها من أجل التأسيس لفضاءات مواطنية أكثر انفتاحا وأكثر تحقيقا للتداولية. فليس مجرد كما يقول –bernardmanin– وجود النقاش الموسع حول كل القضايا أو بعضها في المجتمع يسمح بالحديث عن التداولية. بينما نركز كثيرا عن قيمة النقاش واستمراريته وفعاليته، أو كما يسميه bmenin بوجود "المشاركة التداولية" أو بأكثر دقة "التداول الديمقراطي" بمعنى أنها تسعى من خلال نماذج الضبط التي تتبناها إلى تحقيق مجموعة من المبادئ الأساسية:

- التأسيس لنماذج حكم جديدة يمكن من خلالها تجاوز الانقسام الوظيفي للمجتمعات.
- بناء توافق موحد وتجاوز الصراعات المجتمعية.
- تنمية المواطنة واستعادة الروابط الاجتماعية والسلم الاجتماعي.
- مخالفة الأولويات الفردية التي تؤكدها ذاتيته وفي المقابل تضمينها ضمن الإطار الجماعي.
- زيادة الرأسمال الاجتماعي
- تحقيق الفعالية للمواطنين. أو كما يقول syndromenimby مواطن يدافع عن مصلحته في الحين.
- استعادة الثقة بين المواطن والسلطة وبين المواطن والمنتخَب. وهذا ما يسمح بتجاوز أزمة "الترابط" الموجودة بين كل الفواعل المجتمعية، فالديمقراطية التشاركية هي الكفيلة بضمان استمرارية الترابط الإيجابي خاصة بين (المواطن والسلطة).

[1] – المرجع نفسه. ص 212.

ولتحديد أبعاد الديمقراطية التشاركية، يمكن الإشارة إلى رؤية كل من loic blondizux و sintomer حول العملية التداولية، التي تكون شاملة وعادلة ويمكن لجميع المواطنين المشاركة فيها، وبالتالي مصدر الشرعية ليس إرادة الأفراد المشكلة فعليا بل عملية تشكيل الإرادات وتجسيدها وفق مسار معين والذي يعطي في الأخير الشرعية كنتيجة[1].

تجمع أطر السياسات العامة والحكم الراشد والنظرية الخضراء بين أهمية مشاركة المواطنين ودورهم الفعال في صنع القرارات، فالديمقراطية التشاركية من مدخل السياسات العامة تركز على إشراك المواطنين في صنع السياسات لضمان أن تكون القرارات أكثر تمثيلا لاحتياجات المجتمع وأكثر شرعية، والهدف هو تحسين جودة السياسات من خلال تعزيز مشاركة الجمهور في عملية صنع القرار، وتكون أدواتها في ذلك المشاورات العامة والمنتديات والاستبيانات.

أما الديمقراطية التشاركية من مدخل الحكم الراشد فتسعى إلى تعزيز مبادئ الحكم الرشيد كالشفافية والمساءلة، والهدف هو تقوية العلاقة بين الحكومة والمجتمع وتقليل الفساد من خلال مشاركة واسعة في صنع القرارات، وأدواتها المجالس الاستشارية المحلية، الشفافية في العمليات الحكومية وأطر الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني[2].

وختاما وفقا للنظرية الخضراء ترتبط الديمقراطية التشاركية بتحقيق الأمن البيئي من خلال الالتزام بالمبادئ البيئية والعدالة البيئية، كما تركز على إشراك المجتمعات في القرارات المتعلقة بالبيئة لضمان التنمية المستدامة، والهدف هو تحقيق العدالة البيئية واستدامة الموارد من خلال مشاركة المواطنين في القرارات البيئية، ومن أهم أدواتها :المؤتمرات البيئية، إشراك منظمات المجتمع المدني ودعم، المبادرات البيئية.

تلخص هذه الأطر الجهود الرامية إلى تعزيز الديمقراطية التشاركية لتحقيق تمثيل أكثر فعالية شفافية واستدامة في صنع القرارات.

[1] – هشام عبد الكريم، خيرة بن عبد العزيز؛ مرجع سابق، ص226.

[2] – المرجع نفسه . ص 226.

خلاصة الفصل الأول

يتضح من خلال ما تناولناه في هذا الفصل أن نموذج الديمقراطية التشاركية يأتي متجاوزا ومصححا نظريا وعمليا لنموذج الديمقراطية التمثيلية بإشراك المواطن مع ممثليه في قضايا عديدة تخصه عبر مختلف الآليات التي تطرقنا لبعضها بالشرح والتفصيل في هذا الفصل من أهمها تقديم العرائض، الميزانية التشاركية، الاستفتاء، المبادرات الشعبية.

فالمقاربة التشاركية تهدف أساسا لخلق فضاء خصب تقاطعي يمتاز بالجودة والفاعلية بين مختلف الفواعل الرسمية وغير الرسمية لبحث القضايا المستدامة، وضمان التعامل مع التحديات التي تواجه الأمن الإنساني وتحييده عن كونه أولوية، ويعد **غياب الأمن البيئي** ذو تأثيرات عميقة على الأمن العام حيث يمس القدرات الأساسية التي يحتاجها الإنسان للعيش بكرامة وحرية.

يهدف التسيير التشاركي إلى العمل على تحفيز المسؤولية الجماعية لتعزيز الوعي البيئي، فعندما يشعر الناس أنهم جزء من عملية صنع القرار يكونون أكثر التزاما بتنفيذ السياسات البيئية والمساهمة في الحلول المستدامة، وتحسين إدارة الموارد الطبيعية سواء بإشراك المجتمعات المحلية التي لها الدور الأساس في إدارة المياه والغابات والأراضي الزراعية، أو بإشراك المنظمات والجمعيات البيئية التي تحمل هَم البيئة وتدافع عنها، وتعزيز العدالة البيئية من خلال إشراك الفئات المهمشة والمجتمعات التي غالبا ما تستبعد من صنع القرار بصفة عامة، وخصوصا القرار البيئي وتعمل على تقليل التفاوت في التأثير السلبي بما يصيب البيئة من أزمات وأضرار.

فالديمقراطية التشاركية تعزز الحوكمة البيئية من خلال تمكين المجتمعات المحلية من المساهمة في اتخاذ القرارات المستدامة مما يعزز الشفافية والمساءلة البيئية، تتيح هذه العملية إدارة مشتركة للموارد الطبيعية تعتمد على المعرفة المحلية والابتكار البيئي، مما يدعم التكيف مع التغيرات المناخية وتقليل البصمة البيئية **التي** مقياسا يوضح الضغط الذي نضعه على البيئة، وما إذا كنا نعيش ضمن حدود قدرة الأرض على التجدد او اننا نتجاوزها، وتسهم الديمقراطية التشاركية في تعزيز العدالة البيئة، وتقليل النزاعات على الموارد مما يضمن تحقيق التنمية المستدامة بشكل متوازن.

الفصل الثاني

مسار الديمقراطية التشاركية والأمن البيئي في الجزائر وتونس (2012 – 2022)

الفصل الثاني: مسار الديمقراطية التشاركية والأمن البيئي في الجزائر وتونس (2012 – 2022)

الديمقراطية التشاركية والأمن البيئي يمثلان ركيزتين أساسيتين لتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار الاجتماعي في الجزائر وتونس ففي ظل التحديات البيئية المتزايدة التي تواجه العالم، لا سيما في منطقة شمال إفريقيا بات من الضروري إشراك المواطنين في صنع القرار البيئي والسياسي.

تعد الديمقراطية التشاركية منصة الشعوب للتعبير عن آرائهم ومخاوفهم والمساهمة في رسم السياسات العامة، خاصة فيما يتعلق بالبيئة، من خلال تمكين المجتمعات المحلية والجماعات البيئية من قرارات تحسين إدارة الموارد الطبيعية وتقلل التلوث وتعزز استدامة النظم البيئية.

تعكس التحديات البيئية في الجزائر وتونس مثل التصحر وندرة المياه وتلوث الهواء أهمية تعزيز الشفافية والمشاركة الشعبية في صنع القرارات البيئية، وشهدت المرحلة الأخيرة تطورات مهمة في كلا البلدين لتعزيز إشراك المواطنين في قضايا البيئة، رغم التحديات التي تواجه تنزيل الديمقراطية التشاركية على الواقع، من اهمها البيروقراطية وضعف البنية التحتية ونقص الموارد

وعليه سوف يتم ضمن هذا الفصل مقارنة لواقع الديمقراطية التشاركية و الأمن البيئي بين عينتي الدراسة الجزائر وتونس من خلال أربعة مؤشرات أساسية؛ الإصلاحات اللامركزية والواقع التشاركي، والمؤشر الثاني حوكمة السياسات البيئية، وفي المؤشر الثالث تناولنا فعالية المجتمع المدني والمشاركة المجتمعية، وكان المؤشر الأخير مساهمة الإعلام البيئي.

المبحث الأول: مؤشر الإصلاحات اللامركزية والواقع التشاركي في الجزائر وتونس منذ 2012

سعت كل من الجزائر وتونس إلى إقرار العديد من القوانين والتشريعات لتفعيل الديمقراطية التشاركية، بالإضافة إلى جملة من الخطط والبرامج لحماية البيئة والحفاظ عليها، حيث كلّفت هيئات وطنية وأخرى محلية بالسهر على تنفيذ هذه القوانين وعلى إنجاحها، وأكد ذات المشرع أنه لنجاح هذه الخطط وتحقيقها على أرض الواقع لابد من وجود عملية مجتمعية تشاركية لا مركزية، يكون فيها إلى جانب السلطات المحلية دور أساسي لمؤسسات المجتمع المدني والمواطن والقطاع الخاص.

المطلب الأول: الإطار القانوني والدستوري للديمقراطية التشاركية في الجزائر بعد 2012

يعد الدستور أسمى القوانين ومصدر كل النصوص التشريعية والتنظيمية والمعاهدات والاتفاقيات؛ لذلك فإن تكريس مبدأ الديمقراطية التشاركية في الدستور الجزائري، جاء من خلال النص عليه في ديباجته على أن الشعب هو مصدر كل المؤسسات الدستورية، وأساسها في تسيير الشؤون العمومية.

تمثلت أهم التعديلات القانونية والدستورية منذ 2012 في:

1: مبدأ الديمقراطية التشاركية ضمن قانون الجماعات الإقليمية

أ- **قانون البلدية10/11**: تعتبر البلدية الإطار المناسب بامتياز لممارسة فكرة الديمقراطية التشاركية، وعليه عمل المشرّع الجزائري حثيثا على توسيع نطاق هذه المشاركة في إطار قانوني منظم انطلاقا من استحداث قانون البلدية 10/11، الذي كرس التسيير العام للبلديات بمشاركة دائمة للمواطن للإدلاء بآرائه في مختلف المسائل من الأسفل للأعلى؛ فالبلدية هي "القاعدة الإقليمية اللامركزية ومكان لممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية، حيث تُشكّل البلدية الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجواري"[1].

حيث جاء الباب الثالث من قانون البلدية 10/11 تحت عنوان: مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية. وتضمنت المادة 11 من قانون البلدية ما يلي: "أن البلدية تُشكل الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجواري، حيث يتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشاراتهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حسب الشروط المحددة في هذا القانون"[2].

وتبرز التشاركية بشكل جلي ضمن نص المادة 12 من قانون البلدية 10/11، التي تنص على: "أن المجلس الشعبي البلدي يسهر على وضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم".

---

[1] – المادة11 قانون رقم 10/11، يتعلق بالبلدية، المؤرخ في 22 جوان 2011، ج رج ج، عدد37، الصادر في: 2011/07/03.

[2] – قانون رقم 10/11، يتعلق بالبلدية، المؤرخ في 22 جوان 2011 ، ج رج ج، عدد37 ، الصادر في 2011/07/03.

كما أشارت المادة 13 من قانون البلدية إلى أنه يمكن لرئيس المجلس الشعبي البلدي أن يستعين على وجه الاستشارة بكل شخصية محلية: خبير، ممثل جمعية معتمدة قانونا، الذين من شأنهم تقديم مساهمة في مجال اختصاصاتهم يمكن أن تساعد المجلس.

ب – مبدأ الديمقراطية التشاركية في قانون الولاية 07/12: ضمن فكرة تفعيل الديمقراطية التشاركية تم اعتبار المواطن على المستوى المحلي من أبرز المساهمين في تشكيل هيئة مهمة من هيئتي الولاية، ومن بينها المجلس الشعبي الولائي، وذلك عن طريق الاقتراع العام مرة كل خمس سنوات بالموازاة مع انتخاب أعضاء المجالس الشعبية البلدية.

فالقانون 07/12 المتعلق بالولاية الذي يحكم تنظيم وكذا عمل المجلس الشعبي الولائي في إطار تجسيد الديمقراطية التشاركية لا تنقطع مهمة المواطن بمجرد انتهاء العملية الانتخابية، بل يساهم هذا الأخير في صنع القرارات، حيث يبقى على اتصال دائم بهذه المؤسسة الدستورية عن طريق:

– الإطلاع على كل محاضر مداولات المجلس، حيث ألزم المشرع إلصاق هذا المحضر في مقر الولاية والبلديات والملحقات الإدارية والمندوبيات البلدية (المادة 60).

– حضور جلسات المجلس الشعبي الولائي التي تكون علنية (المادة 26)، ويلصق جدول أعمالها في قاعة المداولات، وفي الأماكن المخصصة لإعلام الجمهور ولاسيما الإلكترونية منها، وفي مقر الولاية والبلديات التابعة لها (المادة 18).

– يعمل المجلس الشعبي الولائي في إطار التنسيق والتشاور مع البلديات والمؤسسات والجمعيات(المادة 38)[1].

ولكن رغم مساهمة المواطن في انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الولائي، إلا أن الولاية كمؤسسة دستورية تبقى أقل تواصلا واتصالا بالمواطن مقارنة مع البلدية، في ظل الآليات القانونية التي كرسها القانون الجزائري ضمن القانون رقم 07/12.

2– تعديل القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية: أعطى القانون العضوي 04/12 المؤرخ في جانفي 2012 المتعلق بالأحزاب السياسية مرونة أكبر في الإجراءات المتبعة لاعتماد الأحزاب الجديدة مقارنة بالأمر

[1] – المواد: 60، 26، 18، 36، 38. القانون 07/12، المتعلق بالولاية، المؤ رخ في 2012/02/21. ج ر ج ج، عدد12. الصادرة بتاريخ 2012/02/29.

رقم 09/97، كما ساهم هذا القانون أيضا في خلق فضاء جديد من المنافسة السياسية، على إثر هذا القانون لاحظنا تأسيس العديد من الأحزاب[1].

وفي إطار التشاركية فإن القانون العضوي رقم 04/12 المتعلق بالأحزاب السياسية حدّد من خلال نص المادة 11 منه على أن الحزب السياسي يعمل على تفعيل مشاركة المواطن الرجل والمرأة سواء في الحياة السياسية و تشجيع العلاقة بين الدولة والمواطن ومؤسساته[(2)].

3- تعديل القانون العضوي للانتخابات01/12 و 10/16: جاء القانون العضوي للانتخابات 01/12 لتأطير العملية الانتخابية، والحرص على خوض عملية انتخابية حرة ونزيهة، بفرض الرقابة المزدوجة للانتخابات، حيث استحدثت "اللجنة الوطنية للإشراف على الانتخابات" المكونة من قضاة يعينهم رئيس الجمهورية[(3)].

من القوانين ذات الصلة بالإدارة المحلية نجد القانون العضوي للانتخابات 10/16، الذي كرّس الديمقراطية التشاركية من خلال مجموعة من الآليات والحقوق كحق الانتخاب والترشح لأي مواطن تتوفر فيه الشروط القانونية، أي أن حق المشاركة في العمليات الانتخابية مضمون لكل مواطن دون قيود أو إجراءات معقدة. وفي هذا الإطار يحق لكل مواطن الحصول على المعلومات، وكذلك الإطلاع على جميع مجريات العملية الانتخابية فإن القانون العضوي للانتخابات رقم 10/16، و ضمن المادتين 22/19، يحق لكل ناخب أو ممثلي الأحزاب السياسية في الاطلاع على القوائم الانتخابية؛ فالناخب المسجل في القائمة الانتخابية لدائرته الانتخابية يحق له تقديم اعتراض معلّل لشطب شخص مسجل بغير حق.

4- تعديل القانون العضوي للإعلام 05/12: جاء هذا القانون لتوفير حماية أكثر للصحفيين على الصعيد الاجتماعي والمهني، ولإنهاء احتكار الإعلام المرئي والمسموع، وفتح المجال أمام إنشاء القنوات التلفزيونية والإذاعية الخاصة، وعلى الرغم من هذا الإعلان الرسمي إلا أن القوانين المنظمة لافتتاح القنوات التلفزيونية والإذاعية الخاصة لم تصدر بعد ولم تعتمد أي قناة خاصة، وبعضها افتتح مكاتب له في الجزائر حيث تقوم

---

[1]- المادة 11، القانون العضوي رقم 04/12، يتعلق بالأحزاب السياسية، المؤرخ في 12جانفي 2012. ج رج ج . عدد 2، الصادر في 2012/01/15، ص 11.

[2] – المادة 11، القانون العضوي رقم 04/12، يتعلق بالأحزاب السياسية، المؤرخ في 12جانفي 2012. ج رج ج . عدد 2، الصادر في 2012/01/15، ص 11.

[3] – المادة 168، من القانون العضوي 1/12 المؤرخ في 12يناير 2012، يتعلق بنظام الانتخابات.

بتسجيل برامجها وتغطية الأحداث المحلية، وقد فرض ذلك السياق العالمي المرتبط بتطور تكنولوجيا الإعلام وتجاوزها حدود المنع القانوني[1]. وقد تضمن القانون العضوي 05/12 جملة من التعديلات أهمها:

* الحق في تعدد النشاط السمعي البصري.
* الحق في تعدد ممارسة الأنشطة الإعلامية.
* ضبط ممارسة النشاط السمعي البصري.
* إلغاء عقوبة السجن للصحفيين واستبدالها بالغرامة المالية (من المادة 116 إلى 126).
* تساهم الدولة في رفع المستوى المهني للصحفيين عن طريق التكوين (المادة 128).

هذا بالإضافة للعديد من القوانين التي تصب في صالح حرية الإعلام[2].

5- التعديل الدستوري سنة 2016: جاء التعديل الدستوري لعام 2016 ليؤكد أكثر توجه الدولة للديمقراطية التشاركية ؛و ذلك عن طريق توسيع التشاور من خلال استحداث مؤسسات استشارية جديدة تعمل في اتساق مع السلطة التنفيذية مثل :المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، و مجلس وطني لحقوق الإنسان و مجلس أعلى للشبيبة و المجلس الإسلامي الأعلى و مجلس وطني للبحث العلمي و التكنولوجيات.

- تمثلت الإصلاحات التي جاء بها دستور 2016 في أربعة أبواب أساسية:

الباب الأول: يضم المواد التي تحكم المبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري.

الباب الثاني: مختص بتنظيم السلطات.

الباب الثالث: يحدد كيفيات وآليات الرقابة ومراقبة الانتخابات والمؤسسات الاستشارية.

الباب الرابع: يضم التعديل الدستوري والأحكام الانتقالية.

وتركزت إصلاحاته في خمسة محاور أساسية:

* تعزيز الديمقراطية وتكريس دولة القانون.

---

[1] – عبد القادر عبد العالي؛ "الإصلاحات السياسية ونتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر".
(المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2012، ص4). متحصل عليه من الرابط: https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/art194.aspx

[2] – القانون العضوي رقم 05/12، المؤرخ في 12 يناير 2012، يتعلق بالإعلام. ص ص 12، 13.

* تقوية الوحدة الوطنية.

* تجسيد استقلالية القضاء.

* تكريس الأمازيغية لغة وطنية مع الحفاظ على اللغة العربية اللغة الرسمية للدولة الجزائرية.

* حماية الحقوق والحريات الفردية والجماعية، المواطنون سواسية أمام القانون لهم الحق في حرية التعبير وإنشاء الجمعيات.

6- **إطلاق برنامج كابدال:** برنامج كابدال أو برنامج دعم قدرات الفاعلين في التنمية، وهو برنامج أطلقته الحكومة الجزائرية، وتشرف على تنفيذه ومتابعته وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومفوضية الاتحاد الأوربي بالجزائر، هذا البرنامج الذي يمتد على مدى أربع سنوات (2017- 2020)[1].

يسعى هذا البرنامج إلى تجربة تطبيق "الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية" ويشارك في تمويله ثلاث شركاء بمبلغ 10 ملايين أورو؛ 2,5 مليون يورو من الحكومة الجزائرية، 7,7 مليون يورو من الاتحاد الأوربي، 170ألف يورو من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويهدف البرنامج إلى صياغة مقاربة تشاركية نموذجية يتم تطويرها في عشر بلديات رائدة في الجزائر، من أجل تهيئة الظروف اللازمة لحوكمة بلدية تراعي تطلعات المواطنين وتقوم على الشفافية والمشاركة، هذه البلديات هي الغزوات (تلمسان) تيجزيرت (تيزي وزو) أولاد عبد القادر(الشلف) بني معوش (بجاية) جميلة (سطيف) الخروب (قسنطينة) بابار (خنشلة) مسعد (الجلفة) تيميمون (أدرار) جانت (إيليزي)[2].

خلاصة الإصلاحات التشريعية في التجربة التشاركية الجزائرية منذ الفترة 2012 أن أهم قانون نص على لامركزية الوحدات المحلية (البلدية) هو قانون 10/11 الذي ركز على أن البلدية تعد الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجواري، وعلى المجلس البلدي أن يتخذ كافة التدابير لإعلام المواطنين واستشارتهم حول الخيارات والأولويات لتهيئة الإقليم، ويمكنه عرض نشاطه السنوي أمام المواطنين في إطار التسيير الجواري، مع استيعاب كافة المبادرات المحلية لحل مشاكل المواطنين، ونص دستور

---

[1] – سمير كيم ، وهيبة كواشي؛ "دور برنامج كابدال في تفعيل مساهمة المجتمع المدني في التخطيط البيئي المحلي في الجزائر". مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 17، مارس 2021، ص230.

[2]– Projet CapDel: un atelier de présentation du plan de formation en gouvernance locale à Alger, 29.03.2018. via the link: https://www.eeas.europa.eu/node/45308_en

2016 صراحة على مصطلح الديمقراطية التشاركية في المادة 15 "تشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية"[1].

7: التعديلات الدستورية 2020

بعد الحراك الشعبي تمّ إجراء انتخابات رئاسية في 12 ديسمبر 2019 ، بالإضافة إلى جملة من التعديلات القانونية و الدستورية خلال سنة 2020 وهي تصب في مجملها ضمن تفعيل الديمقراطية التشاركية . وعليه يمكن إبراز أهمها فيما يلي:

- قدّمت التعديلات الدستورية 2020 العديد من النقاط الإيجابية للعملية التشاركية في تسيير الشأن العمومي مع دسترة السلطة العليا لمكافحة الفساد، واعتبار مجلس المحاسبة مؤسسة عليا مستقلة للرقابة على الممتلكات والأموال العمومية، وهو ما يساهم في ترقية الحكم الراشد والشفافية في تسيير الأموال العمومية وإيداع الحسابات، وتوفير إطار لمشاركة المجتمع المدني في التشاور حول سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في إطار التنمية المستدامة، وضمان ديمومة الحوار والتشاور بين الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين الوطنيين وتقييم المسائل ذات المصلحة الوطنية.

– أما المرصد الوطني للمجتمع المدني فهو هيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية حيث يقدم آراء وتوصيات متعلقة بانشغالات المجتمع المدني ويساهم في ترقية القيم الوطنية وممارسة الديمقراطية والمواطنة ويشارك مع المؤسسات الأخرى في تحقيق أهداف التنمية الوطنية[2].

بالإضافة إلى:

–اعتماد ديباجة أول نوفمبر.

-دسترة الحراك الشعبي في (الديباجة)، وتفعيل دور المجتمع المدني للمشاركة في تسيير الشؤون العمومية، وتفعيل الديمقراطية التشاركية (المادة 10 و15 و19)

– الاهتمام أكثر بالجانب البيئي حيث تسهر الدولة على:

- حماية الأراضي الفلاحية.
- ضمان بيئة سليمة من أجل حماية الأشخاص وتحقيق رفاهيتهم.

[1] – المادة 15، القانون 16–01 المؤرخ في 06 مارس 2016، الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 07 مارس 2016.

[2] – المادة 213، دستور 2020، الجريدة الرسمية العدد 82، المؤرخ في: 30 ديسمبر 2020.

- ضمان توعية متواصلة بالمخاطر البيئية.
- الاستعمال العقلاني للمياه والطاقات الأحفورية والموارد الطبيعية الأخرى.
- حماية البيئة بأبعادها البرية والبحرية والجوية واتخاذ كل التدابير الملائمة لمعاقبة الملوثين (المادة21)

-إعطاء ضمانات جديدة لحرية الرأي والتعبير والتظاهر السلمي (المادة 51 و52)

-إنشاء المؤسسات الإعلامية بمختلف أنواعها (المادة 54)

-تحديد العهدات الرئاسية والبرلمانية (المادة 88)

-التدقيق في حالة شغور منصب رئيس الجمهورية (المادة 94)

- التدقيق في حصانة النواب وأعضاء مجلس الأمة (المواد 127 130 131 129)

- تحسين العضوية في المجلس الأعلى للقضاء (المادة180)

.- المحكمة الدستورية مؤسسة مستقلة مكلفة بضمان احترام الدستور(المادة 185) وفصلت (المادة 186) في كيفية إنشائها.

- دسترة السلطة المستقلة للانتخابات (المادة 200)، وتحديد مهمتها في تحضير وتنظيم وتسيير الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية وعمليات الاستفتاء (المادة 202)[1].

ويسجل على هذا الدستور توضيحا للبيئة السياسية التي يتضح فيها شكل النظام السياسي مع الفصل بين السلطات، مع ترسانة قوية من التشريعات التي تُكرّس العمل التشاركي، وتكون فيها أجهزة الرقابة ومكافحة الفساد مستقلة، تكون بيئة خصبة لعمل تشاركي يحمي الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وهو ما ينعكس إيجابا على التنمية المستدامة.

[1] – انظر المواد المذكورة في الجريدة الرسمية العدد 82، المؤرخ في: 30 ديسمبر 2020.

المطلب الثاني: الإطار الدستوري و القانوني للديمقراطية التشاركية في تونس بعد 2012

أولا: المسار الديمقراطي في تونس قبل 2012

يتطلب تتبع تطور التنظيم الإداري في تونس عودة إلى ما قبل الانتداب الفرنسي، أي فترة الحكم العثماني حيث تميزت هذه الفترة بالتنظيم الاجتماعي الإقليمي التقليدي حول قبائل كانت تشكل كيانات قائمة بذاتها ومستقلة، تشكل نسيجا اجتماعيا قويا.

أما فترة الانتداب الفرنسي فقد تميزت بمنطق جديد يهدف للسيطرة على الأراضي والاستفادة منها لأقصى حد، وقد كان نظام التقسيم الإداري مرتكزا على مسؤولين محليين مدنيين وعلى أساس موحد لكل المناطق، كما أنه كان موازيا للأشكال التنظيمية القائمة من غير أن ينقطع عنها كليا، سمح هذا النظام الجديد أيضا للمركز بالسيطرة بشكل أفضل على الأراضي والقبائل.

بعد الاستقلال 1956 اتجهت الدولة لتطوير التقسيم المدني الذي تم إنشاؤه خلال فترة الانتداب، والابتعاد عن النظام القبلي، وكان هذا التوجه يهدف إلى تعزيز سلطة الدولة ودور المركز[1] .

بعد الإطاحة بزين العابدين بن علي عمل تحالف القوى السياسية لمصلحة تونس، دون الالتفات إلى الاختلافات الأيديولوجية الموجودة في الساحة السياسية (اليسارية، القومية، الإسلامية)، فلم يكن ممكنا ممارسة الديمقراطية التشاركية لولا تمسك النخب بالأنماط المجتمعية، ولولا تنافسها ووعيها بحماية مصالحها والقيام بواجباتها، وقد أوجد حرص النخب على التكيف مع الأوضاع نمطا يُنبّه إلى مخاطر التفرقة، أدّى ذلك إلى تحول سريع في المسار الانتقالي من سياق ثوري يسيطر عليه الشارع إلى ترتيبات سياسية تقودها النخبة[2] .

بعد نجاح ثورة الياسمين بدأت الجهود الحثيثة لتفعيل الديمقراطية التشاركية في تونس، تجلى ذلك في العديد من النقاط أهمها:

---

[1] – منى حرب ، سامي عطاالله؛ السلطات المركزية والخدمات العامة: تقييم اللامركزية في العالم العربي، بيروت: المركز اللبناني للدراسات، 2015. ص14.

[2] – أيمن البوغانمي؛ "الانتقال الديمقراطي التشاركي في تونس: حلول نخبوية في سياق ثوري". مجلة سياسات عربية. العدد 32، قطر، ماي 2018، ص94.

1 . صياغة دستور الإجماع وخلق المؤسسات السياسية: تم اعتماد دستور جديد في عام 2014 بعد عملية دستورية ديمقراطية، وهو يضمن حقوق الإنسان ويُحدّد سلطات الدولة والمؤسسات الحكومية بطريقة تُعزز الحكم الرشيد وتوازن السلطات.

2 . الانتخابات والمشاركة السياسية: شهدت تونس عقب انتصار ثورة 2011 العديد من الانتخابات، شملت الانتخابات الرئاسية والتشريعية وحتى المحلية، وعرفت مشاركة حيوية للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، كما ساهم إجراء تعديلات على النظام الانتخابي بشكل معين في إعطاء فرصة أوسع للشباب في المشاركة والانخراط في العملية السياسية.

3 . الحكم التوافقي: حيث اتحدت القوى العلمانية واليسارية والإسلامية في تونس من أجل إنشاء نظام توافقي لنبذ الفرقة والكراهية والاختلاف وتحقيق الاستقرار والأمن.

4 . مكافحة الفساد: وذلك من خلال جهود النظام التونسي في تعزيز الشفافية وتعزيز دور الرقابة البرلمانية والمؤسسات التنظيمية المستقلة مثل هيئات النزاهة والقضاء على المحسوبية والرشوة.

5 . تعزيز المشاركة المدنية في العملية السياسية: بعد نجاح شباب ثورة 2011 في قيادة ثورتهم نحو تحقيق أهم مطالبها (سقوط رموز النظام السابق)، شجعهم ذلك علي تنظيم أنفسهم في جمعيات مدنية سواء حديثة أو المنظمات العريقة، لأن المجتمع المدني التونسي مؤسس ومنظم وفعّال وتراكمي العمل وواكب بحضوره العديد من المحطات التي خاضها الشعب

ثانيا: التعديلات الدستورية في تونس بعد 2012

لقد تجاوزت التجربة التونسية العملية التشاركية من الشأن المحلي إلى مستويات عالية من التنسيق؛ إلى كونها حلا للتنافس المزعزع للاستقرار الذي غالبا ما تتميز به الفترة ما بعد الثورة – وهو ما كان عليه الحال في التجربة التونسية– ، حيث انطلقت تونس تجاه إرساء قواعد الديمقراطية والحكم الراشد، رغم أنها خطوات بطيئة لكنها كانت متينة، تمثلت في صياغة دستور 2014 الذي كان منعرجا هاما في تاريخ البلاد ، ليس فقط لأنه كان توافقيا بين كل الأطراف، بل وكذلك لما حمله من مضامين قادرة على حماية الحقوق والحريات العامة

والخاصة، بما فيها حرية المعتقد ، وحقوق أخرى مثل الحق في السكن والبيئة والمحيط. و تفعيل دور الوحدات المحلية (البلدية)[1] .

و في هذا الإطار سعت القوى السياسية التونسية إلى تأكيد وحدة تونس وأولوية المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، فتبلور ما يسمى بوثيقة 18 أكتوبر التي اتفقت فيها عدد من الأحزاب العلمانية (الحزب الديمقراطي التقدمي وحزب العمال الشيوعي التونسي والأحزاب الوطنية و الإسلامية) على جملة من اللوائح المتعلقة بالحريات والمساواة بين المرأة والرجل وتداول السلطة، ما مكنها من العودة لأداء دور مهم في المشهد السياسي التونسي المعاصر، أكده حرصها على كشف عثرات النظام السابق وإخفاقه في تحقيق الأمن ، وتماديه في سياسة إقصاء الآخر ونهج نشر الفساد بأشكاله المختلفة، ما أدى إلى انتفاض التونسيين على آلة الاستبداد وفرار بن علي خارج البلاد في 2011/01/14[2].

و عليه أصبحت اللامركزية تشكل موضوعا أساسيا في المسار الذي حدده النظام الجديد لمستقبل البلاد، غير أن التقدم الذي تم تحقيقه حينها يعتبر بطيئا، وقد تم سنة 2014 صياغة مشروع قانون جديد يتعلق بالسلطة المحلية يعرف بـ "مجلة الجماعات المحلية".

ونورد هنا أهم التعديلات التي جاء بها دستور 2014 فيما يلي:

– في الفصل 14 "تلتزم الدولة بدعم اللامركزية واعتمادها بكامل التراب الوطني في إطار وحدة الدولة"

– وفي الفصل 15 "الإدارة العمومية في خدمة المواطن والصالح العام، تنظر وتعمل وفق مبادئ الحياد والمساواة واستمرارية المرفق العام، ووفق قواعد الشفافية والنزاهة و النجاعة والمساءلة"

– الفصل 45 "تضمن الدولة الحق في بيئة سليمة ومتوازنة والمساهمة في سلامة المناخ، وعلى الدولة توفير الوسائل الكفيلة بالقضاء على التلوث البيئي"

– الفصل 42 في فقرته الثانية "تحمي الدولة الموروث الثقافي وتضمن حق الأجيال فيه"

- الفصل 37 جاء في مادته "حرية الاجتماع والتظاهر السلميين مضمونة"

---

[1] – مسعود رمضاني؛ تونس الانتقال الديمقراطي العسير. دط، تونس، مركز القاهرة للدراسات وحقوق الإنسان، 2017، ص8.

[2] – أمحمد جبرون وآخرون؛ الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي اتجاهات وتجارب، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013. ص471.

- الفصل 36 جاء في مادته "الحق النقابي بما في ذلك حق الإضراب مضمون"

- الفصل 35 جاء في مادته "حرية تكوين الأحزاب والنقابات والجمعيات مضمونة"

ثالثا: السمات التشاركية للدستور التونسي لعام 2014

– تجربة الميزانية البلدية: تعد تونس الدولة العربية الأولى التي بدأت بعض البلديات فيها باعتماد هذه الآلية، مثل بلدية المرسى وبلدية صيادة وبلدية منزل بورقيبة بولاية بنزرت ، ولاقت نجاحا، وتم اختيار تجربة الميزانية البلدية بين 55000 و100000 دينارا لمشاركة المواطنين في إقرارها[1].

- النفاذ إلى المعلومة يندرج الحق في النفاذ إلى المعلومة ضمن أهم الركائز التي ضمنها الدستور التونسي 2014 في إطار الفصل 32 منه الذي ينص على أن " الدولة تضمن الحق في الإعلام والحق في النفاذ إلى المعلومة" وذلك في إطار الباب الثاني المتعلق بالحقوق والواجبات، وقد ظهرت بوادر تكريس هذا الحق المتعلق بالنفاذ إلى الوثائق الإدارية للمؤسسات العمومية منذ 2011.

. مكافحة الفساد جاء في الدستور التوافقي 2014 في الفصل 10 في الفقرة الثالثة: "تحرص الدولة على حسن التصرف في المال العمومي وتتخذ التدابير اللازمة لصرفه حسب أولويات الاقتصاد الوطني وتعمل على منع الفساد وكل ما من شأنه المساس بالسيادة الوطنية.

. وجاء في الفصل 137 "للجماعات المحلية في إطار الميزانية المصادق عليها حرية التصرف في مواردها حسب قواعد الحوكمة الرشيدة وتحت رقابة القضاء المالي"

– ينص الفصل 139 من دستور 2014 على أنه "تعتمد الجماعات المحلية آليات الديمقراطية التشاركية، ومبادئ الحوكمة المحلية المفتوحة، لضمان إسهام أوسع للمواطنين والمجتمع المدني في إعداد برامج التنمية والتهيئة الترابية ومتابعة تنفيذها طبقا لما يضبطه القانون"

– وينص الفصل 141 على إنشاء المجلس الأعلى للجماعات المحلية حيث جاء في مادته" المجلس الأعلى للجماعات المحلية هيكل تمثيلي لمجالس الجماعات المحلية مقره خارج العاصمة، ينظر المجلس الأعلى

[1] – خلود محمد راشد الدعجة؛" الديمقراطية التشاركية ونمط التحول الديمقراطي دراسة حالة (المملكة المغربية، الجمهورية التونسية)". مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد: 73، المجلد: 2020، مصر 2020/12/31، ص 45.

للجماعات المحلية في المسائل المتعلقة بالتنمية والتوازن بين الجهات، ويبدي الرأي في مشاريع القوانين المتعلقة بالتخطيط والميزانية والمالية المحلية، ويمكن دعوة رئيسه لحضور مداولات مجلس نواب الشعب".

- وجاء في الفصل 130 "تسهر هيئة الحكومة الرشيدة ومكافحة الفساد ومنع الفساد ومكافحته ومتابعة تنفيذها ونشر ثقافتها وتعزز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة، وتتولى الهيئة رصد حالات الفساد في القطاعين العام والخاص والتقصي فيها والتحقق منها وإحالتها على الجهات المعنية. حيث تستشار الهيئة وجوبا في مشاريع القوانين المتصلة بمجال اختصاصها، وللهيئة أن تبدي رأيها في النصوص الترتيبية العامة المتصلة بمجال اختصاصها.

– حرية الإعلام وتكريسه جاء في الفصل 31 فالدولة تقر بـ" حرية الرأي والفكر والتعبير والإعلام والنشر مضمونة لا يجوز ممارسة رقابة مسبقة على هذه الحريات" . وفي الفصل 32 "تضمن الدولة الحق في الإعلام والحق في النفاذ إلى المعلومة. تسعى الدولة إلى ضمان الحق في النفاذ إلى شبكات الاتصال"[1].

وقد كرس الحق في النفاذ إلى المعلومة بمقتضى القانون الأساسي عدد 22 المؤرخ في 24 مارس 2016، وحدّد المشرّع ضوابط ممارسة هذا الحق، وكباقي الحقوق وجب الأخذ بعين الاعتبار الحقوق الأساسية الأخرى لوضع أطر ممارستها ووضع حد للنفاذ المطلق إلى المعلومة والذي قد يشكل خطرا ، إما على المجموعة أو على الأفراد، لذلك نص المشرع في إطار الفصلين 24 و25 من ذات القانون على حدود النفاذ إلى المعلومة .إذ اعتبر الأمن العام والدفاع الوطني والعلاقات الدولية من الأولويات التي تقتضي حماية خاصة، كما اعتبر المشرع أن الحق في الحماية الخاصة الذي هو حق دستوري ضمنه المشرع في الفصل 24 إذ لا يمكن طلب المعلومة أو وضعها على ذمة العموم، إذا ما تعلّق الأمر بالحياة الخاصة للأفراد، كما لا يمكن النفاذ إليها إذا ما تعلقت بهويات أشخاص أبلغوا حالات تجاوزات أو فساد[2].

رابعا: التعديلات القانونية في تونس منذ 2012

1 – مجلة الجماعات المحلية الصادرة في 9 ماي 2018: تضم أهم المبادئ التي تعتمدها السلطة المحلية لتعزيز التشاركية، وتركز على أهمية الذمة المالية للجماعات المحلية كمحدد للامركزية الوحدات المحلية، حيث

[1]– انظر هذه الفصول في: دستور الجمهورية التونسية الصادر في: 27 جانفي 2014.

[2] – نريمان بطيب، عبد اللطيف بوروبي؛ "حوكمة الإصلاحات السياسية دراسة حالة تونس بعد 2011". المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد: 16، المجلد: 19، جامعة باتنة1، 2020. ص277– 278.

جاء في الفصل2: "الجماعات المحلية ذوات عمومية تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلالية الإدارية والمالية وتتكون من بلديات وجهات وأقاليم يغطي كل صنف منها كامل تراب الجمهورية"، و تنص على أهم آليات الديمقراطية التشاركية عبر القوانين التالية :

– الفصل 29: "يخضع إعداد برامج التنمية والتهيئة الترابية وجوبا إلى آليات الديمقراطية التشاركية، ويضمن مجلس الجماعة المحلية لكافة السكان وللمجتمع المدني مشاركة فعلية في مختلف مراحل إعداد برامج التنمية والتهيئة الترابية ومتابعة تنفيذها وتقييمها، وتتخذ الجماعة المحلية كل التدابير لإعلام السكان والمجتمع المدني مسبقا بمشاريع برامج التنمية والتهيئة الترابية، وتعرض مشاريع برامج التنمية والتهيئة الترابية على مصادقة المجالس المحلية المعنية بعد استيفاء الإجراءات المنصوص عليها بهذا القانون.

– أما الفصل 31 "لمجلس الجماعة المحلية بناء على مبادرة من رئيس الجماعة المحلية أو من ثلث أعضاء المجلس، أن يقرر استفتاء السكان حول إعداد برامج التنمية والتهيئة الترابية بموافقة أغلبية ثلثي أعضاء المجلس".

– و بالنسبة للفصل 34 "تلتزم الجماعات المحلية بضمان شفافية التصرف والتسيير وتتخذ كل الإجراءات والوسائل التي تسمح بالاطلاع على المعلومات المتعلقة خاصة بـ: *مشاريع القرارات الترتيبية.

*التسيير المالي.

*التصرف في الأملاك.

* العقود المبرمة من طرف الجماعة المحلية.

*الأشغال والاستثمارات المزمع إنجازها من طرف الجماعة المحلية.

– الفصل 35 "يمكن للمجالس البلدية والجهوية أن تقرر بأغلبية أعضائها تنظيم لقاءات علنية مع السكان يتم خلالها تقديم إيضاحات من المجلس ومقترحات من السكان خاصة قبل اتخاذ القرارات التالية:

*مراجع المعاليم المحلية.

*إبرام عقود التعاون والشراكة.

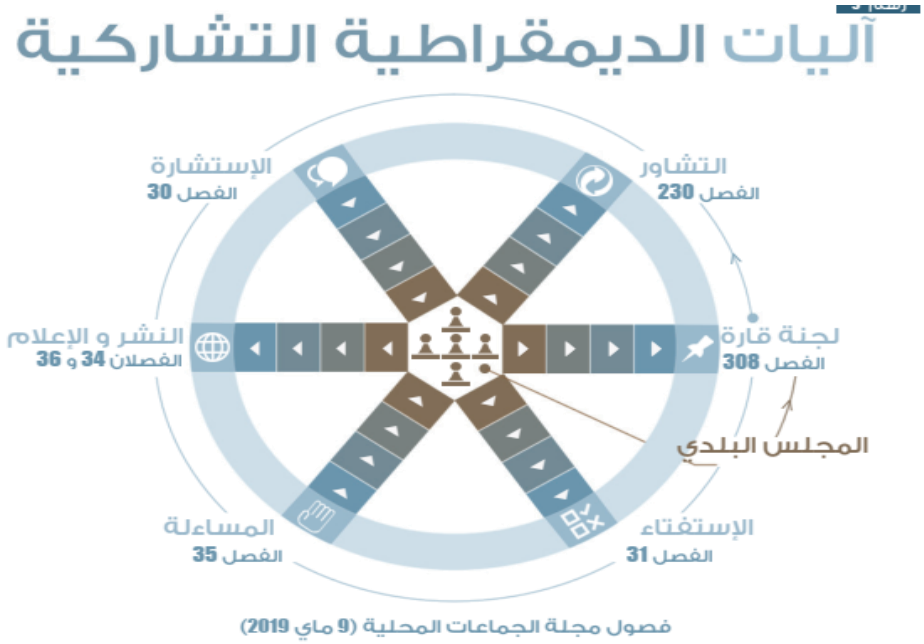
*المساهمة في إنشاء منشآت عمومية.

*إبرام اتفاقيات تعاون مع السلطة المركزية.

*تكليف جماعة محلية أخرى بصلاحيات من متعلقات الجماعة أو قبول التعهد بصلاحيات تعود لجماعة محلية أخرى.

– الفصل 36 "تدرج بالبوابة المخصصة للجماعات المحلية القرارات والإعلانات والبلاغات والآراء المنصوص عليها بهذا القانون[1].

من جملة القوانين هذه نستنتج أن أهم الآليات التي تعتمدها مجلة الجماعات المحلية في تونس تضم: التشاور، الاستشارة، الاستفتاء، الإعلام، القرار المشترك. كما هو موضح في الشكل التالي:



المصدر: دليل السلطة المحلية في تونس. الاتحاد الأوروبي ووزارة الشؤون الخارجية الهولندية، 2019، ص26.

2– مجلة الجماعات المحلية العدد 5 بتاريخ 10 ماي 2021: يهدف هذا القانون إلى ضبط القواعد المت علقة بتنظيم هياكل السلطة المحلية وصلاحياتها وطرق تسييرها وفقا لآليات الديمقراطية التشاركية بما يحقق اللامركزية والتنمية الشاملة والعادلة المستدامة في إطار وحدة الدولة.

أدت ثورة الحرية والكرامة في تونس نهاية ديسمبر 2010 وما رافقها من أحداث الربيع العربي إلى القول ان دولة تونس قد انتقلت إلى الديمقراطية نتيجة لهذه الأحداث لكنها وجدت نفسها أمام مجموعة من التحديات

[1] – انظر هذه الفصول في القانون الأساسي عدد 29 لسنة 2018 مؤرخ في 09 ماي 2018 يتعلق بمجلة الجماعات المحلية.

الإقليمية والمحلية، وبدلا من الاقتصاد القوي وتحسين سبل العيش، فإن الشعور العام هو الإحباط الاقتصادي والسخط إزاء عجز قيادتها وديمقراطيتها عن تحسين الحكم وسبل العيش[1]، وترسيخ ديمقراطي أكبر بعد الإصلاحات السياسية والتوافق الذي حدث في 2014.

المطلب الثالث: تكريس الديمقراطية التشاركية مقارنة بين الجزائر وتونس منذ2012

كرست ثورة الياسمين سنة 2011 في تونس وحراك 22 فيفيري 2019 في الجزائر لظهور مبدأ الديمقراطية التشاركية بدمج آليات تسمح بمشاركة المواطنين وتقريبهم من دوائر صنع القرار العام لكن هذا الانفتاح وهذه التطورات كانت متفاوتة نظرا لـ :

- **الوضع في تونس:**

بعد ثورة 2011 وسقوط بن علي ونظامه المستبد الذي جثم على صدور التونسيين لأزيد من 20 سنة، اعتمدت تونس دستورا جديدا في 2014، والذي يعتبر خطوة مهمة نحو تكريس الديمقراطية التشاركية، تميزت آليات انشاء هذه الدستور بالتوافق والإجماع الوطني.

نص دستور 2014 على تعزيز الشفافية وحق المواطنين في المشاركة في القرارات التي تهمهم، سواء عبر المجالس البلدية او في الانتخابات الحرة، حيث أدخلت الحكومة التونسية برامج لدعم المشاركة الشعبية في إدارة الشؤون المحلية، وكان تأسيس البلديات المنتخبة عام 2018 مثالا على هذا التحول

- **الوضع في الجزائر :**

تأثرت الجزائر بموجة الاحتجاجات الإقليمية، ولكن الإصلاحات الديمقراطية فيها كانت أكثر تحفظا مقارنة بتونس، رغم وجود مبادرات لإشراك المواطنين ظلت الآليات التشاركية محدودة وكانت الديمقراطية في الجزائر تميل اكثر للطابع التمثيلي مع سيطرة الدولة على القرارات المركزية.

في 2019 برز الحراك الشعبي الذي طالب بتغييرات جذرية وشفافة، ومع انتخاب الرئيس عبد المجيد تبون ظهرت بوادر إصلاحات تهدف لتعزيز المشاركة، مثل دستور 2020 الذي يضمن نصوصا تتيح

[1] – Jakkie Cilliers (2024) Tunisia. Published online at futures.issafrica.org. Retrieved from https://futures.issafrica.org/geographic/countries/tunisia/ [Online Resource] Updated 05 July 2024.

بعض المشاركة الشعبية، رغم ذلك بقيت الديمقراطية التشاركية مقيدة نسبيا بسبب ضعف دعم المجتمع المدني وصعوبة الوصول إلى الآليات التشاركية الفعالة

- **خلاصة مقارنة بين البلدين:**

على مستوى الدستور والتشريعات في تونس أرسى دستور 2014 أساسا قويا للديمقراطية التشاركية، بينما في الجزائر جاءت الإصلاحات على مراحل متأخرة وبصيغة أقل، وعلى مستوى التحديات السياسية تواجه تونس استقطابا حادا في فترة قيس سعيد أثرت على الاستقرار السياسي والعملية التشاركية، وفي الجزائر نشهد النقيض حيث تمتاز الساحة السياسية بتماسك سياسي ولكن الديمقراطية التشاركية أقل تطورا بسب تحفظات النظام وانغلاقه، نستطيع القول ان تونس حققت خطوات مهمة في دمج المواطنين في صنع القرار المحلي والسياسي في حين مازالت الجزائر تعتمد آليات تقليدية تمثيلية مع بعض الإصلاحات التي لم تصل بعد إلى مستوى التجربة التونسية في الديمقراطية التشاركية (قبل فترة حكم قيس سعيد)

المبحث الثاني: مؤشر حوكمة السياسات في الجزائر وتونس بعد 2012

الحوكمة البيئية هي مجموع أدوات السياسة العامة والإجراءات الفعالة التي تنظم الاستخدام الكفء، وتعمل على ترشيد السياسة البيئية العامة وحسن إدارة قطاع البيئة، وكذا الاهتمام بالتنمية المستدامة على المدى المتوسط والبعيد في إطار من الشفافية والانفتاح على القطاع الخاص، وكذا تحقيق متطلبات الأهداف الإنمائية، بما يؤدي إلى ضمان تنمية مستدامة واستقرار اقتصادي و سياسي للدولة، وكذا ضمان تحقيق اقتصاد أخضر وأمن بيئي مستدام[1]. وعليه فإن التحول من الإدارة البيئية إلى الحوكمة البيئية يفرض على الحكومات أن تسير وفق منهجية تتكون من ثلاث مستويات: المستوى الدولي والإقليمي، المستوى الحكومي والمحلي، المستوى الأهلي والشعبي[2]. وهو ما سوف يتم تبيانه في كل من الجزائر وتونس.

المطلب الأول: جهود الجزائر لتحقيق الأمن البيئي منذ 2012

تحتل الجزائر المساحة الأكبر إفريقيا حيث تتجاوز مساحتها 2381741 كلم^2، وشريط ساحلي يقدر بـ 1200 كلم، ويمتد إقليمها على أكثر من 2000 كلم من الشمال إلى الجنوب؛ أي من الحدود البحرية إلى عمق الصحراء، هذه الشساعة في المساحة خلقت تنوعا في المناخ والتضاريس، وأوجدت تنوعا بيئيا وبيولوجيا وإيكولوجيا، يسود فيها المناخ شبه الجاف المشمس، وهذا يمثل تحد ونقطة قوة في نفس الوقت، لأن قطاع الطاقات الجديدة والطاقات المتجددة يشكل أفقا تنمويا كبيرا في الألفية القادمة، حيث تتوفر الجزائر على واحد من أعلى الحقول الشمسية في العالم، وتتجاوز مدة سطوع الشمس في كامل الإقليم الوطني تقريبا 2000 ساعة سنويا، ويمكن أن تصل إلى 3900 ساعة في الهضاب العليا والصحراء.

أوّلا: التعديلات القانونية في المجال البيئي التي أقرتها الجزائر ما قبل 2012

تماشيا مع الإعلان الختامي لندوة الأمم المتحدة حول البيئة المنعقد بستوكهولم سنة 1972، استحدثت الجزائر اللجنة الوطنية للبيئة سنة 1974، وكانت أول جهاز إداري مركزي متخصص في حماية البيئة، وجهزت اللجنة الوطنية بكتابة دائمة تتكون من عدة أقسام متخصصة، وتميزت تركيبة اللجنة بالطابع الوزاري المشترك،

---

[1] – عبد الجليل علي عباس، رفيق بوبشيش؛" الحوكمة البيئية وعلاقتها بالتنمية المستدامة دراسة مفاهيمية ونظرية". المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد: 1،المجلد: 11، جامعة باتنة1، جانفي 2022. ص 104.

[2] – زكريا خنجي؛ "كيف نتحول إلى الحوكمة البيئية"، تاريخ التصفح: 2023/6/10، التوقيت 10:00.متحصل عليه من الرابط: https://www.zakariyakhunji.com/1575160416051583160816061577/2280643

وبذلك تتولى الاتصال بين الوزارات المعنية بالأمر وتسهر على نشر الأخبار وتطوير حركة التنشيط المتخذة في هذا الميدان، كما تتولى تأمين وتنسيق العملية وتحضير الإجراءات والبرامج ذات الطابع الوزاري المشترك[1]. بعد سنة 1988 ألحقت وزارة البيئة بوزارة البحث والتكنولوجيا، وأوكلت حماية البيئة إلى الوزير المنتدب، وفي سنة 1996 تم استحداث كتابة الدولة للبيئة حيث عرفت نوعا من الاستقرار (استحداث مفتشيات البيئة على المستوى المحلي).

أما قانون البيئة 03/ 10 فهو يحدد قواعد حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة:

حيث تضمنت المادة 2 منه: "تهدف حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على الخصوص إلى ما يلي:

– تحديد المبادئ الأساسية وقواعد تسيير البيئة.

– ترقية تنمية وطنية مستدامة بتحسين شروط المعيشة والعمل على ضمان إطار معيشي سليم.

– الوقاية من كل أشكال التلوث والأضرار الملحقة بالبيئة، وذلك بضمان الحفاظ على مكوناتها

– إصلاح الأوساط المتضررة.

– إعلام وتحسيس المواطنين بالأخطار الناجمة عن النفايات وآثارها على الصحة والبيئة، وكذلك التدابير المتخذة للوقاية من هذه الأخطار والحد منها أو تعويضها. منه أو بإزالته. وهذا ما يعطي قوة لاحتجاجات المواطنين والجمعيات البيئية في حالة تدخلها لرفض تواجد مؤسسات صناعية في الأماكن الحضرية، وضرورة إخطار هذه المؤسسات المواطنين بأماكن الردم التقني للنفايات لتجنب حفر الآبار في هذه الأماكن، لأن مياههما الجوفية ستكون مسممة وتمثل خطرا كبيرا على الصحة العامة.

ويقر القانون بإلزام السلطات المحلية على جمع النفايات بغرض نقلها إلى مكان المعالجة وفرز النفايات بفصل النفايات حسب طبيعة كل منها قصد معالجتها، والمعالجة البيئية العقلانية للنفايات التي تسمح بتثمين النفايات وتخزينها وإزالتها بطريقة تضمن حماية الصحة العمومية والبيئية من الآثار الضارة التي قد تسببها هذه النفايات، وتثمين كل العمليات الرامية إلى إعادة استعمال النفايات أو رسكلتها أو تسميدها.

أما قانون 20/04 فهو يهدف إلى سن قواعد الوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة.

---

[1] – وناس يحي؛ "الآليات القانونية لحماية البيئة". أطروحة دكتوراه. (قسم القانون العام، جامعة تلمسان، 2007،) ص12.

وفي المادة 2 من هذا القانون تأكيد لذلك، حيث تنص على أنه: "يوصف بالخطر الكبير كل تهديد محتمل على الإنسان وبيئته، يمكن حدوثه بفعل مخاطر طبيعية استثنائية أو بفعل نشاطات بشرية".

و في المجمل يمكن القول بأغلب النصوص القانونية المتعلقة بالمواد البيئية مرتبطة بمجالات أخرى اقتصادية اجتماعية وثقافية، فارتباط كل المجالات تجعل للتشريعات الصادرة وقع وأثر في الممارسة والحقوق البيئية[1] .

إلا أن القوانين المتعلقة بالمجال العمراني والعقاري تكاد ينعدم فيها الاهتمام بالجانب البيئي، فالطابع العمراني له أهمية بالغة في الحفاظ على البيئة.

ثانيا: الجهود الدولية للجزائر في المجال البيئي

1 – انضمام الجزائر إلى اتفاقية حماية طبقة الأوزون 1992: تم تنفيذ برنامج واسع للإعلام والتوعية بضرورة إزالة المواد المؤذية لطبقة الأوزون وقد انضمت الجزائر لهذه الاتفاقية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 92–354 الصادر في 23 سبتمبر 1992[2]، ومن أهم أقرت اتفاقية حماية طبقة الأوزون ما يلي:

- تنظيم وتقنين الواردات المؤذية لطبقة الأوزون والمنتجات التي تحتويه.
- تأسيس رسم على المواد المؤذية للأوزون والمنتجات التي تحتويها والإعفاء من الرسوم بالنسبة للمنتجات التي لا تحتوي على تلك المواد.
- تنفيذ تدابير محفزة لتشجيع مراكز البحث في سبيل تطوير أساليب تحمي طبقة الأوزون.
- إلزام جميع الصانعين والمستوردين بحمل شعار "لا تؤذ طبقة الأوزون" وإثباته على جميع المنتجات التي لا تنطوي على مواد مؤذية لطبقة الأوزون.

2– التوقيع على اتفاقية باريس المعتمدة حول المناخ لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغيير المناخ المعتمد بباريس في 12 ديسمبر2016: حيث يعتبر انضمام الجزائر إلى اتفاق باريس تكملة لمسار اتخذته بلادنا من خلال مصادقتها على جل الاتفاقيات الدولية التي لها علاقة بحماية طبقة الأوزون منذ اتفاقية فيينا لسنة 1985 وبروتوكولها الإضافي بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون كيوتو 1997 .

و في هذا السياق فرض تغير المناخ حالة طوارئ عالمية تتجاوز الحدود الوطنية حيث تبنّت 197 دولة اتفاق باريس، الذي يتضمن التزامات من جميع الدول لخفض انبعاثاتها والعمل معا للتكيف مع آثار تغير المناخ،

---

[1] – محسن محرم زهران؛ "التلوث البصري والجمالي وأثره على المظهر والكيان الحضاري للمدينة العربية". المجلة المعمارية العلمية. العدد: 4. جامعة بيروت العربية، 1988. ص30.

[2] – دراس يامنة؛ "تقييم السياسات البيئية في الجزائر". أطروحة دكتوراه. (جامعة قسنطينة: كلية العلوم الاقتصادية، 2021–2022). ص 139.

حيث يوفر الاتفاق إطارا دائما يوجه الجهد العالمي لعقود قادمة، ورفع طموح الدول بشأن تغير المناخ بمرور الوقت، وتم الاتفاق على التفاصيل التشغيلية للتنفيذ العملي لاتفاق باريس في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخcop 24 في 2018.

ثالثا: جهود الجزائر في المجال البيئي منذ 2012: يمكن حصرها في:

1 – **خطة 2018:** في عام 2018 أطلق المركز الوطني للتكيف (PNA) خطة وطنية مقدمة لصندوق المناخ الأخضر تتعلق بالإجراءات التي تقترحها كافة الجهات المؤسسية والمجتمع المدني والقطاع الخاص في إطار رؤية عالمية، ووضع استراتيجيات وسياسات وتدابير في مواجهة تغير المناخ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تتعلق بـ: السلامة البيئية (صحة وسلامة المجتمعات البيئية، الحفاظ على النظم البيئية الداعمة للحياة)، العدالة الاجتماعية (تنمية المجتمع واحترام التنوع)، الكفاءة الاقتصادية (الابتكار والاقتصاد المسؤول بيئيا واجتماعيا) ،إدخال ونشر وإيصال ثقافة حول المخاطر المناخية لرفع وعي المواطنين[1].

2– **إنشاء اللجنة الوطنية للمناخ (CNC):** من بين الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الجزائر لمواجهة تغيرات المناخ أنشأت داخل الوزارة المكلفة بالبيئة مديرية لتغير المناخ (DCC) ، كما أنشأت اللجنة الوطنية للمناخ وهي (CNC) تتألف من ممثلين عن 18 قطاع وإدارة وزارية.

3 – اعتماد خطة وطنية للمناخ: في سبتمبر 2019 وهي أول خطة معدة خلال الفترة ما بين (2030/2019) من خلال الجمع بين أصحاب المصلحة المؤسسين والاجتماعيين والاقتصاديين لإنشاء خطة تشغيلية لتكييف مختلف مناطق وقطاعات البلاد مع تغير المناخ بحلول 2030، تضم هذه الخطة 155 إجراء ترتكز على ثلاثة محاور رئيسية :

. التكيف لمواجهة التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لتغير المناخ من أجل حماية الموارد الطبيعية والبنية التحتية وضمان صمود الاقتصاد الوطني.

. الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة (GHG) للمساهمة في الجهود العالمية للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة.

. التكيف المؤسسي والتنظيمي لدمج قضايا المناخ في السياسات الوطنية والقطاعية وكذلك على مستوى السلطات المحلية.

[1]– Ministere de l’environnement et des energies renouvelables, premier rapport biennal actualise de l’algerie a la convention cadre des nations unies sur le changment climatique, (BUR1 Algérie) 2023, p 22.

4- خطة عمل الحكومة 2024/2020

تنص خطة عمل الحكومة على مجموعة إجراءات وتدابير في مجال التحول الطاقوي، الهدف منها تعزيز كفاءة الطاقات المتجددة وتمكين الجزائر من التحرر تدريجيا من الاعتماد على المحروقات من خلال استخدام الطاقة الخضراء والمستدامة[1]. وقد شهدت الجزائر تطورا في الطلب على الطاقة الكهربائية والجدول التالي يوضح ارتفاع حجم الطلب منذ سنة 2017:

السنة	الطاقة المولدة		الحمل الأقصى	
	ج.وس	نسبة النمو %	م.و	نسبة النمو %
2017	72،898	10.0	14،493	12.8
2018	80،461	10.4	15،981	10.3
2019	88،678	10.2	17،592	10.1
2020	96،567	8.9	19،175	9.0
2021	103،708	7.4	20،589	7.4
2022	110،030	6.1	21،861	6.2
2023	116،425	5.8	23،134	5.8
2024	122،847	5.5	24،412	5.5
2025	129،366	5.3	25،710	5.3
2026	135،842	5.0	26،999	5.0
2027	142،217	4.7	28،268	4.7

المصدر: توقعات الطلب على الطاقة الكهربائية في الدول العربية 2017–2027. مجلة كهرباء العرب، ع26، 2017، ص 29.

الملاحظ أن حجم الطلب في الجزائر على الطاقة الكهربائية يقارب الضعف بين سنتي 2017 و2027، يدفعها ذلك إلى البحث عن بدائل لتوليدها خارج نطاق المحروقات، وتسعى إلى إنتاج 22000 ميغاواط من مصادر متجددة منها 12000 موجهة للاستهلاك المحلي و 10000 ميغاواط للتصدير في آفاق 2030[2].

[1] – Ibid, p 23.

[2] - انظر؛ توقعات الطلب على الطاقة الكهربائية في الدول العربية 2017-2027. مجلة كهرباء العرب، ع26، 2017، ص 34.

كما تمّ تحديد مجموعة المخاطر ونقاط الضعف الناتجة عن تغير المناخ في خمسة مجالات رئيسية هي: المياه، صيد الأسماك، الزراعة، الغابات والصناعة، فتعرضها لتغير المناخ يؤثر بشكل خاص على الأمن الغذائي (التوافر الكمي والنوعي للسعرات الحرارية التي يضمنها الإنتاج الزراعي والسمكي الوطني)[1]

واستراتيجية الجزائر في التخفيف من انبعاثات الغازات الدفيئة تغطي بشكل أساسي قطاعات الطاقة والبناء (السكنية و الخدماتية) والنقل والصناعة والغابات والنفايات، ويرتكز على وجه الخصوص على البرامج الوطنية للطاقات المتجددة وإدارة النفايات ومعالجتها، وتخفيض نسبة احتراق الغازات المشتعلة إلى 1% بحلول عام 2030 من الحجم الإجمالي لإنتاج المحروقات[2].

ومن أهم الالتزامات الملزمة على الجزائر إعداد المساهمات المحددة وطنيا ومراجعتها في المجال البيئي، وعليه قامت وزارة البيئة والطاقة المتجددة بتجسيد التزامات الجزائر في إطار اتفاقية الأمم المتحدة من خلال تقديم تقارير الجزائر الثلاثة حول التغيرات المناخية، جاء في تقريرها الثالث 2023 ما يلي: تؤكد الجزائر مساهمتها الوطنية ورغبتها في مواصلة وتعزيز جهودها لتخفيف انبعاثات الغازات الدفيئة طالما أن الجزائر تستفيد من الدعم الدولي في التمويل ونقل الخبرة التكنولوجية، وتهدف إلى خفض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 7% بحلول عام 2030، ويهدف هذا البرنامج الطموح إلى تقليل الاستهلاك الإجمالي للطاقة بنسبة 9 %، وفي عام 2030 سيتم إدخال الخلايا الكهروضوئية وطاقة الرياح والطاقة الحرارية الشمسية على نطاق واسع، فضلا عن التكامل بين التوليد المشترك للطاقة والكتلة الحيوية والطاقة الحرارية الأرضية والعزل الحراري للمباني وتحويل المركبات إلى غاز البترول المسال، وخفض 1% غازات مشتعلة في الجزائر بحلول عام 2030 مقارنة بالحجم الإجمالي لإنتاج المحروقات[3].

المطلب الثاني: جهود تونس لتحقيق الأمن البيئي منذ 2012

تحتل تونس المساحة الجغرافية الأقل بين دول المغرب العربي حيث لا تتجاوز مساحتها 163610 كلم^2، وعدد سكانها حوالي 12 مليون نسمة، تقسم جبال نيمينشا تونس إلى منطقتين مختلفتين هما المنطقة الشمالية والجنوبية، حيث تمتاز المنطقة الشمالية برطوبتها وتعد المنطقة التي يتركز فيها الجانب الفلاحي والزراعي، ورغم طابعها الساحلي الجميل الذي ساهم في تنشيط القطاع السياحي، إلاّ أن الوضع البيئي في تونس تدهور بشكل خطير ودافعا لتضافر الجهود للحد من هذه الظاهرة.

---

[1] – (BUR1 Algérie), 2023, Op Cit, P 2.

[2] – موقع وزارة الطاقة: https://tinyurl.com/263cypgt

[3]– (BUR1 Algérie), 2023, Op Cit, P 1.

أوّلا: الإطار التشريعي والقانوني للمجال البيئي في تونس ما بعد 2012

صدر عدد من التشريعات و القوانين البيئية في تونس استنادا إلى مجالات بيئية متعددة تتعلق بالتلوث والطاقة والتنوع البيولوجي والتراث الثقافي والتغيرات المناخية والتنمية المستدامة وغيرها، مما يمثل إضافة وإثراء للقانون البيئي التونسي.

ومن أهم النصوص المتعلقة بالحقوق البيئية نذكر:

– دستور 2014: الذي حقق نقلة نوعية للحقوق البيئية من خلال تأكيد الحقوق البيئية للمنتفعين من البيئة بإقرار الحق البيئي للفرد والاحتفاظ للأجيال القادمة ببيئة سليمة باستدامة التنمية. حيث تناول الفصل 12 من دستور 2014 "الأمن المناخي"، وفيه تنص المادة 45 "تضمن الدولة الحق في بيئة سليمة ومتوازنة، والمساهمة في سلامة المناخ، وعلى الدولة توفير الوسائل الكفيلة بالقضاء على التلوث البيئي".

– قانون عدد 12 لسنة 2015: يُعنى بتعزيز الحقوق البيئية، حيث كرس تحديد النظام القانوني المتعلق بإنجاز مشاريع إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقات المتجددة، يعتبر هذا القانون تطورا في حماية البيئة لأن المصادر الجديدة للطاقة أقل تكلفة من حيث التلوث الذي تتعرض له من مصادر أخرى.

– قانون العدد 53 لسنة 2016: يتعلق بالانتزاع من أجل المصلحة العامة، حيث له انعكاسات إيجابية على البيئة، لأن التنازع يعني أيضا العقارات المهددة بالكوارث الطبيعية والتي تكتسي صبغة أثرية أو ترابية.

– والقانون الأساسي عدد 59 لسنة 2017: يتعلق بهيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، أنشأت هذه القوانين إطارا مؤسساتيا ينعكس مباشرة على الحقوق البيئية والتنموية.

– وجاء القانون الأساسي عدد 50 المؤرخ في 23 أكتوبر 2018: للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في كافة الحقوق ومنها البيئية.

– قانون 25 لسنة 2019: يهدف هذا القانون إلى ضمان السلامة الصحية للموارد الغذائية وأغذية الحيوانات لبلوغ مستوى عال من الحماية لصحة الإنسان والحيوان، وحماية المصالح الاقتصادية للمستهلك وكذلك دعم فرص التصدير.

عموما يمكن القول أن الفترة الفاصلة بين 2014 إلى 2021 عرفت إلغاء وتعويض أغلب التشريعات الاقتصادية الصادرة قبل 2011، هذا التوجه جاء نتيجة اختيار سياسي أكثر ليبرالية اقتصادية من ناحية، يهدف

إلى التقليل من الإجراءات الإدارية وتعقيداتها التي تطبع قوانين الاستثمار والاقتصاد في تونس، وهو ما يفسر صدور تشريعات تشمل نظرة مختلفة لعلاقة الاقتصاد بالبيئة[1].

ثانيا: الجهود الدولية لتونس في المجال البيئي

اعترفت الدولة التونسية باتفاقيات المناخ قبل سنة 2011، وأعطت التنمية المستدامة أولوية بالغة الأهمية، ويعتبر المخطط الاستراتيجي الشامل في تونس لخفض نسبة الكربون في الجو خطوة مهمة لتحقيق الاستقرار البيئي، حيث شاركت تونس في العديد من الاتفاقيات الدولية، منها اتفاقية باريس حول تغيرات المناخ لعام 2015، وقدمت العديد من الالتزامات من حيث استحداث تكنولوجيات الطاقة المتجددة لخفض نسبة التلوث والحد من آثاره المدمرة.

عملا بأحكام الفقرة 2 من المادة 9 من اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون، عممت الأمانة مقترحا مشتركا لتعديل بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون فيما يتعلق بمركبات الكربون الهيدروفلورية (HFCs) حيث قدمت المقترح كل من كندا والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية، وشاركت العديد من الدول في هذا البروتوكول منها الجزائر وتونس[2].

كما صادقت تونس خلال الفترة بين 2011 و2022 على نصوص دولية هامة من شأنها تعزيز النصوص الوطنية لمكافحة التلوث، وتحقيق سلامة البيئة والتنمية المستدامة وتتمثل هذه النصوص في:

– مصادقة الجمهورية التونسية على اتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية بموجب القانون عدد 43 لسنة 2015 المؤرخ في 3 نوفمبر 2015.

– الموافقة على اتفاق باريس حول المناخ لتنفيذ الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ من خلال القانون الأساسي عدد 7 لسنة 2016 في 31 أكتوبر 2016.

– الموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى بروتوكول تعديل الاتفاق الأوربي حول النقل الدولي للبضائع الخطرة عبر الطرقات بالقانون الأساسي عدد 14 لسنة 2018 مؤرخ في 27 فيفري 2018.

---

[1] – عفاف الهمامي المراكشي، وحيد الفرشيشي؛ "عشر سنوات من التشريعات البيئية في تونس. أي مكانة للبيئة في عشرية الثورة؟ 2011– 2021 ". تونس: مؤسسة هاينريش بول، 2021. ص 10.

[2] – التعديل المقترح على بروتوكول مونتريال المقدم من كندا والمكسيك والولايات المتحدة الامريكية؛ متحصل عليه عبر الرابط: https://ozone.unep.org/system/files/documents/OEWG-34-4E.doc

كما تأكدت أهمية التعاون الدولي في المجال البيئي بين تونس وعديد المنظمات والدول الصديقة من خلال الاتفاقيات ذات الصبغة المالية والتي صادقت عليها تونس لتمويل مشاريع بيئية عديدة، حيث تم إحصاء ما لا يقل عن 30 اتفاقا ماليا (قروض خاصة) لتمويل الماء الصالح للشرب، والتطهير، ومكافحة التلوث، والمد بالطاقة، وتحسين السكن الاجتماعي، ومكافحة التغير المناخي، والتشجيع على التنمية المندمجة، وإحداث مراكز ثقافية[1].

لقد حققت تونس على المستوى التشريعي في مجال البيئة عدة مكاسب تمثل أهمها في الارتقاء بالحق البيئي إلى حق دستوري، بالإضافة إلى سن عدة نصوص تشريعية و ترتيبية في مختلف المجالات البيئية ذات العلاقة بحماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية مثل التربة والهواء والموارد المائية ومقاومة التلوث ومختلف الإزعاجات الناتجة عن الأنشطة الصناعية والتجارية والنفايات الخطرة وتحسين البيئة الحضرية[2].

ورغم ذلك لم تعرف المنظومة القانونية المتعلقة بالبيئة تأثيرا واضحا على الواقع البيئي وذلك لعدة أسباب:

– قصور بعض التشريعات الهامة على تكريس أوسع وأنجع لمكونات البيئة وللمقتضيات البيئية: بالرغم من أهمية مجلة الجماعات المحلية من ناحية المكانة التي تعطيها للبيئة إلا أنها تعاني من نقائص عرقلت فاعليتها في تحقيق تنمية محلية مستدامة وفي حوكمة بيئية محلية، حيث اقتصر من ناحية أولى على تكريس جزئي لمكونات البيئة.

– كما غيبت المجلة مبدأ التشاركية في اتخاذ القرارات البيئية على وجه الخصوص واقتصار المشرع على تكريس مبدأ عام للديمقراطية التشاركية والحوكمة البيئية.

– ومن ناحية أخرى لم يستغل المشرع الأحكام الاستثنائية المتعلقة بتنقيح قانون حماية الأراضي الفلاحية لتكريس البعد البيئي ولتقديم رؤية واضحة ومتكاملة لحماية الأراضي الفلاحية والمشاكل التي تعاني منها وخاصة التقسيم المفرط لهذه الأراضي وعدم استعمالها نظرا لتشتت الملكية الفلاحية[3].

---

[1] – عفاف الهمامي المراكشي، وحيد الفرشيشي؛ مرجع سابق، ص 11.

[2] – وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف؛ المشروع السنوي للأداء لسنة 2023 مهمة البيئة، وزارة البيئة الجمهورية التونسية، 2022، ص 5.

[3] – عفاف الهمامي المراكشي، وحيد الفرشيشي؛ مرجع سابق، ص 13.

ثالثا: الإصلاح غير المكتمل للإطار القانوني المنظم للمجالات المتداخلة مع البيئة

رغم ما بذلته تونس من جهود قانونية للارتقاء بالوضع البيئي إلا أن ضعف التنسيق بين القطاعات المختلفة وغياب هيكل يُعنى ويهتم بالإحصائيات في المجال البيئي، وكذا عدم وجود تناغم كاف في الإطار التشريعي انجر عن ذلك تشتت المجهودات وغياب استراتيجية واضحة لسياسات التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والجهوي[1].

لقدد تميزت الفترة الفاصلة بين 2011/ 2021 بندرة التشريعات ذات العلاقة بمجال الطاقة بالرغم من أن ثورة 2011 حملت بين شعاراتها استرجاع ثروات البلاد لا سيما الطبيعية والطاقوية بالأساس، ورغم تكريس الدستور التونسي هذا المبدأ في باب الأحكام العامة عبر الفصل 13 من الدستور، وصدور القانون عدد 12 لسنة 2015 المتعلق بإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة، فإن التعقيدات الطبيعية وعدم اكتمال نصوصه الترتيبية عطلت نفاذه الفعلي. ولا شك أن مسارات التخطيط بعيد المدى المشترك بين عدة قطاعات تشكل حلا استراتيجيا للمشاكل البيئية ، فالتنسيق بين القطاعات يحقق التنمية المستدامة، والحفاظ على نصيب الأجيال في حقها من البيئة سالما ونظيفا وآمنا يعتبر أحد تحديات التصنيع والتطور في هذه الفترة، خصوصا بعد تهالك البرية وفقدانها القدرة على تجديد مواردها، نظرا للتلوث الهائل الذي تعرضت له خصوصا في المائة سنة الأخيرة، لذلك التنسيق بين القطاعات يكون له القدرة على جذب الاستثمار الآمن[2].

المطلب الثالث: مقارنة بين الجزائر وتونس لتكريس الأمن البيئي.

برزت قضايا الأمن البيئي كأحد التحديات المهمة لكل من الجزائر وتونس خاصة في ظل التأثيرات المتزايدة للتغير المناخي والاستنزاف البيئي ورغم أن الدولتين قد اتخذتا خطوات لتحسين الأمن البيئي إلا أن مستوى التقدم وسرعة التنفيذ كان متفاوتا نظرا للظروف السياسية والاقتصادية والبيئية.

- **الوضع في تونس:**

على مستوى الإطار التشريعي بعد نجاح ثورة 2011 عملت تونس على تطوير سياسات بيئية جديدة ووضعت قوانين لحماية البيئة تتماشى مع دستور 2014 الذي نص "على الحق في بيئة سليمة" وتم إنشاء وزارة الشؤون المحلية لدعم هذه الجهود.

---

[1] – وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف؛ المشروع السنوي للأداء لسنة 2023 مهمة البيئة، وزارة البيئة الجمهورية التونسية، 2022، ص 6.

[2] – عفاف الهمامي المراكشي، وحيد الفرشيشي؛ مرجع سابق، ص. ص 14، 15.

- **الوضع في الجزائر:**

على مستوى الجانب التشريعي اتخذت الجزائر عدة خطوات لتحسين البيئة بما في ذلك سن قوانين تهدف للحد من التلوث الصناعي حيث يشدد على الالتزام بالمعايير البيئية في مشاريع البنية التحتية والصناعات الكبرى للحفاظ على الموارد

- **خلاصة مقارنة:**

رغم التحديات الكبيرة التي تواجه البلدين إلا أن كل من الجزائر وتونس اعتمدت خطوات تشريعية مهمة لتحسين الأمن البيئي مع تفاوت في الاستراتيجيات والتنفيذ حيث تعتبر أكثر تقدما في مجال اشراك المجتمع المدني وإصدار تشريعات حديثة بينما الجزائر تعتمد مشاريع حكومية كبرى لكن آليات الرقابة في متابعة تنفيذ هذه الخطط والبرامج ضعيفة وغير فعالة

المبحث الثالث: مؤشر فعالية المجتمع المدني في تحقيق الأمن البيئي في الجزائر وتونس منذ 2012

منذ عام 2012 شهدت الجزائر وتونس تناميا ملحوظا في دور المجتمع المدني كفاعل رئيسي في تعزيز الديمقراطية التشاركية، إذ أصبح المجتمع المدني وسيلة فعّالة لتحقيق مشاركة أوسع للمواطنين في صنع القرار وتوجيه السياسات العامة، جاءت هذه التحولات في ظل الحراك السياسي والتغيرات الاجتماعية التي شهدتها المنطقة بعد الحراك العربي والتي فتحت المجال أمام مطالب أوسع بالمشاركة في الحكم والرقابة على السلطة.

في هذا السياق لعبت منظمات المجتمع المدني في كلا البلدين أدوارا متعددة بدءا من توعية المواطنين بحقوقهم السياسية والمدنية مرورا بتعزيز الشفافية في العمل الحكومي وانتهاءً بتقديم مقترحات تشريعية ودعم إصلاحات سياسية، وقد ساهم هذا النشاط في خلق ثقافة ديمقراطية أكثر شمولا حيث بات الأفراد يشعرون بقدرتهم على التأثير في القضايا التي تهمهم والمشاركة في بناء مستقبلهم.

يسهم المجتمع المدني في الجزائر وتونس رغم أنه لازال في مراحل أولى في تعزيز مبادئ الديمقراطية التشاركية من خلال آليات مثل الحوار المجتمعي وبناء قدرات المواطنين للمشاركة في القضايا العامة، تمثيل الفئات المهمشة، ومراقبة الأداء الحكومي وتسهيل التعاون بين الأطراف المختلفة، والمساهمة في التنمية المحلية وتعزيز ثقافة المواطنة ...

المطلب الأول: المجتمع المدني كآلية تشاركية لتحقيق الأمن البيئي في الجزائر منذ 2012

لا يستخدم مفهوم المجتمع المدني في النظم السلطوية التي تقوم على أساس تقليص أو إلغاء دور المجتمع المدني بمؤسساته الفاعلة كالأحزاب السياسية والنقابات العمالية والمهنية وإخضاعها مباشرة للسلطة السياسة، والقضاء على استقلال المؤسسات الثقافية[1]. لقد أصبح مجتمع المنظمات غير الحكومية المجتمع المدني خلال العقود الماضية لاعبا مقبولا بشكل أساسي وله تأثير على المستوى المحلي والوطني الإقليمي وحتى الدولي.

[1] – سعيد بن السعيد العلوي وآخرون، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز الدراسات العربية، ط2، بيروت، 2001، ص 685.

أولا: بروز المجتمع المدني في الجزائر بعد الاستقلال: بعد الاستقلال استقر الأمر إلى العمل على إقامة دولة قوية ذات نظام مركزي للتخطيط، ما أعطى للسلطة الإدارية صلاحيات تقديرية واسعة نتج عن ذلك انسحاب المجتمع المدني ونقص الجمعيات في هذه الفترة[1].

يعد دستور 1989 في الجزائر نقطة تحول جوهرية في الحياة السياسية والاجتماعية، حيث كرس لأول مرة انفتاحا على التعددية السياسية وساهم في ظهور النواة الأولى للمجتمع المدني في البلاد، واتاح مجموعة من الحريات العامة التي سمحت للمواطنين بتأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية والمشاركة في الحياة العامة.

إضافة إلى المساحة التي تشترك فيها الجمعيات البيئية مع غيرها من الجمعيات الأخرى، فقد تأثرت زيادة على ذلك بضعف النظام القانوني المكرس لحماية البيئة، وغياب إطار قانوني خاص بضبط نشاطات الجمعيات عموما، حيث تخضع الجمعيات البيئية كغيرها من الجمعيات إلى القواعد العامة المنظمة للجمعيات والتي تعرف على أنها اتفاقية تجمع أشخاصا طبيعيين أو معنويين على أساس تعاقدي للقيام بنشاطات[2].

ويعتبر القانون 10/03 المتضمن حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة من أهم القوانين التي كرست دور الجمعيات في مجال حماية البيئة، حيث أصبح للجمعيات صلاحيات واسعة في هذا المجال المهم، وهو الأمر الذي نص عليه المشرع على النحو التالي:

- ✓ المادة 35: تعطي للجمعيات البيئية المعتمدة قانونا حق المساهمة في عمل الهيئات العمومية، وذلك بالمساعدة وإبداء الرأي والمشاركة وفق التشريع المعمول به.
- ✓ المادة 36: تعطي للجمعيات البيئية الحق في التقاضي وذلك برفع دعوى أمام الجهات القضائية المختصة عن كل مساس بالبيئة، حتى في الحالات التي لا تعني الأشخاص المنتسبين لها بانتظام.
- ✓ المادة 37: تعطي للجمعيات البيئية إمكانية ممارسة الحقوق المعترف بها للطرف المدني بخصوص الوقائع التي تلحق ضررا مباشرا أو غير مباشر بالمصالح الجماعية التي تهدف إلى الدفاع عنها وتشكل هذه الوقائع مخالفة للأحكام التشريعية المتعلقة بحماية البيئة وتحسين الإطار المعيشي وحماية الماء والهواء والجو والأرض وباطن الأرض والفضاءات الطبيعية والعمران ومكافحة التلوث.

---

[1] – مازن محمد؛ "دور المجتمع المدني في حماية البيئة". رسالة ماجستير. (قسم القانون العام، جامعة الجزائر1، 2016–2017)، ص 61.

[2] – مازن محمد؛ مرجع سابق، ص 62.

- ✓ أما المادة 38: فتعطي للجمعيات الحق في أن ترفع باسمها دعوى التعويض أمام أية جهة قضائية، وذلك إذا فوضها على الأقل شخصان طبيعيان معنيان، ويجب أن يكون هذا التفويض كتابيا. كما يمكن للجمعية التي ترفع دعوى قضائية ممارسة الحقوق المعترف بها للطرف المدني أمام أي جهة قضائية جزائية[1].

أيقنت الجزائر على غرار بقية الدول أن نجاح العمل البيئي هو تشاركي بالدرجة الأولى، ولا يمكن تحصيله إلا بمساهمة المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام وباقي الفواعل الرسمية وغير الرسمية.

ثانيا: فعالية المجتمع المدني البيئي في الجزائر منذ 2012

أدى الاهتمام العالمي بموضوع البيئة وقضاياها إلى ظهور جمعيات دولية غير حكومية تبعها إنشاء جمعيات وطنية ومحلية هدفها حماية البيئة والحد من تدهورها باستعمال مختلف الوسائل، وقد ظهرت في الجزائر عدة جمعيات بيئية عملت على نشر الوعي البيئي بين السكان، وتشجيع السلوكات الإيجابية التي لا تضر بالبيئة والموارد، وتحذير الناس من مخاطر التلوث.

يصل عدد الجمعيات التي تهتم بالبيئة في الجزائر إلى حوالي 2505 جمعية محلية، وهذا حسب إحصائيات وزارة الداخلية، وبالنسبة للجمعيات الوطنية فلها مكاتب محلية تنشط أيضا على مستواها، وتهدف هذه الجمعيات للتعريف بمشكلة تلوث البيئة ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لتجنب الملوثات، وإقامة الندوات والمؤتمرات العلمية وتعمل على نشر الوعي البيئي.

وحسب أرقام وإحصاءات وزارة الداخلية والجماعات المحلية، فإن الجمعيات المهتمة بشؤون البيئة في الجزائر تتوزع في الولايات وفق الجدول التالي:

الولاية	عدد الجمعيات البيئية	الولاية	عدد الجمعيات البيئية	الولاية	عدد الجمعيات البيئية
أدرار	612	الجلفة	44	إليزي	18
الشلف	22	جيجل	45	برج بوعريريج	27
الاغواط	51	سطيف	40	بومرداس	25
أم البواقي	28	سعيدة	32	الطارف	18

[1] – المواد 38/37/36/35 من القانون رقم 10/03 المؤرخ في 19 يوليو 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

باتنة	46	سكيكدة	59	تندوف	02
بجاية	84	سيدي بلعباس	02	تسمسيلت	16
بسكرة	25	عنابة	12	الوادي	36
بشار	131	قالمة	23	خنشلة	13
البليدة	39	قسنطينة	33	سوق أهراس	37
البويرة	19	المدية	43	تيبازة	23
تمنراست	21	مستغانم	17	ميلة	11
تبسة	19	المسيلة	58	عين الدفلى	23
تلمسان	52	معسكر	30	النعامة	15
تيارت	32	ورقلة	90	عين تموشنت	35
تيزي وزو	94	وهران	78	غرداية	25
الجزائر	265	البيض	32	غليزان	03
المجموع 2505					

المصدر: موقع وزارة الداخلية، عبر الرابط: https://www.interieur.gov.dz/images/pdf/listeassossaciation-ar.pdf

من خلال الإحصاء الوزاري للجمعيات في الجزائر نجد أن المجموع الكلي للجمعيات على المستوى الوطني قدر ب 108940، شكلت جمعيات الأحياء منها نسبة 21,4% وهي النسبة الأكبر، تليها في الترتيب الجمعيات الرياضية وجمعيات أولياء التلاميذ، ثم الجمعيات الدينية بنسب تتراوح بين 14% إلى 16%، في حين لم تشكل نسبة الجمعيات البيئية إلا نسبة 2,3 % وهو عدد ضئيل جدا لا يغطي الحاجة الوطنية لهذا النوع من الجمعيات، والسبب يعود في العموم إلى غياب الوعي بضرورة مثل هذه الجمعيات ودورها الفعال.

لكن هذا لا ينفي دورها تماما فهناك العديد من الجمعيات الوطنية التي تساهم بشكل جيد في التحسيس بالمشاكل البيئية من خلال تقديم حصص وبرامج تلفزيونية، والقيام بنشاطات متنوعة مثل: الحملات التحسيسية حول المخاطر البيئية، تنظيم ملتقيات، حملات تطوعية للتشجير أو التنظيف...

ومن أهم الجمعيات التي تنشط في المجال البيئي على المستوى الوطني:

-جمعية الآمال لحماية البيئة والمحيط.

-جمعية الآفاق للمحافظة على البيئة والآثار.

-جمعية أصدقاء البيئة.

-الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث.

-الجمعية الجزائرية للتراث والبيئة وترقية المناطق الصحراوية.

-جمعية البيئة ومكافحة التصحر والتلوث.

-جمعية الواحة الخضراء.

-جمعية إيكولوجيا لحماية البيئة.

- جمعية حماية البيئة والتنمية المستدامة.

-جمعية النشاط البيئي.

-جمعية الحياة للحفاظ على الغابات.

- جمعية الجزائر الخضراء

تعمل الجمعيات البيئية على تحسيس الأفراد وأصحاب القرار بهذه المشاكل، وتحرص على إيصال المعلومات المتعلقة بالبيئة وحقيقة مشاكلها للجمهور[1].

إنّ التخصص الفني والدقيق الذي أصبحت تفرضه الاختصاصات البيئية على الإدارة، بات يلزم الجمعيات تقديم إسهامات دقيقة ومتخصصة، ويعد عدم التنسيق بين مطالب الهيئات المشرفة على قطاع البيئة والجمعيات أهم عائق أمام تطور المطالبة الجمعوية في مجال حماية البيئة، لذا أصبح لزاما على الجمعيات تطوير تكوينها و تأطيرها وأساليب عملها[2].

و عليه تبدو صورة عضوية جمعيات حماية البيئة في الجزائر ضمن الهيئات المشرفة على حماية البيئة ضعيفة، إذ تنحصر عضوية الجمعيات البيئية في اللجنة القانونية والاقتصادية للمجلس الأعلى للتنمية المستدامة، ولذلك تضل فعالية مشاركتها في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة محدودة.

بالرغم من التوسع في قبول تأسيس الجمعيات البيئية للدفاع عن المصالح الجماعية، وحتى مصالح الأشخاص غير المنتسبين إليها بانتظام أو بالتفويض من شخصين فإن النزاع الجمعوي البيئي لم يزدهر، ولا تعدو القضايا المنشورة والمتداولة من قبل الباحثين قليلة، ويعزى ذلك إلى حداثة التشريع الذي تناول وبوضوح حق جمعيات حماية البيئة في التقاضي من خلال قانون 03/ 10.

---

[1] – بوحنية قوي؛ مرجع سابق، ص 225.

[2] – وناس يحي؛ "الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر". أطروحة دكتوراه. (قسم القانون العام، جامعة أبو بكر بلقايد– تلمسان،2007). ص 151.

نظرا لمحدودية الموارد الناجمة عن اشتراكات الأعضاء، والعائدات المرتبطة بنشاط الجمعيات، والهبات والوصايا فإن نشاط الجمعيات عموما والبيئة خصوصا يتوقف على دعم السلطات العامة لتحقيق أهدافها. وهو ما ساهم في محدودية وفعالية العمل الجمعوي البيئي[1].

المطلب الثاني: المجتمع المدني كآلية تشاركية لتحقيق الأمن البيئي في تونس منذ 2012

أولا: بروز المجتمع المدني في تونس

لم يتمكن عمال المغرب الأقصى وعمال الجزائر من تكوين نقابات محلية مستقلة إلا في الخمسينات، أما في تونس فقد تكونت أول نقابة مستقلة في سنة 1924[2]. على يد محمد على الحامي والطاهر الحداد، وكانت سباقة في ظهور أولى المنظمات الحقوقية على المستويين العربي والإفريقي، ووصلت مساهمة تونس إلى منتصف القرن التاسع عشر حينما برز التفاعل مع الموجة الإصلاحية والتحررية المنتشرة في العالم العربي و الإسلامي آنذاك، وساهموا مبكرا في تشكل النواة الأولى لما يسمى مجتمعا مدنيا، فقد تكونت منذ ذلك التاريخ جمعيات ومؤسسات مدنية عديدة[3].

هيمن الحزب الدستوري التونسي إيديولوجيا على مختلف اتجاهات المجتمع المدني التونسي منذ تكوينه سنة 1920 إلى أواخر السبعينيات حينما اصطدم مع الاتحاد العام التونسي للشغل، ولم يكن أمام القوميين التونسيين بعد ارتقائهم سدة السلطة وتخلصهم من الملكية سوى الشبكة المنظمة للحركة الجمعوية، بما في ذلك الحزب الدستوري والنقابة وبعض العائلات من الارستقراطية العريقة.

وقد أدخل هذا التغيير الذي حصل في 07 نوفمبر 1977 حركية جديدة في المجتمع المدني التونسي لازالت مقيدة بالعلاقة العفوية بين الدولة والحزب الحاكم، وبقي الحزب الدستوري الذي غير اسمه فأصبح التجمع الدستوري الديمقراطي هو الحزب الوحيد المتمسك بأجهزة الدولة ، الذي سيطرته على المجتمع المدني[4].

---

[1] – باعلي واسعيد باحمد؛ "المجتمع المدني ودوره في حماية البيئة في الجزائر جمعيات حماية البيئة أنموذجا". مجلة دراسات إنسانية واجتماعية. العدد:03، المجلد: 9، جامعة وهران2، 2020. ص 223.

[2] – سعيد بن سعيد العلوي وآخرون؛ المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية. ط2. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001. ص 450.

[3] – مسعود رمضاني وآخرون؛ مرجع سابق، ص 160.

[4] – المرجع نفسه، ص 462.

وقد شملت مؤسسات المجتمع المدني في تونس بعض المؤسسات التقليدية والاجتماعية مثل العشائر والقبلية والطائفة، إضافة إلى المؤسسات الحديثة مثل الجمعيات والنقابات والأحزاب والأندية والاتحادات والتعاونيات ومراكز البحث والجامعات ومنظمات حقوق الإنسان[1].

وفي ظل حكومتي الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي ، خضعت منظمات المجتمع المدني للمراقبة ، وغالبا ما تم اختراقها من قبل الدولة ، وعلى الرغم من الاختلاف حول مدى تحول منظمات المجتمع المدني التونسية فعليا إلى حركة معارضة في ظل هذه الحكومة الاستبدادية، خوّلها ذلك إرساء أسس المجتمع المدني التي ظهرت بعد الإطاحة ببن علي، قبل عام 2011 كان القانون التونسي يفرض على الراغبين في تشكيل منظمات المجتمع المدني طلب إذن من الحكومة[2].

ثانيا: الدور الفعال للمجتمع المدني في تونس منذ 2012

في السنوات التي تلت الثورة التونسية في عام 2011 شهدت تونس تقدما وتحديات في مسارها نحو بناء ديمقراطية تشاركية، انعكست بالإيجاب على تفعيل دور المجتمع المدني وتحديد قواعد للتشاركية في إصلاح الشأن العام وإحداث تنمية مستدامة.

– فترة التعاون الأولية: خلال الفترة الممتدة من 2011إلى غاية 2014: تونس ما بعد الثورة هي تونس الحراك الذي قادته العديد من الجمعيات، فحسب آخر إحصائية نشرها مركز إفادة للإعلام والتكوين والدراسات والتوثيق[*] حول الجمعيات إلى غاية جويلية 2024 ، وصل عدد الجمعيات في تونس إلى 25052 جمعية[3]، بلغ عدد الجمعيات الثقافية الفنية منها 5038، وعدد الجمعيات الخيرية الاجتماعية 2781، والجمعيات العلمية 1909، والجمعيات الشبابية 408، والجمعيات البيئية 633 جمعية 92 منها في تونس العاصمة وحدها، و59

---

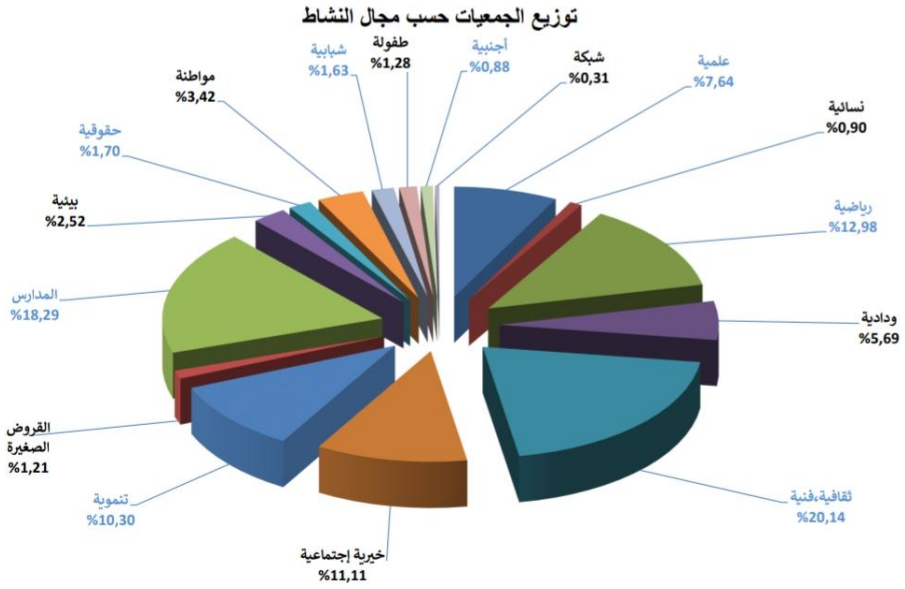
[1] – عبد الحميد الأنصاري؛ "نحو مفهوم عربي وإسلامي للمجتمع المدني". مجلة المستقبل العربي. العدد: 272، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 100.

[2] – سابينا هينبرج؛ "المجتمع المدني في تونس إعادة تحديد التوقعات". متحصل عليه من الرابط: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/almjtm-almdny-fy-twns-aadt-thdyd-altwqat

[3] – الموقع الرسمي لمركز إفادة، تاريخ التصفح: 2024/07/28، 16:00. متحصل عليه من الرابط:

http://www.ifeda.org.tn/ar/index.php?lang=ar&id_page=5

في نابل وموزع باقي العدد على باقي الولايات، حيث حظيت منها سوسة ب 33 جمعية، وبنزرت ب 29 جمعية بيئية، والرسم البياني الموالي يوضح توزيع الجمعيات حسب مجال النشاط.



المصدر: إحصاء مركز إفادة إلى غاية أكتوبر 2024 متحصل عليه من الرابط: http://www.ifeda.org.tn/stats/arabe.pdf

يشير عدد الجمعيات وتنوعها إلى مدى إدراك أهمية ودور المجتمع المدني بتونس في تفعيل الديمقراطية التشاركية ، ويرجع ذلك إلى قانون (88/2011) الذي يرعى الجمعيات، حيث شهدت البيئة السياسية في تونس تحولات سريعة في هذه الفترة، نما المجتمع المدني فيها بشكل ملحوظ، خصوصا مع تدفق مستويات غير مسبوقة من التمويل الأجنبي ، وعند انتخاب المجلس الوطني التأسيسي ؛ لعبت منظمات المجتمع المدني دورا نشطا في هذه العملية مع تحديد آليات مشاركتها، وعند تعرقل عمل المندوبين في عملية صياغة الدستور بسبب الاستقطاب بين وجهات النظر الإسلامية والعلمانية، كان لمنظمات المجتمع المدني دور في تغيير الوضع.

فالمجتمع المدني بقيادة الاتحاد العام التونسي للشغل، كان أكثر نفوذا من المعارضة السياسية، وكان المجتمع المدني القوة الموازية الأهم لحركة النهضة في فترة توليها الحكم بالأغلبية البرلمانية ورئاسة الحكومة، ففي 2010 تأسست اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق في التجاوزات المسجلة خلال الفترة الممتدة من 17 ديسمبر 2010 إلى أفريل 2012، وتعتبر هذه اللجنة مستقلة من حيث طبيعتها، إذ تدرج في صنف الهيئات العمومية المستقلة، تتألف من 15 شخصية مستقلة، تعتمد التشاور مع عدد من المنظمات غير الحكومية

المعروفة بمناوأتها نظام الاستبداد ومنها على سبيل الذكر: الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، الاتحاد العام التونسي للشغل والهيئة الوطنية للمحامين[1] .

في العام 2013 وعندما بلغت الأزمة السياسية في تونس ذروتها، قدمت حركة النهضة تنازلات للمشاركة في الحوار الوطني الذي اقترحه اتحاد العمال ومهد له بهدف تفادي مواجهات عنيفة محتملة بين الأطراف السياسية في البلاد.

وفي هذا السياق برز التحالف السياسي الذي حصل بين منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية بعد تجاذبات في مرحلة ما بعد الثورة مهد لمرحلة الاتفاق الوطني وكتابة الدستور التوافقي في 2014 ، وقد منحت جائزة نوبل للسلام سنة 2015 لما يسمى بالرباعي الراعي للحوار في تونس؛ و هي مجموعة من المنظمات التابعة للمجتمع المدني والمتكونة من الاتحاد العام التونسي للشغل، نقابة أرباب العمل، الرابطة التونسية لحقوق الانسان ونقابة المحامين، وذلك للدور الذي قامت به هذه المنظمات للحد من المشاكل الاجتماعية والخروج بحلول سياسية، إضافة إلى ذلك قامت العديد من الجمعيات بمراقبة الانتخابات التشريعية والرئاسية والبلدية، ولعبت دورا هاما في البحث في الخروقات التي حصلت في هذه الانتخابات[2] .

وفي العامين 2016 و 2017 تواجهت حركة النهضة مع فئة مختلفة من منظمات المجتمع المدني، وهي تلك التي سعت إلى تحميل شخصيات النظام السابق مسؤولية جرائمهم[3].

ثالثا: النشاط الجمعوي البيئي في تونس

كشفت الإشكالات البيئية التي تعاني منها جل المدن التونسية عن غياب استراتيجية واضحة للنهوض بالواقع البيئي، ففي 1980 تأسست أحد أهم الجمعيات المدافعة عن البيئة في مدينة صفاقس تدعى "جمعية حماية البيئة والطبيعة بصفاقس" التي توجهت للتنبيه لمخاطر مصنع NPK (مصنع المجمع الكيميائي التونسي 1952)، مثلت جمعية حماية البيئة والطبيعة أهم المؤسسين للوعي البيئي في صفاقس، ويمكن القول أنها

---

[1] – أمين بن مسعود وآخرون؛ العدالة الانتقالية والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية: التجربة التونسية. المجلد الثاني. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جويلية2020. ص 49.

[2] – حنان بن قاسم، عبد الرحيم خالص؛ المجتمع المدني: الديمقراطية ومتطلبات التنمية، (د،م،ن): دار العرفان، 2020، ص77.

[3] – عادل عبد الغفار، بيل هيس؛ الأحزاب الإسلامية في شمال إفريقيا: تحليل مقارن بين المغرب وتونس ومصر، دراسة تحليلية الدوحة: مركز بروكنجز، 2018، ص 16.

عكست أسبقية المجتمع المدني في الوعي بمخاطر الإخلال بالبيئة في تونس، إذ أن الدولة على الرغم من أنها سمحت بتأسيس الجمعية المذكورة، فإنها اختزلت حماية البيئة بمجرد الحيز الذي تمارس فيه استراتيجياتها التنموية[1].

بالإضافة إلى حق تنظيم الأنشطة المختلفة لصالح البيئة والمشاركة في اتخاذ القرارات، أصبح لدى الجمعيات البيئية حق اللجوء إلى القضاء من أجل الدفاع عن البيئة لحفظ سلامتها، ولتسهيل الإجراءات القضائية، حيث تكفّل بعض الأساتذة المختصين في القانون بوضع "دليل لجوء الجمعيات البيئية إلى القضاء" وينقسم هذا الدليل إلى جزئين: – جزء أول يخصص إلى لجوء الجمعيات البيئية إلى القاضي الإداري.

– جزء ثاني يخصص إلى لجوء الجمعيات البيئية إلى القاضي العدل[2].

و كمثال على نشاط الجمعيات في تونس ؛ تنشط الجمعيات البيئية في خليج المنستير للحد من التلوث الذي يتعرض له الخليج، فهو يشكل الحاضنة للعديد من الكائنات البحرية والأعشاب الحامية من التصحر، ولكن حجم النفايات الملقاة يوميا في عرض البحر جعل من خليج المنستير مقبرة للكائنات البحرية، وأمام هذه الوضعية انطلقت حركة احتجاجية سنة 2006 يؤطرها عدد من الناشطين والمناضلين وانخرط فيها عدد هام من المواطنين والمهتمين، وإصدار بيانات في الغرض، والتوجه إلى مقرات السيادة والاتصال بوسائل الإعلام داخليا وخارجيا، ما أفضى إلى تنظيم لقاء مفتوح بين السلطات والمواطنين وخبراء في المجال البيئي، وقدمت وعود لاستصلاح الخليج ولكن لازالت المنطقة تعاني من تأثيرات التلوث الصناعي[3].

رابعا: الحركات الاجتماعية البيئية في تونس

تتميز الحركات البيئية بعمرها الحديث نسبيا مقارنة بالحركات الاجتماعية من أجل العمل أو ظروف

المعيشة أو الاندماج الاقتصادي عموما. ولم يسبق أن كانت قضية المناخ والبيئة قضية أساسية في السياسة التونسية، وعلى الرغم من الإطار التشريعي الهام المخصص للبيئة تظل مسألة تكريس الحقوق البيئية ثانوية

---

[1] – اسمهان بنفرج؛ "الوعي البيئي وتشكل الحركات الاجتماعية الجديدة في مدينة تونس: نضال المجتمع المدني ضد التلوث البيئي في مدينة صفاقس". مجلة عمران. العدد:41، المجلد:11، تونس، 2022، ص 39–40.

[2] – عصام بلحسن وآخرون؛ دليل لجوء الجمعيات البيئية إلى القضاء. تونس: مؤسسة هاينريش بول، (د، ت، ن). ص 13.

[3] – منيارة المحبري وآخرون؛ "أي واقع بيئي في تونس اليوم؟ الحقوق البيئية بين الانتهاكات والنضالات اليومية"، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تونس: جوان، 2022. ص 81.

بالنظر إلى المسائل الاجتماعية والاقتصادية المتداولة من طرف الحكومات، وذلك نظرا لضعف الإطار التطبيقي في علاقته بالتشريعات البيئية. ومن ناحية أخرى، فإن الوضع المناخي–كما هو الحال في معظم دول الجنوب– ليس من الأولويات السياسية، ذلك لأن تأثيره على الحياة اليومية للمواطنين غير محسوس بشكل مباشر كما هو الحال بالنسبة للوضع الاقتصادي والاجتماعي. كما أن المسألة المناخية ظلت لفترة طويلة شأنا نخبويا تتم مناقشته بين العلماء والباحثين في إطار مشاريع وبرامج نادرا ما تنبثق عنها خرائط طريق وخطط عمل واستراتيجيات عملية على أرض الواقع[1].

بدأت الاحتجاجات الاجتماعية ذات المطالب البيئية في البروز منذ العام 2011 مع اكتساب الفاعل المحلي فسحة أكبر للتحرك، ومن خلال الاعتراف بالمجتمع المدني كشريك فعلي في الشأن السياسي. وقد انطلقت هذه التحركات من مناطق تعاني من مشاكل بيئية ثقيلة وقديمة كالتلوث الصناعي في قابس والحوض المنجمي وتلوث خليج المنستير، قبل أن تتوسع رقعتها لتشمل مناطق مختلفة من أجل مطالب بيئية خاصة بالوضع البيئي المحلي.

وبحسب إحصائيات المرصد الاجتماعي التونسي، سجل شهر جويلية 2020 سبعة وسبعون 77 حركة احتجاجية من أجل الدفاع عن الأمن المائي، أي ما يعادل 17% من مجموع 798 حركة اجتماعية مسجلة في البلاد، وكانت ولاية القيروان على رأس القائمة بين جميع الولايات، حيث سجلت لوحدها 55 احتجاجا من أجل الحق في الماء، وكانت هذه الاحتجاجات في شكل حركات احتجاج انتظمت، بعد انقطاع مفاجئ للمياه تواصل لفترات مختلفة[2] .

و في تقرير لقسم العدالة البيئية التابع للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية الذي صدر في أكتوبر 2019 بعنوان "العدالة البيئية المعركة مستمرة" تابع من خلاله بالرصد والتحليل أهم التحركات البيئية وآليات عملها، مشيرا إلى أن الحركات البيئية شهدت تطورا وتغيرات استراتيجية في المحتوى وأساليب العمل[3].

---

[1] – محمد قعلول وآخرون؛ "مناصرة القضايا البيئية: من الاحتجاج إلى التقاضي". المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. تونس: (د،ت،ن). ص13.

[2] – المرجع نفسه. ص ص 14، 16.

[3] – انظر تقرير "العدالة البيئية المعركة مستمرة" عبر الرابط: https://ftdes.net/ar/la-justice-environnementale-/un-combat-continu

كما تطور أسلوب الاحتجاج لدى التونسيين بعد نفحات الحرية المكتسبة إثر الثورة، وبدأ التأسيس التدريجي لتقليد وعادة الاحتجاج البيئي، حيث تنوع الفعل الاحتجاجي البيئي ليتوزع بين المظاهرات والحملات و الاعتصامات وغلق الطرقات، وقد سايرت الحركات البيئية بقية الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في أساليب عملها في عديد الأحيان، ووظفت إمكانيات الخلق والإبداع المتوفرة لديها من حيث أساليب التعبئة وآليات الاحتجاج. والتي يمكن تحديدها فيما يلي:

شهدت تونس عديد الوقفات الاحتجاجية في معظم المدن، واتسمت الوقفات قبل الثورة بحدتها نتيجة القمع الكبير المسلط من قبل نظام بن علي، أما بعد الثورة فقد أصبحت بشكل دوري ومكثف لمحاولة الضغط على السلطة من أجل إيجاد حل مشكل التلوث، وقد اتخذ الحراك في بعض المناسبات مسارا أعنف، حيث لجأ النشطاء إلى قطع الطريق والاعتصام، كما سجل اقتحام وحرق لبعض معدات محطة التطهير بواد السوق، وأيضا غلق الطريق الوطنية رقم 92 لمدة 5 أيام متواصلة في سبتمبر 2013.

بالإضافة إلى جملة من الآليات الأخرى، نوردها فيما يلي:

– **الاحتجاج الفني والإعلامي:** من خلال القيام برسم بعض الصور التحسيسية على الجدران، والقيام ببعض الأعمال الوثائقية، بالإضافة إلى تنظيم مهرجان الأفلام البيئية الذي شمل جميع مناطق الجمهورية وذلك سنة 2019، وأيضا بعض الومضات التحسيسية في مواقع التواصل الاجتماعي، وتعزيزا لهذا التوجه الفني، عمل حراك خليج المنستير على استقطاب الإعلام في إطار استراتيجية الضغط على السلطة ومحاولة كسب المزيد من الدعم من منظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية ، وذلك بنشر عديد المقالات في صحف تونسية وعالمية والمشاركة في برامج تلفزيونية.

– **الندوات والمفاوضات من أجل اقتراح سياسة بديلة:** تم تنظيم اجتماع شعبي بمدينة قصيبة المديوني بحضور والي المُنستير والمدير العام للديوان الوطني للتطهير، وتم إثر هذا الاجتماع اقتراح مشروع "الكاهنة"[1] من قبل المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية كبديل لمشكل تلوث خليج المُنستير، وكحل لمشكلة المياه الصناعية والمنزلية المستعملة في تونس، وإثر ذلك تتالت الاجتماعات والندوات حول المشروع المقترح من قبل المنتدى، وتم عقد جلسات مع نواب الجهة ومكونات المجتمع المدني وخبراء لتدارس الاستراتيجية

[1] – مشروع الكاهنة للقضاء على التلوث البحري، متحصل عليه من الرابط: https://ftdes.net/ar/projet-alkahina/

المقترحة في مقاومة التلوث بخليج المُنستير. وفي ديسمبر 2012، تم الاتفاق على غلق محطة (صيادة – لمطة – بوحجر) وتحويلها إلى محطة ضخ مع البحث عن مكان جديد للمحطة.

– **الاستعانة بالمخابر العلمية:** وقد اتبع الحراك علاوة على ذلك طرقا علمية ، في محاولاتها المتكررة للمغالطة فيما يخص تلوث البحر، وذلك من خلال القيام بتحاليل مخبرية لمياه البحر ودراسات وحملات توعوية للتحسيس بمخاطر وعواقب التلوث على صحة الإنسان وسلامة محيط عيشه.

– **اللجوء إلى القضاء:** كثيرا ما تنتهك الشركات الاستثمارية والمؤسسات المنتجة القوانين البيئية التي سنتها الهيئات التشريعية، فيكون التقاضي هو السبيل لإنفاذ القوانين البيئية المنتهكة من أجل وضع حد للاعتداءات التي تطال البيئة والإنسان، ومن القضايا البيئية التي عرضت على القضاء التونسي نذكر:

– قام سكان عقارب بولاية صفاقس بتقديم شكوى قضائية ضد الديوان الوطني للتطهير والوكالة الوطنية للتصرف في النفايات المسؤولة عن تفريغ النفايات في المحمية الطبيعية بالجهة، إضافة لوزارة البيئة وشركة "Ségor" وهي التي تدير تنفيذيا مصب "القنة"، وقد اعتبر سكان المنطقة أن مواصلة اشتغال المصب هو انتهاك واضح لحقوقهم ، كما أنه يُنذر بكارثة حقيقية للبيئة، وقد تم إصدار أحكام قانونية بالإضافة إلى قرار بلدي قاضي بغلق المصب في2021، وذلك بالنظر إلى الأمراض والأوبئة التي تسبّب فيها لسكان عقارب.

– تقدم أهالي منطقة القفي التابعة لمعتمدية السبيخة بالقيروان في أفريل 2018 بدعوى قضائية ضد أحد رجال الأعمال الذي قام باستغلال غير قانوني لجبل "فضلون" من أجل إنجاز مشروع "مقطع حجارة"، مما يهدد البيئة وصحة سكان المنطقة، إضافة إلى أن هناك إمكانية تضرر المنازل المتاخمة للجبل، وعليه قدم أهالي منطقة القفي مطلب اعتراض على رخصة مقطع الاستخراج بجبل فضلون لكل من وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية، ووزير الشؤون المحلية، ووزير الفلاحة والموارد المائية، ووزير أملاك الدولة والشؤون العقارية، وإثر ذلك أذن وزير التجهيز والإسكان بإيقاف استغلال مقطع الحجارة الصناعية بجبل فضلون.

كما اعتمد المجتمع المدني عدة آليات وخطط لتحقيق المطالب وتغيير السياسات وتكريس مجال تنموي متوازن وصديق للبيئة، وسعى في كل مرة إلى تطوير أساليب عمله من أجل إيجاد الطريقة المثلى ذات الفاعلية لإحداث التغيير وفق أسس سليمة. فكانت المناصرة الأداة الأساسية لخوض المعارك الحقوقية وإحداث التغيير

على السياسات الموجودة وتحقيق العدالة البيئية، وذلك عن طريق تحميل صناع القرار مسؤولياتهم تجاه مطالب المحتجين وتجاه القضايا المجتمعية البيئية[1].

و في هذا الإطار تقوم استراتيجية المناصرة على خمسة مبادئ:



المصدر محمد قعلول وآخرون؛ "مناصرة القضايا البيئية: من الاحتجاج إلى التقاضي". المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. تونس: (د،ت،ن). ص 33.

تكون أولى الخطوات تحديد المشكل ووضع أهداف واضحة ومحددة، ومن ثم بناء الرؤية أي تخيل الصورة المستقبلية للنجاح في هذه الرؤية، وفي تحديد نقاط القوة يتم تحليل كمية المقدرات من موارد ومهارات وخيارات والاستفادة منها لتعزيز فرص النجاح، وفي مرحلة بناء العلاقات المؤثرة والداعمة مع الآخرين يساعد ذلك في الوصول إلى الأهداف، وأخيرا يكون إعداد خطة العمل لضمان توزيع المسؤوليات وتحديد جدول زمني لتحقق الإنجاز بأقل الجهد والتكاليف.

المطلب الثالث: مقارنة المساهمة المجتمعية في حماية البيئة بين الجزائر وتونس

في ظل التحديات البيئية المتزايدة يعد المجتمع المدني ركيزة أساسية لتعزيز الأمن البيئي وحماية الموارد الطبيعية فهو يؤدي دورا محوريا في كل من الجزائر وتونس وإن كان بدرجات متفاوتة وبفعالية مختلفة تبعا للسياقات السياسية الإجتماعية والإقتصادية في كل بلد

[1] – محمد قعلول وآخرون؛ مرجع سابق، ص 31.

- فاعلية المجتمع المدني البيئي :

يتمتع المجتمع المدني البيئي التونسي بفعّالية ملحوظة (كما أشرنا خلال هذا الفصل) بفضل المرونة القانونية والدعم المقدم للجمعيات بعد ثورة 2011 هذه البيئة المشجعة ساهمت في نمو وتطور العديد من الجمعيات البيئية التي أصبحت شريكة فاعلة في وضع السياسات البيئية كما أن التعاون بين المجتمع المدني والدولة في تونس أكثر فاعلية و شمولا فقد تمكنت الجمعيات التونسية من التأثير على مشاريع وطنية في مجالات حماية السواحل والزراعة المستدامة والطاقة المتجددة مما يعزز فعالية المجتمع المدني البيئي ويزيد من تأثيره على أرض الواقع

أما في الجزائر ففعالية المجتمع المدني البيئي حديثة ومحدودة ومقيدة بسبب الإجراءات البيروقراطية والقانونية التي تقلل من قدرته على التأثير، وتواجه الجمعيات البيئية الجزائرية تحديات الحصول على التمويل والتمكن من العمل بحرية مما يجعل تأثيرها أقل فعّالية مقارنة بتونس حتى وإن كانت هناك جهود مبذولة إلا أن معظمها يظل محدود النطاق والتأثير

- النشاط الجمعوي البيئي :

يتميز النشاط الجمعوي البيئي في تونس بمرونة وتنوع في المبادرات حيث فتح دستور ما بعد الثورة (2014) المجال لمساهمة الجمعيات البيئة بتنظيم حملات توعية بيئية ودورات تدريبية على مستوى المدارس والجامعات، وكذلك فعّاليات تنمية مستدامة تشمل زراعة الأشجار والحفاظ على المناطق الخضراء تتلقى هذه الجمعيات دعما ماليا من المنظمات الدولية والمحلية مما يتيح لها تنظيم مشاريع طويلة الأمد تساهم بشكل ملموس في حماية البيئة.

أما في الجزائر فالنشاط الجمعوي أقل تنوعا ويعاني من نقص في التمويل والدعم المؤسسي، ويركز على المبادرات المحلية المحدودة مثل حملات تنظيف الأحياء والشواطئ ونشر التوعية بمخاطر التلوث وتبقى هذه الأنشطة محدودة بسبب القيود المالية والإدراية مما يحد من قدرة المجتمع المدني الجزائري على تنظيم مشاريع طويلة الأمد أو تحقيق تغيير ملحوظ في الوعي البيئي.

الحركات الاجتماعية البيئية:

تتميز الحركات الاجتماعية البيئية في تونس بأنها أكثر تنظيما وانتشارا حيث تدعم الحكومة والمؤسسات الدولية هذا التوجه البيئي، هناك دعم للحركات التي تنادي بضرورة التحول نحو الطاقات النظيفة وحماية

الموارد المائية ووقف مشاريع قد تسبب ضررا بيئيا علاوة على ذلك يتمتع المواطنون بحرية أكبر للتعبير عن قضايا بيئية والمشاركة في الحركات الاحتجاجية المتعلقة بحماية البيئة مما يعزز من تأثير هذه الحركات

أما في الجزائر فالحركات الاجتماعية أقل نشاطا وفعالية وغالبا ما تواجه الحركات البيئية معوقات إدارية وصعوبة في التعبير عن مطالبها بشكل علني نتيجة القيود القانونية المفروضة على النشاط المدني، كما ان الاهتمام الشعبي بقضايا البيئة لا يزال ضعيفا مقارنة بتونس، مما يقلل من تأثير الحركات الاجتماعية البيئية

اجمالا يمكن القول ان المجتمع المدني البيئي في تونس أكثر فاعلية بينما تحتاج الجزائر إلى إصلاحات قانونية وتوفير دعم أكبر للمجتمع المدني البيئي ليصبح أكثر تأثيرا وقدرة على تحقيق الأهداف البيئية الوطنية.

المبحث الرابع: مؤشر الإعلام البيئي في الجزائر وتونس

يتشكل الوعي المجتمعي في المجال البيئي ابتداء من الدور الذي يقوم به الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني كافة وخصوصا المنظمات المختصة بالشأن البيئي، وإن كان العبء الأكبر يقع على وسائل الإعلام في هذا المجال، وعليه تطورت المعالجة الإعلامية للقضايا البيئية بتطور الاهتمام الدولي والإقليمي بموضوع البيئة، ويمكن اختصاره في مراحل ثلاث على الأقل، الأولى مرحلة التناول الظرفي المرتبط بوقوع حادث ضار، مرحلة الإعلام المتخصص الموجه إلى قطاع معين من المهتمين، إضافة إلى الاهتمام الإخباري الجزئي، وأخيرا مرحلة الإعلام الجماهيري الواسع الانتشار، الذي يهدف إلى بلورة رؤية معينة لدى جمهور المتلقين[1] .

المطلب الأول: دور وسائل الإعلام في حماية البيئة بالجزائر

على الرغم من اهتمام الدولة بالبيئة ، إلا أن المشكلات البيئية لا تزال في تزايد، مخلفة الكثير من آثارها السلبية على المجتمع وصحة الأفراد، ويعزى البعض ذلك إلى ضعف الآلة الإعلامية التي توجه الرأي العام نحو قضايا البيئة، وبعد انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة في استوكهولم عام 1972 والذي كان بمثابة تعبير واضح عن اهتمام الجماعة الدولية بقضايا البيئة وتلوثها، يلاحظ أن التناول الإعلامي لقضايا البيئة منذ هذه الفترة اتسم بخاصيتين أساسيتين هما[2]:

أ – التركيز على الرسالة الإعلامية المتخصصة محدودة الانتشار، والتي تخاطب فئة المثقفين والعلماء والمعنيين بدراسة هذه الموضوعات دراسة تخصصية، ومن ثم بدأت في الظهور المجلات المتخصصة في هذا المجال.

ب – اهتمام وسائل الإعلام الجماهيري الواسعة الانتشار بالتغطية الإعلامية الإخبارية في الأساس بالمؤتمرات والبحوث المعنية بقضايا البيئة، إضافة إلى نشر الحوادث الهامة التي تقع وينتج عنها إضرار بالبيئة.

ومن ثم يمكن القول بأن المعالجة الإعلامية لقضايا البيئة كانت معالجة جزئية آنية تدور في نطاق المتابعة الإخبارية للأحداث دون الاتجاه إلى تبني اتجاه واضح أو موقف محدد بصدد هذه القضايا، ومع ازدياد جهود الباحثين وظهور البرامج البحثية المتعددة في مجال دراسة العوامل والأسباب المؤثرة في تلوث البيئة، بالإضافة إلى الاهتمام الذي أولته الأمم المتحدة لهذه الموضوعات، بدأت تتبلور رؤية جديدة من جانب العلماء لقضايا البيئة تعكس التكامل بين هذه الجهود، وهو ما عبر عنه بمقولة التوازن البيئي.

---

[1] – جفال إيمان ، بلخيري رضوان؛ "الإعلام البيئي في الجزائر ...الواقع والتحديات". مجلة الرسالة للدراسات الإعلامية. العدد:4، المجلد:3، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2019. ص 32.

[2] – علي عبد الفتاح؛ الإعلام البيئي. (د،ط): دار اليازوري، (د،ت، ن)، ص 136.

أولا: التشريع القانوني للإعلام البيئي في الجزائر

بدأت المعالجة الإعلامية لقضايا البيئة في الجزائر مرحلة جديدة منذ منتصف الثمانينات وأهم الخصائص الإعلامية لهذه المرحلة ما يلي:

– تبسيط المعلومات العلمية المتعلقة بمشكلات تلوث البيئة وربطها ببعض المشكلات الحياتية المباشرة للإنسان، وهو الأمر الذي ساعد على صياغة الرسالة الاتصالية الموجهة إلى قطاعات واسعة من الجماهير أو المتلقين في صورة مفهومة ومناسبة.

– تبلور هدف محدد أو رؤية متكاملة للرسائل في الوسائل الإعلامية الموجهة بصدد هذه الموضوعات وهو هدف تحقيق التوازن البيئي.

– ازدياد المساحة المخصصة لهذه الموضوعات في كافة وسائل الإعلام الجماهيرية نتيجة لوجود طلب من جانب المتلقين للحصول على المعلومات بصدد موضوعات البيئة.

– تحقيق درجة واضحة من المزج بين الرسالة الاتصالية والإعلامية الموجهة إلى النخبة العلمية والموجهة إلى المواطن العادي، الأمر الذي أدّى إلى ازدياد درجة الثقة من جانب المتلقي فيما تقدمه وسائل الإعلام الجماهيري من معلومات في هذه الموضوعات[1].

– تدعيم الإعلام و التحسيس ومشاركة الجمهور ومختلف المتدخلين في تدابير حماية البيئة.

و في هذا السياق، تناول المشرع الجزائري موضوع حماية البيئة في عدة قوانين ونصوص تشريعية منذ العام 1983 بشكل منفصل عن باقي القوانين الأخرى ذات الصلة، للتأكيد على أهمية البيئة وضرورة الحفاظ عليها، ومن أهم هذه القوانين قانون 03/ 10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ومما جاء فيه:

المادة 5:" نصت على ضرورة تفعيل هيئة للإعلام البيئي، حيث يعتبر أداة ضرورية للتسيير البيئي".

المادة 6: "ينشأ نظام شامل للإعلام البيئي ويتضمن ما يأتي:

- شبكات جمع المعلومة البيئية التابعة للهيئات أو الأشخاص الخاضعين للقانون العام أو القانون الخاص.
- كيفيات تنظيم هذه الشبكات وكذلك شروط جمع المعلومات البيئية.

[1] – جفال إيمان ، بلخيري رضوان؛ مرجع سابق، ص 32.

- إجراء و كيفيات معالجة وإثبات صحة المعطيات البيئية.
- قواعد المعطيات حول المعلومات البيئية العامة، العلمية والتقنية والإحصائية والمالية والاقتصادية المتضمنة للمعلومات البيئية الصحيحة.
- كل عناصر المعلومات حول مختلف الجوانب البيئية على الصعيدين الوطني والدولي".

المادة 7:" لكل شخص طبيعي أو معنوي يطلب من الهيئات المعنية معلومات متعلقة بحالة البيئة الحق في الحصول عليها، حيث يمكن أن تتعلق هذه المعلومات بكل المعطيات المتوفرة في أي شكل مرتبط بحالة البيئة والتنظيمات والتدابير والإجراءات الموجهة لضمان حماية البيئة وتنظيمها".

المادة 35:" تساهم الجمعيات المعتمدة قانونا والتي تمارس أنشطتها في مجال حماية البيئة وتحسين الإطار المعيشي، في عمل الهيئات العمومية بخصوص البيئة، وذلك بالمساعدة وإبداء الرأي والمشاركة وفق التشريع المعمول به"[1].

وكذلك القانون رقم 19/23 الذي يهدف إلى:

- ✓ تحديد المبادئ والقواعد التي تنظم نشاط الصحافة المكتوبة والصحافة الالكترونية وحرية ممارسته.
- ✓ يمارس نشاط الصحافة المكتوبة والصحافة الالكترونية بكل حرية في ظل احترام المبادئ المنصوص عليها في أحكام الدستور والقانون العضوي المتعلق بالإعلام وبأحكام هذا القانون وكذا التشريع والتنظيم المعمول بهما.
- ✓ يمارس نشاط الصحافة المكتوبة والصحافة الإلكترونية من طرف وسائل الإعلام التابعة للهيئات العمومية ومؤسسات القطاع العمومي وكذلك الجمعيات والأحزاب السياسية والتنظيمات النقابية في حدود ما تسمح به القوانين المنظمة لها[2].

قدم هذا القانون ضوابط ممارسة الصحافة الالكترونية التي تتشارك فيها مع الصحافة المكتوبة أو التي تنفرد بها بصفة خاصة.

---

[1] – المواد 5-6-7-35: من القانون رقم 10/03 مؤرخ في 19 يوليو سنة 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

[2] – قانون رقم 19/23 مؤرخ في 02 ديسمبر 2023، متعلق بالصحافة المكتوبة والصحافة الالكترونية.

ثانيا: الاهتمام بالبيئة ضمن وسائل الإعلام بالجزائر

في محاولة للقيام بدورها في التوعية البيئية اهتمت مختلف وسائل الإعلام الجزائرية بقضايا البيئة والمناخ، ومحاولة زرع الوعي في الشأن البيئي ، ومن بين أهم وسائل الإعلام المهتمة بالشأن البيئي نجد التالي:

1-حماية البيئة في الصحافة المكتوبة

تراجع الاهتمام بالصحافة المكتوبة لدى الجمهور لصالح الصحافة الرقمية، وقل عدد الصحف المطبوعة كثيرا، سواء من حيث العناوين فقد اختفت وتوقفت الكثير من الصحف ولم تعد تصدر، أما من حيث السحب فقد انخفضت وتراجعت أرقام السحب لما بقي منها، وهذه الصحف في أغلبها تتعامل مع موضوع البيئة باعتباره خبرا إعلاميا. لكننا نسجل اهتماما واضحا لدى الصحافة المكتوبة بمواضيع البيئة، كنظافة المحيط وتلوث الهواء، ومكافحة التصحر ومشاكل المياه والنفايات الصناعية والحضرية، وغيرها من المشكلات التي تعاني منها البيئة في الجزائر، وإذا قمنا مثلا بمقارنة ما صدر من المقالات عام 1997 يعني حوالي 240 مقالا.

أما في الفترة الأخيرة فقد شهدت مواضيع البيئة اهتماما واسعا من طرف الصحافة الوطنية، ففي خلال شهر فيفري من عام2006 رصدنا أكثر من 517 مقالا موزعا على أهم القضايا البيئية في الجزائر، وإذا ما قارنا هذه الحصيلة بالسنوات الماضية سوف نجد أن البيئة أصبحت تشغل مساحات أغلب الجرائد الوطنية ومادة أساسية في الإعلام المكتوب في الجزائر[1].

وفي دراسة لبعض الصحف من حيث تغطيتها القضايا البيئية ومشكلاتها كانت النسب مختلفة، حيث بلغت نسبة مساحة التغطية للصحف الثلاثة – محل الدراسة–l'Est Républicain، الشروق و آخر ساعة 22.14%، 28.33%، 40.44% على الترتيب، وانخفضت نسبة مساحة التغطية الإعلامية للقضايا البيئية ومشكلاتها في صحيفة le Matin 9,08%،وشكلت المعلومات البيئية المتعلقة بأنشطة الدولة وجهودها في مجال البيئة أكبر مساحة بنسبة 26,21%، ثم تليها معلومات بيئية تتعلق بالحياة الطبيعية، تلوث المياه

[1] – خلفة نصير؛ "الإعلام البيئي: واقع وآفاق في الجزائر". مجلة البحوث العلمية في الحقوق والعلوم السياسية. العدد2، جامعة ابن خلدون تيارت، 2015. ص182.

وإهدارها، القمامات، بلغت مساحتها نسبة 11,51%، 12,49%، 16,47% على الترتيب بينما انخفضت المعلومات البيئية المتعلقة بباقي المواضيع[1].

وتعد "صحيفة الوطن" الصادرة باللغة الفرنسية السباقة وطنيا في الكتابة عن قضايا البيئة من خلال التغطية المستمرة للمعاهدات والمؤتمرات الدولية التي تعنى بالبيئة وآليات الحفاظ عليها، تلتها فيما بعد العديد من الصحف كصحيفة الشروق الخاصة الصادرة باللغة العربية، والتي عملت منذ عددها الأول في نوفمبر 1990على تخصيص صفحة أسبوعية تكتب فيها عن الأمور التي من شأنها الحفاظ على التوازن البيئي والحد من المخاطر التي تهدد البيئة.

جريدة الخبر اليومي هي الأخرى عملت منذ تأسيسها عام 1990على تخصيصها لمساحات توعوية بقضايا البيئة، كتغطيتها لنشاطات وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة، إضافة إلى التحقيقات البيئية ،وهي عبارة عن تحقيقات ميدانية لصحفي عن تلوث الساحل بمياه الصرف غير المعالجة وفضلات السفن واستنزاف الثروة الغابية والروبورتاجات المتنوعة عن المساحات الخضراء في الجزائر الناتجة عن نقص التوعية البيئية[2].

غير أن المعالجة الإعلامية لقضايا البيئة في الصحافة المكتوبة اتسمت بالمحدودية والتعميم ، مما لا يساعد على تكوين قاعدة معرفية للفرد تمكنه من عدم الوقوع في التناقض والتعارض ويتمكن بذلك من فهم كل جوانب المشكلة البيئية وتأثيراتها مما يساعده على تجنب مخاطرها[3].

2- الاهتمام بالبيئة في التلفزيون الجزائري

تراجع اهتمام المواطن بالصحف المكتوبة لصالح الإعلام المرئي، ويعد التلفزيون أهم وأكثر الوسائل الإعلامية من حيث الانتشار والمتابعة الجماهيرية، وقد سيطر على الإعلام التلفزيوني نموذجين رئيسين:

- نموذج الاهتمام الموسمي المؤقت المرتبط بالأزمات والنكبات البيئية وغالبا ما يصاحبه نمط التغطية

---

[1]- بن يحي سهام؛ الصحافة المكتوبة و تنمية الوعي البيئي في الجزائر دراسة تحليلية لمضمون صحيفتين وطنيتين " الشروق" و" Le matin وصحيفتين جهويتين آخر ساعة " و L'est Républicain. رسالة ماجستير. (علم الاجتماع التنمية، جامعة منتوري قسنطينة 2005/2004)، ص ص 202، 203.

[2] – خيرة مكرتار، بوعمامة العربي؛ "المعالجة الإعلامية لقضايا البيئة: الإعلام الجزائري أنموذجا". مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة. العدد:2، المجلد:4، 2017. ص ص 181-182.

[3] – بن يحي سهام؛ مرجع سابق، ص203.

الإعلامية والمعالجة السطحية، كتغطية فيضانات (باب الواد2001) والزلزال الذي هز منطقتي بومرداس والجزائر العاصمة، لتنتهي التغطية بعد عودة الحياة للمنطقة.

- نموذج الاهتمام الإعلامي بالقضايا البيئية وعلاقتها بالقضايا المجتمعية الأخرى (السياسية، الاقتصادية والثقافية) وتتميز بالطالع التربوي الذي يراعي التدرج في عرض المشكلات البيئية ونشر إسهامات الجماعات غير الحكومية، ويمثل هذا النمط حصة (البيئة والمجتمع) وحصة (البيئة والإنسان) وهما حصص نصف شهرية تعنى بقضايا البيئة في ارتباطها بحياة الأفراد[1].

حاول الإعلام الرسمي والخاص على حد سواء المساهمة في التوعية البيئية من خلال الإعلانات والبرامج المختلفة نذكر منها[2]:

- حصة "آفاق فلاحية" التي تبث على القناة الأرضية ، مدتها 26 دقيقة.
- "الأوراق الخضراء" برنامج نصف شهري ، مدته 26 دقيقة
- "المجلة البيئية" حصة مدتها 29 دقيقة.
- بالإضافة إلى برنامج "صباح الخير" الذي يهتم بالبيئة من خلال الأركان و الربورتاجات المختلفة، كالركن اليومي بعنوان "إرشادات فلاحية" ، "الركن الأخضر" يبث يومين في الأسبوع لمدة 15 دقيقة.
- Green Mag مجلة بيئية نصف شهرية تبث على قناة الشروق العامة، هدفها تحسيس الجمهور العام حول أهم القضايا البيئية وتوجيه وتحسين سلوكهم البيئي، بالإضافة إلى لفت انتباه السلطات إلى أهم المشاكل التي تهدد البيئة بمكوناتها في الجزائر. ويحتوى البرنامج على 06 فقرات:

– صدى البيئة: تحقيق يبرز ظاهرة أو مشكلة بيئية في الجزائر.

– بيئيون: بورتري يسلط الضوء على أشخاص، مؤسسات، جمعيات، صديقة للبيئة تساهم باختراع، مبادرة،

---

[1] – شتوي الأخضر؛ "برامج التربية البيئية في التلفزيون الجزائري دراسة تحليلية لسلاسل إعلانات الغزالة "دنيا". رسالة ماجستير (قسم علم الاجتماع، جامعة بن يوسف بن خدة، 2005–2006)، ص ص 242، 243.

[2] – كريم دواجي؛ "الإعلام البيئي التلفزيوني ونشر الثقافة البيئية دراسة وصفية تحليلية لعينة من برنامجي – بيئتنا– بالتلفزيون الجزائري و– Green Mag – بالشروق تيفي Tv، جوان2016– 2017 " . أطروحة دكتوراه. (قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 3، 2018–2019،)ص 245.

خطوة إيجابية لتحسين المحيط ودعم أسلوب حياة بيئي ومستدام.

–eco press: عرض لأهم الأخبار البيئية في الجزائر والعالم.

– نصيحة خضراء: حلول بسيطة مستوحاة من الطبيعة لحل مشاكل يومية شائعة الحصول.

– بيئة.نت: صور وفيديوهات بيئية أثارت تفاعل رواد مواقع التواصل الاجتماعي.

– eco geste: تجربة واقعية من الشارع الجزائري تتم من خلال إخفاء الكاميرا وترصد السلوكيات السلبية و الإيجابية للمواطن الجزائري[1].

ورغم الاهتمام المتزايد والايجابي بقضايا البيئة في المجال التلفزيوني إلا أن الدارسين سجلوا جملة ملاحظات أهمها:

- أن التلفزيون الجزائري انتهج أسلوبا أحاديا في مناقشة قضايا البيئة، وذلك من خلال تغييب أطراف من المفترض أن يقدم حضورها الإضافة اللازمة لفاعلية عمل التلفزيون، ونقصد بها الجمعيات التي تنشط في المجال البيئي تحديدا، رغم أن قانون البيئة 2003 نص أيضا في مادته الـ 35على مساهمة الجمعيات المعتمدة في المساعدة والمشاركة، وعليه فإن التلفزيون الجزائري لم يعتمد أسلوب الحوار والمشاركة من أجل التعاون البيئي مع الأطراف الفاعلة اجتماعيا، ولذلك فمن المؤكد أن هذه النظرة الأحادية لن تؤت ثمارها في مجال حماية البيئة، وهو الجانب الذي تؤكد عليه الكتابات الحديثة التي تركز على ضرورة دمج الجهود وتوحيدها، وإشراك الجميع في معالجة المشكلات البيئية[2].

-أن التلفزيون الجزائري اهتم بالقضايا البيئية الوطنية على حساب القضايا البيئية العالمية والدولية، كما اعتمد أسلوبا مركزيا جغرافيا في معالجة قضايا البيئة، يتجلى ذلك في تركيزه على منطقة الوسط (العاصمة والمدن المجاورة) وكان التركيز على المدن الساحلية دون غيرها[3].

---

[1] – قناة الشروق tv ، تاريخ التصفح 2024/07/23، 08:15.متحصل عليه من الرابط: https://tv.echoroukonline.com/program/green-mag/

[2]– عبد الغاني لولو؛ "المعالجة الإعلامية لقضايا البيئة في التلفزيون الجزائري – دراسة تحليلية لحصة " البيئة والمجتمع ". مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية. العدد:5، المجلد:10، 2018. ص225.

[3] – المرجع نفسه، ص 223، 224.

3- الإهتمام بالبيئة في الإذاعة الجزائرية

لقد كان للإعلام المسموع في الجزائر الدور الأكبر في معالجة قضايا البيئة، خاصة وأنه إعلام محلي جهوي في معظمه يتقصى الجوارية من خلال 48 إذاعة موزعة على مختلف ولايات القطر الجزائري، التي لطالما سخرت جهودها لمعالجة قضايا البيئة ونشر الوعي والتربية البيئية في شكل حملات إعلامية و تحسيسية تثمن من عنصر البيئة في حياتنا، من هذه البرامج:

-برنامج "البيئة والمحيط": في مدة لا تزيد عن 50 دقيقة يسلط الضوء على السلوكات السلبية التي يقوم بها الفرد الجزائري والتي لها أضرار وخيمة تنعكس سلبا علينا جميعا كتلوث البحر والأودية والمياه بالنفايات الصلبة، تلوث الشواطئ، التصحر ومياه الصرف.

-برنامج "الركن الأخضر": الذي يكاد يكون قارا في كل الإذاعات الجهوية لمدة 55 دقيقة يوميا، يحاول من خلاله المذيع تقريب المستمع من محيطه وتحقيق معادلة التكامل بينهما من خلال استضافة خبراء في المجال وبسرد إحصائيات للمخاطر التي تهدد البيئة، ويسعى لتحسيس وتوعية الجماهير بخطورة الوضع وبتكاثف الجهود للحفاظ على التوازن البيئي.

- برنامج "العالم الأخضر": في الجنوب الجزائري في ظرف 55 دقيقة يتحدث عن أهمية وعي المواطن الجزائري بقيمة البيئة والمساحات الخضراء التي تتميز بها الجزائر.

- برنامج"رهانات بيئية": من تقديم المذيعة فتيحة الشرع بالإذاعة الأولى للتحسيس بالثقافة البيئية وأهمية اكتسابها. و لازالت لحد الساعة كل الإذاعات الجزائرية على اختلاف مشاربها تخصص يوميا فضاء للحديث عن البيئة والتحسيس بأهميتها في حياة الإنسان.

- برنامج "أربعاء البيئة": هو برنامج إذاعي أسبوعي تعمل الإذاعة الثالثة والناطقة باللغة الفرنسية على إذاعته صبيحة كل أربعاء على الساعة 10:00 بهدف توعية جمهور هذه الإذاعة بدور البيئة وبأن توازن الكون قائم على توازن البيئة وسلامتها.

– برنامج "البيئة والحياة": وبإطلاق وزارة الإعلام الجزائرية لإذاعة ثقافية مطلع العام 2004 شرعت هذه الإذاعة في بث هذا البرنامج الأسبوعي، يسلط فيه الضوء على التنوع البيولوجي في الجزائر، وتعدد المحميات بها إضافة إلى التلوث بأنواعه الثلاث الذي أضحى يهدد الأمن البيئي[1].

و قد أعلنت الإذاعة الجزائرية سنة 2013 "سنة" من أجل البيئة والتنمية المستدامة، اهتمت خلالها بعدة مواضيع بيئية مثل: المحافظة على الماء، الشجرة ومكافحة التصحر، العناية بالجبال، ونظافة الشواطئ، الشمس طاقة ومصدر للحياة، النفايات المنزلية...وغيرها[2].

4 – الاهتمام بالبيئة في الإعلام الالكتروني:

في ظل الثورة الرقمية حرصت وزارة البيئة والمؤسسات الواقعة تحت وصايتها* على إنشاء مواقع رسمية إلكترونية، حيث بات من السّهل الحصول على المعلومة البيئية من المواقع الرسمية للهيئات المختصة بمجال البيئة، إلّا أن هذه المواقع لا يلجأ له سوى المختصون والمهتمون بالقضايا البيئية، لذلك وسّعت الدوائر المختصّة والجمعيات البيئية تواجدها الإعلامي عبر وسائط التواصل الاجتماعي، حيث يسهل إيصال الرسالة الإعلامية البيئية للجمهور.

تشير الإحصائيات إلى أن 6 من كل 10 أشخاص يستخدمون وسائط التواصل الاجتماعي، بمعدل ساعتين ونصف يوميا في المتوسط، 49% منهم يستخدمون المنصات للتواصل مع العائلة والأصدقاء، وتفضل نسبة كبيرة من المستخدمين المنصات للترفيه وتمضية الوقت، ويتم إرسال 41.6 مليون رسالة واتساب في الدقيقة ومثلها رسالة على فيسبوك، ويتوقع أن يستخدم حوالي 6 مليار شخص أحد أشكال وسائل التواصل الاجتماعي بحلول عام 2027[3]، هذه الأرقام تجعل مواقع التواصل أهم وأسهل الوسائل التي تساعد على توعية الأفراد والتأثير على أفكارهم وسلوكهم اتجاه القضايا البيئية.

---

[1] – خيرة مكرتار، بوعمامة العربي؛ مرجع سابق، ص ص 182، 183.

[2] – موقع الإذاعة الجزائرية: تاريخ التصفح 2024/07/25، التوقيت: 08:30.
https://radioalgerie.dz/news/ar/content/1437.html

* – مثل: الوكالة الوطنية للتغيرات المناخية، المعهد الوطني للتكوينات البيئية، الوكالة الوطنية للنفايات...

[3] – إحصائيات وسائل التواصل الاجتماعي – المستخدمون والايرادات(2024). متحصل عليه من الرابط: https://tinyurl.com/2yd9p9y2

وبالنظر إلى حسابات الهيئات البيئية الرسمية على منصة فيسبوك نجد حساب وزارة البيئة على فيسبوك يتابعه أكثر من 112 آلاف شخص[1]، ويتابع حساب المعهد الوطني للتكوينات البيئية أكثر من 27 ألف شخص[2]، ويتابع حساب الوكالة الوطنية للنفايات أكثر من 86 ألف شخص[3]، تعتمد هذه الحسابات في منشوراتها على الصور والفيديوهات كرسائل للتوعية والتحسيس بمختلف القضايا البيئية، وتعتمد اللغة العربية الفصحى في غالب منشوراتها وأحيانا اللغة الدارجة العامية بغرض إيصال الرسالة الإعلامية إلى أكبر عدد من الجمهور، كما توثق مختلف الأنشطة والفعاليات التي تخص المواضيع البيئية.

وقد أعلنت وزارة البيئة والطاقات المتجددة بالجزائر سنة 2018 عن إطلاقها تطبيقا رقميا "تطبيق بيئتي" يسمح للمواطنين بإخطار الإدارة حول أي عمل أو حادث يضر بالبيئة.

ورغم الجهود التي تبذلها الجهات الوصية والمهتمة بالبيئة إلا أن ميل الأفراد لاستخدام منصات التواصل الاجتماعي في العلاقات مع العائلة والأصدقاء والبحث عن الترفيه يحول دون تحقيق الأهداف الإعلامية، وهو ما يحتاج إلى جهد أكبر باستخدام وسائل الإعلام الثقيلة خاصة التلفاز.

المطلب الثاني: دور وسائل الإعلام في حماية البيئة في تونس

ظل الإعلام الممول من الدولة لسنوات طويلة موجها بالكامل من طرف الحكومة، وتم تحويله إلى آلة دعائية للنظام، ورغم سقوط نظام بن علي والنظام الاستبدادي إلا أن النخب السياسية ما بعد الثورة بقيت تعتبر الإعلام العمومي آلة حكومية.

لقد عاش الإعلام التونسي عقدين من الزمن تحت نظام بن علي أسوأ مراحله، وظل يخضع للسيطرة السياسية والتوجيه الحكومي مع غياب متعمد لأي هيكل معدّل يحمي حرية الإعلام [4].

---

[1] – حساب وزارة البيئة والطاقات المتجددة: https://facebook.com/www.meer.gov.dz. تاريخ التصفح: 2024/10/22. 21:00.

[2] – حساب المعهد الوطني للتكوينات البيئية: https://facebook.com/cnfe.dz. تاريخ التصفح: 2024/10/22. 21:05.

[3] – حساب الوكالة الوطنية للنفايات: https://m.facebook.com/AgenceNationaleDesDechets. تاريخ التصفح: 2024/10/22. 21:10.

[4] – مسعود رمضاني؛ مرجع سابق، ص 189.

هناك في الإجمال شكلان رئيسيان من أشكال الإعلام البيئي في تونس، يقوم أحدهما على تقديم المعلومة ويركز الآخر على الجوانب المتعلقة بالشروح التي تزاد من ورائها التوعية، وبقدر ما يحظى الجانب الأول باهتمام الصحافة المكتوبة تركز القنوات الإذاعية والتلفزيونية بشكل خاص على التوعية[1].

أولا: الإطار التشريعي لحرية الإعلام بتونس منذ 2012

كان دستور 2014 بمثابة ثورة تشريعية، فقد ضمن بشكل مباشر حرية الصحافة والرأي والتعبير، ونص الفصل 31 على أن "حرية الرأي والفكر والتعبير والإعلام والنشر مضمونة وأنه "لا يجوز ممارسة رقابة مسبقة على هذه الحريات".

كما أكد الفصل 32 على أن "الدولة تضمن الحق في الإعلام والحق في النفاذ إلى المعلومة، وتسعى الدولة إلى ضمان الحق في النفاذ إلى شبكات الاتصال".

وفي الفصل 127 تتولى الدولة إنشاء هيئة الإعلام والاتصال السمعي البصري وتطويره، وتسهر على ضمان حرية التعبير والإعلام، وعلى ضمان إعلام تعددي نزيه، وفيه "تتمتع الهيئة بسلطة ترتيبية في مجال اختصاصها وتستشار وجوبا في مشاريع القوانين المتصلة بهذا المجال".

ثم جاء القانون الأساسي عدد22 لسنة 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة ليضمن حق كل شخص طبيعي أو معنوي في الحصول على المعلومة، وذلك تعزيزا لمبدأ الشفافية والمساءلة وخاصة فيما يتعلق بالمرفق العام من جهة، ومن جهة أخرى دعم مشاركة العموم في وضع السياسات العمومية ومتابعة تنفيذها وتقييمها.

واستثمارا للتكنولوجيا الرقمية، ومن أجل تسهيل الوصول إلى المعلومة، نص الفصل السابع من هذا القانون أنه يتعين نشر المعلومات على موقع الواب، وتحيينها على الأقل مرة كل ثلاثة أشهر، وعند كل تغيير يطرأ عليها[2].

---

[1] – حسان التليلي؛ "الإعلام البيئي في تونس". مجلة البيئة والتنمية. العدد: 104، المجلد: 11، بيروت، 2006. ص 34.

[2] – انظر الفصل الأول والسابع من القانون الأساسي عدد22 لسنة 2016 مؤرخ في 24 مارس 2016، يتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة.

ثانيا: الاهتمام بالبيئة ضمن وسائل الإعلام التونسية

1- حماية البيئة في الصحافة المكتوبة:

على غرار العديد من دول العالم اختفت بعض العناوين الصحفية التونسية على غرار صحيفة "التونسية"، "الصريح"، "الأنوار" التي توقفت عن الصدور على التوالي سنة 2016، 2018 و 2022، وقد سجل انخفاض بنسبة 67% لأهم الصحف اليومية الناطقة باللغة العربية، وبنسبة 46% لأهم المجلات باللغة الفرنسية منذ سنة 2011، وسجل انخفاض في عدد القراء والتوزيع يقدر بنسبة 22% ما بين 2015/2016، إضافة إلى كون 42 % من النسخ المطبوعة لم يتم بيعها، وارتفع معدل الأعداد غير المباعة إلى 55% سنة 2017[1].

و اعتبارا من سبتمبر 2011 حصلت 187 ما بين دورية، ويومية، وأسبوعية، ونصف شهرية، وشهرية ومجلة على إيصالها القانوني وعلى إذن بالصدور، وفي عام 2017 تم تسجيل 245 عنوانًا، لكن هذا الزخم من العناوين كان قصير المدى، ففي عام 2021 لم يبق منها قيد التداول إلا 50 عنوانا، وفي موضوع الإعلام البيئي لا نكاد نجد معطيات وإحصاءات دقيقة وحديثة تتناول اهتمام الصحافة المكتوبة بالمواضيع البيئية، خاصة في ظل أزمة حرية الصحافة والإعلام عموما التي تعاني منها تونس.

وتُشكّل التغطية الصحفية لمواضيع البيئة في معظمها نشاطات وزارة البيئة والتنمية المستدامة وبرامجها، وهي تنشر على صورة أخبار وتحقيقات وملفات متنوعة، وجريدة "الصحافة اليومية" هي الوحيدة التي تخصص صفحة دورية للبيئة وإن كانت متقطعة، أما "الصباح" و"الحرية" بالعربية و"لابريس" و"لوتان" بالفرنسية، فتنشر مواضيع متواصلة عن شؤون البيئة في صفحات الأخبار والتحقيقات، ويلاحظ ندرة المواضيع البيئية في المجلات الأسبوعية ما عدا مجلة "صباح الخير"، وتركز الصحافة التونسية في تغطيتها للمواضيع البيئية على الخبر والوصف والتوعية، في حين يقل اهتمامها بالتحليل والتحقيق الاستقصائي، وهي في شكل عام تعكس توجهات وزارة البيئة والتنمية المستدامة[2].

2- حماية البيئة في التلفزيون: بعد البحث في الشبكة البرامجية للتلفزيون التونسي يمكن ملاحظة قلة البرامج البيئية مقارنة بغيرها كالبرامج الرياضية والفنية، وأغلبها برامج غير دائمة توقفت عن البث بعد أعداد قليلة.

---

[1] – الصادق الحمامي؛ السياسات العمومية الإعلامية المفهوم والمجالات والمشكلات، النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين، (د،م،ن) : (د،د،ن)، (د،ت،ن). ص 40.

[2] – نجيب صعب؛ "البيئة في وسائل الإعلام العربية". مجلة البيئة والتنمية. بيروت: 2008. ص 46.

من هذه البرامج يمكن ذكر [1]:

- خيرات بلادي: برنامج تبثه القناة الوطنية الأولى، وهو مجلة بيئية فلاحية بالأساس ترصد ما تزخر به البلاد التونسية من إمكانات وخيرات حيوانية ونباتية، كالطيور المهاجرة والغابات والمياه والواحات والثروة الحيوانية والزراعية، كان آخر حلقات البرنامج في جويلية 2016.
- صوت البيئة: وهو برنامج يزور في كل مرة إحدى المناطق التونسية ليستكشف التنوع البيئي بها أو الأضرار التي لحقتها.
- الطبيعة الخلاقة: وثائقي يصف في كل حلقة عنصرا من عناصر جمال الطبيعة التي لم تضرر بالتدخلات البشرية، ويسلط الضوء على الممارسات السلبية التي تلحق الأذى بالطبيعة وتتلف عناصرها كقطع الأشجار وحرق الغابات والصيد الجائر للحيوانات[2].

3 – الاهتمام بالبيئة في الإذاعة التونسية:

لا تكاد تخلو البرامج الإذاعية من الحديث عن القضايا البيئية، سواء في الحصص الإخبارية كالحديث عن المواسم الفلاحية والأضرار البيئية وغيرها، أو في البرامج الاقتصادية والاجتماعية التي تعنى بالتنمية واستهلاك الطاقة وتحديات الطبقات العاملة كالفلاحين والبحارة، وهناك برامج لها اهتمامات بيئية منها:

- مواسم الخير: برنامج يتطرق خلاله إلى المواضيع التي تناسب كل موسم فلاحي ،من خلال فتح المجال للمزارعين والتجار والخبراء والمسؤولين للتواصل والنقاش حول وفرة المنتوجات الموسمية والعراقيل التي يواجهها الفلاحون والتجار.
- على هذه الأرض: برنامج يقدم عبر الإذاعة الوطنية التونسية، يستضيف البرنامج ضيوفا دائمين ومؤقتين، الدائمون هم: الناشطة البيئية من أمثال :ألفة المؤدب رئيس جمعية النهوض بثقافة البيئة، المنذر جبنياني إعلامي وناشط بالمجتمع المدني، حسام العياري مهتم بالقضايا البيئية، يطرح البرنامج العناصر الطبيعية البرية والبحرية في تونس، وتأثير التغيرات المناخية على الواقع البيئي والصحي في البلد.

---

[1] – التلفزيون التونسي. تاريخ التصفح: 2024/08/25، 07:30. متحصل عليه من الرابط: http://www.tunisiatv.tn/

[2] – الإذاعة التونسية. متحصل عليه من الرابط: http://www.radionationale.tn/%d8%b4%d8%a8%d9%83%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%a8%d8%b1%d8%a7%d9%85%d8%ac/

- منتدى البيئة[1]: برنامج إذاعي تبدأ الحصة "بالفقرة التأصيلية" حيث يطرح فيها أحد الدكاترة المختصين موضوع الحصة من الناحية الدينية، من خلال ذكر الآيات والأحاديث النبوية لربط الموضوع بالقيم الدينية، ثم يفتح النقاش مع الضيوف الحاضرين بالأستوديو ، وهم عادة من المسؤولين والكوادر الفاعلة في المجال البيئي، ويتخلل البرنامج مداخلات الهاتفية مبرمجة ومفتوحة للجمهور، إلى جانب فقرة إخبارية متنوعة.
- برنامج نبض الفلاحين[2]: وهو من البرامج الرئيسية في إذاعة أوكسجين التي تبث من الشمال التونسي يهتم البرنامج بالمواضيع الفلاحية وما يتعلق بتطويرها والاستثمار فيها وتقييم منتجاتها، بالإضافة إلى عوائق التنمية في مختلف المناطق الريفية، يتم استضافة المسؤولين والمختصين لتحليل المواضيع المقترحة في كل حصة.
- Fréquence Verte: برنامج بيئي أسبوعي على إذاعة إكسبرس التونسية ، يهتم بالشأن البيئي والاقتصاد الأخضر ويطرح في حواره مع مجموعة من الخبراء مختلف المشاكل البيئية في تونس كندرة المياه والتغيرات المناخية، كما يناقش المواضيع البيئية الحديثة كالطاقات المتجددة والتنوع الإيكولوجي[3].

4- الاهتمام بالبيئة في الإعلام الإلكتروني التونسي:

عملت المؤسسات الرسمية التونسية ومنها وزارة البيئة إلى استحداث موقع على الشبكة، وفتح حساب على منصات التواصل خاصة فيسبوك الذي أنشأته سنة 2015، حيث يلاحظ على الموقع غياب التحديثات إذا استثنينا الأخبار الإعلامية، كما يلاحظ على حساب الفيسبوك التركيز على التغطية الإعلامية لنشاطات الوزارة وهياكلها، في حين استغلت عدة جمعيات بيئية ومنصات إعلامية عالم التكنولوجيا والثورة الرقمية للمساهمة في ترقية الإعلام البيئي مثل:

- **البيئة نيوز**: مؤسسة إعلامية مختصة في البيئة والمناخ، تعتبر أقدم وسيلة إعلامية بيئية في تونس، أسستها عام 2016 الصحفية سعيدة الزمزمي التي توصف بأنها رائدة الصحافة البيئية، تغطي عدة مواضيع بيئية كالتنوع البيولوجي والتنمية المستدامة والطاقات المتجددة وتثمين النفايات، باستخدام المقالات، التقارير، الفيديو .

---

[1] – إذاعة الزيتونة؛ تاريخ التصفح: 2024/08/26،التوقيت: 09:15. متحصل عليه من الرابط: https://radiotunisienne.org/zitouna /

[2] – إذاعة أكسجين؛ تاريخ التصفح: 2024/08/26،التوقيت: 09:40. متحصل عليه من الرابط: /https://radiotunisienne.org/oxygene

[3] – إذاعة إكسبرس، تاريخ التصفح: 2024/08/26، التوقيت : 15:00.متحصل عليه من الرابط: /https://radioexpressfm.com/shows/frequence-verte

تنشر مادتها الإعلامية على مواقع التواصل حيث يتابعها على منصة فيسبوك 29 ألف متابع، في محاولة لإلهام الناس وتشجيعهم على الاهتمام بالبيئة[1].

– **منصة كوسموس:** هي منصة رقمية إعلامية متخصصة في الشأن البيئي والتنمية المستدامة في تونس، تعتمد المنصة على السرد القصصي وتتبع قضايا البيئة عبر عمل ميداني، متعددة الوسائط لتغطية كل المواضيع المطروحة في تونس وفي العالم، وهي مشروع إعلامي بيئي يندرج ضمن صحافة الحلول التي لا تكتفي بالتغطية الإعلاميّة ونقل الخبر، ولكن يصبح فيها الصحفي شريكا في البحث عن الحلول من خلال التعمّق والاستفادة من تجارب البلدان الأخرى، أو من آراء الخبراء وتوصياتهم، وأيضا من خلال تشبيك العلاقات بين مختلف المتدخلين والسلطات المحلية المعنية بالبيئة، من أجل خلق وعي مجتمعي وفهم مشترك للتحديات البيئية، إضافة إلى خلق أجواء حوار ناجع لتباحث الحلول الممكنة.

وللتأسيس لصحافة بيئيّة ذات جودة تضم المنصة فريق عمل متكامل من أجل إنتاج مادة صحفيّة تجمع بين المقالات، التقارير، القصص المصوّرة والبودكاست، وتسعى لمشاركة المتلقي مادة إعلاميّة هادفة تستجيب لكل مشاغله البيئيّة، وتتناول بالتحليل والنقاش والتقصي مختلف القضايا والمشاكل البيئيّة التي تكدّر صفو حياته، وهدفها الأسمى ضمان حق الأجيال الراهنة والقادمة في بيئة نظيفة ومحيط سليم، لذلك تعمل لتكون قوّة اقتراح وتبحث عن الحلول الممكنة لمعالجة الجراح البيئيّة من خلال العمل الجماعي، شعار المنصة الرقمية كوسموس "على هذه الأرض ما يستحقّ الحياة". يتابع حسابها على فيسبوك الذي أنشأته في مارس 2021 أكثر من 10 آلاف متابع[2].

– **منصة BLUE TN:** هي منصة إعلامية رقمية متخصصة في القضايا البيئية، أسستها الناشطة البيئية ميساء ساندلي، اختارت تسميتها باللون الأزرق الذي يطغى على كوكب الأرض بفضل المحيطات التي تمثل ثلثي الكوكب، تستخدم في منشوراتها على مختلف الوسائط اللهجة العامية التونسية لتبسيط المعلومات البيئية، تهدف إلى رفع مستوى الوعي بالقضايا البيئية، والتوعية بالبدائل التنموية المستدامة، وتعزيز المشاريع الصديقة للبيئة، وتحاول التأثير على صناع القرار التونسيين، لتلتزم سياساتهم العامة بالتنمية المستدامة، ومن أجل أن تكون

---

[1] – البيئة نيوز: تاريخ التصفح: 2024/08/24، 08:00. متحصل عليه من الرابط:

https://youtube.com/@albiaanewsmedia?si=1HZPgpGq64TQTq0A

[2] – كوسموس ميديا: تاريخ التصفح: 2024/08/24، 09:00. متحصل عليه من الرابط:

https://cosmosmedia.net/%d9%85%d9%86-%d9%86%d8%ad%d9%86

تونس قادرة على مواجهة تغير المناخ. لديها 92 ألف متابع على حسابها في فيسبوك الذي أنشأته في أفريل 2021[1].

– **Ecologia Podcast:** هي سلسلة بودكاست تهدف إلى خلق مساحة للتفكير والحوار حول التحديات الحديثة المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة في تونس، مؤسس المنصة عرفات بن مرزو يدعو في كل حصة خبراء وناشطين تونسيين للحديث عن موضوع بيئي محدد، تمتاز مواضيع الحصة بالتنوع والحداثة، مثل الاقتصاد الأخضر في تونس، واقع البحث العلمي الفلاحي في تونس، الانتقال الإيكولوجي... [2].

المطلب الثالث : دور وسائل الاعلام في تحقيق الأمن البيئي – مقارنة بين الجزائر وتونس

لوسائل الإعلام دور هام في نشر الوعي البيئي وتوجيه الرأي العام نحو القضايا البيئية وتسليط الضوء على التحديات البيئية، وهذا من أساسيات الإعلام بما فيه الإعلام الجزائري والتونسي وتظهر اختلافات في التأثير والفعالية بناء على الإطار التشريعي وتغطية الموضوعات البيئية

- الإطار التشريعي لحرية الإعلام:

توجد العديد من القوانين في الجزائر التي تنظم عمل الإعلام إلا أن حرية الاعلام الحقيقة التي تفتح المجال واسعا أمام الإبداع مقيدة بالنظر في طبيعة تناولها للقضايا البيئية الحساسة التي تشكل نفعا عاما أو ضررا عاما، فلا قانون يحمي الصحافة والإعلام في حال خوضها في القضايا البيئية المرتبطة بالمشاريع الصناعية الكبيرة أو بالسياسات الحكومية، هذه القيود تحد من قدرة الصحفيين على تغطية مواضيع البيئة بحرية وتقديم نقد هادف ما يضعف تأثير الاعلام على الجمهور ويقلل من قدرته على حماية البيئة ونشر الوعي البيئي، إلا أن الأمر في تونس مختلف قليلا خصوصا قبيل "مجيئ قيس سعيد" لأن الإصلاحات التي جاء بها دستور 2011 أعطت مجالا خصبا للحركة الإعلامية حيث تم إقرار قوانين تكفل حرية التعبير والإعلام مما جعل الإعلام التونسي أكثر استقلالية وجرأة في طرح قضايا متنوعة، ووفرت بيئة خصبة تسمح للصحفيين بتغطية القضايا البيئية بشكل شفاف، وخلق جو يمتاز بالشفافية بمساءلة الصحافة للحكومة حول القضايا البيئة وخلق رأي عام حول الشركات والمؤسسات العمومية التي تسبب أنشطتها أضرارا بيئية

- الاهتمام بالبيئة ضمن وسائل الإعلام

---

[1] – حساب تونس الزرقاء: تاريخ التصفح: 2024/08/24، 10:37. متحصل عليه من الرابط:

https://bluetunisia.com/about-us/

[2] – إيكولوجي بودكاست: تاريخ التصفح: 2024/08/26، 14:00. متحصل عليه من الرابط:

https://youtube.com/@ecologiapodcast?si=5FQQnMiUHv9nZct3

كما أشرنا في تفاصيل هذا المبحث تظهر القضايا البيئية بوضوح في وسائل الإعلام التونسية، ويخصص الإعلام التونسي مساحة بينة للأحداث والمشاكل البيئية وتداعيات تغير المناخ من خلال حملات التوعية أو تقارير يومية أو برامج متخصصة، ورأينا تنسيقا إعلاميا واضحا بين الهيئات الإعلامية في تونس ومنظمات المجتمع المدني بتسليط الضوء على القضايا التي تضر بالبيئة وخصوصا كيفية إدارة نفايات المصانع بالإضافة إلى حملات النظافة الوطنية والحفاظ على البيئة عزز كل ذلك من قدرة الإعلام على التأثير الإيجابي في الجمهور لصالح البيئة .

أما في الجزائر فتبقى التغطية الإعلامية للقضايا البيئية محدودو مقارنة بتونس، وغالبا ما تكون تغطية موسمية أو متعلقة بأحداث كبرى مثل الحرائق والفيضانات، ونادرا ما نجد برامج قارة ومعمقة حول البيئة، أثر غياب التنشئة البيئية (لغيابها في المناهج الدراسية والدور الحديث وغير الفعال للجمعيات البيئية) في تأثير وسائل الإعلام على الجمهور للوصول لخلق رأي عام منحاز للبيئة وتكون أولوية في مساره التنموي، حتى ما توفر من برامج بيئية ينقصه الدعم المالي والمحتوى المتخصص.

خلاصة الفصل الثاني

تعد الديمقراطية التشاركية حديثة النشأة في كل من الجزائر وتونس ويعمل كلا البلدين على تعزيزها كجزء من استراتيجيتها لتحقيق التنمية المستدامة والشمول المجتمعي، ويتزايد التركيز على إشراك المواطنين ومنظمات المجتمع المدني في عمليات صنع القرار فيعد تفعيل الحوكمة البيئية مؤشرا قويا وأساسيا من كلا البلدين لحماية البيئة وضمان استدامة ثرواتها وحماية الموارد الطبيعة من التلوث، فالمجتمع المدني يلعب دورا محوريا في تعزيز الديمقراطية التشاركية في كلا البلدين ولاحظنا حسب ما سبق من مباحث أن هناك العديد من الجمعيات البيئية التي تنشط رغم القيود القانونية التي تحد من فاعليتها، أما الإعلام البيئي فلاحظنا انه يبذل جهدا متزايدا لتسليط الضوء على القضايا البيئية لكن زيادة تأثيره تبقى ضرورة ملحة لخلق فضاء تشاركي بين الفواعل المحلية والرسمية والإستفادة من جميع الأصوات التي تنتصر للبيئة من حقوقيين ورسميين وبرامج نوعية وقد حققت الرسالة الإعلامية البيئية في الآونة الأخيرة تقدما ملموسا(وخصوصا منها وسائل التواصل الاجتماعي) فقد أصبح هناك وعي أكبر بين المواطنين حول دورهم في حماية البيئة، وبالتأكيد المساهمة المجتمعية البيئية والإعلام البيئي لهما الدور المحوري وأداتين قويتين لخلق تدافع نحو السيطرة على الحشد وتوجيهه إيجابا نحو الالتفات إلى البيئة وأنه لا تنمية ورفاه حقيقي دون أمن البيئة واستقرارها.

الفصل الثالث

تحديات وآفاق الديمقراطية التشاركية والأمن البيئي في الجزائر وتونس

الفصل الثالث: تحديات وآفاق الديمقراطية التشاركية والأمن البيئي في الجزائر وتونس

الواقع الجيوسياسي المشترك للجزائر وتونس يفرض التحديات والآفاق نفسها فما دمنا نتشارك البر والبحر والجو فكيف لنا أن نفصل المشاكل ونجزئ الحلول، فالأنظمة الهجينة بين الرئاسية والبرلمانية وشبه العسكرية وشبه الديمقراطية التي حكمت وتحكم البلدين انتجت واقعا سياسيا يكاد يكون نفسه إلا من نزر يسير، فالبلدان من دول جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط، تتشاطران الحدود والمناخ، تشتركان في الأنظمة البيئية ونفس الحياة البرية، ولهما نفس الموقع الجغرافي، ونفس نمط ومستوى التصنيع، ومن دول المغرب العربي الإسلامي الذي يقع شمال قارة إفريقيا ويطل على البحر الأبيض المتوسط شمالا، بشريط ساحلي طوله 4837 كم، وغربا المحيط الأطلسي بشريط ساحلي طوله 3146 كم، وتحده مصر والسودان شرقا، وجنوبا الساحل الإفريقي، تشق سلسلة الأطلس التلي شمالا كل من تونس، الجزائر وصولا إلى المغرب، والأطلس الصحراوي يشق هذه الدول جنوبا، إضافة إلى شريط ساحلي واحد وسهول داخلية تفصل بين سلسلتي الأطلس التلي والصحراوي، والنتيجة هي تجانس المجال المغاربي الذي يتميز بالتنوع في الوحدة نظرا لاتساعه الكبير، حيث يسيطر مناخ البحر الأبيض المتوسط في الشمال، بينما يتميز الجنوب بالمناخ الصحراوي.

وصف الدكتور مصطفى الفيلالي المغرب العربي بأنه: "متسَع جغرافي متصل المفاصل، متجانس الخصائص المناخية والسمات الطبيعية، متكافئ في الموارد ومنابع الرزق، متجانس العمران، ومتقارب الملامح البشرية، يشكل على الضفاف الجنوبية من سواحل الحوض الغربي للبحر المتوسط جبهة عمرانية عريضة في أفق حضاري موصوف، ويمتد على خطوط المواصلات التجارية وعلى طرق الترابط الاجتماعي والتفاعل الثقافي بين الشمال والجنوب، ومن الغرب إلى الشرق، فيكسب الجهة المغاربية موقعها هذا عمقا إفريقيا إلى جانب امتدادها العربي الإسلامي ومجاورتها لمشارف الغرب الأوربي فينطبع العمران البشري فيها بملامح التجانس والتقارب الثقافي والتمازج الاجتماعي"[1]

وعلق أيضا عن تمازج شعوب المنطقة قائلا: "نتجت عن هذا التمازج التاريخي الجغرافي وحدة ثقافية أصيلة طبعت المجتمع المغربي من أقدم عصوره فتقاربت ألسنته ولهجاته، وتوحدت معتقداته وتناسقت أساليب العيش ومظاهر السعي وخصائص الذوق وملامح المزاج، فلما ترسخت قدم الفتح الإسلامي في ربوعه لم يلبث أن تخلص المغرب العربي من الانقسامات المذهبية ومن الفتن الدينية، فتوحد المعتقد بين أهله على مذهب واحد وانحسر عن الجهة ما سواه، وإن بين أصناف المجتمع المغربي، رغم تنوعها في السمات البشرية من الشمال

[1] – مصطفى الفيلالي؛ المغرب العربي الكبير نداء المستقبل، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1989، ص 19.

إلى الجنوب، تقاربا ملموسا في المزاج وفي المراجع السلوكية تتمثل بالخصوص في كفاءة الانفتاح وقابلية الحوار، وتتضح في القدرة على التجاوز وفي المزج العفوي بين المرح والجد وإن كانت ملكة التجاوز لا تنفي عن بعضنا بذور الغضب"[1]

تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم التحديات والآفاق التي تواجه الديمقراطية التشاركية والأمن البيئي في الجزائر وتونس.

المبحث الأول: التحديات التي تواجه تنزيل الديمقراطية التشاركية

تعوق عملية الإصلاح السياسي في دول المغرب العربي – ونخص بالذكر منها عينتي الدراسة الجزائر وتونس– تحديات تحول دون ايجاد ساحة توافقية لعمل تشاركي، من أهمها ضعف الإطار القانوني والدستوري، وضعف الحاضنة لمشاركة مجتمعية فعالة، وضعف الأداء الاقتصادي وتردي الحالة الاجتماعية والثقافية وعدم الاستقرار، والهياكل السياسية المغلقة وانتشار الفساد والمحسوبية.

المطلب الأول: صعوبات تنزيل الديمقراطية التشاركية في الجزائر

أولا: الهيكل السياسي المغلق

يعاني النظام السياسي في الجزائر من مركزيته وانغلاقه وعدم انفتاحه على مشاركة فعّالة مع مختلف الجهات، فتركيز الحكم في يد قلة من النخب وافتقاره إلى تداول حقيقي على السلطة، وضع هذا الهيكل الجزائر في مواجهة معيقات الاصلاحات الديمقراطية ويمكن تحليله من عدة جوانب أهمها:

1 . سيطرة الحزب الواحد على مفاصل الدولة حتى بعد إقرار التعددية السياسية، بقي حزب جبهة التحرير الوطني الحزب الحاصل على أغلبية الأصوات في معظم المناسبات الانتخابية على مدى أكثر من خمسة عقود كرس هذا لمشهد سياسي واجتماعي تغيب فيه التعددية السياسية وحول جبهة التحرير من حركة تحررية إلى أداة سياسية تحتكر السلطة، ورسخ لنظام سلطوي يورث الحكم وفق الانتماء الحزبي والجهوي وأضعف المشاركة الشعبية في الحياة السياسية وأدى لتفشي الفساد والمحسوبية وأخّر ترسيخ نظام ديمقراطي تحكم فيه المؤسسات التي لا تزول حتى ولو سقطت الأنظمة، مؤسسات تخضع فيها الهيئات المنتخبة للمحاسبة والمساءلة البرلمانية والشعبية.

[1] – المرجع نفسه، ص 20.

2 . الجهاز البيروقراطي (الموروث الاستعماري) القاتل الصامت لكل محاولات الإصلاح والتغيير، رسخ هذا الجهاز الجمود الإداري وغيب الكفاءة وعطل كل محاولات التنمية وأجهض جل محاولات النهوض والإقلاع الاقتصادي.

ذكر عبد الحميد الإبراهيمي في كتابه "في أصل الأزمة الجزائرية" أنه رغم رحيل 900 ألف أوربي (كان ينسب للجزائر) قبيل إعلان الاستقلال وهو ما لم تكن فرنسا تتوقعه ولا تتمناه، لكنه تم الإبقاء على الجهاز الإداري الاستعماري وفق ما تنص عليه اتفاقيات "إيفيان" ولم تجر إصلاحات أو تغييرات في (البنى) أو الأجهزة التي كانت معدة في الأساس لقمع الجماهير، وبقي الحضور الفرنسي والموروث الاستعماري على مستوى إطارات الوظيفة العمومية على الرغم من الرحيل الجماعي للأوربيين عام 1962. وذكر الابراهيمي في كتابه الإحصائيات التالية.

الجهاز الإداري الجزائري عام 1962

إطارات فرنسية	13729	% 19,6
إطارات جزائرية متخرجة من مدارس الإدارة الاستعمارية	22182	% 31,7
المجموع الأول	35911	% 51,3
إطارات قادمة من جبهة التحرير الوطني	34097	% 48,7
المجموع	70008	%100

المصدر: عبد الحميد الابراهيمي؛ في أصل الأزمة الجزائرية 1958-1999، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 67.

وأكد عبد الحميد الابراهيمي إلى أن الحضور الفرنسي في الإدارة الجزائرية يكتسي طابعا مباشرا وغير مباشر فالحضور غير المباشر يتمثل في العدد الكبير من الإطارات القادمة من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أو الذين كانوا في الإدارات المغربية والتونسية المتأثرين كلهم بالنمط الإداري الفرنسي.

أما الحضور المباشر فيظهر في كون نصف إطارات الوظيفة العمومية هم فرنسيون، وإما جزائريون دربتهم وأعدتهم فرنسا بمنظور استعماري لضمان بقاء مصالحها، وتدعم هذا الحضور بإطارات فرنسية بقيت في الجزائر تمثل نحو 40% من الإطارات العاملة في أعلى مناصب التصور والقرار، وبين الابراهيمي الحضور الفرنسي من خلال وضعه للجدول التالي:

فئات التأطير في الوظيفة العمومية

فئة التأطير	الإطارات الفرنسية والجزائرية الموالية لفرنسا
الفئة أ: إطارات الإعداد والقرار	43 % (39 % فرنسيين)
الفئة ب: إطارات تسيير	77 % (43 % فرنسيين)
الفئتان ج ود: إطارات دنيا	12 % (3% فرنسيين)

المصدر: عبد الحميد الابراهيمي؛ في أصل الأزمة الجزائرية 1958–1999، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 68.

هيكلية هذا النظام الإداري ومركزيته (الموروث الاستعماري) والأسس التي وضع عليها أصلا جعلت إحداث إصلاحات وتغييرات تمس واقع الشأن العام الجزائري أمرا يكاد يكون مستحيلا، أضعف هذا البناء الديمقراطي المؤسسات فما نلاحظه من تعاقب الحكومات والوزراء والمخرجات واحدة، بطيئة ضعيفة هزيلة في جل القطاعات ولا تضطلع بالتحديات التي تواجهها الجزائر خصوصا الحساسة منها مثل قطاع التربية والتعليم والتلاعب الذي يتم على مستوى المناهج التعليمية، وعلى مستوى توظيف الإطارات التي تنهض بهذا القطاع. فنهضة الأمم والشعوب لا تكون إلا بالعلم والاستثمار في إصلاح المنظومة التعليمية يعدُّ استثمارا في مستقبل الشعوب حيث يسهم في بناء أجيال قادرة على مواجهة تحديات العصر والمساهمة بفعالية في تطوير مجتمعاتها.

والقطاع الاقتصادي ليس بمنأى عن السياسات العبثية لهذه الإدارات وهو ما حال دون الانتقال بالجزائر من وضع تُملى عليها السياسات لتنفيذها إلى وضع تنتج فيه ما يلزمها من سياسات، فالاقتصاد الذي كان موجها إلى السوق الأوربية، والفرنسية على وجه الخصوص خلال الفترة الاستعمارية أدى إلى ظهور اقتصاد انتاجيته موجهة للخارج على حساب داخل فقير ومن نتائج هذا التوجه الاقتصادي:

ـ ترويج نموذج الاستهلاك الذي جلبه الأوربيون من فرنسا وتقبل عدد كبير من الجزائريين له خاصة سكان المدن.

ـ جهاز إداري ضخم خلق العديد من المشكلات باستنزافه أموالا ضخمة بالإضافة إلى تمكين الطبقة البرجوازية من تشويه وتحريف التوجهات الاقتصادية للبلاد لخدمة المستعمر موجودا ومدحورا[1].

[1] . بن عودة محمد؛ "التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر بعد الاستقلال"، **مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية**، العدد: 1، المجلد: 8، جامعة العربي التبسي، 2023، ص 250.

ـ الهجرة نحو المدن مما تسبب في نقل الجزائري من ريفه المنتج والمصدر إلى المدينة التي أصبح فيها يعاني فيها هوس الاستهلاك مما رفع كلفة الاستيراد وأثر سلبا على الوضع الاقتصادي.

3 . أجهزة الجيش والمخابرات تعتبر هي الأخرى من القوى الرئيسية التي تؤثر في صنع القرار السياسي، نظرا لدوره التاريخي في المشهد السياسي وتأثيره في أكثر من محطة في تعيين وصنع قيادات وإزاحة بعضها، وتدخلاته في السياسة قائمة بشكل غير رسمي لكن تداعياتها ظاهرة للعيان.

هناك قلة في البحوث والدراسات التي توضح العلاقة بين الجيوش العربية وأنظمتها السياسية نظرا للطابع الأمني الغالب على الأنظمة العربية، لكن سردية المشهد العام منذ الاستقلال يبين أن العسكري انقلب على السياسي المعين أصلا بموافقته، في العام 1965 انقلب قائد الأركان آنذاك الهواري بومدين على الرئيس الراحل أحمد بن بلة، أصطلح على هذا الانقلاب التصحيح الثوري لإضفاء بعض النعومة السياسية على المشهد.

والعلاقة الوطيدة للجيش الجزائري بالسلطة جعلته المحرك الرئيس للعبة السياسية وصاحب السلطة الحقيقي، فالتجربة الديمقراطية الأولى في الجزائر تم "وأدها" من الجيش الجزائري بإيقاف المسار الانتخابي سنة 1992.

كرس إيقاف المسار الانتخابي سنة 1992 لتعزيز وتغلل الجيش اكثر في مفاصل الدولة، فانتخاب بوتفليقة للعهدة الثالثة في أفريل 2009 وفوزه بالمرتبة الأولى وبعهدة ثالثة بن سبة 90.33 % ويبدو أنه كان مدعوما فيها من جانب المؤسسة العسكرية رغم توتر العلاقة بينهما من بداية 2005[1]، رغم انه سعى في الفترة (1999 ـ 2019) لتقليص نفوذ الجيش في السياسة معززا سلطته، إلا أن الجيش استمر في لعب دور مؤثر خاصة في الأوقات الحرجة.

ففي أعقاب حراك فيفري 2019 الذي طالب فيه الشعب بتغيير رموز النظام "البوتفليقي" تدخل قائد الأركان "القايد صالح" في 26 مارس 2019 ودعا إلى تطبيق المادة "102" من الدستور التي تنص على شغور منصب الرئيس بسبب العجز عن أداء مهامه، ليعلن بوتفليقة بعدها بفترة وجيزة عن استقالته تحت ضغوطات الحراك والجيش طبعا

4 . إلى جانب الصراع على القيادة السياسية للنظام (والعسكرية) والسعي لامتلاك الدولة، أصبح هناك رفض من قبل المجتمع للنظام السياسي حيث اتسمت العلاقة بين الدولة والمجتمع بطابع غير منسجم تمظهرت علاقته

---

[1]. فوزية قاسي وعربي بومدين: "العلاقة بين الجيش والسلطة السياسية في الجزائر: بين حكم الواقع وتحديات نزع الطابع العسكري"، **مجلة سياسات عربية**، العدد 19، مارس 2016. ص65.

كأزمة في تمزقات النسيج الاجتماعي ويأس المواطنين وضآلة الشرعية السياسية وغياب العدالة الاجتماعية والتداول على السلطة وطريقة الحكم السياسي المبنية على الولاءات الخاصة[1].

وهو ما أدى إلى تقزيم دور الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني الحقوقية منها والإنسانية والبيئية، وعملها ضمن إطار محدود لتفادي الاصطدام مع هذه الفواعل التي خلقت نظاما يصعب فيه التغيير السياسي، وتظل السيطرة مركزة في أيدي مجموعة محددة من الأفراد واللوبيات.

ثانيا: المال السياسي والفساد الإداري

تعيق الممارسات الفاسدة والمحسوبية من تعزيز مشاركة المواطنين بشكل عادل وفعال، فطيلة عشرين سنة من الحكم "البوتفليقي" لم يؤسس لأي محاولة لتكوين مجتمع العقلانية الحديثة فكريا وثقافيا ونفسيا وماديا، مجتمع يمكنه أن يحدث قطيعة مع المعطيات المادية والثقافية التي ولدت المناخ السائد الفاسد في جزائر ما قبل بوتفليقة، بل تخلى عن الرأسمال الوطني المرتبط عضويا بسمات الشخصية الوطنية ونفسيتها وأخلاقياتها، مع فرض السلطات الجزائرية المتعاقبة لقشور النماذج الاستغلالية المستوردة من التجارب الأجنبية الفجة، وإحلالها محل البنية الجماعية التقليدية للمجتمع الجزائري، وفشل النظام الجزائري منذ الاستقلال إلى الآن فشلا ذريعا في إيجاد الصيغ الملائمة التي تنتج البدائل المنبثقة من إيجابيات تراث التجربة الوطنية، ومن التجارب الإنسانية الأكثر تطورا وتقدما، كل هذا ساهم في تكبيل الدافع الحيوي الوطني وشل الفرص المتاحة للإقلاع[2] مما أنتج:

1. تعطيل الأطر الوسيطة وتمييع الفضاء السياسي: ففي الظاهر كل الأطر متوفرة للتعبير عن انشغالات المواطن الجزائري، ولكن وظيفيا غير مفعلة وتفتقد للمصداقية، فالنظام الجزائري فضل التفنن في إنتاج المشهد السياسي التعددي الشكلي مع الاجتهاد الدائم في تعطيله وظيفيا بكل الطرق المتاحة.

2. توريط الإدارة في شراء الذمم وإغراق الفضاء السياسي بجيش من الانتهازيين.

3. التزوير الناعم المسبق في المواعيد الانتخابية، مما أدى إلى تراجع مصداقية وأداء المجالس المنتخبة، وتميز عملها بالهشاشة والفساد بشكل متصاعد منذ الانتخابات البرلمانية عام 1997 وهو ما أثمر مجالسا هشة أفرزت ديمقراطية تشاركية شكلية.

---

[1]– الوناس حمداني: "الانتقال الديمقراطي وأزمة التحول السياسي في الجزائر(92–89) التجربة والآليات"، المجلة الجزائرية للدراسات، ع8، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2017، ص 11.

[2]– عمر أزراج؛ يوميات الحراك نحو تحرير الجزائر من النظام الديكتاتوري، دط، الجزائر، دار خيال، 2019، ص ص 6،7.

4. انتشار الخطاب السياسي الاستفزازي التهريجي، وإقصاء وتهميش كل صوت معارض ومنتقد للوضع.

حافظ نظام عبد المجيد تبون هو الآخر على كثير من ملامح النظام السابق، وقام بإصلاحات شكلية لينقذ ويضمن لأجهزة النظام السابق استمرار مكانتها بأساليب أكثر حداثة.

ولا تزال آلة التزوير واستشراء المال السياسي التي أبقت (بوتفليقة) على رأس النظام لعشرين سنة مستمرة، رغم الالتزامات 54 التي قدمها عبد المجيد تبون في (مادته الأولى) يجب مراجعة الدستور من أجل:

. تكريس الديمقراطية.

. يؤسس لفصل حقيقي بين السلطات.

. يعزز الصلاحيات الرقابية للبرلمان.

. يسمح بعمل متناغم للمؤسسات.

. يحمي حقوق وحريات المواطن.

. يكرس حرمة والزامية تحديد فترة ولاية الرئيس لعهدة واحدة قابلة للتجديد مرة واحدة.

تتبع هذه البنود بعد 5 سنوات من انتخاب عبد المجيد تبون رئيسا للبلاد يعطي صورة عن الجزائر الحقيقة، ففي جزئية الفصل بين السلطات حيث يعتبر أحد أهم الضمانات القانونية وأبرزها في مجال المحافظة على نفاذ القواعد الدستورية، وتكريس الواجهة الصلبة لنظام ديمقراطي، ويقوم هذا المبدأ على تحديد اختصاصات كل سلطة، ويعمل على تكريس الرقابة المتبادلة لضمان التوازن بينها، نجد أن تدخل السلطة التنفيذية في السلطة التشريعية على المشاركة في الوظيفة التشريعية لا يقتصر على الاطلاع فقط، بل يمتد إلى التدخل في سير عمل السلطة التشريعية، وإعداد جدول أعمال البرلمان، والتأثير في سير أشغال الجلسات، فقد أقر المؤسس الدستوري وسيلتين تسمح للسلطة التنفيذية بمراقبة السلطة التشريعية (حل المجلس الشعبي الوطني . والاعتراض على القوانين من طرف رئيس الجمهورية)، ففي المادة 151 من التعديل "يمكن لرئيس الجمهورية أن يقر حل المجلس الشعبي الوطني، أو إجراء انتخابات تشريعية قبل أوانها بعد استشارة رئيس مجلس الأمة، ورئيس المجلس الشعبي الوطني ورئيس المحكمة الدستورية، والوزير الأول أو رئيس الحكومة حسب الحالة" وحسب ما ذكر سابقا تعد السلطة التشريعية هي الأضعف مع باقي السلطات.

وفي مادته 07: تعزيز الديمقراطية التشاركية التي يكون فيها المواطن طرفا فاعلا وغاية منشودة للنشاط العمومي، من خلال الحوار التعاوني وتشاور مستمر بين السلطات المحلية والمواطنين للمشاكل وتقييم السياسات العامة، ولكن الواقع التشاركي يعاني من شكلية وسطحية تكرس للإطار الشكلي أكثر من الواقع التفاعلي.

يجب أن نعترف أن السلطة نجحت في إنتاج نظام ديمقراطي مغشوش له واجهة جميلة تحلم بها الكثير من المجتمعات، وتتمتع بالكثير من الحريات والهوامش الشكلية المهمة، ولكن درجة استقالة المواطن كانت أكبر فقد وصلت لمستوى لا يسمح باستغلال تلك الهوامش، والدليل عدد الأصوات التي حصدها الرئيس تبون في انتخابات 2019 هو 4.947.523 من كتلة ناخبة تقدر بـ أربعة وعشرون مليون 24.000.000 (حسب إعلان المجلس الدستوري لنتائج انتخابات 2019)

ثالثا: القيود القانونية

مبادئ وقواعد الدستور والقوانين واللوائح وما يقره من مؤسسات وهياكل إما أن يقيم ذلك بناء ديمقراطيا أو حالة استبدادية تسلطية، والمتتبع لواقع الإصلاحات الدستورية في الجزائر يلاحظ حالة من عدم قدرة الإطار الدستوري والقانوني لتفعيل عملية تشاركية وحالة ديمقراطية لعدة أسباب:

1. حداثة التشريعات التي تقر بالتعددية الحزبية: دستور 1989 يمثل نقطة تحول مهمة في التاريخ السياسي للبلاد وعلامة فارقة في تاريخ الجزائر السياسي نظرا لحساسية الوقت الذي شرع فيه، فقد تم اعتماده بعد أحداث أكتوبر 1988، الأحداث التي ابدى فيها الشعب رغبة في استعادة سيادته، ورد الاعتبار لنفسه، وطموحه إلى آفاق من الجهد الحضاري التاريخي الذي يعيده لمكانته التاريخية كما كان قبل الحقبة الاستعمارية[1].

2. غياب التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وسيطرة الثانية، وهو ما يقوض الاحتكام إلى الأغلبية، ويضعف هذه القوانين ويجعل من أقوى سلطة في البلاد تمتاز بالهشاشة، فمعظم القوانين تكون مقترحات من الحكومة وتقوم بتمريرها في الجلسات البرلمانية، وهو ما يجعل من سدة البرلمان قاعة للتصويت ورفع الأيدي، أو الاقتراع السري على قرارات ليست نابعة من تشاور ورأي الأغلبية البرلمانية.

3. رئيس الوزراء يكون معينا من رئيس الجمهورية على حساب رئيس حزب الأغلبية البرلمانية، وهذا يفتح تساؤلا لماذا لا يكون رئيس الحكومة في الجزائر هو رئيس الحزب الفائز بالأغلبية؟ هل لأن النظام الجزائري نفسه يدرك

[1]– احميدة عياشي؛ الحركة الإسلامية في الجزائر الجذور– الرموز– المسار، ط2، الدار البيضاء، عيون المقالات، 1993، ص 239.

أن رئيس حزب الأغلبية غير مؤهل أصلا لرئاسة الحكومة؟ أم لأن حزب الأغلبية البرلمانية أصلا ليس بأغلبية نظرا لغياب الشفافية والنزاهة في جل العمليات الانتخابية وعمليات التزوير وشراء الذمم والاصوات؟ يؤكد هذا دائما غياب الدوافع الحقيقة لدى النخبة الحاكمة في إحداث تغيير للواقع خشية فقدان الامتيازات والمصالح التي تمتلكها اللوبيات والجماعات الحاكمة.

4 . التشريع من طرف رئيس السلطة التنفيذية في الفترة ما بين دورتي البرلمان، وللسلطة التنفيذية الحق في حل البرلمان متى شاءت يقوض ذلك مبدأ الفصل بين السلطات ويكرس خيار أولوية المعين على المنتخب.

5. المؤثرات الخارجية الضاغطة بهدف ترتيب أوراق شرق أوسط جديد خصوصا بعدما ما يسمى بثورات الربيع العربي، والمؤثرات الصهيونية العالمية لتسوية قضية الشرق الأوسط وفتح الطريق أمام مشروع التطبيع، كان من المفروض أن تفتح هذه الضغوطات التحام الجبهة الداخلية خصوصا في الجزائر وتونس وتوجهها نحو إصلاحات شاملة لكن للأسف مازلنا نلاحظ تشريعات لا ترقى إلى مستوى التحديات، وممارسات منفصلة وبعيدة عما يقتضيه الواقع.

6 . أزمة الإصلاحات السياسية اللاتشاركية التي بادرت إليها السلطة دون استشارة المواطنين والقوى الحية في البلد، والنمط البائس في اختيار المسؤولين وتعيين الزملاء والاتباع...، وغياب الديمقراطية وانعدام الشفافية في وظائف النظام وعلبته السوداء، وظهور نمط استهلاكي تفاخري على حساب بطالة وفقر وحرمان باقي الفئات، وأزمة أخلاقية تمثلت في مراكمة الثروة بين يدي قلة، وترقيات على كافة الصعد بغير وجه حق، أدى كل ذلك إلى غياب الانخراط القاعدي في العملية السياسية.

رابعا: ضعف المعارضة السياسية

تواجه المعارضة السياسية في العديد من الدول بما في ذلك الجزائر مجموعة تحديات تعيق قدرتها على التأثير الفعال في المشهد السياسي، منها التضييق القانوني والسياسي مثل قوانين تنظيم الأحزاب السياسية أو قوانين الطوارئ التي تحد من حريتها في العمل، تفتقد المعارضة السياسية في الجزائر فاعليتها وتأثيرها في قرارات النظام السياسي ومواجهة الحكومة، نظرا لعدم وضوح أهدافها فتارة تشارك مع أحزاب النظام في إدارة الدولة، وأحيانا أخرى تجدها تلعن النظام نفسه وتشيطنه. وبسبب انقساماتها الداخلية والتناقضات في برامجها

وخططها وسياساتها، تحولت المعارضة السياسية في الجزائر إلى عمل سياسي يخدم أهداف ومصالح ذاتية لقوى وتيارات تنظيمية سياسية مختلفة، فاتسم هيكلها التنظيمي بالهيراركية وقرارها بالمركزي.

تعاني المعارضة السياسية في الجزائر من نقص الموارد المالية والإعلامية مقارنة بالأحزاب الحاكمة، مما يجعل من الصعب عليها الوصول إلى الجمهور الواسع لإيصال أفكارها وبرامجها، مما يضعف ثقة الجمهور بها خاصة إذا لم تتمكن من تقديم بديل واضح أو برنامج سياسي واقعي ومقنع.

غياب معارضة سياسية فاعلة ومنظمة، وغياب الرقابة الحزبية على النظام الحاكم انعكس سلبا على عجلة الإصلاح والتنمية، وجعلها تسير ببطء ووفق إرادة السلطة في جو مغلق ومنفرد بالقرار السياسي.

المطلب الثاني: تحديات الديمقراطية التشاركية في تونس

أولا: عدم الاستقرار السياسي

عدم الاستقرار السياسي في تونس بعد الثورة، وإدارتها لمرحلة انتقالية، وتصدر الوضع الاجتماعي للحالة العامة، كل ذلك أفرز دون شك تحولات بنيوية في المشهد السياسي والانتخابي التونسي، يمكن ملاحظتها في خصائص النظام السياسي والقانون الانتخابي ومضامين دستور عام 2014 من ناحية، "وانفجار الأحزاب" وحركة مغادرة / صعود/ عودة فاعلين سياسيين مدمجة في تفاعلات سيولة سياسية وتحولاتها السيسيولوجية من ناحية أخرى، وقد جعلت من التنظيم الإرادي والحر، الحزبي واللاحزبي، التقليدي والتجديدي، أمرا ممكنا قانونيا ومؤسسيا وقيميا، ولا تفتأ الديمقراطية التونسية على هشاشتها تباغتنا بدينامية نشوء كيانات "مستحدثة" من مبادرات مواطنية، وتشكيل قوائم مستقلة في مجمل الانتخابات التشريعية، فقد عرفت تونس في أربع محطات انتخابية (2011. 2014. 2018. 2019) ترشحات متفاوتة للمستقلين، وحركية مواطنية وقوائم انتخابية ذات منحى مواطني لا حزبي، رغبة منها في تحرير الفعل السياسي من التحزب الكلاسيكي وممارسة النضال السياسي على نحو مغاير[1].

مضى على الثورة التونسية أكثر من 14 سنة شهدت فيها البلاد تحولات وتغيرات عميقة عدة لا تزال جارية بأنساق متفاوتة، وكانت هذه المدة كافية لرسم الحالة الإبستيمولوجية من أجل فهم تلك التحولات التي ترافق الانتقال الديموقراطي، إذ شهدت انتخابات تشريعية رئاسية ومحلية كرست التداول السلمي على السلطة

[1] – حافظ عبد الرحيم، عبد الرزاق المختار وآخرون؛ تجربة الانتقال الديمقراطي في تونس 2010– 2020 معضلات التوافق والاستقطاب، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021، ص 444.

والاختيار الحر للحاكمين وميلاد دستور مدني يعد من أفضل الدساتير في الوطن العربي من حيث تكريس جملة حقوق الإنسان المدنية والسياسية التي نصت عليها المواثيق الدولية، وجرى أيضا –في هذا المسار تحديدا– توسيع المشاركة السياسية والتقدم خطوات مهمة في مسار العدالة الانتقالية، وعلى الرغم من هذه المسافة المهمة التي اجتازتها تونس في تكريس انتقالها الديموقراطي في كثير من الثبات، فان جملة من العثرات الكثيرة لا تزال تتربص بهذه الديموقراطية الفتية، وإذ تؤكد تقارير دولية كثيرة سلامة الاختيار فإنها تشير أيضا إلى مساحات واسعة من الهشاشة التي قد تربك هذه التجربة (الاقتصادية والاجتماعية، وتنامي الفساد، وتعثر العدالة الانتقالية)[1]، مما أثر على فعالية المبادرات التشاركية.

بعد سقوط بن علي تصدر القايد السبسي أول انتخابات رئاسية بعد الثورة في 21 ديسمبر 2014 بعد خروجه من الحكومة وتأسيس حزبه نداء تونس الذي جمع فيه شمل الأحزاب والشخصيات المناوئة لحركة النهضة الحزب المحسوب على التيار الإسلامي خوفا من تصدره للمشهد، ضم نداء تونس الحزب الجمهوري، وحركة نداء تونس، وحركة الوطنيين الديمقراطيين، وحزب العمال التونسي وأحزاب ديمقراطية أخرى. تصدر حزب نداء تونس أول انتخابات تشريعية في البلاد بقيادة القايد السبسي بـ 86 مقعدا، وحزب النهضة بـ 69 مقعد، و4 مقاعد لحزب الرئيس المؤقت منصف المرزوقي.

أسفرت هذه الانتخابات عن تغيرات جوهرية في المشهد السياسي، من خلال إعادة رسم خريطة القوى والتوازنات السياسية، أسست تلك الانتخابات لشرعية جديدة لممارسة الحكم تمثلت في شرعية المؤسسات، حيث انتهت المرحلة الأولى بتوافق إسلامي علماني لبناء الجمهورية الجديدة وتشكيل حكومة الترويكا.

- **التقارب العلماني الإسلامي نقطة انطلاق:**

شكل التقارب العلماني الإسلامي نقطة انطلاق لتأسيس مرحلة جديدة في قيادة الدولة التونسية من خلال ترويض فكريهما نحو بناء حكومة ائتلاف وطني، من جهة أخرى تحاول مسايرة تطلعات المجتمع التونسي عامة لميله ومناصرته لحركة النهضة كونها تدافع على مقوماته الإسلامية التي سلبت منه في العهدتين السابقتين، وتمكن الخطاب الأيديولوجي لحركة النهضة من امتصاص ثنائية مشروع ديني/ حداثي الذي اشتغل عليه خطاب خصوم النهضة العلمانيين واليساريين، بطريقة فندت معه الدعاية التي مفادها أن النهضة "تهدد مكاسب الحداثة"، وأنها ستنقلب على "الأنموذج المجتمعي التونسي" المتسم بالانفتاح والوسطية وتكريس الحقوق العلمانية

[1] – المرجع نفسه، ص ص 13،14.

للمرأة وتعزيزها وحرية الاعتقاد[1]. ما عرقل مسار التحول الديمقراطي أو على الأرجح بناء "دولة الثورة" هو غياب شخصية وطنية ذات حضور كاريزمي وخطاب سياسي مؤثر، مع رؤية واضحة لمسار التحول الديمقراطي، تمكنه من التقليل مما يميز الفترات الانتقالية من تذبذب وضبابية وارتجالية في اتخاذ القرارات، وهو ما أثر سلبا على هيبة الدولة وثورية المرحلة الانتقالية، خاصة وأن الشعوب العربية متعودة على صورة القايد الذي يسير الدولة كمالك وليس كمفكر أو قيادي ديمقراطي، ومما شكل خطورة بالغة في الوطن العربي عموما أن الثورات لم تتمكن إلا من هز رؤوس السلطة القائمة، ووضع الشعب في وضعية التشارك في الحكم دون تمكينهم من ثقافة ومبدأ التشارك والتعايش الديمقراطي، كما أن مهمة التحول الديمقراطي لا يجب أن يوكل الجزء الأكبر منها للسلطة الحاكمة، بل يجب أن توزع ويشارك فيها كل القوى السياسية المؤيدة والمعارضة ومنظمات المجتمع المدني وفق علاقة جدلية سلمية تحفظ حق المعارضة السياسية وتحمي السلطة من فوضوية هذه الأخيرة في ظل نظام ديمقراطي حقيقي نابع من الدستور التونسي وفي ذات الوقت خاضع له وليس مرتبطا بأشخاص أو شعارات براغماتية ظرفية[2].

فترة تمت إدارتها باقتدار من طرف المكونات السياسية بالعمل ضمن المختلف فيه وتقبل كل طرف للآخر، الواضح المتفق عليه أن الاحزاب والتيارات السياسية في الأوطان العربية إما أن تكون أجنداتها وفق إرادة الحاكم وإما وفق أجندات خارجية، وقليل منها من يملك السير وفق إرادته وأهدافه واستراتيجياته وقواعده الشعبية، فما حصل في تونس رغم ما سبق ذكره يعتبر انتصارا على الأجندات لصالح تونس ووحدتها، لكن تغليب البعد السياسي وجعله أولوية في مرحلة ما بعد بن علي على حساب الجانب الاقتصادي والاجتماعي كرس حالة من التذمر الشعبي، ساقت حالة الغليان والتذمر الشعب التونسي للإجماع على شخصية أكاديمية ليس لها باع في العمل السياسي، ظنا أنها المخرج وبحثا عن أمل في شخصية جديدة، وكأن قدر هذه الشعوب أن تذل حاكما استعبدها لفترة زمنية أخذت من حضارته ونهضته لحاكم يكون أكثر بطشا ودكتاتورية.

---

[1] – سهيل الحبيب؛ المفاهيم الأيديولوجية في مجرى حراك الثورات العربية، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص ص 86-87.

[2] – عائشة عباش؛ جدلية السلطة والمعارضة السياسية في تونس دراسة تحليلية في علاقات الصراع والتفاعل والاحتواء، الأردن، دار الخليج للنشر والتوزيع، 2020، ص ص 172-173.

➢ **أزمنة الانقلابات العتيقة:**

في العام 2019 واجهت البلاد عدة تحديات أثرت على المسار الديمقراطي في تونس، فلم يكن أكبر المتشائمين حول الوضع السياسي في تونس يتوقع أن تؤول الأزمة السياسية في البلاد إلى السيناريو الذي وقع، في تكرار للمشهد الذي شهدته مصر منتصف عام 2013. وإذا كانت بعض الأنظمة العربية ترى في مؤسسة الجيش أكبر تهديد لها فهي تسن القوانين من أجل إبقاء هذه المؤسسة تحت حمايتها، فإن الأمر في تونس يختلف بعض الشيء نظرا لضعف هذه المؤسسة من جهة وحيادها من جهة أخرى[1]، وهو الأمر الذي مكن قيس سعيد من غلق العبة الديمقراطية في تونس وحصرها في شخصه.

خرج قيس سعيد على شاشات التلفاز محاطا بمجموعة من القيادات الأمنية والعسكرية يعلن "انقلابا ناعما" تضمن عدة إجراءات وصفت بأنها غير دستورية وتجاوزت حدود سلطته أبرزها كان:

- في 25 يوليو 2021 قام بتجميد عمل البرلمان لمدة 30 يوما ورفع الحصانة على النواب، وهو ما اعتبره الكثيرون إجراء غير دستوري لأنه لم يتم وفقا للإجراءات القانونية التي نص عليها في الدستور.

- تعليق عمل الحكومة وإقالة رئيس الوزراء هشام المشيشي، هذا الإجراء أثار جدلا حول مدى توافقه مع الدستور وكيفية تعيين حكومة جديدة.

- إصدار قرارات رئاسية تعزز سلطته التنفيذية وتحد من صلاحيات باقي المؤسسات دون استشارة البرلمان.

- في صيف 2022 قام بتعديلات دستورية عبر استفتاء شعبي.

- إعلان ترأسه للنيابة العمومية بدعوى متابعة ملفات تمس أمن البلاد، وفي مشهد يبدو قادم من أزمنة الانقلابات العتيقة لم يفوت سعيد الفرصة لتحذير معارضيه أن "من سيطلق رصاصة واحدة في سياق الاعتراض على هذه القرارات سيواجه بوابل من الرصاص من القوات المسلحة والأمنية ليس له حصر"[2]

مع استمرار الإجراءات الرئاسية توسعت دائرة الجدل وتباينت مواقف القوى السياسية بين مؤيد ومعارض، وقد جاء موقف الأحزاب المعارضة رافضا كليا للإجراءات المؤدية إلى إصدار مرسوم القانون المتعلق

---

[1] – المرجع نفسه، ص 153.

[2] – موقع الجزيرة، انقلاب قرطاج الناعم .. هل كتب قيس سعيد شهادة وفاة الديمقراطية في تونس؟، عبر الرابط: https://tinyurl.com/283ask5zD8%AF ، تاريخ التصفح: 2024/09/02، 08:11.

بالانتخابات، إذ ترى القوى المعارضة في التعديل الرئاسي على قانون الانتخابات مزيدا من النزعة الانفرادية لرئيس الدولة، فقد كان على الرئيس أن يستشير الأحزاب السياسية والجمعيات الناشطة في مجال الانتخابات، حسب القانون القديم، لكن القانون الجديد يهدف إلى الحد من تأثير الأحزاب السياسية وتركيز السلطة في البلاد في شخص رئيس الدولة[1].

➢ **مواقف الأطراف المحلية:**

. كان موقف النقابات العمالية ممثلة أساسا في الاتحاد العام التونسي للشغل ضعيفا جدا، إذا ما قورن بدوره في فترات سابقة، لأن الاتحاد اختار موقفا ضبابيا، على الرغم من تصريحات المركزية النقابية للاتحاد بأن الدستور الجديد يتضمن نصوصا توسع من سلطات الرئيس على حساب مؤسسات الدولة الأخرى.

. أما بالنسبة للأحزاب السياسية فقد توسع رفضها لقرارات قيس سعيد بعد أن تأكدت أنه ماض في مشروعه التهميشي لدور الأحزاب وجمعيات المجتمع المدني.

➢ أبرز السيناريوهات المحتملة لمآل الأوضاع في تونس هو **انهيار الحالة الديمقراطية واستمرار الرئيس التونسي (قيس سعيد) في الإدارة الانفرادية**، يرجح هذا السيناريو أن قيس سعيد مستمر في تنفيذ مسار 25 يوليو متجاوزا عددا كبيرا من القواعد الدستورية التي كانت سائدة في تونس لمدة طويلة ويدعم هذا السيناريو:

. الدستور الجديد في تونس يقر حالة السلطة الانفرادية للرئيس: إذ ينص المشروع الدستوري الذي تم التصويت عليه على سحب معظم السلطات من البرلمان وعدم قدرة المجالس النيابية على محاسبة رئيس الدولة أو إصدار لائحة لوم ضده، يعني ذلك انه حتى لو تمكنت الأحزاب المعارضة من الفوز في الانتخابات التشريعية فإنها لن تتمكن من إحداث تغيير يذكر في مسألة قرارات الرئيس ومسار يوليو 2021.

. الخطاب الرئاسي اليومي الذي يصف حال الدولة أنها في حرب شاملة على "أعداء تونس والمباعين في الخارج" وما إلى ذلك، يظهر أن الرئيس التونسي ماض في قراراته الفردية، ومستمر في فصل تونس عن الممارسات الديمقراطية التي كانت سائدة في مرحلة ما بعد الثورة 2011.

. الحملة الأمنية والإعلامية التي يوجهها نظام قيس سعيد ضد الأحزاب، لا سيما ضد حزب النهضة ثاني حزب سياسي، حيث تم اعتقال أبرز رموزه وعلى رأسهم رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي في 17 أفريل 2023،

---

[1] – وحدة الرصد والمتابعة، مآلات المشهد السياسي في تونس وأبعاده المستقبلية، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، ص2. عبر الرابط: https://tinyurl.com/2bdpz5yj

وهو البالغ من العمر 81 عاما، وكان يشغل رئيس البرلمان قبل أن يحله الرئيس قيس سعيد بُعيد استيلائه على السلطة في 25 جويلية 2021[1].

مثلت ثورة الياسمين الشارع التونسي بكل أطيافه ولم يشفع لها هذا الاجماع للنهوض بالحالة التونسية من حال تركه بن على إلى حال يتطلع إليه الشارع التونسي، وتصدر قيس سعيد المشهد في 2019 وعودته بالحالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية إلى فترة بن علي وأسوأ، من اعتقال خصومه السياسيين، والتضييق على الحريات، والتدخل في القضاء التونسي بعزل وسجن من يشاء وتعيين من يشاء، ورغم كل هذه القرارات الاستبدادية وإفضائها إلى نتائج سلبية على المشهد الديمقراطي في تونس إلا أن استقالة الشارع واضحة، حيث لم تعد تشهد الساحات والميادين خروج الشعب التونسي للتظاهر والاحتجاج على مثل حالة الاستبداد هذه إلا من تظاهرات محتشمة هنا وهناك لم تتمكن فيها قوى المعارضة من حشد الجماهير، يكاد لسان حال هذه الجماهير يقول "**يئسنا من انصلاح الحال العام، فكل ثورة تقابلها ثورة مضادة ولو بعد حين**"

ثانيا: التحديات الاقتصادية

تعيش منظومة الحكم في تونس حالة تراجع سياسي كبير نتيجة عدم قدرتها على تأسيس سياسة توافقية ثابتة ومستقرة في البلاد مع رؤى اقتصادية تنهض باقتصاد البلد وتعالج مشاكله المالية، فقد ورثت تونس وضعا اقتصاديا هشا تداعت أركانه في أخريات عهد بن علي الذي سعى إلى بلورة معادلة الخبز والأمن مقابل البقاء على رأس السلطة، فشلت هذه المعادلة نظرا لمجموعة ظروف اقتصادية مترديه حيث تضمن تقرير التنمية البشرية 2010 عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من طريق مؤشرات التنمية ومنها مؤشر الفقر في تونس، حيث تقدر نسبة الفقر في تونس 24.7% معتمدة على مقياس عالمي حدد عينة الفقر بـ 2 دولار للفرد الواحد يوميا، وقدر معدل التطور السنوي ب 10.4% وتطور ذلك المعدل ليصل 2.3% بين سنتي 2004 2007، وارتفع عدد العاطلين عن العمل بما يقدر بـ 14 ألف خلال المدة بين سنتي 2007 و2008، وسجلت نسبة البطالة لدى الفئات العمرية بين 14 و19 سنة 2007 نحو 34.1%.

كما أن النظام لم ينجح في تحقيق مستوى اجتماعي مقبول لدى شرائح البنية الاجتماعية، ويلاحظ أيضا زيادة مستويات ظاهرة الفساد بأشكاله كلها بصورة غير مسبوقة ولاسيما الفساد المؤسساتي بشقيه السياسي والإداري، يرافقه ارتفاع أسعار السلع مقابل انخفاض دخل الفرد[1].

[1] – المرجع نفسه. ص9.

كما تم تقسيم البلاد تنمويا واقتصاديا على جهات ساحلية منخرطة في الاقتصاد العالمي ومستفيدة من النمو ومداخيل الريع التي يوفرها الفسفات والبترول من جهة، وإلى جهات أخرى مهمشة وقع تسخيرها وإخضاعها قسرا للهيمنة الاقتصادية للشريط الساحلي[2]، وتضييق سياسي على كل الأحزاب والجمعيات، وحالة اجتماعية يضيق عليها الخناق، أدى ذلك إلى انطلاق ثورة شعبية أطاحت بنظام بوليسي جثم على قلوب التونسيين لمدة عقدين من الزمن نهب فيها البلاد وأذل العباد.

أنتج واقع ما بعد الثورة صعوبات اقتصادية جمة نتيجة انتشار الشعور بالخوف وغياب الاستقرار وغلبة الانفلات الأمني في الشهور الأولى التي عقبت رحيل بن علي (14 جانفي/ يناير 2011)، ففي فترة الحكومة الانتقالية الأولى برئاسة محمد الغنوشي، والثانية بقيادة الباجي قائد السبسي ارتفع عدد العاطلين عن العمل من 500 ألف مع نهاية 2010 إلى 700ألف مع نهاية 2011، وبعد مغادرة أكثر من 80 شركة البلاد وتسريح آلاف العمال وتراجع الاستثمارات الأجنبية بنسبة 20 % وانخفاض مردودية القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني بنسبة 50%، وارتفاع معدل البطالة ليبلغ 17%مقارنة بـ 14% ما قبل الثورة، واجهت البلاد عقبة مزدوجة تمثلت في نقص السيولة وارتفاع تكلفة التمويل الخارجي نظرا إلى خفض درجة تصنيفها السيادي[3]، وساهم التغيير المستمر للحكومات والنزاعات السياسية في تأخير أو إلغاء العديد من المبادرات التشاركية التي كانت تهدف إلى تحسين التنمية المحلية وتعزيز المشاركة المدنية، وانتكست التوافقات السياسية الرامية للخروج بتونس من مأزقها السياسي بسبب ضغط عصى العراقيل الاقتصادية على النخب بالتوازي مع ضغوط الاحتجاجات المتواصلة بكل أشكالها في فترة لم تستعد الدولة هيبتها وقوتها الضرورية للوقوف في وجه الاقتصاد الموازي والتهرب الضريبي، وقد تميز الوضع الاقتصادي في تلك المرحلة بـ:

* تباطؤ نسق النمو العالمي في عام 2012، خصوصا في منطقة الأورو الشريك الاقتصادي الرئيس لتونس التي تستأثر بنسبة 80% من المبادلات التجارية، وأشارت المراجعة الصادرة عن صندوق النقد الدولي (جانفي

---

[1] – فرحان فرع العتابي؛ المعلوماتية وأثرها السياسي على النظم العربية، ط1، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2020، ص 119.

[2] – المرجع نفسه، ص 120.

[3] – امحمد جبرون، أنور الجمعاوي وآخرون؛ مرجع سابق، ص 511.

/يناير2012) 3,3 %، وانخفاض النمو في منطقة الأورو من 1,1 % مقدرة في أيلول/ سبتمبر إلى 0,5 % ما يخبر بواقع اقتصادي إقليمي هش[1].

* عدم استقرار الأوضاع السياسية في ليبيا التي ما فتئت تعاني صعوبات التحول الديمقراطي في المرحلة الانتقالية، والتي تعد الشريك الاقتصادي العربي الرئيس لتونس على مدى عقود لما تشغله من عمالة تونسية، ولما بين البلدين من مبادلات تجارية ضخمة.

* محدودية الموارد الذاتية مقابل تزايد نسق المطلبية الاجتماعية وفي مقدمتها التشغيل والتنمية الجهوية.

* عجز المنوال الاقتصادي السابق على حل مشكلات الاقتصاد التونسي وعلى رأسها البطالة والتفاوت الجهوي.

* غياب الحوكمة واستشراء الفساد.

* ارتفاع عدد العاطلين عن العمل خصوصا بين أصحاب الشهادات العليا.

* الاختلال بين الجهات وتوسع دائرة الفقر.

* غياب الثقة لدى المتدخلين في الداخل والخارج.

* الضغط على ميزانية الدولة بسبب تنامي النفقات، وضعف التمويل وتوقف جل المشاريع الاقتصادية والتنموية أثر على القدرة التمويلية للدولة لإدارة مشاريعها، فقد أصبح توفير مستوى عال من التحديث والتنمية الاقتصادية شرطا ضروريا من شروط إنجاح عملية الإصلاح السياسي وإحداث الانفتاح الاقتصادي والسياسي، إذ أن ضعف المستوى المعيشي للمواطن يؤدي بالنتيجة إلى انحسار التجربة الديمقراطية والمشاركة السياسية لانشغال الفرد بتحسين وضعه المعيشي[2].

المجتمع التونسي وكذا المجتمع الجزائري يواجهان تحديات اقتصادية واجتماعية انعكست على الوضع الاجتماعي للمواطن، من خلال انخفاض المستوى المعيشي، ارتفاع الفقر وارتفاع معدلات البطالة، وحالة الفراغ المميت خصوصا لفئة الشباب، وعدم توفر بدائل ساهم بشكل كبير في انتشار الرذيلة وتعاطي المحرمات والمهلوسات، وخلق مساحة من انتشار الإجرام والجنايات، ودفع الشباب إلى الهجرة غير الشرعية والانتحار في

---

[1] – المرجع نفسه، ص 512.

[2] – سهيلة عبد الأنيس؛ "في معوقات التحول الديمقراطي في العراق: دراسة في المعوقات الداخلية"، المجلة السياسية الدولية، ع07، بغداد، 2007، ص119.

قوارب الموت، والقليل الذي ينجو منهم يتجه غلى التشرد والبؤس، وقليل منهم من يتحصل على مناصب عمل ليحيا حياة شبه كريمة، ولا شك أن الأزمات الاقتصادية تعيق قدرة المواطنين على المشاركة بشكل نشط في العمليات السياسية، حيث تتجه أولوياته إلى تلبية الحاجات الأساسية، والفجوة الكبيرة بين الطبقات الاجتماعية تؤدي إلى تباين في قدرة الأفراد على المشاركة في العمليات السياسية بفعالية.

ثالثا: الفساد وحالة الاستقطاب السياسي

- حالة الاستقطاب السياسي:

رغم وجود إطار قانوني ملائم (دستور 2014) يواجه التطبيق صعوبات في تحقيق نتائج ملموسة؛ فحالة الانقسام السياسي التي يعاني منها المجتمع التونسي حاليا تؤثر بشكل كبير وتخلق فجوات اجتماعية مما يؤثر على مدى مشاركة مختلف فئات المجتمع وفاعليتهم، ولا ننسى تأثير الفساد والمحسوبية بشكل كبير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، فسوء استخدام السلطة لتحقيق مصالح شخصية، ومنح مناصب ومزايا للأفراد بناء على العلاقات الشخصية، ونقص الوعي والمعرفة بحقوق المواطنين، وكيفية المشاركة الفعالة، يؤدي كل هذا إلى ضعف الثقة في المؤسسات العامة وعرقلة الاستثمار وتقليص فرص النهوض الاقتصادي والإقلاع الحضاري بالفرد والمجتمع والأمة.

تمكين الديمقراطية التشاركية كآلية لمحاربة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة يسهم –لا شك– في حوكمة صناعة القرار السياسي، ولكن تعاني تونس من عدة انحرافات مؤسسية وإدارية تحول دون ذلك من بينها:

. ضعف الشفافية: غياب الشفافية في العمليات الحكومية والإدارية يزيد من فرص الفساد ويصعب على المواطنين تتبع كيفية إدارة الموارد العامة.

. الافتقار إلى الإرادة السياسية: وهو العامل المشترك بين جميع الدول المتخلفة والنامية وخصوصا منها الدول العربية حيث تكون هناك مقاومة للإصلاحات بسبب المصالح الاقتصادية والسياسية للفاسدين داخل هذا الهياكل الإدارية.

. تداخل الصلاحيات: يتسبب تداخل الصلاحيات بين السلطات الثلاث في إعاقة صناعة القرار الفعال، فالتدابير الاستثنائية التي اتخذها قيس سعيد عصفت بجميع مكتسبات السلطة القضائية واستقلاليتها، فتدخل السلطة التنفيذية في عمل القضاة في جو من التهديد بعزلهم من عملهم وتجويعهم ومضايقتهم، ولأول مرة في حق الديمقراطية التونسية يعطي الرئيس لنفسه صلاحيات تجريد القضاء من سلطة قائمة بذاتها وجعله مجرد وظيفة

في الدستور، وسن مرسوم يمكنه من عزل أي قاض مهما كان رتبته وأقدميته[1]. الأصل في السطلة القضائية الاستقلالية المطلقة التي يخضع لها الجميع رئيسا ومرؤوسين وتعزز استقلاليتها من بلورة القرارات التشاركية الشفافة التي تصب في خدمة الصالح العام، وغير ذلك من ضعف في التنفيذ أو فقدان الصرامة والحيادية أو ضعف في إعمال أجهزة المراقبة يكون مصيره الخضوع للقانون والمحاسبة.

المبحث الثاني: آفاق الديمقراطية التشاركية في الجزائر وتونس

الديمقراطية التشاركية تعد أحد أهم المفاهيم التي تسعى الدول إلى تبنيها لتعزيز مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار السياسي في الجزائر وتونس، في الجزائر وبعد حراك 2019 ظهرت مطالب قوية لإصلاح النظام السياسي وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية الديمقراطية التشاركية وباتت تطرح كحل لتعزيز الثقة بين المواطنين والسلطة وإشراكهم في السياسات العامة بما يحقق مزيدا من العدالة، كذا الأمر في تونس فقد كانت ثورة الياسمين في 2011 نقطة تحول كبيرة نحو نظام ديمقراطي أكثر انفتاحا، حيث تم إقرار دستور 2014 الذي يوصف بالدستور التوافقي من طرف كل المنظمات والمؤسسات الحقوقية، لكن هذا قبل مجيئ قيس سعيد، حاولنا التطرق في هذا المبحث إلى أهم الآفاق التشاركية في كلا البلدين.

المطلب الأول: الأفق التشاركي في الجزائر

أولا: الإصلاحات القانونية التشاركية

سعى المشرع الجزائري إلى إدخال إصلاحات تشريعية لتحسين المشاركة السياسية وتعزيز دور المجتمع المدني والحوكمة والشفافية وفتح قنوات للحوار بين الحكومة والمواطنين والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الأكاديمي وسنحاول إبراز هذه الإصلاحات الدستورية من خلال وثيقة دستور 2020.

المادة 10 من دستور 2020: تسهر الدولة على تفعيل دور المجتمع المدني للمشاركة في تسيير الشؤون العامة.

المادة 18: تقوم العلاقات بين الدولة والجماعات المحلية على مبادئ اللامركزية وعدم التركيز.

المادة 19: يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العامة.

---

[1] – حصاد عامين من الإجراءات الاستثنائية لقيس سعيد.. ما أثرها على القضاء في تونس؟ متحصل عليه من الرابط: https://tinyurl.com/27yj9qux تاريخ التصفح: 2024/08/26، 14:00.

المادة 64 للمواطن الحق في ببيئة سليمة في إطار التنمية المست دامة يحدد القانون واجبات الأشخاص الطبيعيين والمعنويين لحماية البيئة.

في ظل واقع سياسي يمتاز بالتجاذبات وقمع الحريات وتغييب المؤسسات التي تمثل المواطن كان لابد من نقطة توقف والاجتماع على طاولة واحدة والبحث عن مقاربة تشاركية مستقبلية، وذلك بخلق توافقات لكسر الجمود السلطوي القائم، ولإتاحة الفرصة لصناعة أجواء صحية للنقاش والتفاعل لإنتاج بيئة تشاركية من أجل إحداث تنمية شاملة.

1- تجديد الثقافة السياسية كمدخل للبناء الديمقراطي: البناء الديمقراطي الحقيقي بحاجة إلى تشكيل ثقافة سياسية جمعية نابذة لكل الصراعات الطائفية والقبلية والذوبان والتموقع في بوتقة الدولة الواحدة تحت سقف الديمقراطية التي تحفظ حقوق كل الأقليات والمذاهب والانتماءات بالشكل الذي يزكي مقومات الدولة الحديثة[1].

إن تجديد وترسيم وتحصين الثقافة السياسية والبناء الديمقراطي يستندان إلى جملة من الموجبات والأساسيات والاشتراطات:

. أولها استنهاض الوعي السياسي الديمقراطي الذي يشكل منبع التفكير والسلوك الديموقراطيين.

. وتأتي في مقام ثان التنشئة السياسية من خلال استحضار دورها المحوري في التربية والتأطير وغرس قيم الثقافة الديموقراطية، وما ينتج عن ذلك من مأسسة السلطة مع ضرورة تثبيت قيم الثقافة السياسية الديموقراطية مجتمعيا.

2- حوكمة العمل السياسي المشترك: أي بناء نموذج جديد يحكم العلاقة بين القوى السياسية وأعضائها؛ نموذج تتمكن من خلاله هذه القوى من الاستمرار في تماسك وترابط دون التعرض لهزات عنيفة نتيجة لكثرة الانشقاقات، وهنا يبرز نموذج حوكمة الجماعات[2].

3- القرار التشاركي: حيث تتحول المشاركة من قوانين ودساتير إلى واقع ومن ثَمَّ إلى عملية صنع قرارات تشاركية فعلية.

---

[1] – طيفور فاروق؛ الحراك الشعبي الجزائري في موجته الثالثة الفرص المخاطر المناعة المستقبلية، الجزائر، منشورات السائحي، 2019، ص 91.

[2] – المرجع نفسه، ص95_ 97.

ثانيا: تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد

الفساد في الجزائر ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية فهو انعكاسات لنظام حكم استبدادي، وقد احتلت الجزائر المرتبة 117 في مؤشر مدركات الفساد لعام 2022 الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية غير الحكومية، ولخلق بيئة أكثر عدلاً وفعالية أقر دستور 2020 مجموعة أحكام دستورية نخص منها:

. (المادة 9) ضمان الشفافية في تسيير الشؤون العمومية.

. (المادة 24) تفادي حالات تعارض المصالح.

. (المادة 55) ضمان الحق في الوصول للمعلومة.

. (المادة 199) تعزيز صلاحيات مجلس المحاسبة.

. (المادتين 204 و205) استقلالية السلطة العليا للشفافية ومكافحة الفساد، واضطلاعها بالمهام الآتية:

. وضع استراتيجية وطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، والسهر على تنفيذها ومتابعتها.

. جمع ومعالجة وتبليغ المعلومات المرتبطة بمجال اختصاصها، ووضعها في متناول الأجهزة المختصة.

. إخطار مجلس المحاسبة والسلطة القضائية المختصة كلما عاينت وجود مخلفات، وإصدار أوامر عند الاقتضاء للمؤسسات والأجهزة المعنية، والمساهمة في تدعيم قدرات المجتمع المدني والفاعلين الآخرين في مجال مكافحة الفساد، ومتابعة وتنفيذ ونشر ثقافة الشفافية والوقاية ومكافحة الفساد، وإبداء الرأي حول النصوص القانونية ذات الصلة بمجال اختصاصها.

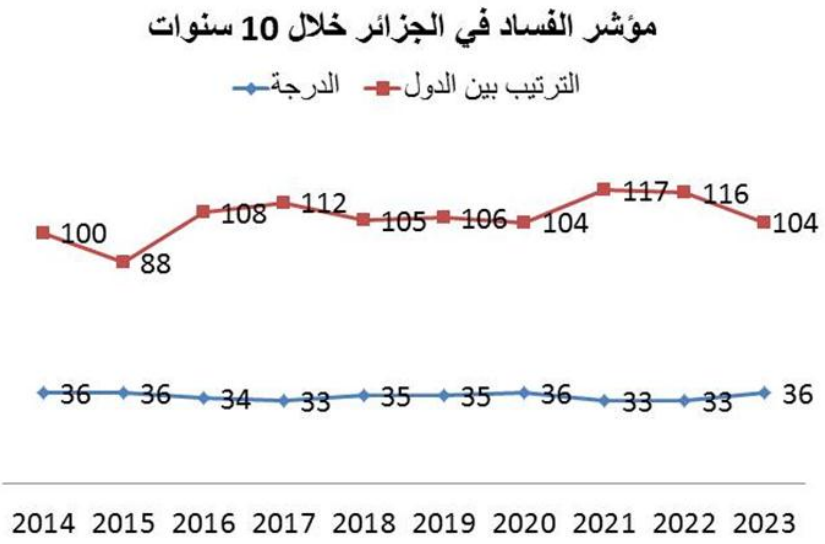
. المشاركة في تكوين أعوان الأجهزة المكلفة بالشفافية والوقاية ومكافحة الفساد، والمساهمة في أخلقة الحياة العامة وتعزيز مبادئ الشفافية والحكم الراشد والوقاية ومكافحة الفساد، ويحدد القانون تنظيم وتشكيل السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته وكذا صلاحياتها الأخرى.

يعد سن الأنظمة والتشريعات لمكافحة الفساد وسيلة فعالة لردع أصحاب النفوس الضعيفة، طبعا مع إنزال أقسى العقوبات لكل من يتسبب في سرقة المال العام والاختلاس واستعمال المنصب العام لأغراض شخصية، ويخضع أيضا الرئيس والمرؤوس للعقوبة سواء، وتشكيل لجان متخصصة في كل الدوائر للإصلاح والمراقبة، يخلق هذا الجو العام الرادع نوعا من الصرامة والحزم في التعاطي مع المال العام، دون أن نغفل التوعية

المجتمعية بخطورة هذه الظاهرة وتفشيها، وتخصيص دورات توعية وتكوين في جميع الدوائر الحكومية لدراسة واقع الفساد وطرق مكافحته، والتركيز على جميع موظفي السلم الإداري لأنه لا يعلم من أين تؤكل الكتف.

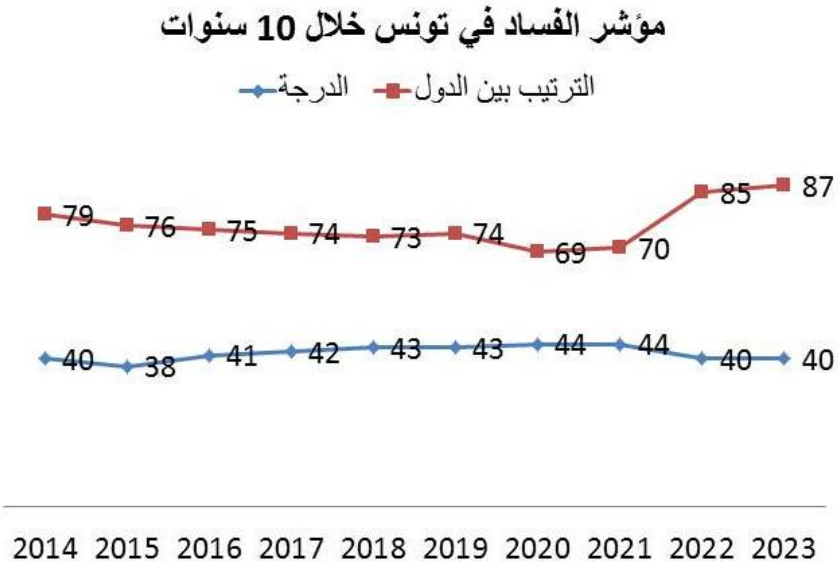
يعتبر أيضا تعيين القيادات الشابة الفتية الخاضعة لتكوين متخصص في الوظائف العمومية وذات كفاءة علمية مكسب للوظيفة العامة، وقبل كل هذا وذاك يبقى الوازع الديني ومراقبة الله عز وجل والتربية على العقيدة السليمة الصحيحة هو الرادع الحقيقي للإنسان.

مؤشر الفساد خلال 10 سنوات في الجزائر وتونس



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات موقع الشفافية الدولية عبر الرابط:
https://www.transparency.org/en/cpi، تاريخ التصفح: 2024/09/19، 18:00.

الرسم البياني يعرض مؤشر الفساد في الجزائر خلال عشرة سنوات الأخيرة بين الدول المؤشر (باللون الأحمر) يظهر ارتفاعا تدريجيا في ترتيب الجزائر على مدار السنوات من 2014 إلى 2023، الترتيب ارتفع من 100 في عام 2014 إلى 124 في عام 2023، الدرجة باللون الأزرق ظلت ثابتة تقريبا عند 36 طوال السنوات العشر الأخيرة.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات موقع الشفافية الدولية عبر الرابط:
https://www.transparency.org/en/cpi، تاريخ التصفح: 2024/09/19، 18:00.

الرسم البياني يظهر هو الآخر مؤشر الفساد في تونس خلال السنوات العشر الأخيرة، المؤشر بين الدول (باللون الأحمر) يظهر ترتيب تونس انخفاضا مستمرا، حيث بدأ من الرتبة 79 في 2014 وانخفض إلى الرتبة 69 في 2019 ثم ارتفع إلى الرتبة 87 في 2023.

مما سبق يظهر أن الجزائر شهدت انخفاضا في نسبة الفساد في السنتين الأخيرتين (2022 و2023) في ترتيبها بين الدول مع ثبات في الدرجة، أما تونس فشهدت انخفاضا أوليا في نسب الفساد في السنوات ما بعد الثورة في الترتيب، لكن لوحظ ارتفاعا طارئا في نسب الفساد في الفترة بعد مجيء قيس سعيد مع ثبات نسبي في الدرجة.

وحسب التقرير السنوي للسلطة الوطنية لمكافحة الفساد، وضمن الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته 2023.2027، يتبين أن المؤشرات العامة لواقع الفساد تسجل تراجعا، يؤكد الدكتور خضري حمزة عضو مجلس السلطة الوطنية لمكافحة الفساد أنه تم اعتماد أربعة مؤشرات لقياس مدى انتشار وتراجع هذه الظاهرة، وتتمثل أولا في حساب العدد الإجمالي للتبليغات، وثانيا الملفات التي عرضت على التحقيق، وثالثا عدد الأعوان العموميين الذين تمت متابعتهم في قضايا فساد، والمقياس الرابع يتعلق بعدد الأحكام القضائية التي صدرت عن القطب الجزائي المتخصص في الجرائم الاقتصادية والمالية، حيث تلقت السلطة 551 تبليغا أو

إخطارا بخصوص شبهات أو وقائع فساد خلال سنة 2022، وأكد أن الإدارة العمومية هي أكثر القطاعات استهدافا بالتبليغات حول شبهات الفساد بنسبة 50%[1].

➢ **الغايات الرئيسية والأهداف الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته**[2]:

تسعى الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته إلى تحقيق خمسة غايات رئيسية، ينبثق عنها 17 هدفا استراتيجيا وستين 60 تدبيرا:

. الغاية الأولى: تعزيز الشفافية وأخلقة الحياة العامة بهدف ترقية نزاهة الموظف العمومي، وتكريس الشفافية في تسيير الشؤون العمومية، وتعزيز المساءلة في تسيير الشأن العام، وتخفيف العبء الإداري.

. الغاية الثانية: تشجيع مشاركة المجتمع المدني ووسائل الإعلام في الوقاية من الفساد ومكافحته، بهدف ترقية نبذ الفساد في المجتمع من خلال توعية جميع أطياف المجتمع بمخاطر الفساد، وتعزيز الديمقراطية التشاركية والرقابة المجتمعية على تسيير الشأن العام، وتفعيل دور الحركة الجمعوية في مجال الوقاية من الفساد، وإشراك وسائل الإعلام في الوقاية من الفساد ومكافحته وتشجيع التبليغ عن الفساد.

. الغاية الثالثة: تعزيز الشفافية والنزاهة في القطاع الاقتصادي، بهدف الوقاية من تبييض الأموال، من خلال تعزيز المنظومة البنكية الوطنية، ووضع آليات لترقية التدقيق الداخلي والخارجي على مستوى المؤسسات الاقتصادية.

. الغاية الرابعة: دعم دور وقدرات أجهزة الرقابة وسلطات إنفاذ القانون والقضاء في مكافحة الفساد، بهدف دعم دور السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، وتعزيز استقلالية القضاء ونزاهة القضاة.

. الغاية الخامسة: تشجيع التعاون الدولي واسترداد الموجودات، وتعزيز آليات استرداد الموجودات وتسييرها.

➢ **تعزيز دور المجتمع المدي من خلال مشروع تأسيس الشبكة الجزائرية للشفافية "تراكم"**

عملت السلطة العليا من خلال الصلاحيات المخولة لها بموجب أحكام المادة الخامسة من القانون رقم 22. 08 المحدد لتنظيم السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته وتشكيلها وصلاحيتها، على وضع شبكة

---

[1] – موقع الإذاعة الجزائرية، https://news.radioalgerie.dz/ar/node/40402، تاريخ التصفح، 2023/09/14، 09:30.

[2] – انظر، "الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته 2023-2027"، عبر الرابط: https://hatplc.dz/pdf/RESUME_ARABE.pdf .

تفاعلية تهدف إلى إشراك المجتمع المدني وتوحيد وترقية أنشطته في مجال الشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، وبناء عليه تم إعداد مشروع إنشاء الشبكة الجزائرية للشفافية "نراكم"، وهي عبارة عن فضاء للتواصل يجمع السلطة العليا وفعاليات المجتمع المدني بمختلف أطيافه، ويعمل وفق آليات واضحة من شأنها تعزيز الروابط والشراكة في مجال الشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، ويعد المشروع فضاء رقميا يسمح للمجتمع المدني المنخرط فيه بتبادل المعلومات، كما يعد مجالا آمنا للتبليغ عن مظاهر الفساد[1].

- **اعتماد النموذج الكوري الجنوبي ALA كآلية لتقييم مجهودات الوقاية من الفساد ومكافحته في القطاع العمومي:**

تم اعتماد وتكييف نموذج كوريا الجنوبية في مكافحة الفساد، حيث نظمت السلطة العليا ورشة بخصوص مرحلة تكوين لفائدة اللجنة التوجيهية، ومرحلة إعداد مصفوفة المؤشرات، كما عقد المجلس دورة تكوينية على مدار خمسة أيام امتدت من 18 إلى 22 سبتمبر بالتنسيق مع الأمم المتحدة مس التكوين إطارات سامية في الدولة بالإضافة إلى إطارات من السلطة الوطنية العليا لمكافحة الفساد.

وتعتمد خطة كوريا الجنوبية لمكافحة الفساد على:

. التأسيس القانوني بإنشاء هيئة مكافحة الفساد والحقوق المدنية "قانون هيئة مكافحة الفساد والحقوق المدنية" حيث تلزم المادة 3 من هذا القانون جميع الهيئات العامة في جمهورية كوريا الجنوبية بذل جهود فعالة للوقاية من الفساد بهدف مأسسة مبادئ أخلاقية اجتماعية سليمة، في حين تمنح المادة 06/12 من القانون هيئة مكافحة الفساد والحقوق المدنية صلاحية دراسة الوضع الفعلي، وتقديم التقدم المحرز في تدابير السياسات المتخذة للوقاية من الفساد داخل الهيئات العامة.

. توسيع وتقييم جهود مكافحة الفساد المتبعة منذ العام 2002، فقد يشمل أكثر من 2050 هيئة عامة، ويقوم بتقييم جهود مكافحة الفساد خلال تقييم كيفية تنفيذ الهيئات لتدابير متنوعة للوقاية من الفساد، ومدى فعالية هذه التدابير استنادا إلى السياسات والتوجيهات التي وضعتها سلطة مكافحة الفساد والحقوق المدنية.

. في بداية كل عام تقدم هيئة مكافحة الفساد والحقوق المدنية إلى رئيس الجمهورية الخطوط العريضة لسياسات مكافحة الفساد والأولويات المؤسسية متبوعة بخطة عمل سنوية مفصلة، ومن ثم تعمل هيئة مكافحة الفساد والحقوق المدنية على إعداد المبادئ التوجيهية السنوية لمكافحة الفساد وصياغة مؤشرات تقييم جهود مكافحة

[1]– السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، التقرير السنوي لسنة 2022، الجزائر 2023، ص137.

الفساد لذلك العام. وفي شهر مارس تقوم هيئة مكافحة الفساد والحقوق المدنية بتنظيم ورشة عمل تخطيطية لدوائر الحكومة والهيئات العامة، بما في ذلك تلك التي تخضع لتقييم جهود مكافحة الفساد لشرح المبادئ التوجيهية بخصوص تنفيذ تقييم جهود مكافحة الفساد وإعداد المؤشرات بالتفصيل، إضافة إلى تلقي الأسئلة والاقتراحات من الهيئات المشاركة.

. بناء على مخرجات ورشة العمل، تقوم هيئة مكافحة الفساد والحقوق المدنية بإعداد معايير التقييم ومؤشراته بصورة نهائية وإصدارها مع خطة تنفيذ تقييم جهود مكافحة الفساد في شهر أفريل بما في ذلك برنامج التقييم ونماذج التقرير وعينة من تقرير تقييم جهود مكافحة الفساد كمرجعية.

. تتبع الهيئات العامة المبادئ التوجيهية على مدى العام وتقدم تقارير التنفيذ (والتي تشمل الفترة من 1 نوفمبر من العام السابق إلى 31 أكتوبر من العام الحالي) وذلك في بداية شهر نوفمبر، ويتحقق من الوقائع المذكورة في التقرير، تقوم الهيئات المستهدفة بتقديم وثائق رسمية لإثبات تقارير الأداء الخاصة بها، ويحول هذا الإجراء دون قيام الهيئات بتزوير وثائق رسمية بهدف الحصول على درجة أعلى في التقييم، إضافة لذلك تقوم هيئة مكافحة الفساد والحقوق المدنية باختيار ما يقارب 15 % من الهيئات المستهدفة بإجراء تحقق إضافي من خلال التفتيش في الموقع.

. بعد أن يتم تقديم جميع تقارير الأداء تعمل هيئة مكافحة الفساد والحقوق المدنية مع فريق تقييم خارجي، بحيث تقوم بتقييم التقارير مع عقد زيارات ميدانية وإجراءات تحقق بهذا الخصوص، وتقوم بجمع درجات التقييم وإرسالها كمشروع تقرير إلى الهيئات المستهدفة في أوائل شهر ديسمبر، بحيث تستلم ردود هذه الهيئات بشأنها مع حلول منتصف شهر ديسمبر، ومن ثم إجراء التعديلات اللازمة بهذا الخصوص.

. مع إصدار الدرجات النهائية يتم ترتيب الهيئات في مجموعات أو مستويات أداء (من 1إلى 5 بحيث يمثل واحد الفئة الاكثر أداء) بدلا من اتباع ترتيب الأداء الفردي من الأول وحتى الأخير، ثم تصميم هذه المنهجية للحد من الضغط على كل هيئة مع إعطاء إشارة واضحة المستوى يكون أداؤها قياسا على الهيئات العامة الأخرى، يتم الإعلان عن مستوى الترتيب لكل هيئة إلى الجمهور من خلال بيانات صحفية صادرة عن هيئة مكافحة الفساد والحقوق المدنية، بينما يتم نشر التقرير النهائي الموحد بتقييم جهود مكافحة الفساد ككل في شهر يناير من السنة التالية.

. تحظى نتائج تقييم جهود مكافحة الفساد لكل عام باهتمام كبير من وسائل الإعلام، ويستفيد أولئك الذين حققوا نتائج جيدة في التقييم من تحسين السمعة المؤسسية، بينما يحصل الأفراد الذين يساهمون بشكل استثنائي في

تقييم جهود مكافحة الفساد داخل المنظمة على مكافئات تتمثل بعلاوة أداء وترقيات وفرص تدريبية في مجال مكافحة الفساد، كما توفر هيئة مكافحة الفساد والحقوق المدنية تقارير منفصلة لكافة الهيئات المستهدفة مع درجات محددة لكل مؤشر وملاحظات في مجالات معينة للتطوير، إضافة لذلك تقدم خدمات استشارية للمؤسسات المهتمة من أجل استكشاف مواطن الضعف ومعالجة مجالات محددة بهدف الإصلاح[1].

ثالثا: إشراك القطاع الخاص

يلعب القطاع الخاص دورا مهما في تحريك الوضع الاقتصادي ودفع عجلة التنمية من خلال المساهمة في الانتاج ورفع قيمة الدخل الفردي والوطني، ووفق المعايير الإفريقية المقارنة تمتلك الجزائر قطاعا صناعيا كبيرا، وهو أكبر بكثير من المتوسط في البلدان الإفريقية ذات الدخل المتوسط الأدنى في عام 2019، ساهم قطاع الصناعات التحويلية في الجزائر بمبلغ 63.5 مليار دولار أمريكي في الناتج المحلي الإجمالي أي ما يعادل 23.9%، وكان قطاع التصنيع ثاني أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي في ذلك العام بعد قطاع الخدمات بنحو 46.4%، من الناتج المحلي الإجمالي عام 2019 أي ما يعادل نحو 123.5 مليار دولار، وساهم قطاع الطاقة بمبلغ 38.4 مليار دولار أمريكي ليشكل 14.4% من الناتج المحلي الإجمالي، كما بلغت في عام 2019 قيمة مساهمات قطاعي الزراعة والموارد 29.9 مليار دولار أمريكي (11.2% من الناتج المحلي الإجمالي) و(1.9 مليار دولار أمريكي 3.4% من الناتج المحلي الإجمالي) على التوالي. وفي المسار الحالي سترتفع مساهمة قطاع الصناعات التحويلية إلى 29.3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2043، بينما ستنخفض مساهمة قطاع الزراعة والخدمات إلى 9.1% و 9.33% على التوالي، وسترتفع القيمة المضافة للتصنيع بنحو 18.3 مليار دولار أمريكي أي 2.4 % من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالمسار الحالي إلى حوالي 132.8 مليار دولار أمريكي في عام 2043 مما يسلط الضوء على النمو المتوقع والديناميكيات المتغيرة في قطاع التصنيع[2].

يعمل الاقتصاد غير الرسمي كصمام أمان للحد من البطالة وتوفير سبل العيش الأساسية للعديد من الجزائريين، فبين عامي 2000 و2017 ساهم الاقتصاد غير الرسمي في خفض معدلات البطالة من 30% إلى

---

[1]– جون–من لي، آجونغ لي؛ مقدمة حول تقييم جهود مكافحة الفساد في جمهورية كوريا أداة لتقييم جهود مكافحة الفساد في القطاع العام في جمهورية كوريا، دط، مركز سياسات سيول التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، د،ت،ن، ص 8–9.

[2] –Blessing Chipanda, Algeria: Geigraphic Futures,2024, p 29. Published online. https://futures.issafrica.org/geographic/countries/algeria/

بين 12 و14%، وفي عام 2018 شكل الاقتصاد غير الرسمي حوالي 31.4% من اقتصاد الجزائر بقيمة 28.5 مليار دولار، وبحلول عام 2043 سينخفض مساهمة القطاع الخاص بشكل طفيف إلى 25.6%[1].

ونتيجة للتسهيلات التي وضعها المشرع الجزائري وتشجيعه على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن هذه الاخيرة ساهمت بشكل فعال في توفير مناصب العمل والحد من البطالة، حيث ارتفع عدد العمال من 704999 عامل سنة 2003 إلى 2989516 عامل سنة 2020، ويرجع ذلك إلى استخدام الوسائل البسيطة في الإنتاج، وكذا توظيف العمال بدون مؤهلات علمية عالية فطبيعة العمل لا تتطلب مهارات كبيرة[2].

. بالنسبة للسيناريو الزراعي المشترك بين القطاع الخاص والعام سيزيد إنتاج المحاصيل في الجزائر بمقدار 11 مليون طن متري، مما سيخفض فاتورة الواردات بنحو 6.6 مليار دولار أمريكي في 2043 مقارنة بـ 2024، رغم ذلك سيبقى ضعيفا ولا يغطي احتياجات السوق الداخلية، أما في سيناريو التصنيع سيزيد القيمة المضافة 18.3 مليار دولار أمريكي أو 2.4 من الناتج المحلي الإجمالي إلى 132.8 مليار دولار أمريكي في عام 2043، وسيرتفع الناتج المحلي الإجمالي من 16.437 دولار أمريكي حاليا إلى 22.727 دولار أمريكي في 2043[3]، وسيضمن تكاتف القطاع الخاص والعام في مجال الإنتاج الزراعي تحسين نسبة الإنتاج بشكل كبير خصوصا الزراعة الصحراوية.

. وفي العام 2019 بلغت الإيرادات الحكومية للجزائر 107.7 مليار دولارا أمريكيا في المسار الحالي، وسترتفع إلى 185.5مليار دولار بحلول عام 2043 بمعدل نمو سنوي متوسط قدره 2.2% في الفترة من 2019 إلى 2043، وفي سيناريو التدفقات المالية، سترتفع الإيرادات الحكومية للجزائر في عام 2043 إلى 187.2 مليار دولار بزيادة قدرها 1.6 مليار دولار مقارنة بالمسار الحالي[4].

بالإضافة إلى الجهود المستمرة التي تبذلها الجزائر لتنمية قاعدتها الصناعية وتوسيع دور القطاع الخاص، يجب اعتماد سياسات مدروسة وفعالة من قبل المسؤولين لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

---

[1] – Ibid, p 11.

[2] – وردة سعايدية؛ "تأهيل وتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خيار استراتيجي لدعم التنويع الاقتصادي في الجزائر –دراسة تحليلة–"، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة 08ماي 1945 قالمة، 2023–2024)، ص 199.

[3] –Blessing Chipanda, op.cit, PP 4–5.

[4] – Ibid, P 48.

في تنويع الاقتصاد الجزائري، وذلك بالعمل على حلحلة جميع المشاكل والعقبات كمشاكل التمويل والعقار والتسويق، ووضع استراتيجية اقتصادية وطنية متكاملة بين جميع القطاعات فنجاح أي قطاع مرهون بنجاح القطاعات الأخرى[1].

الفرع الرابع: الحوكمة السياسية

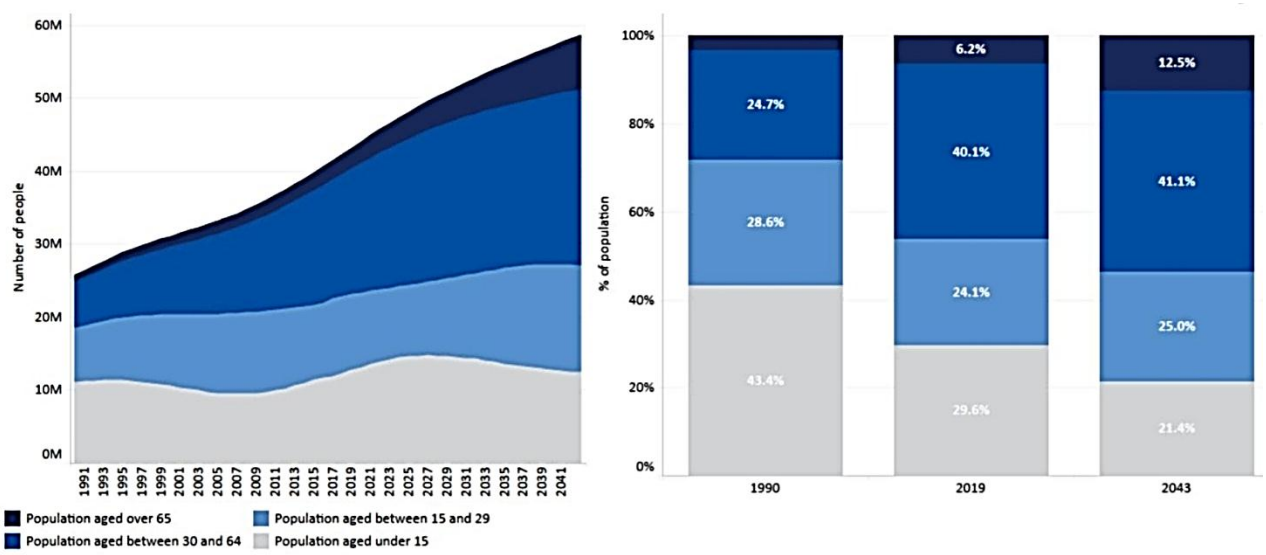
المزيد من الحوكمة تعمل على تحسين الرفاهية من خلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية **فالاستقرار السياسي(الأمن)** يوفره انخفاض احتمالية وجود حروب داخلية ونمط تغيير مفاجئ لنظام الحكم (انقلابات)، والمزيد من **القدرات** يتوفر بتحسين جودة اللوائح الحكومية وانخفاض الفساد الحكومي وحكومة ذات فاعلية أكثر، وللمزيد من **الشمول** والاحتواء لابد من الكثير من الديمقراطية ومن الحرية الاقتصادية ومن التوزيع العادل للثروات، فمثلا عند انزلاق الجارة الشرقية للجزائر ليبيا إلى حرب أهلية في منطقة تتميز بضعف مراقبة الحدود وانتشار الجريمة المنظمة والتهريب فإن حجم وكفاءة مؤسستها الأمنية الكبيرة هو وحده الذي سمح للجزائر باحتواء التأثير المزعزع للاستقرار الناجم عن انتشار الأسلحة وتدفق المهاجرين.

بشكل عام أداء الحكم في الجزائر أفضل مقارنة بمتوسط البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى في إفريقيا، وفي مؤشر الحوكمة الإجمالي كانت درجته البالغة 0.62 في عام 2019 بنسبة 21.4% من متوسط البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى في إفريقيا، وأقل بنسبة 8.2% فقط من متوسط البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى، وسيواصل أداء أفضل مقارنة بمتوسط البلدان الإفريقية ذات الدخل المتوسط الأعلى في البعد الأمني والقدرات بحلول العام 2043، وسيصل مؤشر الادماج في الجزائر إلى 0.49 بحلول عام 2043، وفي سيناريو الحوكمة سترتفع النتيجة بمقدار 0.11 أو 22.1 % ليصل المجموع الكلي إلى 0.59[2]، سيدفع نهج الحوكمة الصحيح إلى المزيد من حالة الرفاهية رغم أنها دون المطلوب، وسيرتفع عدد السكان من 44 مليون في 2024 إلى أكثر من 58 مليون في عام 2043، وسيكون انخفاض نسبة الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر(أقل من 3.20 دولار أمريكي في اليوم) في 2021 من 962000 جزائري إلى 494000 بحلول 2043.

[1]– وردة سعايدية؛ مرجع سابق، ص 207.

[2]– Blessing Chipanda, op.cit, PP 40_41.

التركيبة السكانية في الجزائر 1990_2043



Source: Blessing Chipanda; Op Cit; p2

المطلب الثاني: آفاق الديمقراطية التشاركية في تونس

أولا: تعزيز الاستقرار السياسي

يتطلب تعزيز الاستقرار السياسي في تونس جهودا شاملة على عدة مستويات لضمان أفق ديمقراطي تشاركي شامل وتجنب الأزمات السياسية والاجتماعية، وقد بزر ذلك في عدة مظاهر من بينها:

. دعم حوار وطني شامل بين مختلف القوى السياسية بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والنقابات والمنظمات الشبابية وتجسد ذلك في تجربة "الحوار الوطني" الذي جرى في 2013. 2014 وكانت نموذجا رائدا للتوافق السياسي في زمن الأزمات.

. تعزيز مؤسسات الدولة مثل البرلمان، الحكومة والهيئات الرقابية لضمان فعالية عملها واستقلاليتها، بحيث تكون هذه المؤسسات قادرة على حل النزاعات وتطبيق القوانين بطريقة عادلة وشفافة.

. معالجة الماضي وتحقيق العدالة الانتقالية من خلال مؤسسات مثل هيئة الحقيقة والكرامة، بحيث يساعد ذلك في تجاوز الانتهاكات السابقة ويعزز المصالحة الوطنية ويقلل التوترات الاجتماعية والسياسية المتبقية.

ثانيا: إصلاح المنظومة القضائية

بعد ثورة 2011 عمدت تونس لتكريس منظومة قضاء نزيهة وعادلة وسيدة في قرارتها، في محاولة لتدارك السنوات العجاف التي مر بها القضاء التونسي وسائر المؤسسات التي كان لها وقع بالغ التأثير في وضع الأسس الدستورية التي سيبنى عليها أهم جهاز كفيل بحماية الحقوق والحريات[1].

ومن أجل ذلك قامت السلطات التونسية بـ:

. تحديث التشريعات التي تتوافق واستقلالية القضاء وفق المعايير الدولية لحقوق الإنسان والحكم الرشيد، ولتحقيق هذا الهدف بادرت الوزارة في 2012 باعتماد مخطط استراتيجي للفترة 2012-2016 وتنص هذه الوثيقة التخطيطية خاصة على كيفية تطبيق عملية إصلاح المنظومة القضائية والسجنية، والتي بدأت فعليا في أكتوبر 2012 بإحداث لجنة توجيهية لإصلاح المنظومة القضائية مكلفة بتبني رؤية استراتيجية لإصلاح القضاء، وأيضا مخطط عمل يفصل تطبيق هذه الرؤية.

. ترسيخ مبدأ تشريك كافة الأطراف المعنية بهذا الإصلاح الحاسم لمستقبل البلاد وبناء أوسع دعم ممكن لهذا المشروع[2]، ليشمل كافة مكونات المجتمع المدني على حد سواء على مستوى تشخيص الوضع الموجود وأيضا على مستوى اقتراحات الإصلاح.

. إزالة مظاهر تبعية القضاء للسلطة السياسية فإرساء دعائم قضاء مستقل يفترض حتما إبعاده عن جميع الضغوط التي تمارسها السلطة التشريعية وخاصة السلطة التنفيذية، طبعا مع عدم الإخلال بتوازنات داخل أجهزة الدولة لان ذلك يمكن أن يؤثرا سلبا على وحدة الدولة، ويبدو أن المجلس الوطني التأسيسي في تناوله السلطة القضائية كان واعيا بضرورة "تقييد" صلاحيات السلطة القضائية، إذ نصت توطئة دستور 2014 على ضرورة تأسيس نظام جمهوري ديمقراطي تشاركي في إطار دولة مدنية السيادة فيها للشعب عبر التداول السلمي على الحكم بواسطة انتخابات الحرة، وعلى مبدأ الفصل بين السلطات والتوازن بينها.

. تطوير الكفاءات القضائية من خلال توفير برامج تدريبية مستمرة للقضاة والمحامين لتحديث معرفتهم بالقوانين الجديدة يسهم ذلك في جودة القرارات القضائية ويزيد من كفاءة النظام القضائي.

---

[1] – ماهر عبد مولاه؛ "استقلال القضاء التونسي بعد الثورة"، مركز دراسات الوحدة العربية، 2019، متحصل عليه من الرابط: https://tinyurl.com/24rgzn4w

[2] – وزارة العدل التونسية؛ "الاستشارية الوطنية حول إصلاح المنظومة القضائية"، 2013، الجمهورية التونسية، ص ص 7.5.

تعد تونس إحدى أكثر الدول تحضرا في إفريقيا ومنطقة شمال إفريقيا في عام 2019، ويحتل دخل الفرد في تونس المرتبة العاشرة في إفريقيا وهو أعلى بكثير من متوسط البلدان ذات الدخل المنخفض في إفريقيا والعالم، وقد زاد بشكل ملحوظ على مر السنين خاصة عام 2010[1].

المبحث الثالث: تحديات الأمن البيئي في الجزائر وتونس

الوضع البيئي خلال السنوات العشر الماضية في الجزائر وتونس غير مستقر، ففي الجزائر الاحصاءات أن ما نسبته 26.57% لم يتغير، وتحسنت منه نسبة 32.32%، وساء منه الجزء الأكبر 41.12%، أما تونس فالوضع الذي تحسن 10.26%، وبقيت 11.57% على حالها، ولكن التحدي أن ما نسبته 77.78% من الوضع البيئي العام قد ساءت، وهذا حسب تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية (AFED) لسنة 2017[2]، وسنحاولنا التطرق لأهم التحديات البيئية التي تواجه البلدين وأدت لهذا الوضع في دراسة مقارنة.

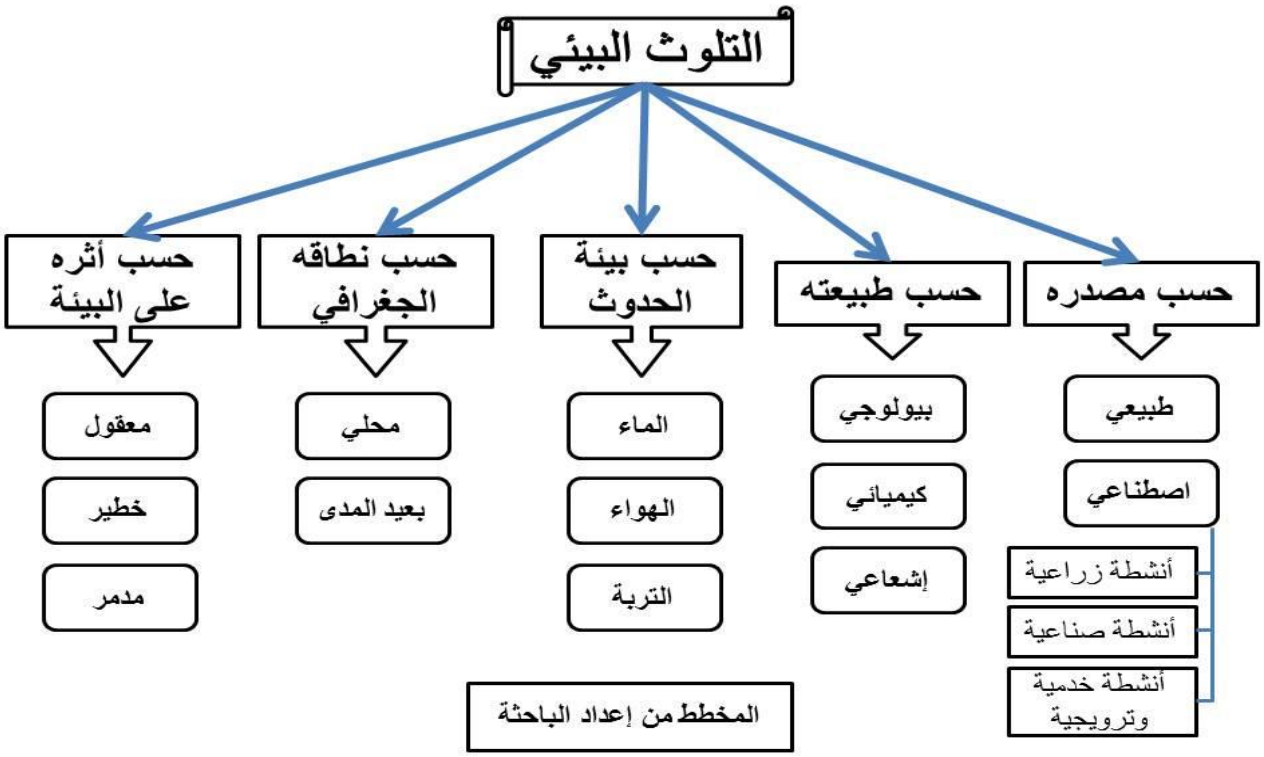
المطلب الأول: التحديات البيئية في الجزائر

يعد الواقع البيئي في الجزائر مدعاة للقلق والهلع من جراء نسبة التلوث التي وصلت إليها الأوساط الحيوية كافة البحرية والبرية والجوية، وحسب وكالة الأنباء الجزائرية في تقرير لها سنة 2019 نقلا عن وزارة البيئة أن الجزائر باتت على شفير أزمة تهدد تنوع بيئتها البيولوجية بفقدان أكثر من نصف ثروتها النباتية والحيوانية، وتدعو لمشاركة مختلف الفواعل الاجتماعية والمدنية، لأن جهود الدولة وحدها غير كافية لمواجهة الأزمة، وتحتاج لإشراك قطاعات المجتمع جميعها الرسمية والمدنية، فتهديد التنوع البيولوجي ينسحب مباشرة على الوجود الإنساني، والتلوث البيولوجي والكيميائي والإشعاعي له آثار قريبة وبعيدة المدى على جميع الكائنات، وحجم المشكل البيئي في الجزائر الناتج من إغفال السياسات الصناعية لآثارها على البيئة، والإفراط في استعمال المبيدات، والاستخدام الضخم لمصادر الطاقة الملوثة، والصرف العشوائي للنفايات في الجو والبر والبحر، كل هذا فاقم من تردي الأوضاع البيئية. والمخطط التالي يبين أنواع التلوث وحجم خطورته على البيئة والإنسان:

---

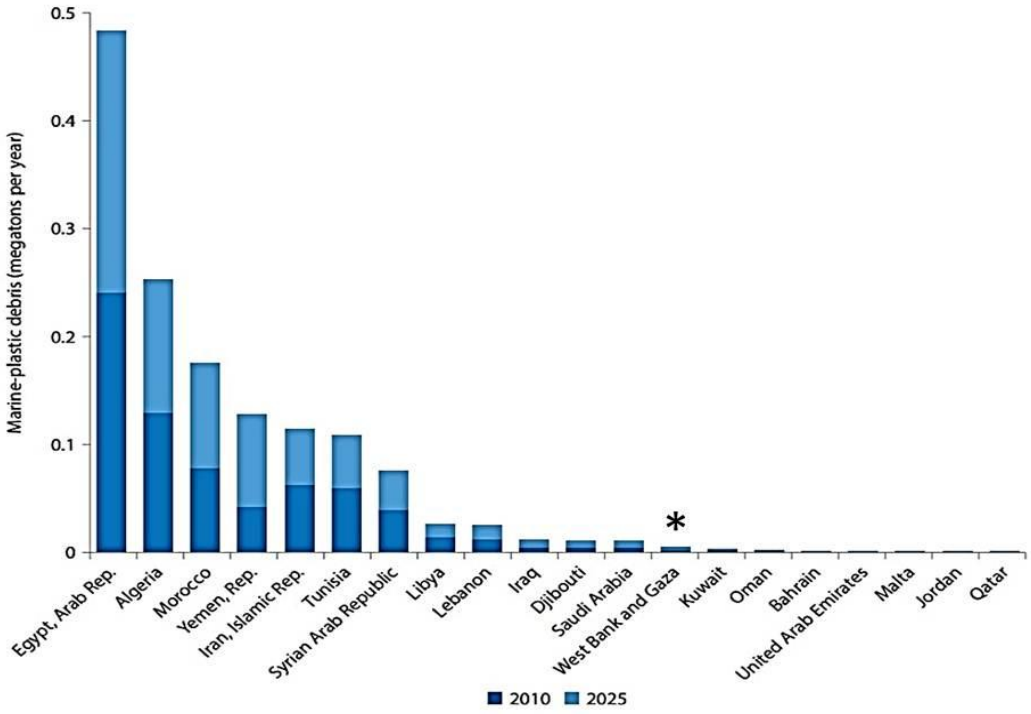
[1] –Jakkie Cilliers ; "Tunisia Geographic Futures", 2024, P12-14. Published online at futures.issafrica.org. Retrieved from https://futures.issafrica.org/geographic/countries/tunisia/ .

[2] – Najib Saab; Arab Environment in 10 Years Annual Report of Arab Forum for Environment and Development, Beirut, Technical Publications, 2017, P27.



أولا: التلوث البحري

يعتبر البحر الأبيض المتوسط منطقة لعبور النفط والبضائع وحركة السفن التي تسير بالطاقة النووية مما يعرضه لخطر التلوث وانعكاساته على الحياة البحرية وتهديدها بالانقراض، يتداعى ذلك أيضا على كمية ونوعية المواد الغذائية البحرية وانخفاض إنتاجية الصيد، حيث شهدت الجزائر سنة 2021 نفوق أكثر من 6000 سمكة من فصيلة الشبوط في سد بوكردان، ونشرت ENTERPRISE بتاريخ الثلاثاء 15 مارس 2022 أن التلوث البحري للبحر الأبيض المتوسط بالبلاستيك يتفاقم، والجزائر ثاني أكبر ملوث بعد مصر بمعدل 1,6% حسب تقرير للأمم المتحدة لسنة 2010، وأكد ذات التقرير أن هذه المعدلات ستتضاعف بحلول 2025 والرسم البياني يوضح ذلك.



حجم النفايات البلاستيكية التي تدخل البحر من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

Source : Martin Heger, et al. Blue Skies, Blue Seas Air Pollution, Marine Plastics, and Coastal Erosion in the Middle East and North Africa. The World Bank. 2022. p19.

ثانيا: التلوث الصناعي والحضري

أ. التلوث الصناعي: تتسبب المصانع في تلوث الجو بنسب عالية نظرا للنفايات السامة والمتكدسة في الهواء وازدياد نسب ثاني أكسيد الكربون في الجو بما يتجاوز المستويات الطبيعية، ينعكس ذلك على ارتفاع درجة حرارة الغلاف الجوي والمسطحات المائية مما يبطئ آلية انتقال الحرارة، ويمتص المحيط الدافئ كمية أقل من ثاني أكسيد الكربون والأكسجين من الهواء مما يتسبب في تأثيرات خطيرة على الكائنات البحرية البسيطة، ومن ثم تأثير مضاعف على السلسلة الغذائية بأكملها، وقد دق خبراء جزائريون ناقوس الخطر مؤكدين أن تلوث الهواء في الجزائر أصبح واقعا، حيث تسجل وزارة الصحة وفاة حوالي 2500 حالة سنويا بسبب تلوث الهواء الراجع للغازات السامة لحركة المرور الحضرية وانبعاثات الكربون ، حيث يتم إطلاقه بطرق عديدة ولكن أهم ثلاثة مساهمين (ثاني أكسيد الكربونco2 ، وأول أكسيد الكربونc ، والميثانch)[1] .

---

* ملاحظة مهمة: ما يطلق عليه waste bank and gaza في المنحنى البياني هي دولة فلسطين التاريخية قبل ان يحتلها الكيان المسمى إسرائيل ويسعى لطمس تاريخها ووجودها حتى في الخرائط العالمية.

[1] – الجزائر: تلوث الهواء راجع أساسا لانبعاثات الغازات بسبب حركة المرور الحضري، وكالة الأنباء الجزائرية،متحصل عليه من الرابط: https://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/72115-2019-06-11-07-59-20، تاريخ التصفح: 2024/07/26، 06:30.

في عام 2019 أطلقت الجزائر 45 مليون طن من الكربون، وفي المسار الحالي 71 مليون طن وسيرتفع إجمالي انبعاثات الكربون 85 مليون طن بحلول عام 2043، أي بنسبة أعلى 19.2% مما هو عليه الآن، حيث يكون التصنيع والنشاطات الزراعية المساهم الأكبر في زيادة انبعاثات الكربون[1].

فمصانع الإسمنت ووحدات الجبس والكلس ومصانع التكرير تتسبب في تدفق ما يفوق 4569 طن سنويا من أكسيد الأزوت، و1200 طن من أكسيد الكربون، و464 طن من المركبات العضوية غير المتبخرة وغير الميتانية، و102000 طن من ديكوسيد الكبريت، وتصل تدفقات وحدة إنتاج الجبس الفلوريس، ووحدة إنتاج الكلس "لام جران" حوالي 20250 طن من النقائص سنويا، و70 طن من أكسيد الأزوت، و20 طن من أكسيد الكربون، و8 أطنان من المركبات العضوية المتبخرة، ونجد أن مركز تحليل الزنك الواقع بالغزوات يشكل مصدرا لتدفقات ديكوسيد الكبريت في الجو، يرتفع تركزها في الهواء عندما تكون بعض الأحوال الجوية غير مواتية لبعثرة الملوثات، وكذا في فترات توقيف وإعادة تشغيل وحدة إنتاج حامض الكبريت، ويضاف إلى هذه التدفقات انبعاث المعادن الثقيلة، وقد ذكرت دراسات قامت بها جمعية ميد بوليسي للبيئة المتوسطة على تأثير مصنع الزنك بالغزوات سنة 1990 أن معدل الأمراض بلغ 16,5% للجهاز التنفسي، و27,2% من الاضطرابات النفسية، و6,3% من مجموع السكان ادخلوا إلى المستشفى على الأقل مدة سنة[2].

وقدر إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة لعام 2020 بـ 220.544.85 كيلو طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، وقد زادت نسبته 129.9% مقارنة بعام 1990 (95.948.77 كيلو طن)، ويرجع ذلك أساسا إلى الزيادة الكبيرة لتسارع الصناعات الطاقوية والتصنيع والبناء، فضلا عن قطاع النقل، وسجلت الانبعاثات الدفيئة انخفاضا بين العامين 2020/2019 بنسبة 4.1% بسبب جائحة كوفيد .19 والإجراءات التقييدية المتخذة[3]. والمخططات التالية توضح نسبة انبعاثات الغازات CO_2، CH4، N2O من 1990 إلى 2020.

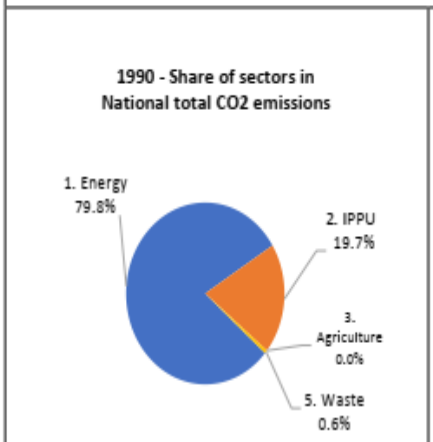
---

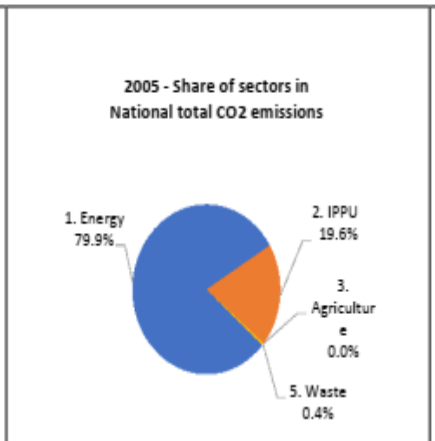
[1] – Blessing Chipanda; Op.cit,2024, p 47.

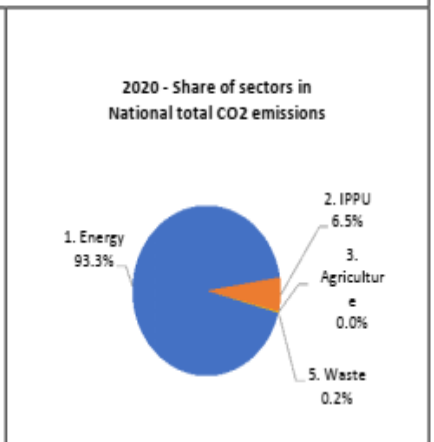
[1] – حسين بوصالح؛ "القضايا البيئية في الصحافة المغاربية الإلكترونية دراسة تحليلية لموقعي شروق أون لاين الجزائري وموقع جمهورية التونسي"، رسالة دكتوراه، (قسم علوم الإعلام، جامعة الجزائر 3، 2021/2022)، ص ص 56– 57.

[2] – (BUR1 Algérie), 2023, Op Cit, p 54.

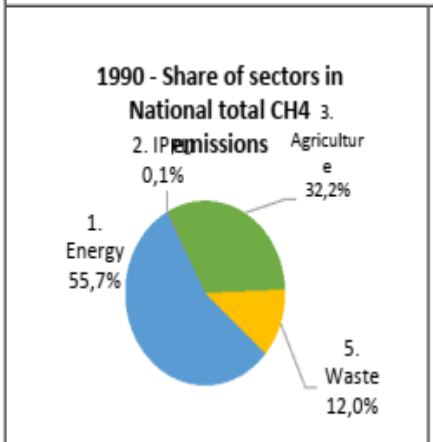
Part des secteurs du GIEC dans les émissions nationales totales de CO_2 (hors l'UTCF) en 1990, 2005 et 2020

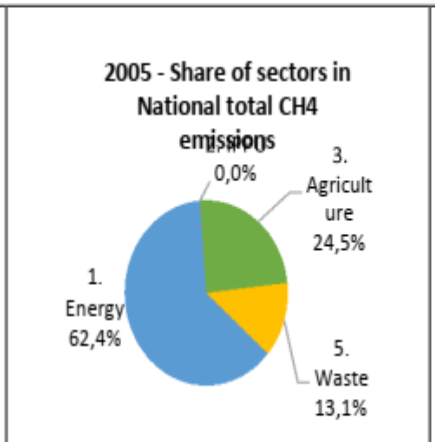


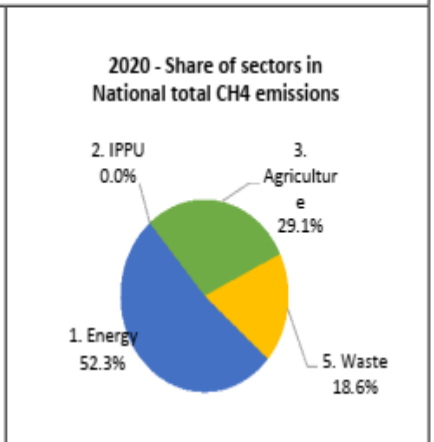




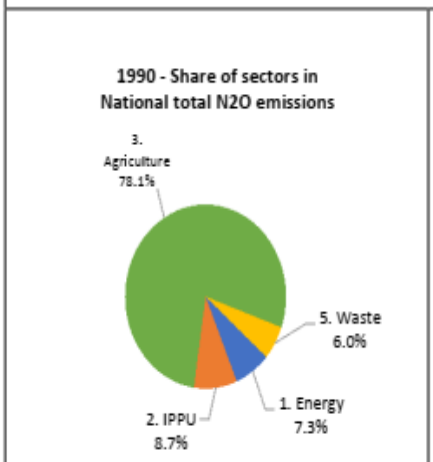
Part des secteurs du GIEC dans les émissions nationales totales de CH4 (hors l'UTCF) en 1990, 2005 et 2020

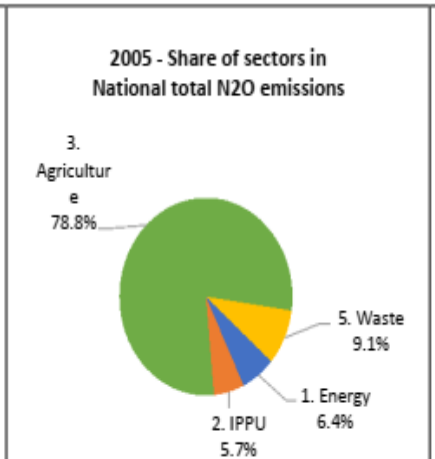


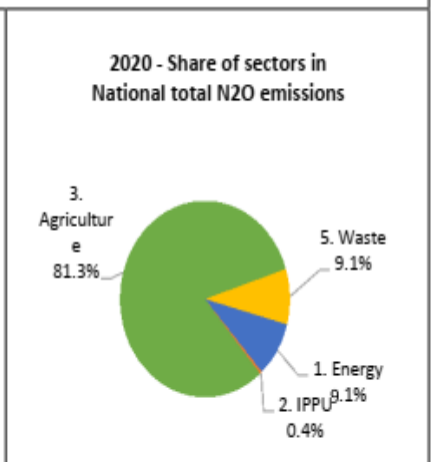




Part des secteurs du GIEC dans les émissions nationales totales de N2O (hors l'UTCF) en 1990, 2005 et 2020







Source: (BUR1 Algérie), 2023, Op Cit, p 58.

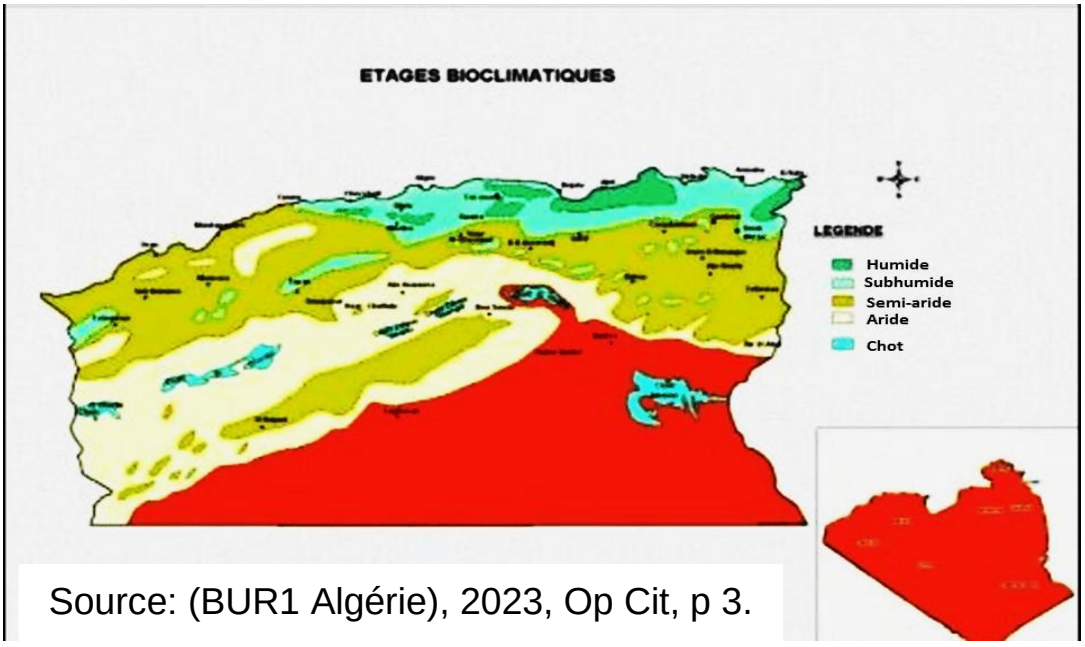
ب . التلوث الحضري: إن أغلب النفايات المسموح بها من طرف البلدية هي نفايات خام لا تخضع لمعايير حماية البيئة خاصة المنزلية منها، فهي تشكل مصدرا مهما لتلوث البيئة في الجزائر بسبب طبيعتها المضرة والمشوهة لجمال المناظر، فكل فرد من المجتمع الجزائري ينتج يوميا ما يعادل بالقيمة 0,5 كغ من النفايات الحضرية، وتزيد هذه النسبة إلى 1,2 كغ في المدن الكبرى، بالإضافة إلى سلوك الأفراد غير المحسوبة في تلويث البيئة، كما نجد أن تسيير النفايات في الجزائر يتميز بنقائص هامة كانعدام فرز النفايات في مصدرها، انعدام المزابل الخاضعة للمراقبة، نقص في إعلام وتحسين المستهلك[1]. ولا يزال واقع الحوكمة البيئية في الجزائر يعاني من ضعف البرامج وضعف التنفيذ وضعف المؤسسات الرقابية، فظاهرة النفايات الملقاة في الأحياء والتجمعات السكنية في الأماكن الحضرية وغير الحضرية، لوث حياة المواطن الجزائري، وأصبح مرهقا لنفسيته وأدى إلى تفشي الأوبئة والأمراض، وساهم في تسميم التربة والجو والمياه السطحية والجوفية، ولو قمنا بتتبع هذا المشكل البيئي فقط لتجسد أمامنا واقع الحوكمة البيئية في الجزائر، ففي المخطط الجديد المنظم لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها والنفايات الهامدة نجد وعودا بتطوير القدرات اللازمة لمعالجة النفايات والأولويات الواجب تحديدها لإنجاز منشآت جديدة لفرز النفايات ومعالجتها وإزالتها، ولكن الواقع التسييري عكس ذلك وفيه الكثير من النقص والخلل، ففي أكثر المناطق الحضرية تنعدم حاويات القمامة والتفريغ العشوائي في كل مكان، مما أدى إلى انتشار الأوبئة والأمراض، نجد كل ذلك في غياب السلطات المحلية، فالبلدية لا تملك عدد الحاويات الكافي لتغطية كل المناطق والأحياء هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن عددا من حاويات القمامة السابقة قد تم سرقتها؟؟ وهذا يجسد وضعا عاما على مستوى الكثير من البلديات، حيث يدخل هنا غياب روح المسؤولية من المواطنين اتجاه نظافة المحيط، جزء منه يعود للتنشئة الأولى داخل الأسرة، وجزء آخر يعود لضعف التعليم في مختلف الأطوار التعليمية بضرورة الحفاظ على نظافة المحيط والحفاظ على الممتلكات البيئية، وضعف البرامج التوعوية والتثقيفية لوسائل الإعلام، وجزء منه يعود لسلوكات أصبحت طابعا غالبا للمواطن الجزائري الذي رمي القمامة حتى في الأماكن التي يلجأ اليها في الاستجمام والراحة، وضعف التأطير والتنشئة الذي تمارسه الجمعيات الناشطة في الشأن البيئي سواء على المستوى الوطني أو المحلي، ونقص الجباية المحلية وعائدها الضعيف للبلديات، وغياب برامج وخطط وطنية واضحة لمعالجة هذه الأزمة، كل هذا ساهم في تفشي الظاهرة واستفحالها.

[1] – يحياوي لخضر، رقية سليمة؛ "تجربة الجزائر في مجال حماية البيئة"، مجلة البديل الاقتصادي، ع6، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2016، ص 53.

ثالثا: ديموغرافيا ساحلية

في الجزائر حوالي 13% فقط من الأراضي تتمتع بمناخ البحر الأبيض المتوسط، ويهيمن على الباقي مناخ شبه جاف، ومناطق شبه رطبة على الساحل والأطلس التلي تتميز بشتاء ممطر ومعتدل، وصيف حار وجاف يلطفها نسيم البحر، ويتناقص هطول الأمطار من الشرق إلى الغرب من 1000 ملم إلى 400 ملم ومن الشمال إلى الجنوب من 1000ملم إلى أقل من 130 ملم، وفي هذه المنطقة يتراوح متوسط درجات الحرارة الدنيا والقصوى بين 5 و15 درجة مئوية في الشتاء وبين 25 و35 درجة مئوية في الصيف، ومع ذلك يتم الشعور بتأثير الصحراء على الساحل من خلال عمل رياح الخماسين وهي رياح جافة تهب من الجنوب إلى الشمال محملة بالرمال تتسبب في رفع درجة الحرارة وجفاف النباتات، أدى ذلك إلى حدوث موجات الحر في جميع الفصول مع فترات زمنية طويلة في بعض الأحيان[1].

المنطقة شبه القاحلة إلى القاحلة في السهول المرتفعة والأطلس الصحراوي تتميز بهطول أمطار منخفض وغير منتظم من 200 إلى 400 ملم في السنة، ودرجة حرارة منخفضة في الشتاء تصل إلى أقل من 0 درجة مئوية، ومرتفعة في الصيف غالبا أكثر من 30 درجة مئوية، المنطقة المناخية الصحراوية شديدة الجفاف حيث تكون الأمطار استثنائية وغير منتظمة وأقل من 150 ملم في السنة، تعتبر الصحراء الكبرى من أكثر المناطق حرارة في العالم حيث تتراوح درجة الحرارة الموسمية بين 15 و28 درجة مئوية في الشتاء، ومن 40 إلى أكثر من 45 درجة مئوية في الصيف[2].



Source: (BUR1 Algérie), 2023, Op Cit, p 3.

1– (BUR1 Algérie), 2023, Op Cit, p 13.

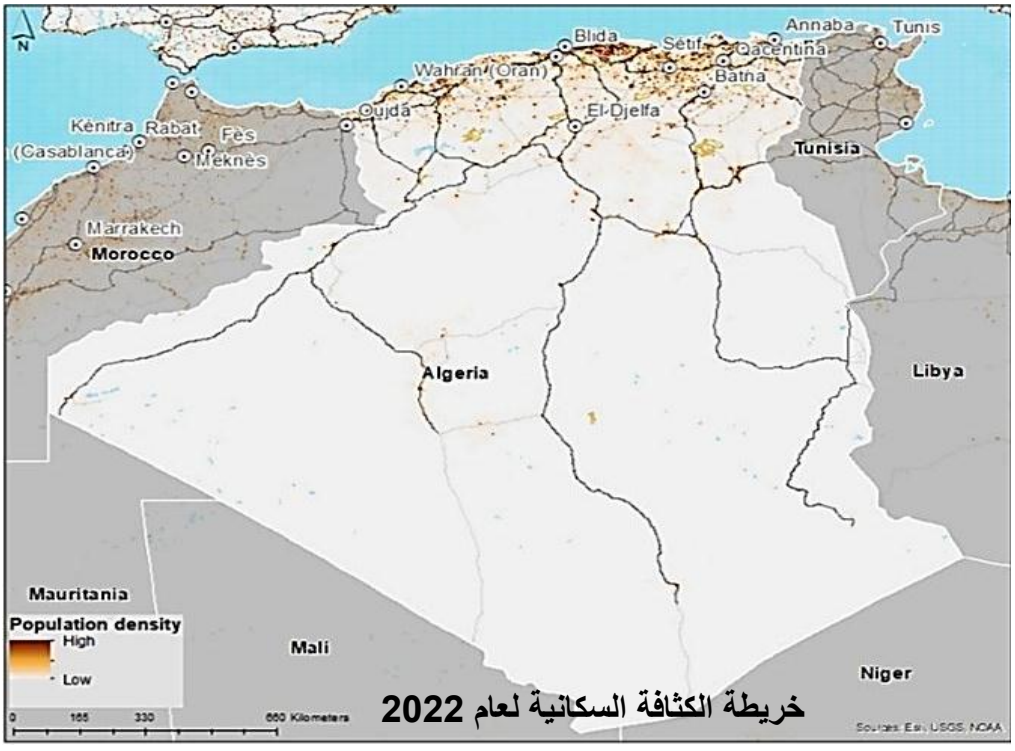
2 – Ibid, p 4.

توضح الخارطة الطبقات المناخية (etages bioclimatiques) في الجزائر ويظهر أنها تنقسم إلى مناطق مناخية مختلفة وفقا للألوان المستخدمة مع وجود مفتاح (legend) لتوضيح ما يعنيه كل لون:

الأزرق الغامق يمثل المناطق الرطبة والأزرق الفاتح يمثل المناطق شبه الرطبة، والأصفر يمثل المناطق الجافة، والبرتقالي يمثل المناطق الجافة، والأحمر يمثل المناطق الأكثر جفافا وهي الصحراوية.

وتبين الخارطة التنوع المناخي الكبير في الجزائر، الذي يتراوح بين المناطق الرطبة في الشمال والمناطق الجافة وشديدة الجفاف في الجنوب وهي المناطق الأكثر مساحة وتعاني من قلة التساقط وارتفاع درجات الحرارة مما يؤثر سلبا على الحياة والأنشطة الاقتصادية ويجعلها أكثر صعوبة.

تبين إحصائيات البنك الدولي أن عدد السكان في الجزائر لسنة 2022 بلغ 44,9 مليون، حيث كان تعدادهم 20 مليون سنة 1980، يتركز 80% منهم في المناطق الساحلية التي لا تتعدى نسبة 10% من المساحة الإجمالية، حيث أن ساكن واحد في الجنوب يقابله 300 ساكن في الشمال، أدى هذا الضغط السكاني الكبير على المناطق الغنية بالغطاء النباتي والثروات المائية إلى تهديد هذه الثروات، يعود السبب الرئيس في ذلك إلى السياسات التهميشية التي تمارسها الدولة بحق ولايات الجنوب، إذ نجد أن معظم أساسيات التنمية المحلية غائبة، فلا مستشفيات جامعية ولا مواصلات ولا طرق معبدة ولا مراكز استجمام ورياضة.....، رغم أن الصحراء مساحتها أكثر من 2.000.000 كلم^2 وهي قلب الاقتصاد النابض؟



خريطة الكثافة السكانية لعام 2022

Sourse: Blessing Chipanda, op.cit,p9.

تظهر الخارطة المعروضة توزيع الكثافة السكانية أو النشاط الحضري في الجزائر وتظهر المناطق الشمالية خصوصا تركز السكان والنشاط الحضري وتقل كلما اتجهنا إلى الجنوب وتكاد تنعدم في أقصى الجنوب، يشكل هذا ضغطا سكانيا كبيرا على الموارد والأنشطة الاقتصادية وشبكة الطرق تبين الخارطة انها أكثر كثافة مما يدل على الحركة التجارية والاقتصادية يشكل ذلك حافزا كبيرا للهجرة الداخلية نحو الشمال وانحسارا واضحا في النشاط كلما اتجهنا نحو الجنوب الصحراوي.

رابعا: ندرة وتلوث المياه

تشكل البيئة الإقليمية الجافة في الجزائر نسبة 95% من الأقاليم نظرا لإقليمها الصحراوي الذي يتميز بندرة التساقط، وبالتالي ندرة الثروة المائية وانتشار الجفاف وتراجع نسبة الكمية المستعملة للفرد سنويا، ويشكل تلوثها الذي لا يحس به المستهلك في كثير من الأحيان مصدرا لانتقال الأمراض والأوبئة، وأهم مصادر التلوث هي:

. التلوث الجرثومي: الذي ينتج عن تسرب مياه الصرف الصحي غير المعالجة إلى المياه الجوفية أو الأودية والسدود، مما يؤدي إلى تكاثر الميكروبات والجراثيم المسببة للأمراض.

. التلوث الكيميائي: وينتج عن تسرب المواد الكيماوية والبترولية والمخلفات الصناعية والأسمدة والمبيدات التي تحتوي عادة على المعادن السامة فتلوث المياه الجوفية.

كما يهدد التلوث المياه الجوفية بفعل النفايات التي يتم دفنها داخل الأراضي، والاستخدام المفرط للمبيدات الحشرية والأسمدة، ودفن النفايات الصناعية والاشعاعات وغيرها في باطن الأرض العميقة، حيث ينتج عنها تلوث الطبقات العلوية المنتجة لمياه الشرب[1].

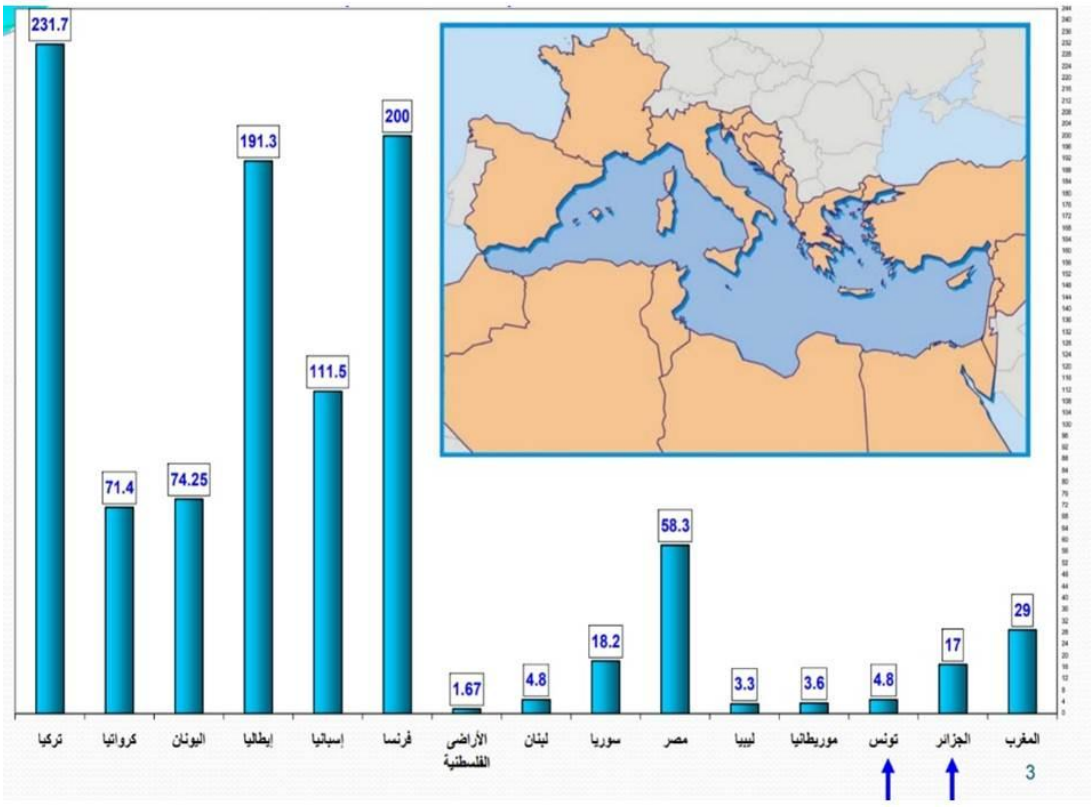
تعاني الجزائر في العشرية الأخيرة من جفاف حاد بسبب ندرة الأمطار على غرار باقي دول المنطقة، حيث لا يوجد في الجزائر إلا 75 سدا ما يغطي نسبة 33% فقط وهوما يخلق ندرة في الماء الصالح للشرب، وتصنف دراسات أكاديمية محلية الجزائر ضمن الدول الفقيرة من حيث الموارد المائية حيث تقدر نسبة الاستهلاك السنوي للفرد بأقل من 600م^3[2]، ولذلك تعد الجزائر من بين أفقر البلدان من حيث إمكانات المياه، أي أقل من عتبة الندرة التي حددها البنك الدولي بـ 1000م^3 في السنة، وإذا كان توافر المياه للفرد سنويا في 1962 يبلغ 1500م^3 فقد وصل إلى 720م^3 فقط في 1990، و630م^3 في عام 1998، ويقدر بنحو 450م^3 في الوقت

[1] – حسين بوصالح؛ مرجع سابق، ص57.

[2] – عبد الحكيم حذاقة؛ "الجزائر في مواجهة الجفاف 19 محطة لتحلية مياه البحر واستثمارات ب 23 مليار دولار"، متحصل عليه من الرابط: https://tinyurl.com/2549mrpw، تاريخ التصفح: 2024/08/12، 09:15.

الحاضر وسوف يستمر في الانخفاض، ويشكل هذا تحديا بالغا نظرا لأنه لا يتم تعبئة سوى 5 مليارات م^3 من المياه سنويا، وتقدر الحاجة في عام 2030 بـ 12,9 مليار م^3[1].

يبدي المواطنون قلقا بصورة خاصة حول استمرار حصولهم على المياه الصالحة للشرب، فقد ذكر نصف الجزائريين المياه بصفتها أكبر تحد بيئي يواجه البلد، إما بسبب نقص موارد المياه 21%، أو تلوث مياه الشرب 18%، أو تلوث البحار والشواطئ والمحيطات 11%. إعلاء أولوية المياه تتفق عليه الفئات السكانية المختلفة والمناطق المختلفة، وإن كان القلق إزاء مياه الشرب يبلغ معدلات أعلى في العاصمة التي تعرضت لإجراءات ترشيد مياه في الصيف بواقع 31%، أي 8% أكثر من الجنوب و12% على الأقل أكثر من المناطق الثلاث الأخرى[2]. والخارطة ادناه تبين ندرة حجم الموارد المائية في دول شمال إفريقيا خصوصا الجزائر وتونس مقارنة بباقي دول حوض البحر المتوسط مقارنة بدول مثل تركيا فرنسا اسبانيا فنسبة الموارد المائية في الجزائر لا تتعدى 17% وتونس 4.8%.



حجم الموارد المائية لدول حوض البحر الأبيض المتوسط (مليارم^3/سنة)

المصدر: الحبيب الهلالي؛ التجربة التونسية في مجال إدارة ندرة المياه، عبر الرابط: https://tinyurl.com/29vrqznm

[1]– (BUR1 Algérie), 2023, Op Cit, pp 6–7.

[2] – الباروميتر العربي – الدورة السابعة، الجزائر: تقرير استطلاعات الرأي العام، أكتوبر 2022، ص 14.

خامسا: الثروة الغابية تحترق

حسب تعريف منظمة الأغذية والزراعة فإن الغابة هي: أرض تمتد على مساحة تتعدى النصف هكتار، ويفوق فيها ارتفاع الأشجار الخمسة أمتار، ويزيد غطاؤها الحرجي عن نسبة 10 في المائة، أو تكون فيها الأشجار قادرة على بلوغ هذه العتبات في موقعها، وهي لا تشمل الأراضي التي يكون القسم الأكبر منها مخصصا للاستخدام الزراعي أو الحضري[1].

تغطي الثروة الغابية الجزائرية مساحة إجمالية تقدر بـ 4.149.400 هكتار أي ما يعادل تقريبا نسبة 2% من المساحة الإجمالية وهي نسبة ضعيفة جدا، تضم: الغابات الطبيعية 1.329.400 هكتار، والجبال 1.844.400 هكتار، والتشجير 972.800 هكتار، والمساحات الخضراء 3.000 هكتار، وكما هو الحال مع غابات البحر الأبيض المتوسط تتعرض الغابات الجزائرية بشكل منتظم لحرائق الغابات خاصة خلال فصل الصيف، ففي كل عام يتم التهام أكثر من 30000 هكتار من التكوينات الخشبية (الغابات والشجيرات والأنظمة الخشبية الأخرى) مما يترك التربة عارية مؤقتا وبالتالي عرضة لعوامل التدهور، ويظهر تقرير تم إعداده في 2016 أنه بين عامي 2014/1985 اندلعت أكثر من 42500 حريق غابات (1637 حريق في المتوسط السنوي)، التهم ما يعادل 910640 هكتار (35025 هكتار في السنة)، وتقدر مساحة الشجيرات المحترقة بـ 6542 هكتار أي بنسبة 21% من المساحة الإجمالية تتوزع حسب المناطق: المنطقة الشرقية 44399 هكتار (82%)، المنطقة الوسطى 7387 هكتار (14%)، المنطقة الغربية 2249 هكتار (4%)، وتقدر الخسائر المالية المرتبطة بالقيمة التجارية للخشب والفلين وحدها ما يتراوح بين 26 و 31 مليون دولار أمريكي أي ما يعادل من 2 إلى 2.5 مليار دينار سنويا، وأرجع التقرير أسباب الحرائق في أغلبها (75%) إلى أصل مجهول غير محدد، و حرائق طوعية 23% والأنشطة الزراعية 1% والاستهتار 1% خلال عام 2008[2] .

وحسب إحصاءات المديرية الوطنية للغابات فإن حوالي 34000 هكتار من الغابات تلتهمها النيران سنويا في الجزائر، وأوضحت أيضا أن مجموع 320.904 هكتار من المساحات الغابية أتت عليها النيران ما بين 2008 و2017 عبر التراب الوطني، بحيث تم تسجيل 31.513 بؤرة حريق خلال هذه الفترة أضرت بـ 155.270 هكتار من الغابات و85.388 هكتار من الجبال و79.751 هكتار من الأحراش.

---

[1] – منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الغابات في العالم 2022 المسارات الحرجية لتحقيق التعافي الأخضر وبناء اقتصادات شاملة وقادرة على الصمود ومستدامة، روما، 2022، ص 108. عبر الرابط: https://doi.org/10.4060/cb9363ar

[2]– (BUR1 Algérie), 2023, Op Cit, p 128.

إن الغطاء النباتي لا يشتعل من تلقاء نفسه حتى وإن وصل إلى الجفاف الشديد، وإن العامل الطبيعي الوحيد المعروف في حوض المتوسط هو البرق، هذه الظاهرة الطبيعية كثيرة الحدوث في الغابات الشمالية التي تحتوي عواصف رعدية جافة، وهو الأمر النادر نسبيا في منطقة البحر الأبيض المتوسط فنسبته بين 1 و5% من حالات الحريق[1].

تلحق حرائق الغابات أضرارا متزايدة بالبيئة والحياة البرية والحضرية وصحة الانسان والبنية التحتية، وتصيب الحرائق سنويا ما يتراوح تقريبا بين 340 و370 مليون هكتار من اليابسة، بينما التهمت الحرائق 25 مليون هكتار من الأراضي الحرجية في عام 2021 وحده، ووفقا للنتائج الأخيرة التي وصلت إليها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، ازداد تواتر الطقس الأكثر سخونة وجفافا ورياحا في بعض المناطق، وستستمر هذه الزيادة مالم تقم البلدان بالوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقات المناخ الدولية، تزيد البيانات المتعلقة بحرائق الغابات في إفريقيا بصورة ملحوظة عن البيانات في سائر القارات، إذ تمثل نحو 70% من جميع حرائق الغابات العالمية، ويلي ذلك 21% في أستراليا وأمريكا الجنوبية، وفي الوقت نفسه وقعت 59% من جميع الحرائق في الفترة 2019/2002 في أقل البلدان نموا، مما يدل على وجود ارتباط بين مخاطر الحرائق وانخفاض الدخل وسياقات إدارة الموارد، ويمكن لمعالجة الأسباب الكامنة وراء الحرائق وباتخاذ إجراءات الحد من المخاطر أن تساعد في تجنب الخسائر والأضرار الفادحة[2].

وبالرجوع للإحصاءات التي قدمتها مديرية الغابات فإن ما نسبته 1,5% من الغابات يتم حرقه سنويا، يعني أنه في فترة زمنية أقل من قرن سيتم القضاء على الثروة الغابية في الجزائر، وبناء عليه تؤكد دراسات للبنك الدولي أنه في نهاية هذا القرن سيتحول شمال إفريقيا إلى مناطق شبه صحراوية.

جدول إحصاءات الحرائق في الجزائر لسنوات (2019 . 2020. 2021)

السنة	عدد بؤر الحريق	معدل الحريق	المساحات المحترقة/ هـ
2019	1312	69	أكثر من 9000
2020	1071	41	43.919
يوليو. أوت 2021	88	36	3168

الجدول من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير وكالة الأنباء الجزائرية APS

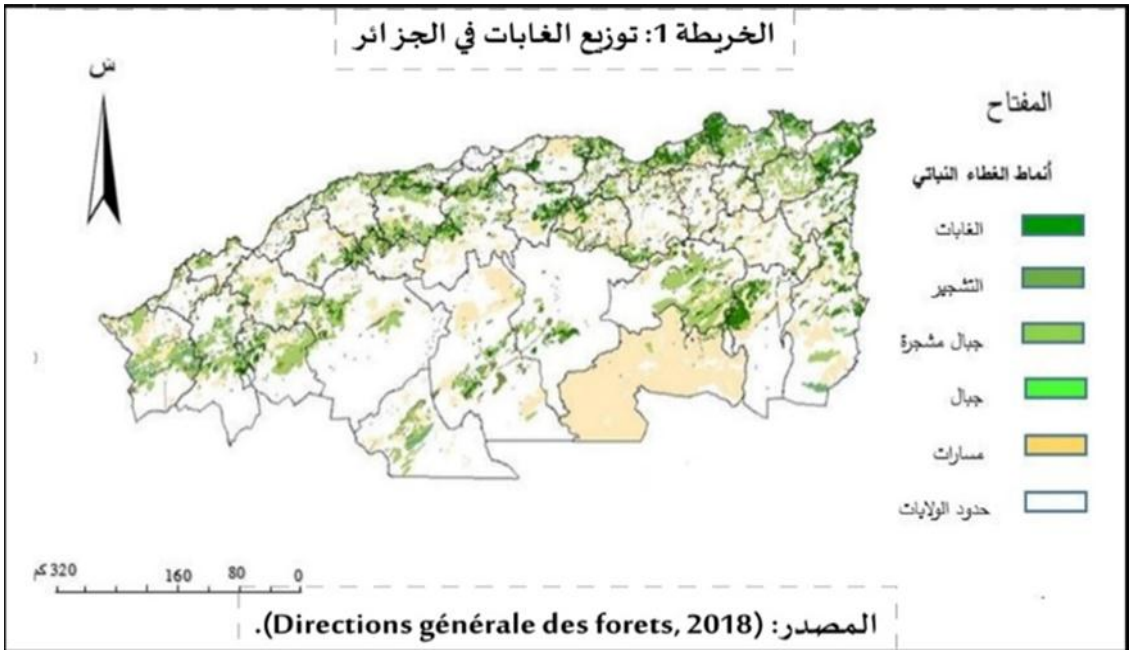
[1] – مريم حجلة؛ "حرائق الغابات بين تأثير العوامل المناخية وتداعيات الجريمة البيئية"، (مجلة سوسيولوجيون، ع2، مج2، 2021)، ص 69.

[2] – منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛ أثر الكوارث على الزراعة والأمن الغذائي تجنب الخسائر والحد منها من خلال الاستثمار في القدرة على الصمود 2023، روما، 2024، ص xv.

تتركز الغابات في الجزائر حسب الخريطة أعلاه بشكل رئيسي في المناطق الشمالية خاصة في **الشمال الشرقي** أما المناطق السهبية فتغطي مناطق واسعة في الوسط بينما تظهر الجبال الصحراوية جنوبا.

ومن أكبر الحرائق التي أتت على أهم ثروة نباتية في الجزائر حرائق العام 2023 حيث قامت الحماية المدنية بإخماد 1052 حريق للغابات والأدغال والأحراش، ما سمح بإنقاذ آلاف الهكتارات من الغطاء النباتي، وقدرت الخسائر حسب الإحصاءات بـ 41594 هكتار، منها 11487 هكتار غابات، 10195 هكتار أدغال و8959هكتار من الأحراش[1].

وتكمن خطورتها في المساس برئة الجزائر وهي محمية القالة والغابات المجاورة لها والتي تعد من أكثف المناطق بالغطاء النباتي حسب تعريف الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوي المعني بالمصطلحات والمؤشرات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث الذي أنشأته الجمعية العامة للأمم المتحدة عرف مصطلح **الخطر** "كل عملية أو ظاهرة أو نشاط بشري يمكن أن يتسبب في حدوث خسائر في الأرواح أو إصابات أو آثار صحية أخرى، أو في إتلاف ممتلكات أو في حدوث اضطرابات اجتماعية واقتصادية، أو تدهور بيئي في منطقة معينة وخلال فترة زمنية معينة[2]. وقد شكلت هذه العوامل مجتمعة تدمير غير مرئي للبيئة لها عواقب تدميرية إن لم يستدرك في الأجل القريب.



[1] – وكالة الانباء الجزائرية عبر الرابط: https://www.aps.dz/ar/societe/163978-14

[2] – منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، أثر الكوارث على الزراعة والأمن الغذائي، مرجع سابق، ص 4.

المطلب الثاني: التحديات البيئية في تونس

وضعت الدولة التونسية ترسانة قانونية بيئية لترسيخ مبدأ احترام الحقوق البيئية والحفاظ عليها منذ الاستقلال، لكن يشير التقرير السنوي لقسم العدالة البيئية جوان 2022 إلى أن تونس تعاني من تهديد بيئي ثلاثي يتمثل في **فقدان التنوع البيولوجي** نتيجة انتشار ظاهرة الصيد العشوائي لأصناف حيوانية برية وبحرية مهددة بالانقراض، وانتشار الحرائق المفتعلة بالغابات دون اعتبار للقيمة البيولوجية التي تمثلها هذا الثروة، و**اضطراب المناخ** نظرا للانبعاثات الدفيئة وتداعياتها على البيئة عموما، **وتصاعد التلوث** للصرف العشوائي للمخلفات برا وبحرا وجوا، وهو ما انعكس سلبا على صحة الانسان وبيئته[1].

أولا: إشكالية النفايات في تونس

سياسات التحكم في النفايات في تونس حسب ذات التقرير لم تأخذ المنحى الصحيح منذ عقود؛ إذ اقتصر دور الدولة في أغلب الأحيان على محاولات تسكين الغضب الاجتماعي عبر اتباع حلول ترقيعية في التعاطي مع المصبات العشوائية، حيث لا تتعدى جدواها نقل هذه المصبات من مكان لآخر دون إيجاد حلول جذرية تقطع مع هذا الصنف من التلوث، وهو ما يعكس التقصير الرسمي في التحكم في أزمة التخلص من النفايات، فما تقره تونس من ترسانة تشريعية قوية للتصرف في النفايات من أجل تثبيت الحق في بيئة سليمة باعتباره حقا دستوريا، والتعاطي مع القضايا البيئية بشكل عام، وملف النفايات بشكل خاص منقوص نتيجة تعثر الإطار المؤسساتي في احتواء أزمة النفايات وانعدام القدرة على وضع استراتيجيات عملية تراعي حقوق الإنسان وخاصة حق المواطنين في بيئة صحية، نظرا لغياب التخطيط وضعف الهياكل الإدارية[2] .

ثانيا: غابات تونس تحترق والثروة الحيوانية في خطر

تغطي الغابات التونسية حوالي 6% من المساحة الاجمالية للبلاد، إلا أن هذه النسبة تتناقص نتيجة تلف مساحات كبيرة من الغابات نظرا للحرق أو القطع الجائر، أدى ذلك إلى تدهور التربة والتصحر الذي يهدد حوالي 57% من الأراضي في البلاد، ما بين عاميي 1990-2020 فقدت تونس حوالي 5% من غاباتها.

[1] – المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، أي واقع بيئي في تونس اليوم؟ الحقوق البيئية بين الانتهاكات والنضالات اليومية، 2022، ص8.

[2] – المرجع نفسه، ص 14.

بتاريخ 23 جويلية 2021 تعرضت محمية جبل الزغدود إلى الحرق، حيث امتدت الحرائق إلى أكثر من 800 هكتار، سجلت وحدات الحماية المدنية في الفترة الممتدة من 01 جويلية إلى 10 أوت 2023 عدد 50 حريقا، أتى على مساحة 1777.65 هكتار، فيما تم تسجيل عدد 92 حريقا في نفس الفترة من سنة 2022 وأتى على 3166.64 هكتار.

للغابات دور أساسي في التوازن البيئي وحماية التنوع البيولوجي والحفاظ على نظافة الهواء والضرر الذي تسببه لها هذه الحرائق يعود بالسلب على الصحة العامة والأمن البيئي، كما أن ظاهرة الصيد الجائر تهدد العديد من الأنواع الحيوانية في تونس وباقي الدول، فممارسة الصيد في غير المواسم القانونية هدد أحد أهم الأنواع الحيوانية النادرة في تونس وشمال إفريقيا، منها غزال "الدركاس" و"نعام شمال إفريقيا"، ولا تمارس جميع عمليات الصيد العشوائي في الخفاء أو بعيدا عن أعين السلطات بل منها ما يتم بموافقة من الهياكل الرسمية وعلى رأسها وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، خاصة إذا تعلق الأمر بأثرياء خليجيين الذين يحلون كل سنة لممارسة صيد الطيور والغزلان وغيرها من الأصناف الحيوانية مستغلين غياب تطبيق القوانين وضعف الإدارة لحماية الثروة الحيوانية، ورغم تعالي أصوات منظمات المجتمع المدني المدافعة عن البيئة إلا أن الانتهاك ظل متواصلا[1].

ثالثا: التلوث البحري وتهديد التوازن البيئي

لا يزال الساحل التونسي عرضة لضغوط عمرانية وسياحية وصناعية كبيرة وبخاصة الساحل الشرقي التونسي لان مياهه قليلة العمق تتأثر بالرياح فتنتشر الفضلات وتنتقل سريعا على امتداده، وهي ملوثات كيميائية وبيولوجية وعضوية تؤثر على التوازن البيئي وتنذر بالخطر على الاحياء المائية عموما وهو ما يؤثر على السلسلة الغذائية علاوة على صحة الانسان[2].

تتعرض الثروة المائية إلى تدمير واسع وسريع في الشريط الساحلي لدول البحر الأبيض المتوسط بما في ذلك تونس، ليصبح البحر غير قادر على توفير الخدمات الإيكولوجية للبشر والأحياء، والسبب في ذلك يعود إلى الصرف العشوائي لفضلات المنشآت الصناعية، فخلال صائفة 2021 منعت السباحة في 17 شاطئ موزعا على 6 ولايات بحسب مصالح وزارة الصحة المختصة، وبالاعتماد على نتائج تحاليل 13 مخبرا للمراقبة

[1] – المرجع نفسه، ص19.

[2] – عبر عفاف كواص، التلوث البحري في تونس: حدود الانسجام ضمن السياسة البيئية، موقع حلول عبر الرابط: https://tinyurl.com/2bfj7w8x.

الجرثومية كان المنع نتيجة لتلوث الشواطئ وذلك بسبب سكب مياه الصرف الصحي، وتوجهت الاتهامات إلى الديوان الوطني للتطهير باعتباره المتدخل الرئيسي في ميدان حماية المحيط المائي ومقاومة مصادر التلوث[1].

رابعا: أزمة المياه الشروب

تعتبر أزمة مياه الشرب في تونس واحدة من التحديات الكبيرة التي تواجه البلاد في السنوات الأخيرة، وهي تزداد تفاقما نظرا للتغيرات المناخية وتزايد الجفاف وانخفاض كمية الأمطار الموسمية، حيث تتلقى البلاد 466 ملم من الأمطار سنويا، معدل الموارد المائية المتاحة تقدر بحوالي 4.8 مليار م^3 سنويا مع 2.7 مليار م^3 فقط من الموارد السطحية، و1.1 مليار م^3 من المياه الجوفية، وهي نسب ضئيلة مقارنة مع حجم الطلب، وحسب إحصاءات البنك العالمي يتوقع في حدود سنة 2050 أنه سيحدث تراجع للموارد المائية المتجددة بنسبة 20% من جراء التغيرات المناخية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وستتراجع معه حصة الفرد الواحد من المياه في السنة إلى أقل من النصف (تونس حاليا 480 م^3 وفي حدود سنة 2025 ستصبح 345 م^3)، بالإضافة إلى تدني جودة المياه الجوفية وارتفاع ملوحتها.

. تصاعد كلفة معالجة جودة المياه والتي تبلغ كلفتها حاليا بدول المنطقة 1.5% من الدخل الفردي الخام PIB[2].

. هدر المياه حيث تعاني الشبكات الوطنية لتوزيع المياه من هدر يصل من 30 إلى 40% نتيجة التسربات في البنية التحتية المتقادمة، وعلى الرغم من أنها تعتمد على المياه الجوفية بنسبة 55% من إمدادات المياه إلا أنها تعاني استنزافا سريعا، وقدرت بعض الدراسات أن تونس بحاجة إلى حوالي 5 مليار دولار تونسي لتحديث شبكات توزيع المياه وتحلية مياه البحر لمواجهة النقص الفادح.

. تعاني 30% من المناطق الريفية في تونس من صعوبة الوصول إلى مياه الشرب سنة 2020، و3% من سكان المدن يعانون من صعوبة في الوصول إلى مياه الشرب.

[1] – المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، أي واقع بيئي في تونس اليوم؟ مرجع سابق، ص 24.

[2] – الحبيب الهلالي؛ التجربة التونسية في مجال إدارة ندرة المياه، عبر الرابط: https://tinyurl.com/29vrqznm.

خامسا: الضغط السكاني

النمو السكاني السريع يضع ضغطًا على الموارد الطبيعية مما يشكل تحديا يتفاقم مع مرو الوقت، فقد تزايدت النسبة السكانية وشكلت ضغطا كبيرا على المناطق الحضرية بنسبة حوالي 70% من السكان مقارنة بحوالي 50% في السبعينات، ويحدث هذا النمو بوتيرة أسرع في بعض المدن الكبرى مثل: تونس العاصمة، صفاقس، سوسة، قابس، وتعتبر تونس العاصمة أكثر المدن اكتظاظا بعدد سكان يقدر بحوالي 2.6 مليون نسمة، وتأتي صفاقس في المرتبة الثانية بأكثر من 500.000 نسمة، وتشهد الهجرة الداخلية من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية ارتفاعا يقدر بـ 10.000 شخص ينتقلون سنويا من المناطق الريفية بحثا عن فرص عمل وخدمات أفضل، شكل هذا ضغطا على الموارد المائية والبنية التحتية والتوسع العمراني العشوائي، وخلف ارتفاعا في نسب البطالة الحضرية حيث تبلغ حوالي 15% في المتوسط، أثر كل ذلك على نوعية الحياة والخدمات في المدن الكبرى، هذا الامر يحتاج إلى سياسات متوازنة وحكيمة في إدارة النمو السكاني وتخفيف الضغط على البنية التحتية والخدمات العامة.

سادسا: التركيز على التنمية الاقتصادية

تفضيل النمو الاقتصادي على حساب القضايا البيئية أدى ذلك إلى تدهور بعض الموارد الطبيعية وزيادة التلوث، فإذا كان الناتج المحلي في القطاع الصناعي يشكل 30%، ويشمل الصناعات الكيميائية، الغزل، النسيج، التعدين، فهو أيضا مصدر رئيسي لتلوث المناطق الصناعية، على سبيل المثال لا الحصر شكلت نسبة التلوث الكبريتي في قابس أعلى النسب في المنطقة نتيجة الصناعات الكيميائية.

تعتمد تونس بشكل كبير على الوقود الأحفوري لتوليد الطاقة حيث يأتي 97% من الطاقة من النفط والغاز الطبيعي مما يزيد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وتقدر الانبعاثات السنوية بحوالي 2.4 طن من CO_2 للفرد، ونسبة توليد الطاقة المتجددة لا تتجاوز 3% من إجمالي الطاقة المستهلكة وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالدول الأخرى.

خلاصة مقارنة لأهم المشاكل/التحديات البيئية في الجزائر وتونس في تقارير عربية ودولية

تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية 2017

أجرى المنتدى استطلاعا للرأي بالتعاون مع العديد من الجهات الرسمية وغير الرسمية المهتمة بقضايا البيئة وسجلت عدة نتائج نشير إلى أهمها فيما يلي:

المصادر الرئيسية لتدهور البيئة:

جاءت النتائج الاستطلاع كما يلي:

	جودة الهواء	تغير المناخ	الاستخدام غير الفعال للطاقة	الاسمدة والمبيدات
الجزائر	%3.78	% 12.13	%6.73	%7.11
تونس	%3.70	%8.83	%3.7	%5.13

	تلوث البحار والشواطئ والبحيرات	إدارة النفايات	الموارد المائية	ضعف الوعي البيئي
الجزائر	%6.43	%21.49	%10.94	%20.02
تونس	%13.96	%19.66	%17.09	%10.54

Source:Najib Saab, Arab Environment in 10 Years, P25.

شكلت إدارة النفايات المصدر الأول للتدهور البيئي في البلدين مثلت في الجزائر 21.4% و19.66% في تونس، وكان ضعف الوعي البيئي في الجزائر النسبة الأكبر 20.02%، في حين شكل في تونس 10.54% وهو ما يدل على ارتفاع نسبة الوعي البيئي في تونس، وجاء في الترتيب الثالث تغير المناخ بنسب متقاربة في الجزائر بنسبة 12.13%، وفي تونس 8.83%، وكان سبب تلوث البحار والشواطئ والبحيرات مصدر تهديد مضاعف لتونس بنسبة 13.96%، مقارنة بالجزائر 6.43%، أما جودة الهواء فكانت بنسبة متساوية بلغت 3.7% في كلا البلدين، ومصدر المبيدات والأسمدة وتلوث الأغذية كان في تونس والجزائر على التوالي بنسبة 5.13% و7.11%.

هل تبذل الحكومة جهودا جيدة للتعامل مع تغير المناخ؟

	لا	نعم
الجزائر	% 64.81	% 35.19
تونس	% 85.47	% 14.53

وأظهر ذات التقرير أن آراء الجمهور العربي تتماشى مع تحليلات الخبراء بأن البيئة استمرت في التدهور خلال السنوات العشر الماضية، وعلى الرغم من بعض النقاط المضيئة، فإن الحكومات لا تفعل ما يكفي لمواجهة التحديات وإدارة البيئة بشكل صحيح، باعتبارها ركيزة أساسية للتنمية المستدامة.

وحول هذا السؤال أكد كلا الجمهورين أن حكومتيهما[1] لم تبذلا الجهد الكافي للتعامل مع تغيرات المناخ حيث جاءت نسبة الجمهور الجزائري المصوت بـ **لا** 64.81% و**نعم** 35.1%، وفي تونس كانت النسبة المصوتين بـ **لا** 85.47% و**نعم** 14.53%.

وأظهر ذات الاستطلاع أن الجزائر ضمن الدول ذات الإمكانات الزراعية العالية مع مصر والمغرب والعراق والسودان وسوريا، في حين جاءت تونس ضمن الدول ذات الإمكانات المحدودة مع لبنان والأردن ودول الخليج الباقية[2]. وبعيداً عن الأرقام، نادراً ما تنعكس نتائج المشاريع البحثية والمنشورات في البلدان العربية في السياسات، وتساهم في إيجاد حلول للمشاكل البيئية، ويساهم الباحثون العرب العاملون في الخارج بشكل جيد في العديد من المجالات المتعلقة بعلوم البيئة، وكان لها تأثير عميق على المجتمع.

تقرير مؤشر الأداء البيئي EPI [3]

يصنف مؤشر الأداء البيئي (برنامج التحصين الموسع) 180 دولة على أساس ثلاث محاور كبرى هي حيوية النظام البيئي، الصحة البيئية وتغير المناخ تندرج تحت كل محور مؤشرات فرعية وصل عددها في تقرير 2024 إلى 58 مؤشرا، وهذا يجعل من مؤشر الأداء البيئي لعام 2024 التقييم الأكثر شمولا حتى الآن، استنادا

---

[1] – Ibid, p27 .

[2] – Ibid, p17.

[3] – مؤشر الأداء البيئي العالمي(Environmental Performance Index): هو أحد أهم المؤشرات البيئية العالمية، نشر لأول مرة عام 2002 يعمل على إعداده أساتذة من جامعة ييل وجامعة كولومبيا في الولايات المتحدة الأمريكية يصدر كل سنتين.

إلى نطاقه الجغرافي وعدد القضايا البيئية التي يغطيها، وهو بذلك يدعم صناع السياسات والباحثين والشركات ووسائل الإعلام والمواطنين المشاركين في تتبع اتجاهات الاستدامة واتخاذ قرارات بيئية مستنيرة[1].

	السنة / المؤشر	2020		2022		2024	
		الرتبة	النتيجة	الرتبة	النتيجة	الرتبة	النتيجة
الجزائر	مؤشر الاداء البيئي	84	+ 44.8	155	- 29.6	110	+ 41.9
	حيوية النظام البيئي	61	+ 50.4	155	- 31.6	136	+ 42.2
	الصحة البيئية	115	+ 41	82	+ 42	74	+ 48.1
	تغير المناخ	84	+ 52.5	168	- 20.9	122	+ 36.2
تونس	مؤشر الاداء البيئي	71	+ 46.7	96	+ 40.7	88	+ 45.7
	حيوية النظام البيئي	67	+ 49.2	154	+ 32.7	103	48.1
	الصحة البيئية	92	+ 45	75	+ 43.2	79	+ 46.5
	تغير المناخ	54	+ 60.2	55	+ 48.3	93	+ 41.4

المصدر: تقارير مؤشر الأداء البيئي https://epi.yale.edu/

في مقارنة بين الجزائر وتونس وفقا لمؤشر الأداء البيئي (EPI) للفترة بين 2022 و2024 نجد أن تونس تحتل مرتبة أعلى من الجزائر، فقد احتلت تونس المرتبة 96 عالميا مع درجة (EPI) تبلغ 40.7 ويعتبر هذا الأداء متوسطا، حيث شهدت تونس تحسنا في عدة مؤشرات بيئية خلال السنوات الأخيرة على الرغم من التحديات البيئية مثل إدارة المياه والنفايات، واحتلت الجزائر المرتبة 138 عالمي بدرجة (EPI) تبلغ سالبة (29.6)، وهذا أقل من المتوسط وهو يعكس تدهورا خطيرا للوضع البيئي والانظمة الحيوية. ومن الواضح أن تونس تتفوق بشكل طفيف على الجزائر في الترتيب، وأن كلا البلدين يواجهان تحديات بيئية ملحوظة.

[1]- Yale Center for Environmental Law & Policy, Yale University, Environmental Performance Index 2024, p1.

أما في عام 2024 كان أداء كل من الجزائر وتونس إيجابيا في مؤشر الأداء البيئي، لكن تونس احتلت مرتبة أعلى قليلا من الجزائر 88 عالميا بنتيجة 45.7، بينما احتلت الجزائر المرتبة 110 بنتيجة 41.9، تضمنت نقاط القوة التي تتمتع بها تونس إدارة أفضل للنفايات، وأداء أعلى في فئات مثل : الصرف الصحي سياسة تغير المناخ، ومن ناحية أخرى حصلت الجزائر على درجة أعلى قليلا في جودة الهواء وحيوية النظام البيئي، ومع ذلك يواجه كلا البلديين تحديات في حماية التنوع البيولوجي وخدمات النظام البيئي، ويعكس هذا الأولويات البيئية المتشابهة بين البلدين على الرغم من أن تونس تتمتع حاليا بأفضلية طفيفة من حيث الوضع البيئي الشامل.

المبحث الرابع: آفاق الأمن البيئي

حماية البيئة في الجزائر وتونس نظريا كرسته عديد التشريعات والقوانين والاتفاقيات والمعاهدات الدولية، والقيام عمليا بالعديد من الإجراءات لخلق آفاق بيئية تضمن التصدي للأزمات البيئية التي لحقت بالبلدين، واستشراف مستقبل بيئي يضمن مستقبلا أكثر نقاء للأجيال القادمة، بالاعتماد على آليات عدة منها: ضرورة تطوير السياسات البيئية، وتطوير احتياجات بناء القدرات، والتوعية والتدريب حول القضايا البيئية، والاستثمار في الطاقات المتجددة لخلق اقتصاد أخضر، ودعم العمل التطوعي البيئي، والاستفادة من الخبرات الدولية للصناعات الإحيائية، واتباع المسارات الحرجية لتحقيق التعافي الأخضر، ودعم خطط تكاملية بين القطاعات .

المطلب الأول: أفق بيئية مشتركة بين البلدين

أولا: الإسراع في وتيرة القضاء على مشكل ندرة المياه

1. في الجزائر

لمواجهة التحدي المتمثل في الإجهاد المائي قامت الجزائر بتنفيذ برنامج وطني واسع لتحلية المياه، وبناء السدود لتجميع مياه الأمطار، وتحقيق العديد من التحويلات فضلا عن برنامج الحفر، ومع نهاية سنة 2021 تم وضع 14 محطة لتحلية المياه تساهم حاليا بنسبة 17%، بحجم إجمالي يفوق 2,1 م^3 من الإنتاج اليومي للماء الصالح للشرب، يهدف هذا البرنامج إلى:

. إنشاء محطات عديدة لتحلية مياه البحر لمعالجة الإجهاد المائي والحفاظ على المياه الجوفية المستخدمة بكثافة على المدى الطويل، والجزائر لديها أكثر من 11 محطة لتحلية المياه بقدرة إنتاجيه تتجاوز 2 مليون م^3 يوميا، والنجاح الذي حققته يرجع إلى طريقة تشغيل الشركة الجزائرية للطاقة (AEC) التي تولت تنفيذ البرنامج الوطني

لتحلية مياه البحر ورفع مساهمتها في تأمين الاحتياجات الوطنية من مياه الشرب والتي تستهدف الوصول إلى 60% بحلول عام 2030[1].

. تلبية الطلب المتزايد للسكان على مياه الشرب واحتياجاتهم من المياه للري والصناعة، وبناء عليه تم تحدد استراتيجية المياه 2030/2021 لرفع النسبة إلى 22% في عام 2022، و24% في عام 2024، و60% في عام 2030.

. تأمين الاحتياجات المائية للمدن الساحلية التي يرتكز فيها 80% من السكان بدمج التقنيات الجديدة في تحلية المياه لتحقيق الجودة والكمية الأمثل للمياه المحلاة، حيث يقدر الاستثمار في هذا المجال بـ 3,3 مليار دولار[2].

2 . في تونس

تعتبر المياه ثروة نادرة تخضع لاستعمالات مختلفة ومتنافسة ومترابطة مع النظم الأخرى، من خلال هذه المقاربة يتم التعامل مع المياه كثروة اقتصادية واجتماعية وبيئية، ولذلك ينبغي تحليل السياسات والخيارات التي تواجه إدارة موارد المياه في إطار متكامل، ويمكن أن يشمل تطبيق مبادئ إدارة المياه المتكاملة وضع خطط للتصرف في الموارد المائية على المستوى المحلي وبين البلديات، وتطوير نظم إدارة معلومات حول المياه كاعتماد سخانات المياه بالطاقة الشمسية، أو إعادة تأهيل المياه باستعمال عدادات المياه السكنية الحديثة التي يمكن أن تساعد السكان على تحديد تسرب المياه بأكثر نجاعة[3]، وتعتبر تعبئة نسبة 92% من الموارد المائية الحالية 2011 مقابل 60% سنة 1990.

– إحداث 38 سدا كبيرا، و250 سدا تليا، و100 بحيرة جبلية، إلى جانب 4000 منشأة لتغذية المائدة المائية وفرش المياه.

. وتأمين حاجيات كل القطاعات من المياه خاصة حاجيات قطاع الري لفائدة حوالي 420 ألف هكتار من المناطق السقوية.

---

[1] – داليا الهمشري؛ "كلين باور انجنيرنغ: الجزائر مؤهلة للريادة في تصدير الهيدروجين والأمونيا الخضراء (حوار)"، متحصل عليه من الرابط: https://tinyurl.com/27kaml66

[2] – (BUR1 Algérie), 2023, Op Cit, p 8.

[3] – ناثان أبلمان وآنا ليدريتر؛ سياسات المستقبل: دليل للحوكمة البيئية المحلية في تونس، هاينريش بول، تونس، دط، دت ن، ص 45.

وضع إطار للتصرف المشترك في المياه الجوفية لشمال الصحراء بالجنوب التونسي الجزائري الليبي[1].

من الأفق المائية التي يبنى عليها: ومن بين ما يحسب للإطار الهيكلي الذي جاء به مشروع المجلة 2014:

. انفتاحه على المجتمع المدني وإشراكه في إعداد ودراسة الاستراتيجيات والمخططات الخاصة بقطاع المياه.

. واعتماده قاعدة بيانات وأنظمة معلوماتية خاصة بالماء حسب ما هو في الباب الثالث من مشروع المجلة، وهذا يتماشى قولا وفعلا مع برنامج تحديث ورقمنة مختلف الهياكل والمؤسسات العمومية[2].

ثانيا: المسارات الحرجية لتحقيق التعافي الأخضر وفق خطة منظمة الأغذية والزراعة

لن يكون هناك اقتصاد سليم على كوكب غير سليم فتدهور البيئة يساهم في تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وظهور أمراض جديدة، ويمكن أن تؤدي الغابات والأشجار الأدوار الحاسمة في التصدي لهذه الأزمات والانتقال إلى اقتصادات مستدامة وبناء سلاسل قيمة خضراء، ويمكن لثلاثة مسارات مترابطة تتعلق بالغابات والأشجار أن تدعم التعافي الاقتصادي والبيئي هي: وقف إزالة الغابات والمحافظة عليها ، وإعادة الأراضي المتدهورة إلى هيئتها الأصلية وتوسيع نطاق الحراجة الزراعية، وأخيرا استخدام الغابات بطريقة مستدامة وبناء سلاسل قيمة خضراء، ومن بين المقترحات التي قدمتها منظمة الفاو ويصب وفق هذه المسارات ما يلي :

1 . أصحاب الحيازات الصغيرة والمجتمعات المحلية والسكان الأصليون لا غنى عنهم من أجل تعزيز تنفيذ المسارات الحرجية فمشاركتهم أمر ضروري، حيث يساهم المزارعون الأسريون في 80% من الإنتاج العالمي للأغذية، لأن أصحاب الحيازات الصغيرة والمجتمعات المحلية والسكان الأصليون يمتلكون ما لا يقل عن 4,35 مليون هكتار من الغابات والأراضي، ويمكن لهذه الجهات المحلية أن تكون جهات كفؤة جدا وفعالة من حيث الكلفة لإدارة الغابات، وهناك أدلة تشير بشكل عام إلى إن أصحاب البساتين الصغيرة الذين لديهم بساتين آمنة يميلون إلى القيام باستثمارات أطول أجلا في أراضيهم وغاباتهم مقارنة بنظرائهم الذين لا يتمتعون بهذا الأمان، حيث تظهر الدراسات أن 91% من مجموع أراضي الشعوب الأصلية والأراضي المجتمعية في حالة إيكولوجية

[1] – الحبيب الهلالي، مرجع سابق.

[2] – روضة قفراج؛ قراءة في مشروع مجلة الماء، هاينريش بول، تونس، دط، 2020، ص 35.

جيدة أو معتدلة[1]، الأمر الذي يدل على قدرتها على الحد بطريقة فعالة من حيث الكلفة من إزالة الغابات وعلى تحسين الغابات.

2 . نقل الحقوق المتعلقة بالأراضي العامة في العديد من البلدان أدى إلى زيادة قدرة أصحاب الغابات الصغيرة والمجتمعات المحلية والسكان الأصليين على حصد موارد الغابات العالية القيمة، وتوليد الدخل من خدمات النظم الإيكولوجية وخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها.

3. يتطلب صون مناطق الغابات ووقف إزالتها مشاركة فعالة من قبل أصحاب الشأن بشتى أطيافهم بمن فيهم السكان والمجتمعات المحلية، ويعد الحوار المنتظم بين مختلف أصحاب الشأن في القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني وكلك على شتى المستويات الحومية وسيلة لتحقيق التحول وبلوغ النتائج المنشودة، والحكومات بصفتها جهات مسؤولة عن تنظيم الغابات والتي غالبا ما تكون الجهات المالكة لغابات ممتدة على نطاق واسع تعتبر هي المسؤولة عن تأسيس عمليات تشاركية شاملة تتسم بالشفافية وتعزز انخراط أصحاب الشأن في تنفيذ خططها[2].

3 . يمكن لوقف إزالة الغابات والمحافظة عليها أن يَحُول بطريقة فعالة من حيث الكلفة دون انبعاث ما بين 2و3,6 جيغا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنويا بين عامي 2020–2050، أي ما يعادل 14% من التخفيف الإضافي للانبعاثات اللازم تحقيقه بحلول عام 2030 لإبقاء الاحتباس الحراري العالمي دون 1,5 درجة مئوية، والعمل في الوقت نفسه على حماية أكثر من نصف التنوع البيولوجي البري الكوكبي الأرضي[3].

6 . إعادة الأراضي المتدهورة إلى هيئتها الأصلية وتوسيع نطاق الحراجة الزراعية سيفيد في إصلاح 1,5 مليار هكتار من الأراضي التي ستوفر فوائد بيئية واقتصادية كبيرة، وقد أثمرت جهود إعادة تأهيل أراض متدهورة امتدت على 4 ملايين هكتار في منطقة الصحراء الكبرى ومنطقة الساحل إلى استحداث أكثر من 335000 فرصة عمل[4].

---

[1] – منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الغابات في العالم 2022، مرجع سابق، ص 83.

[2] – التحديات والفرص أمام عكس منحى إزالة الغابات، بيان مشترك صادر عن الشراكة التعاونية في ميدان الغابات، عبر الرابط: https://tinyurl.com/24drqjs7.

[3] – منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الغابات في العالم 2022، مرجع سابق، ص 27.

[4] – المرجع نفسه، ص 39.

ثالثا: تشجيع ودعم العمل التطوعي البيئي

يعد العمل التطوعي أحد أهم الدعائم المهمة لتعزيز المسؤولية المجتمعية لضمان مستقبل آمن وصحي للأجيال الحالية والقادمة، ويفتح أفقا واسعا للأمن البيئي، فأولوية دعمه المادي والمعنوي خطوة أساسية وتخصيص الميزانيات الكافية وترشيدها لدعم العمل التطوعي البيئي يزيد من فاعليته وإنجازاته، ولكن واقع العمل التطوعي يعتمد فقط على الجهود الفردية، ولو يتم تخصيص ربع الميزانيات التي يتم إنفاقها على النوادي الرياضية للعمل التطوعي البيئي لوجدنا الفارق الكبير بين الحاضر والمستقبل، والمفارقة العجيبة أن ترتيب الأولويات في أجندات الأنظمة –وخصوصا العربية– يتم وفق الإملاءات الخارجية ورضى المجتمع الدولي، ولو اهتمت كل دولة بترتيب أولوياتها وفق احتياجاتها الوطنية لرأينا السلامة البيئية أولوية على العديد من الرياضات التي تخصص لها ميزانيات ضخمة، والرفاهية المزعومة التي يدعمونها يستحيل أن تدوم دون أمن بيئي، وفي غياب ترتيب الأولويات يستمر الكثير من التبذير للمال باسم الدعم الرياضي.

ولتحقيق عمل بيئي تطوعي تشاركي لا بد من:

. تحفيز القيم والمسؤولية المجتمعية الاستراتيجية للمنظمات الرائدة في العمل البيئي وتطويرها من نهج يتمحور حول الأعمال الخيرية إلى نهج استراتيجي يركز على تحقيق قيم إضافية للنهوض بالاقتصاد البيئي الأخضر، ويساهم في إنجاز السياسات والخطط العامة للدولة، ومن المتوقع أن تقدم الأعمال الخيرية التطوعية للبيئة المساهمة الكافية لخلق المسؤولية المجتمعية عن البيئة.

. لتشجيع العمل التطوعي وتنظيمه لا بد من اعتماد مرجعية موحدة له بإصدار قوانين وتشريعات تنظم العمل التطوعي مما يساهم في تعزيز روح المواطنة الإيجابية وحب الوطن والوعي البيئي والمساهمة الفعالة في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

. تنظيم حملات موسمية للعمل التطوعي تكون ممولة ومدعومة بكافة الوسائل المادية واللوجستية (الصحية والغذائية والترفيهية) لضمان نجاحها، وتحفيز كافة الفئات للخروج في هذه الحملات (أطفال نساء متقاعدين شباب ...)، تشمل هذه الحملات كل الجوانب البيئية من حملات تنظيف للأحياء والمدن والشوارع والقرى وكسوتها بالحلة الجمالية، وحملات التشجير التي تعد صمام الأمان للنقاء البيئي والحفاظ على الطبيعة، وقد بدت التغيرات واضحة في القضايا المتعلقة بتغير المناخ في السنوات الماضية مما يعكس ارتفاع مستوى الوعي البيئي، حيث أفاد المسح الذي أجراه المنتدى العربي للبيئة والتنمية AFED أن أهم التحديات البيئية هي النفايات الصلبة، يليها الوعي البيئي وتدهور الموارد المائية والتلوث والتغير المناخي، وكانت الأسباب الرئيسية للتدهور البيئي هي سوء إدارة البيئة، وعدم الالتزام بالتشريعات البيئية وضعف المؤسسات البيئية، بالإضافة إلى عدم

كفاية الإنفاق الحكومي على البيئة، وعندما سئل المواطنون عن الإجراءات الشخصية التي هم على استعداد لاتخاذها لحماية البيئة، أجاب 73% من المشاركين أنهم على استعداد للمشاركة في حملات التوعية البيئية، و56% مستعدون للامتثال الكامل للتشريعات البيئية، و45% يقبلون الضرائب الحكومية لحماية البيئة، و20% فقط أبدو استعدادهم لدفع التبرعات لصندوق حماية البيئة[1]. ولعل السبب في عدم موافقة 80% لدفع التبرعات يرجع إلى انتشار البطالة والفقر في البلدان العربية وعدم ثقة المواطن العربي في المنظومة الإدارية والسياسة.

رابعا: الاستفادة من التجارب الدولية الصديقة للبيئة

يمكن اقتباس التجارب الدولية والاستفادة منها في مواجهة التحديات البيئية، سواء كانت تجارب لدول وأنظمة سياسية، أو تجارب محلية للمهتمين بالبيئة، أو تجارب للشركات في القطاع الخاص، وهي تجارب تعمل على وضع نموذج أعمال جديدة تضمن مصادر التمويل المتعددة:

. تستخدم SEALASKA وهي شركة يملكها السكان الأصليون في ألاسكا في الولايات المتحدة الأمريكية نهجا متكاملا لإدارة الأراضي في غابة تونغاس الوطنية بموجب امتيازها في زراعة الغابات القديمة، وتعتمد SEALASKA عادة على الدخل الذي يحققه قطع الأشجار، لكنها تمكنت في عام 2015 من الدخول إلى أسواق الكربون في كليفورنيا مما أتاح سبيلا لتنويع أنشطة الشركة، وبين عامي 2015 و2019 حققت الشركة مئة مليون دولار أمريكي من بيع أرصدة الكربون لشركة النفط.

. في عام 2006 أبرم الصندوق العالمي للطبيعة وشركة IKEA شراكة من أجل تحويل المنظر الطبيعي لسوق السلع الحرجية الرئيسية في إقليم ميكونغ في جنوب شرق آسيا بما في ذلك مزارع الأكاسيا في فيتنام، وكان الهدف من الشركة إنشاء سلاسل إمداد أكثر استدامة يوفر فيها أصحاب الحيازات الصغيرة وشركات المزارع الحرجية إخشابا مرخصة من مجلس رعاية الغابات لشركة IKEA من أجل أسواقها العالمية، وتسعى شركة komaza وهي شركة تابعة لأصحاب الحيازات الصغيرة في كينيا، إلى تلبية الطلب المتزايد على الأخشاب في إفريقيا و إشراك صغار المزارعين في العمليات المجدية تجاريا، حيث تقوم الشركة بقطع الأشجار عندما تبلغ حجما مناسبًا ونقلها وبيعها، وتتقاسم عائدات البيع مع المزارعين وحتى اليوم، قام ما يقارب 6000 مزارع بزراعة مليوني شجرة في قرابة 4000 هكتار بموجب هذه الخطة[2].

---

[1]– Najib Saab; Arab Environment in 10 Years, Op.cit, p13.

[2]– منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الغابات في العالم 2022، مرجع سابق، ص ص 66-67.

. يمكن للتكنولوجيات الرقمية أن تكون مفيدة في مجال حماية الغابات، مثلا من خلال المساعدة على الكشف عن الحرائق، والاستخدام غير القانوني للغابات، وتدهور الغابات، وتغير الغطاء الحرجي، والحصول على بيانات عن الإدارة المستدامة للغابات، وأصبحت منتجات رسم الخرائط الجغرافية المكانية المتعلقة بالغابات متاحة بسهولة أكبر، وكذلك المنتجات التشاركية الممتازة المتعلقة برصد الغابات القائمة على نظام المعلومات العالمي بواسطة الهاتف المحمول وحتى الكاميرا في الهواتف الذكية هي أداة قيمة، وقد يتضمن النهج الأكثر تقدما استخدام الطائرات من دون طيار، إن سهولة استخدام التكنولوجيا الرقمية شجع الشباب على المشاركة، ومن شأن هذا الأمر إلى جانب الكلفة الميسورة بشكل متزايد للتكنولوجيا الرقمية أن يجعل المناهج الرقمية أكثر كفاءة من حيث الكلفة[1].

خامسا: الاستفادة من الخبرات الحديثة في الصناعات الإحيائية

. تلبي الصناعات القائمة على الكتل الإحيائية مجموعة واسعة من الاحتياجات من خلال منتجات صديقة للبيئة والقيمة المضافة إلى الموارد، حيث تمد الغابات والأشجار بالموارد الخام المتجددة مجموعة من الصناعات التحويلية التي تنتج مجموعة واسعة من المنتجات الإحيائية، بعضها مثل (الأثاث الخشبي، اللب، الورق، الفلين والخيزران والروطان والنباتات الطبية والراتنجات) كانت تستخدم منذ آلاف السنين، والبعض الآخر مثل (رغوة الخشب وألياف النسيج والبلاستيك الإحيائي) أتت نتيجة للابتكارات الحديثة، وتوفر المنتجات الإحيائية المتجددة فرصا لاستبدال المنتجات التي تسبب انبعاثات كبيرة من الغازات الدفيئة.

. تشير التقديرات[2] إلى أن بعض الصناعات الإحيائية غير الغذائية ستنمو بنسبة 3.3% سنويا حتى عام 2030، حيث يتوقع أن تبلغ قيمة إنتاج هذه الصناعات 5 تريليونات دولار أمريكي، وتسهم مجموعة متنوعة من المنتجات الأحيائية القائمة على الغابات في الاقتصاد الأحيائي العالمي، حيث يمكن تصنيع مجموعة واسعة من المواد الكيميائية العضوية مثل المواد اللاصقة ومواد التشحيم والمواد الخافضة للتوتر السطحي و المُطرِّيات، وتعتبر الكيماويات العضوية قطاعا ناميا إذ حققت صناعة الكيماويات على مستوى العالم ما يقدر بنحو 4,01 تريليون يورو في عام 2020.

. كما تشير إلى إمكانية إنتاج البلاستيك الأحيائي لاستخدام الليجنين والمنتجات الصناعية الرافدة من صناعة اللب والورق حيث لا يشكل حاليا سوى 1% من إجمالي حجم الإنتاج السنوي من البلاستيك، وتقدر الطاقة

[1] – المرجع نفسه، ص 96.

[2] – المرجع نفسه، ص 53.

الإنتاجية الحالية للجيلين الثاني والثالث من البلاستيك العضوي الخام المشتق من المحاصيل والنباتات غير المناسبة للأغذية أو الأعلاف (مثل الأشجار)، والنفايات من الجيل الأول من المواد الأولية (قصب السكر، ونفايات الزيوت النباتية) والطحالب بنحو 2,3 ملايين طن ومن المتوقع أن تنمو الطاقة الإنتاجية إلى 4,3 ملايين طن بحلول عام 2022.

. المنتوجات السيليلوزية المصنعة نسبة ما يزيد عن 6,4 ملايين طن من الإنتاج في العام 2020، ويتوقع أن ترتفع إلى 8,6 ملايين طن في عام 2027، ويمكن أن يكون لهذه المنسوجات الخشبية عامل استبدال كبير يصل إلى 2,8%.

المطلب الثاني: أفق الأمن الحيوي في الجزائر

أولا: تطوير السياسات البيئية

تم تعزيز الأطر التنظيمية والمؤسسية والتشريعية من خلال:

1. تعزيز قدرات المجتمع المدني لتمكينه من المشاركة الكاملة في عمليات صنع القرارات المتعلقة بقضايا البيئة والمناخ وتنفيذها على جميع مستويات المجتمع.

2 . تنفيذ أنظمة إدارة الطاقة والتعريف بالمسؤولية الاجتماعية.

3 . إنشاء مختبرات القياس والتحكم بمعدات الطاقة المتجددة.

4 . تأسيس تشريعات مدعومة بدراسات ميدانية للبحث العلمي.

5 . تطوير ريادة الأعمال الخضراء وتشجيع التدريب المهني[1].

6 . خفض الانبعاثات للفترة 2022/ 2030 حددت الخطة الوطنية للمناخ ثلاثة مشاريع عمل للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة في قطاع الغابات هي:

أ. استكشاف إمكانية عزل الغابة الجزائرية للكربون، حالة الغابة الوطنية سنالبا ولاية الجلفة.

ب . استراتيجية وتطوير أدوات الوقاية للحد من حرائق الغابات.

1 – (BUR1 Algérie), 2023, Op Cit, p 141.

ج . مشروع متكامل لاستعادة الأراضي الجافة ومنطقة السد الأخضر في سياق تغير المناخ.

ويتضمن هذا البرنامج الطموح زراعة أشجار الفاكهة شديدة التحمل وبرنامج الزراعة العنقودية والبرنامج الاقتصادي لتثمين المياه غير التقليدية، وبذلك تم في سنة 2021 تحقيق مساحة مزروعة تقدر بـ 1113,25 هكتار أي بنسبة 10% في ست ولايات (المسيلة، برج بوعريريج، النعامة، سعيدة، البويرة والأغواط)، بالإضافة إلى ذلك لعام 2023/2022 يتم تنفيذ حملة التشجير بشكل مكثف 100 شجرة/ هكتار تتعلق بـ18 ولاية موزعة على السهوب والمرتفعات والجنوب بمساحة إجمالية قدرها 11,430,55 هكتار (بالإضافة إلى الولايات الست السابقة، تبسة الجلفة تيارت البيض سطيف ميلة أم البواقي باتنة خنشلة تمنراست ادرار بشار تندوف)[1].

7 . تدعيم الثروة الغابية للنخيل في الجزائر، فهي رصيد بيئي واجتماعي واقتصادي هام، فالجزائر تحتل المرتبة السادسة من حيث جملة الإنتاج العالمي، والمرتبة الثانية على مستوى أفريقيا بعد مصر. وترجع أهمية ثروة النخيل كمحور أساسي تدور حوله الحياة في المناطق الصحراوية من خلال دورها في استقرار 2.2 مليون نسمة في هذه المناطق. كما تمتلك الجزائر ما يفوق 15 مليون نخلة، وأكثر من 800 صنف من التمور، ما يشكل مخزونا وراثياً مهما[2]. ولا يخفى أن النخيل يعتبر من أكثر بالوعات الكربون في العالم.

ثانيا: احتياجات بناء قدرات التوعية البيئية

مواصلة وتعزيز التدريب في قطاع المعلومات والاتصالات حول القضايا البيئية لتقديم معلومات موثوقة للمواطنين بشأن تغير المناخ من خلال:

أ . تعزيز وتدريب وصول الباحثين والمعلمين إلى شبكات البحوث المتعلقة بتغير المناخ، وتحديد إجراءات التخفيف والقياس الكمي لمعدلات خفض الغازات الدفيئة، وتسهيل رصد مؤشرات البيئة المرتبطة بتغير المناخ ومحتوى التربة ونوعية المياه (وخاصة تحت الأرض)، هناك حاجة ماسة لدعم الجامعات والكليات لتكوين المهندسين والتقنيين، مع إعطاء أولوية للبرنامج التدريبي والبحثي في الطاقات المتجددة.

ب . تعزيز برنامج المعلومات والتوعية بشأن تغير المناخ ليستهدف كل أصحاب المصلحة في المجتمع (صناع القرار السياسي، الفاعلين الاقتصاديين، عامة الناس).

---

[1] –Ibid, p 133.

[2] – بشير بن عيشي؛ "اقتصاديات إنتاج التمور في الجزائر"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 61–62، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، 2013، ص 151.

ج . إجراء مُسوحات حول سلوك الأسر والشركات فيما يتعلق بالقضايا البيئية بشكل عام والتغير المناخي بشكل خاص ووضع استراتيجيات الاتصال والتوعية ونحوها على وفق ذلك.

د . تعزيز برامج التوعية والاتصال فيما يتعلق باسترجاع المواد وتدوير النفايات.

هـ . تطوير وتنفيذ برامج الاتصال الصحي (التثقيف والتوعية) للحد من تأثير تغير المناخ على رفاهية المواطنين.

و . ضمان الدعم لتحديد آليات تنفيذ خطط المناخ والطاقة الإقليمية من طرف السلطات المحلية[1].

ز. الاستثمار في الثروة الغابية: قامت وزارة البيئة بوضع مخطط وطني لإعادة التشجير وتحسين وضعية الغابات الجزائرية وضمان حمايتها واستخدامها الرشيد والمستدام، وتعطي عناية توجيها خاصا لإعادة تشجير مستجمعات المياه وضفاف الأودية والسدود لتقليل تراكم الطمي فيها، وتهدف إلى زيادة معدل التشجير بشكل كبير في البلاد من خلال تجديد التكوينات الحرجية المتدهورة (إعادة تشجير المنحدر الشمالي للأطلس الصحراوي واختيار الأنواع المقاومة)، وتهدف أيضا هذه الخطة لتلبية الطلب المتزايد على منتجات الأخشاب والفلين من خلال زيادة إنتاج الخشب، وذلك بتوسيع بستان الفلين وجعل ذلك أولوية أساسية[2].

وقد عملت الجزائر منذ سنة 1971 على تعزيز الثروة الغابية والحد من ظاهرة التصحر بإنشاء السد الأخضر، وهو عبارة عن حزام غابي على مساحة 3 ملايين هكتار، طوله 1500 كلم بعرض 20 كلم، يمتد من الحدود المغربية في الغرب الجزائري إلى الحدود التونسية في الشرق. وفي عام 1986 تطورت الفكرة من سد أخضر مصفوف الأشجار إلى فكرة حزام أخضر لاستخدامات رشيدة للأراضي تجمع بين التشجير وتحسين المراعي وتطوير الزراعة[3].

تتراوح نسبة التشجير خارج الصحراء الكبرى حسب المصادر بين 11 و16%، وهدف البرنامج الوطني للتشجير هو الوصول إلى 18% سنة 2020، وتم تسجيل أعلى معدلات التشجير في الكتل الحرجية بالمنطقة الشرقية، حيث بلغت بالطارف أكثر من 50%، جيجل وسكيكدة 40 إلى 50%، وعنابة 30 إلى 40%، وسجلت معدلات متوسطة إلى مرتفعة في المنطقة الوسطى على وجه الخصوص خاصة في المنتزه الوطني

---

[1] – (BUR1 Algérie), 2023, Op Cit, p 141.

[2] – Ibid, p 127.

[3] – محمود الابرش؛ "السياسة البيئية في الجزائر في ظل الاتجاهات البيئية العالمية"، أطروحة دكتوراه العلوم (قسم العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2016–2017)، ص 183.

الشريعة 40 إلى 50 %، وفي بجاية، تيزي وزو، البويرة، عين الدفلى 30 إلى 40%، كما تم تسجيل معدلات تشجير متوسطة تتراوح بين 20 إلى 30 % بالمناطق الوسطى والغربية مثل المدية، عين الدفلى، سطيف، برج بوعريريج، باتنة، سوق أهراس، أم البواقي، خنشلة، تبسة، تيارت، معسكر، غليزان، ومعدلات منخفضة في المناطق المناخية شبه القاحلة في الغرب والجنوب تكون أقل من 10%[1].

تعد الغابات خزانا مهما لعزل الغازات الدفيئة التي يجب تطويرها والحفاظ عليها كجزء من إجراءات التخفيف لمكافحة تغير المناخ، تشكل الغابات الجزائرية مخزنا لامتصاص حوال 14 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنويا، المشروع الرائد لقطاع الغابات للفترة 2020.2030 هو إعادة تأهيل وتوسيع السد الأخضر الذي تم تدشينه رسميا في 17 يونيو 2021 تطبيقا لتوصيات مجلس الوزراء بتاريخ 30 أغسطس 2020، فضلا عن إعادة تأهيل وترميم المناظر الطبيعية للغابات المتدهورة على مساحة 13790 هكتارا، وتطوير التشجير الريفي على مساحة 8019 هكتار[2].

ثالثا: الاستثمار في الطاقة المتجددة

تضاعف الاقتصاد العالمي أربع مرات على مدار ربع قرن مستفيدا من مئات الملايين من البشر، ولكن على العكس من ذلك تدهورت 60% من الخدمات والسلع الإيكولوجية التي تعتمد عليها المعيشة أو استخدمت بطريقة غير مستدامة، ويعزي هذا بالطبع إلى أن نمو الاقتصاد في العقود الأخيرة الذي تحقق أساسا عن طريق السحب من الموارد الطبيعة دون السماح للمخزونات بإعادة التولد وعن طريق السماح بخسارة وتدهور واسع النطاق للنظام الايكولوجي[3].

لكن الخبراء يسجلون جملة من التحديات في طريق الاعتماد على الطاقة المتجددة منها:

*الطاقة المتجددة ليست موثوقة تماما: حيث يعتمد توليد الطاقة باستخدام مصادر الطاقة المتجددة بشكل أساسي على حالة الطقس والمناخ (خاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح)، وبالتالي تنقطع إمدادات الطاقة من هذه المصادر في حالة غياب الطقس المواتي.

---

[1] - (BUR1 Algérie), 2023, Op Cit, p 128.

[2] - Ibid, p 129.

[3] – نحو اقتصاد أخضر مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر– مرجع لواضعي السياسات، برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2011، ص11. عبر الرابط: https://www.uncclearn.org/wp-content/uploads/library/unep119_arb_0.pdf

*غير قادرة على تلبية إجمالي متطلبات القطاعات الاقتصادية من الطاقة الكهربائية: حيث لايزال الزيت الخام والغاز الطبيعي ينتج كمية كبيرة من الطاقة الكهربائية مقابل الطاقة المولدة من المصادر المتجددة، وبالتالي لا يُمكن الاعتماد عليها كليا في تلبية متطلبات القطاعات المختلفة من الطاقة الكهربائية.

*غير خالية تماما من التلوث: فعلى سبيل المثال يصاحب استخدام الوقود الحيوي المستخدم لتوليد الطاقة من مواد نباتية، وجود مخلفات بيئية ضارة تزيد من مخاطر الاحتباس الحراري.

* تتطلب موارد مالية ضخمة: يتطلب بناء محطات وشبكات توليد الطاقة الكهربائية من المصادر المتجددة تكاليف مرتفعة، كما أن الحصول على مساحات واسعة من الأراضي اللازمة لإنشاء محطات لتوليد الطاقة من المصادر المتجددة يمثل قيد ا كبيرا أمام التوسع في استخدامها، هذا بالإضافة إلى مصاريف الصيانة الباهظة لهذه المحطات. إضافة إلى ما سبق، فإن محدودية الخبرات التقنية سواء في مرحلة بناء محطات التوليد من المصادر المتجددة أو مرحلة التشغيل والصيانة يمثل أيضا تحديا أمام التوسع في استخدام هذه المصادر في الدول النامية[1].

1 . الاقتصاد الأخضر:

"الاقتصاد الأخضر" أو ما يعرف بالاقتصاد صديق البيئة وتعزيز استخدام مصادر الطاقة النظيفة يتميز بخاصيتين:

- الإدارة المستدامة للموارد الطبيعة والتكيف مع تغير المناخ.
- اعتماده بشكل مركز على الطاقة البديلة التي تعتمد على الطاقة الشمسية المتوفرة وطاقة الرياح، فهو من هذه الناحية يسهم في تخفيف الأعباء على الطاقات التقليدية، أو على الأقل يقلل من عملية الاعتماد عليها ويسهم في المحافظة على الثروات الطبيعية من ارض ومحميات طبيعية وغابات وتنوع بيولوجي، وفي نفس الوقت فإن خفض استهلاك الطاقة والمياه يؤدي إلى السيطرة على التلوث الناجم عنهما[2].

[1] – أحمد سليمان، الطاقة المتجددة، صندوق النقد العربي، أبو ضبي، 2024، ص ص 15 –16.

[2] – نحو اقتصاد أخضر مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مرجع سابق، ص 10.

- ان التخضير لا يولد فقط زيادة في الثروة، ولكنه على الأخص يحقق مكاسب في المشاعات الإيكولوجية أو رأس المال الطبيعي، ولكنه يولد أيضا وفي فترة ست سنوات معدلا أعلى من نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- الرابط الذي لا ينفصم بين القضاء على الفقر وبين المحافظة على المشاعات الإيكولوجية وصيانتها والذي ينشأ من تدفق المنافع من رأس المال الطبيعي لتصل إلى الفقراء مباشرة.
- هناك وظائف جديدة تنشأ عند الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر بيد أن هناك فترة من فترات فقد الوظائف أثناء الانتقال، تتطلب استثمارات في إعادة تنمية المهارات وإعادة تأهيل القوى العاملة، ويعظم دور رأس المال الطبيعي خاصة رأس المال الطبيعي الحي (النظام الإيكولوجي والتنوع البيولوجي للكوكب)[1].

2 . متطلبات التحول نحو الاقتصاد الأخضر

لكي تتحول الدولة من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الأخضر قليل الانبعاثات من أجل الحفاظ على البيئة لا بد من وجود متطلبات التحول والمتمثلة فيما يلي:

. أن تقوم الدولة بتنمية الريف عن طريق الاهتمام بالزراعة والمحافظة على الغابات واستخدامها كموارد هامة للدولة وتحسين مستوى المعيشة لدى سكان الريف.

. الاهتمام بالموارد المائية ومعالجة المياه غير النظيفة وترشيد الاستهلاك والعمل على الحفاظ على الموارد المائية ومنعها من التلوث.

. التصدي لمشكلة النفايات والعمل على معالجتها وإعادة تصفيتها مرة أخرى وجعلها موارد بدلا من كونها تسبب التلوث[2].

. مراجعة السياسات الحكومية وجعلها سياسات خاضعة لنظام الاقتصاد الأخضر، مع إدراج الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في أجندة التنمية في العديد من البلدان العربية بما فيها الجزائر وتونس، لأن المنطقة تعد من أكثر الأماكن عرضة لتغيرات المناخ، لذلك يجب على واضعي السياسات العامة إعادة النظر في استراتيجياتهم وخططهم التنموية الحالية والمستقبلية من خلال عدسة جديدة تقلص المسافة بين الجهود المبذولة والأهداف المسطرة للتصدي لتحديات المناخ.

---

[1] – المرجع نفسه، ص 14.

[2] – مي علي ونان؛ "دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية تجارب دولية مع الإشارة إلى العراق للمدة(2001–2022)"، رسالة ماجستير، (العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العراق، 2023/2022)، ص 22.

3 . آفاق الاقتصاد الأخضر في الجزائر:

تتوفر الجزائر على واحد من أعلى الحقول الشمسية في الجزائر بسطوع سنوي يقدر بـ3000 ساعة، ومتوسط 6.57 كيلوواط ساعي/ متر مربع في اليوم بمساحة 86% من الصحراء الكبرى، وتعادل حجم 37000 مليار متر^3 سنويا، أكثر من ثمانية أضعاف احتياطات الغاز مع فارق إضافي يتمثل في كون موارد الطاقة الشمسية قابلة للتجديد على عكس الغاز الطبيعي[1].

إن تطوير الطاقات المتجددة يصب في مصلحة البلاد، وستقدم حلا نهائيا لمشكلة الافتقار إلى الأمن الطاقوي، وإذا ساهمت الطاقات الكربونية بشكل كبير في حل مشكلة التوظيف فإن الطاقات المتجددة ستساهم هي الأخرى في خلق فرص عمل، بالإضافة إلى أنها ستحد من تلوث الغلاف الجوي ويساهم في تحسين الصحة البشرية.

يجب أن ترتكز استراتيجية الطاقات المتجددة بنسبة 100% على خطة التنمية الاقتصادية الوطنية، ويمكن أن يصبح الانتقال الطاقوي عاملا رئيسيا للتنمية الاقتصادية، ويجب أن يمثل أساس استراتيجية اقتصادية وطنية من أجل تحقيق هذا الهدف، سيكون من الضروري اتخاذ التدابير الرئيسية التالية:

. تعزيز الاقتصاد المحلي: بالإمكان أن يؤدي الانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة بنسبة 100% إلى تطوير كل من محطات الطاقة الضخمة والمحطات اللامركزية الصغيرة، لا سيما في المناطق التي لا تغطيها شبكات الكهرباء، خصوصا وأن اكبر الموارد الجزائرية هي الطاقة الحرارية الشمسية ومن السهولة بمكان جعل تكنولوجيا الطاقة الحرارية الشمسية في متناول أيدينا[2].

. مزيج الطاقة بحلول 2030 . 2050:

تصدر الجزائر ما يقرب من 65 مليار م^3/ سنة من الغاز، يستخدم أكثر من 60% من الغاز لتوليد الكهرباء، إذا تمكنا من تطوير برنامج الطاقات المتجددة بحلول 2050 فسنكون قادرين على توفير ما يقرب من 30 مليار م^3/ سنة من خلال التخلص من توربينات الغاز المبرمجة في البداية، فما تملكه الجزائر من الإشعاع الشمسي يبلغ ضعف مستوى الإشعاع الشمسي في أوربا، بالإضافة إلى وعاء عقاري بمناطق صحراوية شاسعة

---

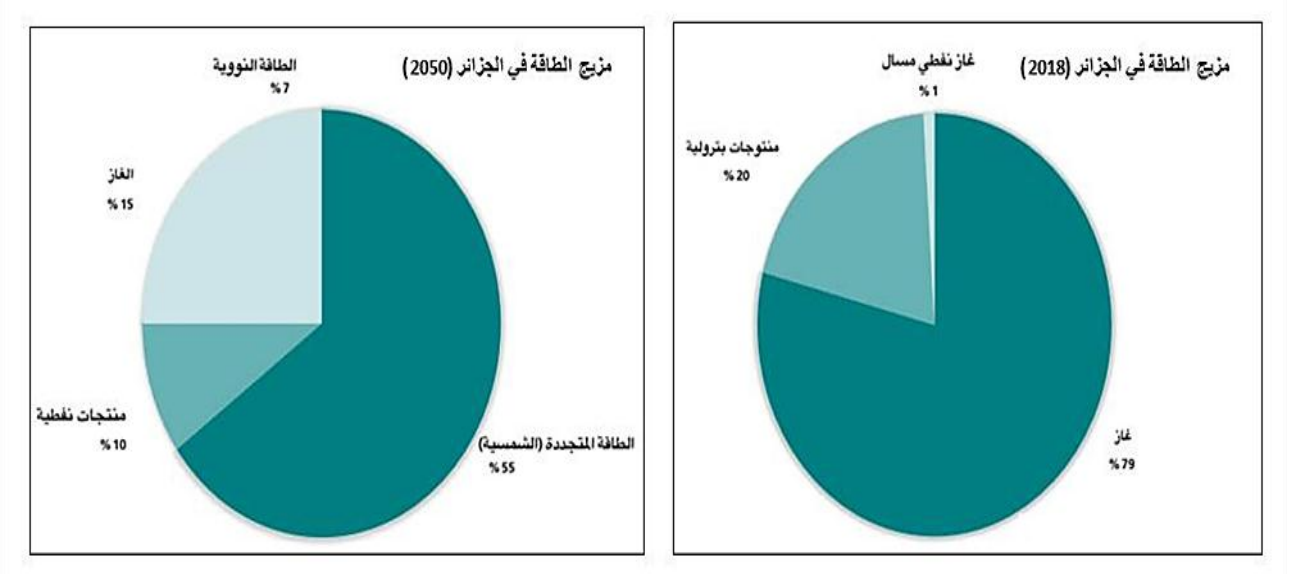
[1] – توفيق حسني ورضوان مالك ونزيم زويوش؛ الجزائر 100% طاقة متجددة توصيات من أجل استراتيجية وطنية للطاقات المتجددة، دط، الجزائر، مؤسسة فريدريش إيبرت، 2021، ص 06.

[2] – المرجع نفسه، ص13.

لتركيب محطات الطاقة الشمسية، طورت شركة NEAL[1] في الجزائر سيناريو نموذج استهلاك الطاقة بدمج قيود الاستثمار وتطوير قدراتنا الإنتاجية للسلع والخدمات التي ستزيد حصت الجزائر من التمويل، وهذا سيزيد حصتنا من رأس المال الاجتماعي للشركات التي سيتم إنشاؤها، وستصل التعديلات إلى حد إقامة جميع تقنيات الطاقة جنوب البلاد في منطقة حرة.

. ستكون منطقة حاسي الرمل هي الأولى، وتملك وحدها قدرة على تطوير أكثر من 40000 ميغاواط في محطات الطاقة الشمسية الهجينة، ثم عين امیناس على الحدود الليبية. وبعدها أدرار في جنوب غرب البلاد[2].

- . محطة هجينة لتوليد الطاقة (شمسية غاز) بقدرة 150 ميجاواط في حاسي مسعود.
- مزرعة توليد طاقة الرياح 10 ميجاواط بمنطقة كابيرتين أدرار.
- محطة تجريبية كهروضوئية بمنطقة واد نشو 1.1 ميجاوات في واد نشو (غرداية)[3]



المصدر: توفيق حسني ورضوان مالك ونزيم زويوش؛ الجزائر 100% طاقة متجددة، ص ص 14-18.

[1]- شركة NEAL: هي شراكة جزائرية بالكامل بين القطاعين العام والخاص، تساهم في ملكيتها ثلاث شركات سونلغاز وسوناطراك وشركة سيم، وهي شركة لتطوير المشاريع تعمل على نشر الهندسة التقنية والمالية، وهي المسؤولة عن تطوير أول محطة في العالم تنتج الكهرباء بالطاقة الشمسية والغاز، تقع المحطة في دائرة حاسي رمل (تيلغمت).

[2]- توفيق حسني ورضوان مالك ونزيم زيوش، مرجع سابق، ص20.

[3]- للمزيد انظر: الإمكانيات المتوفرة في مجال الطاقات الجديدة والمتجددة، الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، عبر الرابط: https://tinyurl.com/2cjq8s8n. اطلع عليه بتاريخ: 2023/07/24، 18:00.

. البرنامج الوطني لكفاءة الطاقة:

يعكس برنامج كفاءة الطاقة رغبة الجزائر في تشجيع الاستخدام المسؤول للطاقة واستكشاف كافة السبل للحفاظ على الموارد وتنظيم الاستهلاك المفيد والأمثل.

الهدف من كفاءة الطاقة هو إنتاج نفس السلع أو الخدمات، ولكن باستخدام أقل قدر ممكن من الطاقة. يتضمن هذا البرنامج إجراءات تفضل استخدام أشكال الطاقة الأكثر ملاءمة للاستخدامات المختلفة وتتطلب تغييرات في السلوك وتحسين المعدات.

وينص هذا البرنامج على إدخال تدابير كفاءة الطاقة في القطاعات الثلاثة وهي البناء والنقل والصناعة، وكذلك تشجيع إنشاء صناعة محلية لصناعة المصابيح ذات الكفاءة وسخانات المياه الشمسية والعوازل الحرارية من خلال تشجيعها محليا أو أجنبيا عن طريق الاستثمار.

- خطة عمل كفاءة الطاقة

ومن المتوقع أن تلعب كفاءة استخدام الطاقة دورا هاما في سياق الطاقة الوطني، الذي يتميز بالنمو القوي في الاستهلاك المدفوع، على وجه الخصوص من قبل القطاع المحلي من خلال بناء مساكن جديدة، وإنشاء البنية التحتية للمرافق العامة، وإحياء الصناعة، من شأن تنفيذ هذا البرنامج من خلال مجموعة متنوعة من الإجراءات والمشاريع أن يعزز ظهور سوق مستدامة لكفاءة الطاقة في الجزائر على المدى الطويل.

إن الفوائد الاقتصادية والاجتماعية لدمج بُعد كفاءة الطاقة في مختلف قطاعات النشاط متعددة، وهذا التكامل يجعل من الممكن تحسين البيئة المعيشية للمواطن، ولكنه يشكل أيضا استجابة مناسبة لتحدي الحفاظ على الطاقة بما له من آثار مفيدة على الاقتصاد الوطني، من حيث خلق فرص العمل والثروة، وفي مزيد من الحفاظ على البيئة.

ويركز البرنامج على قطاعات الاستهلاك التي لها تأثير كبير على الطلب على الطاقة، وتتعلق بشكل رئيسي بالبناء والنقل والصناعة.

- بالنسبة لقطاع البناء:

- يهدف البرنامج إلى تشجيع تنفيذ الممارسات والتقنيات المبتكرة حول العزل الحراري للمباني القائمة والجديدة، وسيتم التخطيط للتدابير المناسبة خلال مرحلة التصميم المعماري للإسكان.
- ويتعلق الأمر أيضًا بتعزيز الاختراق الهائل للمعدات والأجهزة الفعالة في السوق المحلية، ولا سيما سخانات المياه الشمسية والمصابيح الاقتصادية، والهدف هو تحسين الراحة الداخلية للمنازل باستخدام طاقة أقل.
- ويشكل إنشاء صناعة محلية للعزل الحراري والمعدات والأجهزة ذات الكفاءة (سخانات المياه بالطاقة الشمسية، المصابيح الاقتصادية) أحد أصول تطوير كفاءة الطاقة في هذا القطاع من خلال:

1- العزل الحراري: الهدف هو تحقيق كسب تراكمي يقدر بأكثر من 7 ملايين تيب.

2 – سخان المياه بالطاقة الشمسية: الهدف هو تحقيق توفير في الطاقة يزيد عن 2 مليون تيب.

3- المصباح منخفض الاستهلاك :(LBC) تقدر مكاسب الطاقة المتوقعة بحلول عام 2030 بحوالي 20 مليون تيب.

4 . الإنارة العامة: الهدف هو تحقيق توفير في الطاقة بما يقارب (01) مليون تيب بحلول عام 2030 وخفض فاتورة الطاقة للمجتمعات.

- بالنسبة لقطاع النقل:

يهدف البرنامج إلى الترويج لأنواع الوقود الأكثر توفرًا والأقل تلويثًا، وفي هذه الحالة غاز البترول المسال والغاز الطبيعي المسال: الهدف هو إثراء هيكل إمدادات الوقود والمساهمة في تقليل حصة الديزل، بالإضافة إلى الآثار المفيدة على الصحة والبيئة، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى توفير أكثر من 16 مليون طن نفط بحلول عام 2030.

- بالنسبة للقطاع الصناعي:

ويهدف البرنامج إلى تشجيع الشركات المصنعة على أن تكون أكثر اقتصادا في استهلاك الطاقة. وبالفعل تمثل الصناعة تحديا لإدارة الطاقة لأنه من المتوقع أن يزداد استهلاكها للطاقة بفضل انتعاش هذا القطاع. وسيتم توفير أكثر من 30 مليون بيت لهذا القطاع.

ومن أجل زيادة كفاءة استخدام الطاقة، تم التخطيط لما يلي:

تعميم عمليات تدقيق الطاقة ومراقبة العمليات الصناعية التي ستمكن من تحديد مصادر كبيرة لتوفير الطاقة والتوصية بخطط العمل التصحيحية، تشجيع عمليات الحد من الاستهلاك المفرط للعمليات الصناعية، من خلال دعم الدولة لتمويل هذه العمليات.

باختصار، إن التنفيذ الميداني للبرنامج الوطني لكفاءة الطاقة سيمكن من خفض النمو في الطلب على الطاقة تدريجيا. وبالتالي فإن التوفير التراكمي في الطاقة الذي سيتم تحقيقه سيكون في حدود 93 مليونTEP، منها 63 مليون TEP بحلول عام 2030 والباقي بعد هذا الأفق.

وهذا يبين أهمية برنامج توفير الطاقة الذي يتضمن تنفيذ عدد من التدابير، خاصة بمشاركة الأطراف المعنية، بما في ذلك الصناعة العامة والخاصة وتكييف الإطار القانوني المنظم لكفاءة الطاقة[1].

[1]- موقع وزارة الطاقة، عبر الرابط: https://www.energy.gov.dz/?rubrique=energies-nouvelles-renouvelables-et-maitrise-de-lrenergie

4 . انعكاسات الاقتصاد البديل على البيئة

. يحسن حالة الاستقرار البشري والإنصاف الاجتماعي من خلال تخفيف المخاطر البيئية وحالات الشح الايكولوجية عن طريق تعزيز كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، وتخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة والحد من إنتاج النفايات التي تؤثر سلبا على النظم الحيوية والمحافظة على التنوع البيولوجي.

. يركز على الاستثمار في الموارد الطبيعية (الغابات، الزراعة، المياه العذبة، مصايد الأسماك) وهي تعمل لتحسين نوعية وجودة التربة، وزيادة العائدات من المحاصيل الرئيسية، وتحسين الهواء والمياه والحفاظ على جودتها وترشيد استهلاكها، هذا جزء مما تزخر به الجزائر من طاقات نظيفة لكنها غير مستغلة بشكل فعال، وللأسف تلجأ الجزائر إلى الطاقات الأحفورية من نحو قرن من الزمن، بالإضافة إلى المنشآت الصناعية غير الخاضعة للرقابة من ناحية تنقية الفضلات من الشوائب سواء الفضلات الصلبة أو السائلة، ساهم ذلك في رفع نسبة تلوث مست كل الثروات الباطنية (مياه جوفية) وثروات مائية والثروات الغابية وتلوث الهواء، ومع ازدياد نسبة التلوث يتطلب تدخل الفواعل الدولاتية وغير الدولاتية للحد من هذه الظاهرة.

رابعا: تفعيل المبادرات المحلية

كان من الصعب في وقت سابق أن تجمع أكثر من جيل على طاولة واحدة لمناقشات أكثر جدية تنتصر للبيئة وإصلاحها، لكن ما يوجد حاليا من مبادرات محلية لصالح البيئة تنتظر فقط الدعم والالتفاتة اللازمة لتقدم الكثير للبيئة في الجزائر، من أمثلة هذه المبادرات لا الحصر مبادرة "الجزائر الخضراء" ومبادرة "إغرس شجرة"

1 . مبادرة "إغرس شجرة"

يكشف صاحب مبادرة "إغرس شجرة" منير حنان ابن ولاية المدية، بأن المبادرة العفوية التي أطلقها رفقة مجموعة من سكان حيه بمدينة قصر البخاري بالمدية، لاقت التفافا واسعا من طرف المواطنين وتوسعت لتغادر تراب المدية نحو جل ولايات الوطن، مبينا أن المبادرة التي كانت بدايتها محلية حول "الحي المثالي" توسعت وتحولت إلى مشروع وطني في ظل ما عرفته من مساهمة من المحسنين والخيرين.

وأوضح بأن الانطلاقة كانت أواخر سنة 2015 وحتى بداية سنة 2016، أين تم الانطلاق في مبادرة "حي نموذجي" بمدينة قصر البخاري بولاية المدية، ونظرا لمناخ المنطقة شبه الصحراوي رحب سكان المنطقة كثيرا بمبادرة غرس الأشجار التي التف حولها عديد الشباب، وكانت البداية بغرس قرابة 20 شجرة، غير أن نجاح العملية دفع القائمين على المبادرة للخروج نحو الأحياء والشوارع المجاورة، والتركيز على الشوارع التي بها

محلات تجارية لدفع أصحاب المحلات لمتابعة الأشجار بالسقي، بعدها استهدفت المدارس التربوية لغرس ثقافة التشجير وسط التلاميذ والحفاظ على الأشجار من التكسير، وتحولت المبادرة بعدها إلى ولائية ومست 40 بلدية بولاية المدية من أصل 64 بلدية[1].

انطلقت المبادرة بإمكانيات ضعيفة جدا لكن ذلك لم يمنع أصحاب الطموح من المضي في مشروعهم لتصل مبادرة "إغرس شجرة" إلى مختلف ولايات الوطن، حيث تمت حملات التشجير في 52 ولاية، كانت البداية بالولاية المنتدبة بني عباس التي كانت تابعة لولاية بشار، ثم توسعت لبقية الولايات، للإشارة فإن تمويل هذه المبادرة يعتمد على المحسنين فقط دون التفات السلطات المحلية لتبني مثل هذه المبادرات.

أما عن طريقة عملهم وتنقلهم إلى مختلف الولايات فيتم بالتنسيق مع أصحاب الرسائل التي تصل إلى صفحة "إغرس شجرة"، حيث يتم التحضير المسبق للحفر على أن تكون على خط واحد ومتباعدة بمسافة مدروسة، ناهيك عن تركيب نظام السقي بالتقطير، يتم التوجه في البداية بعدد لا يتجاوز 500 شجرة كمرحلة تجريبية، وفي حال توفر الشروط يتم العودة إلى نفس المنطقة بـ5000 شجرة، ويتم غرس ما بين 2000 إلى 3000 شجرة أسبوعيا، ومن آفاق المشروع "مشتلة في كل بيت"، "مشتل في كل مدرسة"، والهدف الأسمى هو ترسيخ ثقافة وفكرة التشجير.

2 . مبادرة "الجزائر الخضراء":

بدأت فكرة الجزائر الخضراء سنة 2013 بمبادرة "**أمام كل بيت شجرة**" انطلقت كمبادرة فردية، ثم أصبحت اليوم مشروعا جماعيا وطنيا يسمى "**الجزائر الخضراء**" ويؤكد صاحب المشروع أن مبادرته تصب في دعم السد الأخضر وهو مشروع وطني لإنشاء منطقة خضراء منخفضة الكربون ومقاومة للمناخ[2].

وعن الاستراتيجية التي يرسمها المشروع وأسباب إطلاق المبادرة، يؤكد صاحبها فؤاد معلي أن أهم أهدافها هي:

* الحد من الحرائق بعد الخسائر التي سجلتها الثروة الغابية في السنوات الأخيرة، فالدراسات التقنية تؤكد أن نوع

---

[1] منير حنان صاحب مبادرة "اغرس شجرة" للنصر، موقع يومية النصر عبر الرابط: https://tinyurl.com/299x2wv9 ، تاريخ التصفح: 2024/08/23، 18:00.

[2] – ما هي مبادرة "الجزائر الخضراء" لمكافحة التغير المناخي، موقع المشهد عبر الرابط: https://tinyurl.com/2aw7wwet ، تاريخ التصفح: 2024/08/24، 09:00.

"الصنوبر الحلبي" يساهم في زيادة انتشار الحرائق بشكل كبير، فجرى العمل على استبدالها بأشجار معمرة مثل: الزيتون، الخروب، الفلين، الكاليتوس، التين، اللوز... ويركز أصحاب المبادرة على غرسها في المناطق الجبلية وبعض الأراضي المهملة، وغرس الأشجار الجمالية مثل الجكاروندا والميليا والبيزا والتوت على جوانب الطرقات.

* العمل حاليا جار على إنشاء مشتلة خاصة بتموين هذا المشروع، وإنشاء غابات نموذجية في عدة ولايات تصل إلى مليون شجرة، تأسيس ثلاث مشاتل رئيسية مشتلة باتنة البليدة الجلفة، نحن نؤسس حاليا لنكون جمعية وطنية ليصبح لدينا مشاتل في كل المناطق، ومن أهدافنا زيارة 1541 بلدية لخلق روح التنافس في هذا المجال.

* لدينا طموح الوصول لغرس "**مليار**" **1.000.000.000** شجرة في ظرف وجيز، وخطتنا في ذلك واضحة وسهلة وتتطلب توفير الإمكانيات، لذلك أملنا بعد الله في نجاح مشروعنا يكون بدعم السيد رئيس الجمهورية والوزارة الوصية في تبني مشروعنا لأنه يتطلب دعما لوجستيا وماديا[1].

وبخصوص الدعم المادي للمشروع أكد صاحب المشروع فؤاد معلي أنه يعتمد 100% على المحسنين فقط، أما السلطات المحلية فدعمتنا بالسقي في بعض البلديات والولايات التي توجهنا إليها، وبعض المحسنين أعطونا شاحنات، وحتى تمتاز مسألة التمويل بالشفافية والوضوح ونكسب مصداقية أكثر، فإن الدعم المادي يتم عن طريق ربط الممول بصاحب المشتلة مباشرة ونحن نستلم الشتلات فقط.

أهم إنجازات مبادرة الجزائر الخضراء:

. تم بالتنسيق مع محافظة الغابات تشجير أكثر من 20 غابة بأنواع عديدة من الأشجار مثل الخروب البلوط الفستق الأطلسي والتين الشوكي للفصل بين مقاطع الأشجار، لأنه يساهم في إخماد النار ويحول دون التهامها السريع للغابات، والمتابعة بالسقي هي التي ساهمت في إنجاح حملات التشجير ودعمها، لأن المواطن الجزائري لاحظ جدية ونتيجة حقيقة في التشجير، ولدينا مشروع الغابة النموذجية في منطقة سيدي عيسى بأشجار مثمرة ومعمرة ولدينا مشاريع مشابهة في الجلفة وخنشلة.

. وصلت صفحة المشروع على الفيسبوك إلى الملايين من المتابعين والمشاهدين، وهو ما يدعمنا معنويا للمواصلة، ووصلنا إلى 30 مليون مشاهدة، وهذا يدل على أن المشروع استطاع لفت انتباه الشارع الجزائري

[1] – وليد قبلي، مشروع الجزائر الخضراء ظاهرة أثرت في الطبيعة وألهمت الجزائريين، سبق برس عبر الرابط: https://tinyurl.com/2bdfh94n، تاريخ التصفح: 2024/08/24، 10:00.

لضرورة التشجير وأهميته والمساهمة في ذلك، واكتساح عالم المحتوى التافه الذي يسيطر على مواقع التواصل الاجتماعي، والشعار الذي كنا نسمعه عند زيارتنا إلى 58 ولاية هو هتاف المواطنين (خضراء بإذن الله).

. إشراك جميع الفئات في حملات التشجير، وتوفير محتوى بيئي هادف خصوصا مبادرة "مشتلة في كل بيت" وهناك قابلية كبيرة لهذا المشروع.

. للمناطق الصحراوية تم تحضير ما بين 500000 إلى 1000000 شجرة، ستغرس من واد سوف إلى تندوف ومن بسكرة إلى برج باجي المختار، وندعو إلى استغلال الأشجار المحلية لبناء سدود خضراء[1].

. حملة تجنيد الدراجين الجزائريين في نقل الشجيرات وغرسها، وقد لاقت استحسانا ودعما كبيرين في أوساط الجزائريين، حيث دعت الدراجين من كل الولايات إلى المساهمة في تشجير غابة "كاسرو" بإحضار شجيرات وغرسها، لتصل حملة التشجير اليومي التي تقودها جمعية الجزائر الخضراء ما بين 600 إلى 700 شجيرة[2].

المطلب الثالث: أفق الأمن الحيوي في تونس

لم يسبق أن كانت قضية المناخ والبيئة قضية أساسية ما عدا بعض المشاريع التي كانت تهدف إلى "التبييض الإيكولوجي" وعلى الرغم من وجود إطار تشريعي لا بأس به مخصص للبيئة تضل مسألة تكريس الحقوق البيئية ثانوية بالنظر إلى المسائل الاجتماعية والاقتصادية المتداولة من طرف الحكومات، وذلك نظرا لضعف الإطار التطبيقي لعلاقته بالتشريعات البيئية[3].

أولا: التكامل بين القطاعات وتحسين البنية التحتية البيئية

يمكن تحسين البنية التحتية لمواجهة التلوث وتعزيز إدارة الموارد بإعادة المواقع التي تشمل الأشجار إلى هيئتها الأصلية أن تولد منافع بيئية واقتصادية كبيرة، فقد أظهر تقييم أجري في 42 بلدا إفريقيا أن المنفعة التي نجنيها من إعادة كل 4 ملايين هكتار من الأراضي المتدهورة إلى هيئتها الأصلية في منطقتي الصحراء الكبرى

---

[1] – الجزائر الخضراء ... مبادرة بيئية ضخمة احتضنها الجزائريون عبر 58 ولاية. قناة النهار عبر الرابط: https://youtube.com/watch?v=43GZNxYsALA&si=X3k-aJ6uJ_YSOGzl ، تاريخ التصفح: 2024/08/24، 08:00.

[2] – أصيل منصور، مبادرة بيئية فريدة بالجزائر.. تجنيد الدراجين النارين لتشجير الغابات. موقع العربية، عبر الرابط: https://tinyurl.com/26xvb9le تاريخ التصفح: 2024/08/24، 10:00.

[3] – محمد قعلول وآخرون؛ مرجع سابق، ص 13.

والساحل، إلى استحداث أكثر من 335000 فرصة عمل[1]. **والتكامل بين قطاعات** الطاقة والمياه والمرافق الصحية والتصرف في النفايات والبنية الأساسية للنقل والخدمات فضلا عن الزراعة من شأنه أن يشكل أفقا بيئيا واعدا، ويحقق التنمية المستدامة المطلوبة، فتركيب الألواح الشمسية الكهروضوئية على سطوح المراكز التابعة للممتلكات العامة والخاصة تكون بتكلفة منخفضة بالنظر إلى متوسط 3000 ساعة من أشعة الشمس المباشرة سنويا في الأراضي التونسية، وساعات التعرض للطاقة الشمسية تميل إلى التزامن مع استهلاك أكثر للكهرباء لاستخدام الناس أنظمة تكييف الهواء، وهذا يتطابق مع ذروة الطلب في فصل الصيف، والكمية الزائدة من الكهرباء التي لا يستوفيها الطلب يمكن بيعها إلى الشبكة وهذا تدبير متاح بسهولة للبلديات[2]. وبعد تحسين الخطط القائمة (الإصلاحات اللامركزية الأخيرة 2014) لجمع النفايات الصلبة ونقلها، يمكن إعداد قاعدة بيانات جغرافية من الخرائط وبيانات الخدمات البلدية، وتتبع نظام تحديد المواقع وصور الأقمار الصناعية والرصد والعمل الميداني، وبشكل ملموس فإن وضع أو دعم وضع حاويات تحت الأرض وشبه تحت الأرض لتوفير المساحة والمزيد من سعة النفايات من شانه أن يساعد البلديات على تقليل تكلفة التحصيل.

وتسعى الحكومة بإشراك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية للعب دور هام في حملات التوعية بإدارة النفايات ومبادرات التنظيف، ويسعون لاقتصاد أكثر دائرية حيث تصبح النفايات موردا وليست مشكلة، فضلا عن المخططين الإقليميين والوطنيين وخططهم من أجل تطوير بدائل لتثمين النفايات اقتداء بالتجربة الكورية الجنوبية (مدينة سيول)، التي أصبحت في السنوات الأخيرة رائدة في جميع أنحاء العالم فيما يتعلق برسكلة النفايات والتسميد، تداعى هذا الأمر إيجابا على القطاع الزراعي أين تحولت المدينة إلى استراتيجية الدفع مقابل الرمي للحد من هدر الطعام، حيث يتم فرض رسوم على المواطنين مقابل كمية النفايات التي يتخلصون منها، ويتم دعم الاستثمارات الكبيرة وبناء مرافق معالجة جديدة، وفي سيول تتم معالجة ما يقرب من 44% من نفايات الطعام في المرافق العامة، و56% في المرافق الخاصة، وتملي مبادئ إدارة النفايات الغذائية ضرورة استخدام الغذاء كعلف أو سماد قبل معالجته، وقد تم الترويج للتسميد المجتمعي بشكل كبير من خلال الشراكات مع المنظمات غير الحكومية ومسابقات المناطق والمزارع الحضرية[3].

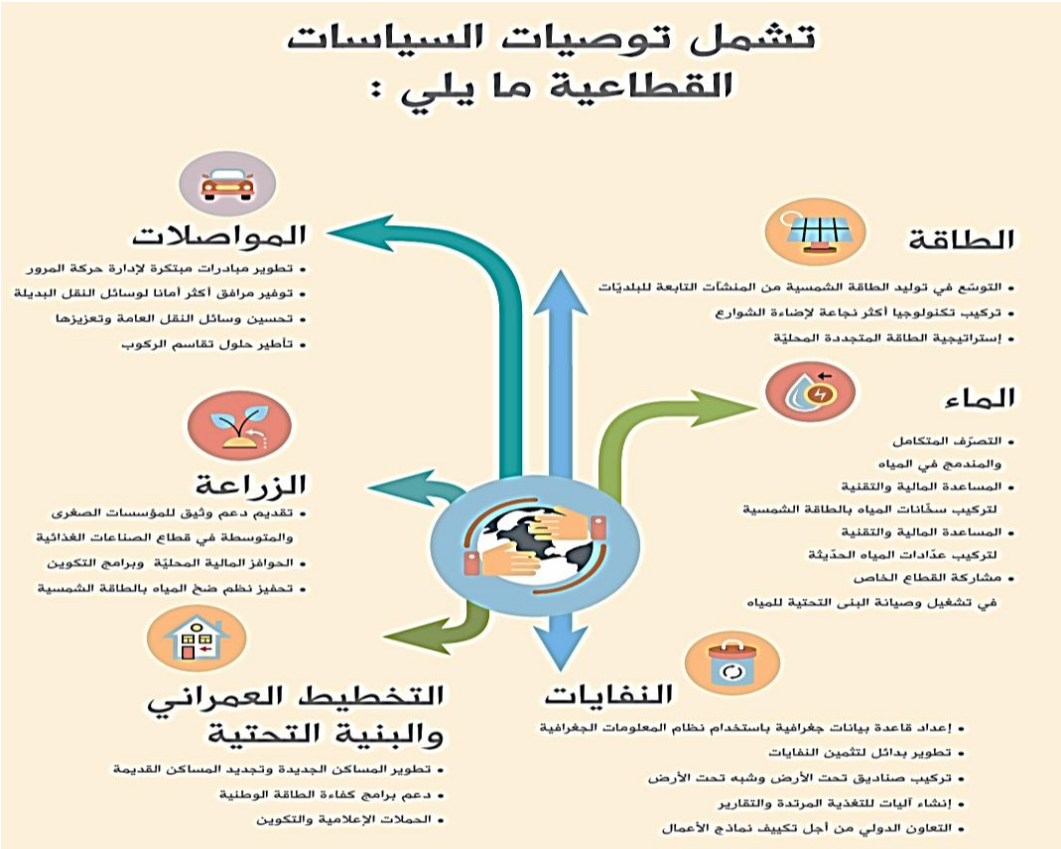
---

[1] – منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛ حالة الغابات في العالم 2022، مرجع سابق، ص 17.

[2] – ناثان أبلمان وآنا ليدريتر؛ مرجع سابق، ص 44.

[3] – sistainable financing and policy models for municipal composting, worled bank group, priting1, 2016, p42.

تخلق القطاعات الحيوية فرص العمل لمئات الآلاف من البشر، وتحقق تنمية مستدامة إذا تم استثمارها بشكل مستدام، من خلاب التوسع في توليد الطاقة الشمسية من المنشآت التابعة للبلديات، وتركيب تكنولوجيا أكثر نجاعة لإضاءة الشوارع، واستراتيجية الطاقة المتجددة المحلية، وتطوير مبادرات مبتكرة لإدارة حركة المرور، وتوفير مرافق أكثر أمانا لوسائل النقل البديلة، وتحسين وسائل النقل العامة وتعزيزها، وتقديم دعم وثيق للمؤسسات الصغرى والمتوسطة في قطاع الصناعات الغذائية، وتقديم الحوافز المالية المحلية، وبرامج التكوين، وتحفيز نظم ضخ المياه بالطاقة الشمسية، والتصرف المتكامل والمندمج في المياه، والمساعدات المالية والتقنية لتركيب سخانات المياه بالطاقة الشمسية، والمساعدة المالية والتقنية لتركيب عدادات المياه الحديثة، ومشاركة القطاع الخاص في تشغيل وصيانة البنى التحتية للمياه، وإلزامية إعداد قاعدة بيانات جغرافية باستخدام نظام المعلومات الجغرافية[1]، مع تطوير بدائل لتثمين النفايات، وتركيب صناديق تحت الأرض، وإنشاء آليات للتغذية المرتدة، فحوكمة هذه القطاعات (الطاقة والمياه والنفايات والزراعة والنقل والتعمير) وإدارتها بشكل فعال وصديق للبيئة يمكنه توفير الأساس اللازم لتحقيق النمو الشامل والمستدام والأمن البيئي والنفسي، وتعزيز الرفاهية للإنسان. والشكل المقابل يوضح ذلك:



المصدر: ناثان أبلمان وآنا ليدريتر، سياسات المستقبل: دليل للحوكمة البيئية المحلية في تونس، ص5.

[1] – ناثان أبلمان وآنا ليدريتر؛ مرجع سابق، ص 50.

ثانيا: تشجيع الابتكار المحلي صديق البيئة

تعتبر تونس واحدة من البلدان التي تسعى إلى تعزيز الابتكار المحلي الصديق للبيئة وذلك استجابة للتحديات البيئية العالمية والمحلية، وذلك بتشجيع ودعم المبادرات والمشاريع الابتكار البيئي الذي يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة في البلاد عبر التركيز على الاقتصاد الأخضر والطاقة المتجددة.

ومن بين المؤسسات الداعمة للابتكار في تونس:

. الصندوق الوطني للطاقة المتجددة(fnme): هذا الصندوق يقدم تمويلات وقروض ميسرة للمشاريع التي تهدف إلى تعزيز استخدام الطاقة النظيفة وتقنيات صديقة للبيئة.

. وكالة النهوض بالصناعة والتجديد(APII): تقدم خدمات للشركات الناشئة والمبتكرين، بما في ذلك التوجيه والدعم الفني للمشاريع البيئة.

. احتضان وتسريع حاضنات أعمال مثل "clean teach": توفر مساحة ودعما للشركات الناشئة التي تركز على الابتكارات البيئية، حيث تساعد هذه الحاضنات في تسريع نمو الأفكار وتحويلها إلى مشاريع تجارية مستدامة، ويتم.....

. الطاقة الشمسية في تونس: تعمل العديد من الشركات الناشئة في مجال توليد الطاقة الشمسية حيث يتم تركيب الالواح الشمسية على المنازل والمؤسسات لتقليل الاعتماد على الطاقة التقليدية وخفض الانبعاثات

. إعادة التدوير: تعتمد إعادة تدوير النفايات البلاستيكية والورقية وتحويلها إلى منتجات جديدة قابلة للاستخدام ومن أبرز هذه النماذج:

- شركة "eco-lef" وهي مشروع وطني لإعادة تدوير البلاستيك تم إنشاؤه من قبل وزارة البيئة ويعمل على جمع وفرز النفايات البلاستيكية من المنازل والمصانع وتستغلها الشركات المحلية في الصناعات الجديدة من البلاستيك المعاد تدويره مثل الأثاث البلاستيكي أو الأكياس القابلة لإعادة الاستخدام.
- مشاريع تحويل النفايات العضوية إلى سماد طبيعي(composting): تنتشر في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء حيث يتم جمع النفايات العضوية مثل فضلات الطعام والمخلفات الزراعية وتحويلها إلى سماد طبيعي يستخدم في تحسين جودة التربة للزراعة، تقلل هذه العملية من حجم النفايات المرسلة إلى مدافن النفايات.

- مشاريع الطاقة من النفايات: حيث يتم تحويل النفايات العضوية إلى طاقة من خلال عمليات التحلل الحيوي (biogas)، حيث يتم توليد الكهرباء والغاز الحيوي من النفايات، وتساعد هذه التقنية في توفير مصادر طاقة متجددة رغم ضعف هذه المبادرة وقلتها ولكنها نقطة يبنى عليها تحتاج إلى دعم لوجستي فقط.

ثالثا: الحوكمة البيئية من خلال دعم الشركاء المحليين

تعمل الحكومة التونسية من خلال إشراك القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في جهود حماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة، هذه الشراكة بين القطاعات المختلفة تعتبر ضرورة لضمان تحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية، ومن الآليات والطرق التي تدعم القطاع الخاص والمجتمع المدني في تعزيز الحوكمة البيئية:

. تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص (ppp) من خلال إطلاق مشاريع كبرى بالتعاون مع القطاع الخاص لتطوير محطات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وتقديم الحوافز المالية لتشجيعه على تبني تقنيات صديقة للبيئة، مثل تخفيض الضرائب على الشركات التي تستثمر في الطاقة النظيفة وإعادة التدوير، وتعمل على دعم مبادرات القطاع الخاص في الابتكار البيئي بإنشاء حاضنات أعمال متخصصة في الابتكار البيئي والتكنولوجيات الخضراء لمساعدة رواد الأعمال في تطوير مشاريعهم الصديقة للبيئة، وتساعدهم في تقديم برامج بيئية مسؤولة بإدراجها في استراتيجياتها، وقد بدأت العديد من الشركات الكبيرة في تونس بتطبيق برامج تهدف إلى تقليل انبعاثاتها الكربونية وتحسين إدارة الموارد وتعزيز إعادة التدوير.

وتروج الحكومة التونسية لنظام الشهادات البيئية مثل (iso14001) التي تساعد الشركات في تحسين أدائها البيئي وتعزيز الممارسات المستدامة في عملياتها.

. التشاور مع منظمات المجتمع المدني المهتمة بالبيئة لتطوير السياسات البيئية لدورها الهام في مراقبة الأداء البيئي وتقديم اقتراحات لتحسين القوانين واللوائح، وقد شاركت العديد من الجمعيات في صياغة القانون التوجيهي للبيئة والتنمية من خلال ورش العمل والمؤتمرات الوطنية، ومن أبرز المشاركين:

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (ftdes): عمل على تنظيم حملات للتوعية بأهمية القضايا البيئية مثل تغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية.

جمعية "بيئة وصحة": حيث تعمل على تحفيز الحكومة لاتخاذ تدابير للحد من التلوث والحفاظ على التنوع البيولوجي، كما تلعب دورا مهما في تقديم توصيات بشأن السياسات البيئية المتعلقة بالصحة العامة مثل تلوث الماء والهواء.

شبكة الجمعيات البيئية "network of environmental associtions" تجمع منظمات المجتمع المدني التي تركز على حماية البيئة، وتساهم في المناقشات الوطنية حول السياسات البيئية من خلال تقديم مقترحات ملموسة في مجال الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

في عام 2014 ساهم المجتمع المدني بشكل كبير في تطوير قانون المناطق المحمية في تونس، حيث قامت منظمات بيئية بتنظيم جلسات وحملات وحلقات نقاش مع المشرعين للتأكد من تضمين قضايا حماية البيئة في القوانين الجديدة ودعمها في إطلاق حملات توعية بيئية مثل:

- **مبادرة "المواطنة البيئية"**: تهدف هذه المبادرة إلى تعزيز الوعي البيئي لدى المواطنين خصوصا الشباب، من خلال حملات التوعية وورش العمل البيئية، وتنظيم أيام بيئية للنظافة والتشجير في المناطق الحضرية والريفية، ومن الجمعيات التي تعمل على التنسيق لزيادة الوعي البيئي والحفاظ على البيئة **جمعية تونس الخضراء وجمعية بيئتنا.**
- **مشروع "إيكو . بلدية"**: يهدف هذا المشروع إلى تحويل البلديات في تونس إلى نماذج مستدامة وصديقة للبيئة من خلال إدارة أفضل للنفايات، والتشجيع على استخدام الطاقة المتجددة وتحسين البنية التحتية الخضراء ما يتيح مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات البيئية.
- **مشروع إدارة النفايات البلاستيكية:** بمساهمة العديد من الجمعيات مثل المنظمة التونسية للبيئة والتنمية يركز المشروع على حملات التوعية من أجل الحد من استخدام البلاستيك غير القابل للتحلل، وجمع النفايات البلاستيكية لإعادة تدويرها.

يلعب المجتمع المدني البيئي في تونس دورا حيويا في حماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة بعد الثورة التونسية في 2011، وله مساهمة فعالة في مواجهة التحديات البيئية ومحاولة بناء مستقبل مستدام، ويملك فرصا كبيرة للنمو والتأثير الإيجابي، ويسعى لتوسيع التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية التي تركز على البيئة مثل: برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) والمنظمات غير الحكومية العالمية، هذه الشراكات يمكن أن توفر التمويل والخبرات اللازمة لتنفيذ مشاريع واسعة النطاق.

خلاصة الفصل الثالث:

يتضح مما سبق التعرض إليه في هذا الفصل توفر إرادة سياسية لإشراك المجتمع المدني في إعداد السياسات البيئية خاصة في التعديلات الدستورية الأخيرة للبلدين في الفترة من 2012 إلى 2022، مما سمح بتوسع الجمعيات البيئية وانتشار الوعي البيئي لدى فئة الشباب، وفي التجربة التونسية لاحظنا وجود انفتاح أكثر خصوصا مع التجارب التشاركية الميدانية الناجحة (الميزانية التشاركية، الاستشارات المحلية)، لكن واجه تنزيل الديمقراطية التشاركية للانتصار للبيئة والدفاع عنها جملة من العوائق في كلا البلدين أهمها الهيكل السياسي المغلق وضعف التنسيق بين الإدارات والفاعلين المحليين، انجر عنه نقص الشفافية في المعطيات البيئية وضعف التمويل ومحدودية الخبرة واجهت هذه العوائق كلا البلدين وزاد الوضع تعقيدا في تونس عدم استقرار النظام السياسي وسوء الأوضاع الاقتصادية.

تتقدم تونس من حيث الإطار التشريعي والممارسات الميدانية للديمقراطية التشاركية، غير أن الجزائر تمتلك إمكانات ضخمة وفرصة كبيرة لصياغة نموذج تشاركي قوي.

الخاتمة

خاتمة نتائج وتوصيات

تناولت دراستنا موضوع الديمقراطية التشاركية والأمن البيئي دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس في الفترة ما بين 2012 ـ2022، وتستهدف تبيان دور الديمقراطية التشاركية كآلية لضمان الأمن البيئي في كل من الجزائر وتونس في إطار مقارن، مع محاولة الوقوف على أهم التحديات والآفاق لتحقيق ذلك، تكرس هذه الدراسة لخلق تجربة رائدة للاضطلاع بالشأن العام الجزائري والتونسي من خلال تنزيل وتمكين الديمقراطية التشاركية واقعا وليس تنظيرا وتشريعا فقط لمواجهة أهم تحد يواجه البشرية ويقوض إنجازاتها ويهدد وجودها في هذه الألفية وهو انعدام الأمن البيئي.

عموما من خلال ما تم التطرق إليه في هذه الدراسة وما احتوته الفصول الثلاث يمكن عرض النتائج التالية:

ـ يأتي نموذج الديمقراطية التشاركية كمرحلة متقدمة للديمقراطية التمثيلية وضرورة لمواجهة العديد من التحديات من أهمها التحدي البيئي، فالروابط السياسية المتشكلة في نموذج الديمقراطية التمثيلية قصيرة لأنها تفصل بينها وبين الناخب العادي، والتداول والاقناع والحوار حول القرار يعطيه مشروعية أوسع.

ـ السياسات المركزية للنظام الجزائري وتركيز السلطات السياسية والاقتصادية والإدارية في يد الحكومة، وغياب الآليات القانونية شكلت عائقا في إشراك المجتمع المدني بشكل فعال وهمشت دور الجماعات المحلية، وأضعفت المبادرات المحلية لصنع تجربة تشاركية.

ـ بعد الثورة عاشت التجربة التونسية انفتاحا معينا بتعزيز دور المجتمع المدني والجماعات المحلية خصوصا بعد دستور 2014، وما أفرزه من مواد قانونية وسياسات حكومية وإطار قانوني أكثر قوة في دعم القضايا البيئية، لكن العراقيل الواقعية أقوى من السياسات المنتهجة لتجاوز هذه الأزمات لتعزيز الاستدامة البيئية، وإشراك المواطنين في مواجهة هذه التحديات اللوجستية والصعوبات الاقتصادية التي تواجه تونس حالت دون تطبيق هذه الحلول ودعمها.

ـ الانفتاح السياسي "الجزئي" وتعزيز المشاركة الذي شهدته كل من الجزائر وتونس في الآونة الأخيرة، ومحاولة إشراك منظمات المجتمع المدني، في صياغة العديد من السياسات المتعلقة بالقضايا التي تمس المواطن مباشرة، وهذا ما لم يكن قبل الإصلاحات القانونية لسنة 2012 خصوصا في الحالة الجزائرية ـ لأن التجربة التونسية تشهد انفتاحا جزئيا على فعاليات المجتمع المدني حتى قبل ثورة الياسمين ـ فنجاح الديمقراطية التشاركية يتطلب مجتمعا مدنيا مهيكلا وقويا تنظيميا وماديا خصوصا المجتمع المدني البيئي وهذا ما يفتقر إليه المجتمع المدني الجزائري والتونسي مما شكل عائقا في نجاح الآليات التشاركية لتكريس حماية البيئة.

ـ قوض حكم "قيس سعيد" في تونس التجربة الديمقراطية الفتية التي ازدهرت فيها الحريات من خلال تجميد وتعليق البرلمان، وتوسيع صلاحياته التنفيذية، وتعليق العمل بالدستور التوافقي (الذي كان تجربة فريدة في الوطن العربي)، وتفكيك المؤسسات الديمقراطية، وقمعه للمعارضة وتجاهل الحوار الوطني، أعادت هذه الاجراءات تونس لمراحل ما قبل الثورة، أين كانت تعاني من استبداد وقمع، ووضع اقتصادي ظاهره مستقر مع فساد مستشر في كل مفاصل الدولة وقبضة أمنية صارمة.

ـ ضعف الإعلام الهادف وخصوصا المهتم منه بالجانب البيئي، وعدم الاهتمام بالقضايا البيئية ساهما بشكل كبير في ضعف المعلومة لدى المواطنين بما يتهددهم من مخاطر بيئة أدى ذلك إلى ضعف البنية المجتمعية المشاركة والمهتمة بالبيئة، بقي الإعلام طيلة عقود حكرا على النخب السياسية والاقتصادية والترفيهية (الرياضة والدراما)، يضخ مادة إعلامية تظهر التنمية الاقتصادية إشباعا لكل احتياجات البشرية، مع إغفال متعمد للمخاطر التي تواجه البيئة والإنسان معا من جراء الاستغلال الفاحش وغير المستدام للموارد الطبيعية، ولم تظهر المساحة الإعلامية المهتمة بالقضايا البيئية إلا في أواخر القرن العشرين مع ضيقها مقارنة بباقي القضايا، شكل هذا تحد ديمقراطي للأنظمة السياسية وخصوصا للنظامين التونسي والجزائري.

ـ التوصيات:

ـ في طريقها نحو بناء مستقبل أكثر استدامة وأكثر توافقا يتوجب على النظامين الجزائري والتونسي اعتماد استراتيجية أكثر تقبلا للآخر وأكثر حوارا وأكثر تنازلا لصالح التوافق العام، وهذا من أكثر المسارات التي تضمن تحقيق نتائج إيجابية على كل الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ـ الحوكمة السياسية بما تحتويه من تفعيل للقوانين التي تشجع المشاركة المجتمعية في القضايا البيئية من خلال انفتاح أكبر والتخلي على المركزية، يحقق ذلك تشاركية في إدارة الشأن العام السياسي بطريقة شفافة ومسؤولة تضمن مشاركة جميع الأطراف المعنية، الحكومة، المجتمع المدني، القطاع الخاص.

ـ تعزيز دور الإعلام والمجتمع المدني في التوعية البيئية.

ـ تعزيز الاستقرار بين البلدين وتوسيع الشراكات من خلال التعاون الأمني الحدودي ودعم التنمية في المناطق الحدودية مثل (تبسة، سوق أهراس،الكاف، القصرين) وحماية الغابات واتباع مسارات حرجية تربط بين الغابات مثل غابات محمية القالة في الجزائر وغابات طبرقة في تونس، وتوسيع التعاون لمكافحة الحرائق وإطلاق مبادرات مشتركة للحد من التلوث البلاستيكي في السواحل .

ـ تشجيع ودعم المبادرات البيئية المحلية الجادة والفاعلة من خلال الدعم المالي والإعلامي وإشراك جميع الفئات للمساهمة وتفعيل دورها الرقابي.

قائمة المصادر المراجع

أولا: <u>الكتب العربية والأجنبية</u>

1- إبراهيم السهول؛ واقع المجتمع المدني وتنزيل الديمقراطية التشاركية بالمغرب. برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2021.

2- أحمد سليمان، الطاقة المتجددة، صندوق النقد العربي، أبو ضبي، 2024.

3- أحمد سمير، مفاهيم الأسس العملية للمعرفة الأمن الاقتصادي. المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، أفريل 2012.

4- احميدة عياشي؛ الحركة الإسلامية في الجزائر الجذور- الرموز- المسار. ط2، الدار البيضاء، عيون المقالات، 1993.

5- امحمد جبرون وآخرون؛ الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي اتجاهات وتجارب. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

6- أمين بن مسعود وآخرون؛ العدالة الانتقالية والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية: التجربة التونسية. المجلد الثاني. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جويلية2020.

7- بلال الرغوثي وعزمي الشعيبي؛ النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، ط 4، فلسطين، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، 2016.

8- بوحنية قوي؛ "الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان ط2، 2018.

9- توفيق حسني ورضوان مالك ونزيم زويوش؛ الجزائر 100% طاقة متجددة توصيات من أجل استراتيجية وطنية للطاقات المتجددة، دط، الجزائر، مؤسسة فريدريش إيبرت، 2021.

10- تيم دان ، ميليا كوركي ، ستيف سميث؛ نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع، تر: ديما الخضر. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

11- جون-من لي، آجونغ لي؛ مقدمة حول تقييم جهود مكافحة الفساد في جمهورية كوريا أداة لتقييم جهود مكافحة الفساد في القطاع العام في جمهورية كوريا، دط، مركز سياسات سيول التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دت ن.

12- حافظ عبد الرحيم، عبد الرزاق المختار وآخرون؛ تجربة الانتقال الديمقراطي في تونس 2010- 2020 معضلات التوافق والاستقطاب، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021.

13- حنان بن قاسم، عبد الرحيم خالص؛ المجتمع المدني: الديمقراطية ومتطلبات التنمية، (د،م،ن): دار العرفان، 2020.

14- روضة قفراج؛ قراءة في مشروع مجلة الماء، هاينريش بول، تونس، دط، 2020.
15- سعيد بن سعيد العلوي وآخرون؛ المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية. ط2. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
16- سهيل الحبيب؛ المفاهيم الأيديولوجية في مجرى حراك الثورات العربية، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.
17- شادية فتحي إبراهيم عبد الله؛ الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية. الأردن: مطبعة الجامعة الأردنية، 2005.
18- الصادق الحمامي؛ السياسات العمومية الإعلامية المفهوم والمجالات والمشكلات، النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين، (د،ط)، (د،ت،ن).
19- صبري سعيد؛ الديمقراطية. مصر، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2007.
20- طيفور فاروق؛ الحراك الشعبي الجزائري في موجته الثالثة الفرص المخاطر المناعة المستقبلية، الجزائر، منشورات السائحي، 2019.
21- عادل عبد الغفار، بيل هيس؛ الأحزاب الإسلامية في شمال إفريقيا: تحليل مقارن بين المغرب وتونس ومصر، دراسة تحليلية الدوحة: مركز بروكنجز، 2018.
22- عائشة عباش؛ جدلية السلطة والمعارضة السياسية في تونس دراسة تحليلية في علاقات الصراع والتفاعل والاحتواء، الأدرن، دار الخليج للنشر والتوزيع، 2020.
23- عبد الحميد الإبراهيمي؛ في أصل الأزمة الجزائرية 1958-1999، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
24- عصام بلحسن وآخرون؛ دليل لجوء الجمعيات البيئية إلى القضاء. تونس: مؤسسة هاينريش بول، (د، ت، ن).
25- عفاف الهمامي المراكشي، وحيد الفرشيشي؛ "عشر سنوات من التشريعات البيئية في تونس. أي مكانة للبيئة في عشرية الثورة؟ 2011- 2021 ". تونس: مؤسسة هاينريش بول، 2021.
26- علي عبد الفتاح؛ الإعلام البيئي. (د،ط): دار اليازوري، (د،ت، ن).
27- علي عبود المحمداوي، حيدر ناظم محمد؛ مقاربات في الديمقراطية والمجتمع المدني (دراسة في الأسس والمقومات والسياق التاريخي). دمشق: دار صفحات للدراسات والنشر، 2001.
28- عمر أزراج؛ يوميات الحراك نحو تحرير الجزائر من النظام الديكتاتوري، دط، الجزائر، دار خيال، 2019.

29- عمر بوجلال؛ إدماج المقاربة التشاركية من خلال الإصلاحات السياسية، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي. 2017.

30- غيورغ سورنسن؛ الديمقراطية والتحول الديمقراطي السيرورات والمأمول في عالم متغير. تر: عفاف البطانية، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

31- فرحان فرع العتابي؛ المعلوماتية وأثرها السياسي على النظم العربية، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2020.

32- محسن الندوي؛ الديموقراطية التشاركية المفهوم – النشأة – الآليات، المغرب، مطبعة الخليج العربي، 2018.

33- محمد أحمد برواري؛ دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية، دط، العراق: مطبعة زانا – دهوك، 2007.

34- محمد العجاتي؛ منطقة في خطر العدالة بين الأبعاد البيئية والاقتصادية. بيروت: منتدى البدائل العربي للدراسات، (د،ط)، 'د،ت ن).

35- محمد قعلول وآخرون؛ "مناصرة القضايا البيئية: من الاحتجاج إلى التقاضي". المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. تونس: (د،ت،ن).

36- محمود حسن إسماعيل؛ التنشئة السياسية دراسة في دور أخبار التليفزيون، ط 1، مصر: دار النشر للجامعات، 1997.

37- مسعود رمضاني؛ تونس الانتقال الديمقراطي العسير. دط، تونس، مركز القاهرة للدراسات وحقوق الإنسان، 2017.

38- مصطفى الفيلالي؛ المغرب العربي الكبير نداء المستقبل، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1989.

39- منى حرب؛ سامي عطاالله؛ السلطات المركزية والخدمات العامة: تقييم اللامركزية في العالم العربي، بيروت: المركز اللبناني للدراسات، 2015.

40- منيارة المحبري وآخرون؛ "أي واقع بيئي في تونس اليوم؟ الحقوق البيئية بين الانتهاكات والنضالات اليومية"، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تونس: جوان، 2022.

41- ناثان أبلمان وآنا ليدريتر؛ سياسات المستقبل: دليل للحوكمة البيئية المحلية في تونس، هاينريش بول، تونس، (د،ط)، (د،ت ن).

42- ناهض ياس لعبيدي؛ البيئة والتلفزيون كيف يبني برنامجا تلفزيونيا بيئيا؟، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2014.

43- نجيب صعب؛ "البيئة في وسائل الإعلام العربية". مجلة البيئة والتنمية. بيروت: 2008.

44- نزيه الأيوبي؛ تضخيم الدولة العربية السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط. تر: أمجد حسين، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

45- نوال علي تعالبي؛ الحوكمة البيئية العالمية ودور الفواعل غير الدولاتية فيها. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2014.

46- هبة محمد العيني، مصطفى كافي، خالد رسلان؛ المنظمات الدولية والإقليمية. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2016.

47- هيلينا بيوريمالم، ألبرتو فرنانديز غيباجا و خورخي فالاداريس موليدا؛ المساءلة الديمقراطية في تقديم الخدمات دليل عملي لتحديد التحسينات من خلال التقييم، تر: علي برازي، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2015.

48- وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف؛ المشروع السنوي للأداء لسنة 2023 مهمة البيئة، وزارة البيئة الجمهورية التونسية، 2022.

49- وحيد الفرشيشي، عفاف الهمامي المراكشي؛ عشر سنوات من التشريعات البيئية في تونس أي مكانة للبيئة في عشرية الثورة 2011 2021، تونس 2021.

50- وزارة العدل التونسية؛ "الاستشارية الوطنية حول إصلاح المنظومة القضائية"، 2013، الجمهورية التونسية.

51- Forum for Participatory Democracy, PARTICIPATORY DEMOCRACY: Practices and Reflections. ActionAid.

52- Alberto ALEMANNO, Towards a permanent citizens' participatory mechanism in the EU, PE 735.927 - September 2022.

53- Bagnoli Philip and All, People and biodiversity policies impacts: issues and strategies for policy action: OECD, 2008.

54- Beate Kohler-Koch; Christine Quittkat, De-Mystification of Participatory Democracy EU Governance and Civil Society, Oxford University Press, 2013.

55- Beatriz Botero Arcila; Rachel Griffin, Social media platforms and challenges for democracy, rule of law and fundamental rights, Policy Department for Citizens' Rights and Constitutional Affairs, European Parliament, 2023.

56- European economic and social committee: Participatory democracy: A success story, published by: visits and publications unit. 2020.

57- Giovanni Allegretti, Carsten Herzberg, Participatory budgets in Europe Between efficiency and growing local democracy, Transnational Institute, Amsterdam, 2004.
58- Human Development Report1994; united nations development programme, oxford university press, new yourk; 1994.
59- International Perspectives On Citizenship, Democracy And Accountability, Participatory Democracy And Governance, PRIA International Academy, 2014.
60- International Perspectives On Citizenship, Democracy And Accountability, Participatory Democracy And Governance, PRIA International Academy, 2014.
61- Martin Heger, et al. Blue Skies, Blue Seas Air Pollution, Marine Plastics, and Coastal Erosion in the Middle East and North Africa. The World Bank. 2022.
62- Najib Saab; Arab Environment in 10 Years Annual Report of Arab Forum for Environment and Development, Beirut, Technical Publications, 2017.
63- thomas zittel , dieter fuchs ,participatory democracy and political participation, routledge, 2007.
64- Yale Center for Environmental Law & Policy, Yale University, Environmental Performance Index 2024.

ثانيا: <u>الاطروحات الجامعية</u>

1- بن يحي سهام؛ الصحافة المكتوبة وتنمية الوعي البيئي في الجزائر دراسة تحليلية لمضمون صحيفتين وطنيتين " الشروق" و Le matin "وصحيفتين جهويتين آخر ساعة " و .L'est Républicain رسالة ماجستير. (علم الاجتماع التنمية، جامعة منتوري قسنطينة 2005/2004).
2- حسين بوصالح؛ "القضايا البيئية في الصحافة المغاربية الإلكترونية دراسة تحليلية لموقعي شروق أون لاين الجزائري وموقع جمهورية التونسي"، رسالة دكتوراه، (قسم علوم الإعلام، جامعة الجزائر 3، 2021/2022).
3- حواس صباح؛ "المجتمع المدني وحماية البيئة في الجزائر –واقع وآفاق–"، رسالة ماجستير. (قسم الحقوق، جامعة سطيف2، 2015).
4- دراس يامنة؛ "تقييم السياسات البيئية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه. (جامعة قسنطينة: كلية العلوم الاقتصادية، 2021–2022).
5- شتوي الأخضر؛ "برامج التربية البيئية في التلفزيون الجزائري دراسة تحليلية لسلاسل إعلانات الغزالة "دنيا". رسالة ماجستير (قسم علم الاجتماع، جامعة بن يوسف بن خدة، 2005–2006).

6- عجرود سارة، الحوكمة البيئية في الجزائر: السياسات والتحديات، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية تخصص: الحوكمة والتنمية، (جامعة المسيلة، 2019. 2020).
7- عساسي ناصر؛ "الديمقراطية التشاركية كآلية لتعزيز التنمية المحلية (2016-2020)". أطروحة دكتوراه. (علوم سياسية، جامعة خميس مليانة،2021-2022).
8- فراحي محمد؛ "الديمقراطية التشاركية كآلية لبناء الثقة بين الإدارة المحلية والمواطن في الجزائر (2011-2020) بلدية أولاد بن عبد القادر ولاية الشلف أنموذجا". أطروحة دكتوراه. (جامعة الجزائر 3، 2020-2021).
9- قريد سمير؛" دور الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث في نشر الثقافة البيئية". رسالة ماجستير (قسم علم الاجتماع، جامعة باجي مختار عنابة، 2014).
10- كريم دواجي؛ "الإعلام البيئي التلفزيوني ونشر الثقافة البيئية دراسة وصفية تحليلية لعينة من برنامجي - بيئتنا- بالتلفزيون الجزائري و - Green Mag -بالشروق تيفيTv، جوان2016- 2017 " أطروحة دكتوراه. (قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 3، 2018-2019).
11- مازن محمد؛ "دور المجتمع المدني في حماية البيئة". رسالة ماجستير. (قسم القانون العام، جامعة الجزائر1، 2016-2017).
12- محمود الابرش؛ "السياسة البيئية في الجزائر في ظل الاتجاهات البيئية العالمية"، أطروحة دكتوراه العلوم (قسم العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2016-2017).
13- مجادي رضوان؛ "الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية- دراسة حالة". أطروحة دكتوراه. (علوم سياسية، جامعة سعيدة، 2021).
14- مدين آمال؛ "دور الدولة في حماية البيئة" أطروحة دكتوراه، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2021. 2022).
15- مي علي ونان؛ "دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية تجارب دولية مع الإشارة إلى العراق للمدة(2001-2022)"، رسالة ماجستير، (العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العراق، 2023/2022).
16- وردة سعايدية؛ "تأهيل وتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خيار استراتيجي لدعم التنويع الاقتصادي في الجزائر -دراسة تحليلة-"، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة 08ماي 1945 قالمة، 2023-2024).
17- وناس يحي؛ "الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر". أطروحة دكتوراه. (قسم القانون العام، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان،2007).

ثالثا: المراجع الالكترونية العربية والأجنبية

1- إحصائيات وسائل التواصل الاجتماعي – المستخدمون والإيرادات(2024). متحصل عليه من الرابط: https://tinyurl.com/2yd9p9y2

2- إذاعة إكسبرس، عبر الرابط: https://radioexpressfm.com/shows/frequence-verte/

3- إذاعة أكسجين؛ تاريخ التصفح: عبر الرابط: https://radiotunisienne.org/oxygene/

4- الإذاعة التونسية. متحصل عليه من الرابط :
http://www.radionationale.tn/%d8%b4%d8%a8%d9%83%d8%a9-/%d8%a7%d9%84%d8%a8%d8%b1%d8%a7%d9%85%d8%ac

5- إذاعة الزيتونة؛ تاريخ التصفح: عبر الرابط: https://radiotunisienne.org/zitouna /

6- الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته 2023-2027، عبر الرابط: https://hatplc.dz/pdf/RESUME_ARABE.pdf .

7- استفتاء حظر الاكياس البلاستيكية عبر الرابط:
https://ballotpedia.org/California_Proposition_67,_Plastic_Bag_Ban_Veto_Referendum_(2016)

8- أصيل منصور، مبادرة بيئية فريدة بالجزائر .. تجنيد الدراجين الناريين لتشجير الغابات. موقع العربية، عبر الرابط: https://tinyurl.com/26xvb9le

9- الإمكانيات المتوفرة في مجال الطاقات الجديدة والمتجددة، الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، عبر الرابط: https://tinyurl.com/2cjq8s8n .

10- إيكولوجي بودكاست متحصل عليه من الرابط:
https://youtube.com/@ecologiapodcast?si=5FQQnMiUHv9nZct3

11- البيئة نيوز متحصل عليه من الرابط:
https://youtube.com/@albiaanewsmedia?si=1HZPgpGq64TQTq0A

12- التحديات والفرص أمام عكس منحى إزالة الغابات، بيان مشترك صادر عن الشراكة التعاونية في ميدان الغابات، عبر الرابط: https://tinyurl.com/24drqjs7

13- التعديل المقترح على بروتوكول مونتريال المقدم من كندا والمكسيك والولايات المتحدة الامريكية؛ متحصل عليه عبر الرابط: https://ozone.unep.org/system/files/documents/OEWG-34-4E.doc

14- الجزائر الخضراء ... مبادرة بيئية ضخمة احتضنها الجزائريون عبر 58 ولاية. قناة النهار عبر الرابط:
https://youtube.com/watch?v=43GZNxYsALA&si=X3k-aJ6uJ_YSOGzl

15- الجزائر: تلوث الهواء راجع أساسا لانبعاثات الغازات بسبب حركة المرور الحضري، وكالة الأنباء الجزائرية،متحصل عليه من الرابط:https://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/72115-2019-06-11-07-59-20

16- الحبيب الهلالي؛ التجربة التونسية في مجال إدارة ندرة المياه، عبر الرابط: https://tinyurl.com/29vrqznm .

17- حساب المعهد الوطني للتكوينات البيئية: https://facebook.com/cnfe.dz.

18- حساب الوكالة الوطنية للنفايات: https://m.facebook.com/AgenceNationaleDesDechets.

19- حساب تونس الزرقاء عبر الرابط:https://bluetunisia.com/about-us /

20- حساب وزارة البيئة والطاقات المتجددة: https://facebook.com/www.meer.gov.dz.

21- حصاد عامين من الإجراءات الاستثنائية لقيس سعيد.. ما أثرها على القضاء في تونس؟ متحصل عليه من الرابط: https://tinyurl.com/27yj9qux

22- خطوات مقاضاة كبار الملوثين في بلادهم عبر الرابط: https://www.foei.org/wp-content/uploads/2021/11/How-we-defeated-Shell.pdf

23- داليا الهمشري؛ "كلين باور انجنيرنغ: الجزائر مؤهلة للريادة في تصدير الهيدروجين والأمونيا الخضراء (حوار)"، متحصل عليه من الرابط: https://tinyurl.com/27kaml66

24- زكريا خنجي؛ "كيف نتحول إلى الحوكمة البيئية"، متحصل عليه من الرابط: https://www.zakariyakhunji.com/15751604160515831608160615 77/2280643

25- سابينا هينبرج؛ "المجتمع المدني في تونس إعادة تحديد التوقعات". متحصل عليه من الرابط: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/almjtm-almdny-fy-twns-aadt-thdyd-altwqat

26- عبد الحكيم حذاقة؛ "الجزائر في مواجهة الجفاف 19 محطة لتحلية مياه البحر واستثمارات ب 23 مليار دولار"، متحصل عليه من الرابط: https://tinyurl.com/2549mrpw

27- عبد القادر عبد العالي؛ "الإصلاحات السياسية ونتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر". (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2012، ص4). متحصل عليه من الرابط: https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/art194.aspx

28- عبر عفاف كواص، التلوث البحري في تونس: حدود الانسجام ضمن السياسة البيئية، موقع حلول عبر الرابط: https://tinyurl.com/2bfj7w8x.

29- العدالة البيئية المعركة مستمرة عبر الرابط: https://ftdes.net/ar/la-justice-environnementale-un-combat-continu/

30- عريضة أوقفوا تطوير حقول النفط الجديدة في الكونغو الديمقراطية:
https://pages.greenpeaceafrica.org/oilblocks
31- علي زين العابدين؛ "آليات التعاون الدولي في مجال الأمن البيئي، ملتقى دولي حول الإنسان والأرض مخبر الدراسات الإفريقية"، جامعة أدرار، 2014، متحصل عليه من الرابط:https://dspace.univ-adrar.edu.dz/jspui/handle/123456789/4226
32- قناة الشروق tv عبر الرابط: https://tv.echoroukonline.com/program/green-mag/
33- كوسموس ميديا عبر الرابط:https://cosmosmedia.net/%d9%85%d9%86-%d9%86%d8%ad%d9%86
34- ما هي مبادرة "الجزائر الخضراء" لمكافحة التغير المناخي، موقع المشهد عبر الرابط:
https://tinyurl.com/2aw7wwet
35- ماهر عبد مولاه؛ "استقلال القضاء التونسي بعد الثورة"، مركز دراسات الوحدة العربية، 2019، متحصل عليه من الرابط: https://tinyurl.com/24rgzn4w
36- مبادرة "Fridays for future" عبر الرابط: https://fridaysforfuture.org/
37- مبادرة "let's do it world"عبر الرابط:
https://www.nationalcleanupday.org/partners/lets-do-it-world
38- مشروع الكاهنة للقضاء على التلوث البحري، متحصل عليه من الرابط:
https://ftdes.net/ar/projet-alkahina/
39- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الغابات في العالم 2022 المسارات الحرجية لتحقيق التعافي الأخضر وبناء اقتصادات شاملة وقادرة على الصمود ومستدامة، روما، 2022، ص 108. عبر الرابط: https://doi.org/10.4060/cb9363ar
40- منظمة الحفاظ على الطبيعة متحصل عليه من الرابط: https://www.nature.org/en-us/
41- منظمة الديمقراطية الدولية عبر الرابط: https://democracyinternational.com/about/
42- منير حنان صاحب مبادرة "اغرس شجرة" للنصر، موقع يومية النصر عبر الرابط:
https://tinyurl.com/299x2wv9 ، تاريخ التصفح: 2024/08/23، 18:00.
43- موقع الإذاعة الجزائرية عبر الرابط:https://radioalgerie.dz/news/ar/content/1437.html
44- موقع الإذاعة الجزائرية، https://news.radioalgerie.dz/ar/node/40402
45- موقع التلفزيون التونسي عبر الرابط: http://www.tunisiatv.tn/
46- موقع الجزيرة، انقلاب قرطاج الناعم .. هل كتب قيس سعيد شهادة وفاة الديمقراطية في تونس؟، عبر الرابط: https://tinyurl.com/283ask5zD8%AF
47- الموقع الرسمي لمركز إفادة عبر الرابط:
http://www.ifeda.org.tn/ar/index.php?lang=ar&id_page=5

48- موقع منظمة الفاو؛ عبر الرابط: https://www.foei.org/who-are-friends-of-the-/earth/friends-of-the-earth-history

49- موقع وزارة الطاقة: https://tinyurl.com/263cypgt

50- موقع وزارة الطاقة، عبر الرابط: https://www.energy.gov.dz/?rubrique=energies-nouvelles-renouvelables-et-maitrise-de-lrenergie

51- ميثاق بيات الضيفي؛ الديمقراطيات التشاركية والتمثيلية والتوافقية. تاريخ الدخول: 2023/07/13، التوقيت:09:30. متحصل عليه من الرابط: https://cutt.us/uOgEd

52- نحو اقتصاد أخضر مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر- مرجع لواضعي السياسات، برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2011، ص11. عبر الرابط: https://www.uncclearn.org/wp-content/uploads/library/unep119_arb_0.pdf

53- وحدة الرصد والمتابعة، مآلات المشهد السياسي في تونس وأبعاده المستقبلية، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، ص2. عبر الرابط: https://tinyurl.com/2bdpz5yj

54- وكالة الانباء الجزائرية عبر الرابط: https://www.aps.dz/ar/societe/163978-14

55- وليد قبلي، مشروع الجزائر الخضراء ظاهرة أثرت في الطبيعة وألهمت الجزائريين، سبق برس عبر الرابط: https://tinyurl.com/2bdfh94n

56- Aziz Haris, and Nisarg Shah. "Participatory budgeting: Models and approaches" https://www.cs.toronto.edu/~nisarg/papers/pb_chapter.pdf

57- BBC New. Switzerland votes to phase out nuclear power,Retrieved from. https://tinyurl.com/2bbac7lk

58- Blessing Chipanda, Algeria: Geigraphic Futures,2024, p 29. Published online. https://futures.issafrica.org/geographic/countries/algeria/

59- direct and participatory democracy. https://tinyurl.com/28kt2nnj

60- Jakkie Cilliers ; "Tunisia Geographic Futures", 2024, P12-14. Published online at futures.issafrica.org. Retrieved from https://futures.issafrica.org/geographic/countries/tunisia/ .

61- Javier Asensio, Private sector and environmental conservation managment, in : https://core.ac.uk/download/pdf/78543395.pdf

62- Lyn Carson; Stephen Elstub, Comparing participatory and deliberative democracy, p p 19-20.in :https://www.newdemocracy.com.au/wp-content/uploads/2019/04/RD-Note-Comparing-Participatory-and-Deliberative-Democracy.pdf

63- Projet CapDel: un atelier de présentation du plan de formation en gouvernance locale à Alger, 29.03.2018. via the link: https://www.eeas.europa.eu/node/45308_en Jakkie Cilliers (2024) Tunisia. Published online at futures.issafrica.org. Retrieved from https://futures.issafrica.org/geographic/countries/tunisia/ [Online Resource] Updated 05 July 2024.

رابعا: المجلات والتقارير العربية والأجنبية

1- إبراهيم محمد التوم، أحمد حمد الفايق؛ "أبعاد مفهوم الأمن البيئي ومستوياته في الدراسات البيئية". **مجلة الاستراتيجية والأمن الوطني**، العدد7، أكاديمية الأمن العليا السودان، 2013.

2- الاتحاد العربي للكهرباء، "توقعات الطلب على الطاقة الكهربائية في الدول العربية 2017-2027". **مجلة كهرباء العرب**، ع26، 2017.

3- اسمهان بنفرج؛ "الوعي البيئي وتشكل الحركات الاجتماعية الجديدة في مدينة تونس: نضال المجتمع المدني ضد التلوث البيئي في مدينة صفاقس". **مجلة عمران**. العدد:41، المجلد:11، تونس، 2022.

4- الأمم المتحدة؛ قوة العزيمة **تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة 2024**، منشورات الأمم المتحدة، 2024.

5- أيمن البوغانمي؛ "الانتقال الديمقراطي التشاركي في تونس: حلول نخبوية في سياق ثوري". **مجلة سياسات عربية**. العدد 32، قطر، ماي 2018.

6- الباروميتر العربي – الدورة السابعة، الجزائر: **تقرير استطلاعات الرأي العام**، أكتوبر 2022.

7- باعلي واسعيد باحمد؛ "المجتمع المدني ودوره في حماية البيئة في الجزائر جمعيات حماية البيئة أنموذجا". **مجلة دراسات إنسانية واجتماعية**. العدد:03، المجلد: 9، جامعة وهران2، 2020.

8- بشير بن عيشي؛ "اقتصاديات إنتاج التمور في الجزائر"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، 2013.

9- بلهواري كريمة؛ "الديمقراطية التشاركية مقاربة نظرية". **مجلة البحوث السياسية والادارية**، العدد 13، جامعة الجلفة، 2019.

10- بن عودة محمد؛ "التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر بعد الاستقلال"، **مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية**، العدد: 1، المجلد: 8، جامعة العربي التبسي، 2023،

11- تقرير منظمة الفاو عبر الرابط: : https://www.foei.org/friends-of-the-earth-internationals-annual-reports/

12- جاوي فايزة، قواسمية محمد؛ "الاقتصاد البيئي: المفهوم النظري والمؤسسي للاقتصاد الأخضر على المستوى العالمي"، **مجلة المشكلة الاقتصادية والتنمية**، العدد: 01، المجلد: 02. الجزائر: المركز الجامعي مرسلي عبد الله، 2023.

13- جفال إيمان؛ بلخيري رضوان؛ "الإعلام البيئي في الجزائر ...الواقع والتحديات". **مجلة الرسالة للدراسات الإعلامية**. العدد:4، المجلد:3، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2019.

14- حسان التليلي؛ "الإعلام البيئي في تونس". **مجلة البيئة والتنمية**. العدد: 104، المجلد: 11، بيروت، 2006.

15- حلاسة هناء، طرايش معمر؛ "دور إدارة الموارد الطبيعة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر (2000_2021). **Revue Algérienne d'Economie et gestion**."(العدد: 02، المجلد: 17، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران2، 2023.

16- خلفة نصير؛ "الإعلام البيئي: واقع وآفاق في الجزائر". **مجلة البحوث العلمية في الحقوق والعلوم السياسية**. العدد2، جامعة ابن خلدون تيارت، 2015.

17- خلود محمد راشد الدعجة؛" الديمقراطية التشاركية ونمط التحول الديمقراطي دراسة حالة (المملكة المغربية، الجمهورية التونسية)". **مجلة البحوث والدراسات العربية**، العدد: 73، المجلد: 2020، مصر 2020/12/31.

18- خيرة مكرتار، بوعمامة العربي؛ "المعالجة الإعلامية لقضايا البيئة: الإعلام الجزائري أنموذجا". **مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة**. العدد:2، المجلد:4، 2017.

19- رباحي أحمد، خليفة أمين؛" الإعلام البيئي: آلية لتفعيل المشاركة الشعبية في حماية البيئة". **مجلة أكاديميا**. العدد 4، جامعة الشلف، 2016.

20- السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، **التقرير السنوي لسنة 2022**، الجزائر 2023.

21- سليماني لخميسي، بوبشيش رفيق؛" الأمن البيئي في الدراسات الأمنية". **مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية**. العدد: 03، المجلد: 04، المركز الجامعي سي الحواس بريكة، 2021.

22- سمير كيم؛ وهيبة كواشي؛ "دور برنامج كابدال في تفعيل مساهمة المجتمع المدني في التخطيط البيئي المحلي في الجزائر". **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد 17، مارس 2021.

23- سهيلة عبد الأنيس؛ "في معوقات التحول الديمقراطي في العراق: دراسة في المعوقات الداخلية"، **المجلة السياسية الدولية**، ع07، بغداد، 2007 .

24- طارق كهلان الأبيض؛ "دور المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة"، **مجلة جامعة البعث للعلوم الانسانية**. العدد: 58. المجلد: 39، سوريا،2017.

25- عبد الجليل علي عباس، رفيق بوبشيش؛" الحوكمة البيئية وعلاقتها بالتنمية المستدامة دراسة مفاهيمية ونظرية". **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد: 1، المجلد: 11، جامعة باتنة1، جانفي 2022.

26- عبد الحميد الأنصاري؛ "نحو مفهوم عربي وإسلامي للمجتمع المدني". **مجلة المستقبل العربي**. العدد 272، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

27- عبد الغاني لولو؛ "المعالجة الإعلامية لقضايا البيئة في التلفزيون الجزائري – دراسة تحليلية لحصة " البيئة والمجتمع ". **مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية**. العدد:5، المجلد:10، 2018.

28- عبد اللطيف أبوبكر أحمد السيد؛ "قضية التغيرات المناخية في ضوء نظريتي: السياسية الخضراء والأمننة"، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، العدد: 23.مصر: جامعة بني سويف، 2024.

29- عماد أبو عيد؛ "تطبيقات المسؤولية المجتمعية في بلدية مدينة أبوظبي". **مجلة بيئة المدن الالكترونية**، العدد 16. الإمارات: مركز البيئة للمدن العربية، 2017.

30- غيتاوي عبد القادر، بخدا جلول؛ "الديمقراطية التشاركية بين النظرية والتطبيق في الجزائر". **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، العدد: 9، المجلد:1، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018.

31- فوزية قاسي وعربي بومدين: "العلاقة بين الجيش والسلطة السياسية في الجزائر: بين حكم الواقع وتحديات نزع الطابع العسكري"، **مجلة سياسات عربية**، العدد 19، مارس 2016.

32- قتال جمال وشوقي نذير؛ "الديمقراطية التشاركية قراءة في المفاهيم والأهمية". **مجلة مدارات سياسية**، العدد 1، المجلد 3، مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات الجزائر، 2019.

33- قسوم سليم؛ "دراسات الأمن البيئي: "المسألة البيئية ضمن حوار المناظرات في الدراسات الأمنية". **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد: 39-40، 2013.

34- مجاني باديس؛ "دور الإعلام في نشر الوعي البيئي". **مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية**. العدد: 30، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2017.

35- محسن الندوي؛ "استشراف مستقبل النظرية الخضراء في مواجهة التغيرات المناخية في الوطن العربي". **مجلة استشراف**، العدد: 8، المجلد: 8، قطر، 2023.

36- محسن محرم زهران؛ "التلوث البصري والجمالي وأثره على المظهر والكيان الحضاري للمدينة العربية". **المجلة المعمارية العلمية**. العدد: 4. جامعة بيروت العربية، 1988.

37- محمد عبد الرحيم خلاف، سميرة بوسطيلة؛ "الأمن البيئي من منظور الأمن الإنساني". **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 9، جامعة باتنة، 2016 .

38- محمد فتحي شاكر؛" الآثار الاقتصادية لخصخصة المنشآت على البيئة". **مجلة تنمية الرافدين**. العدد: 98، المجلد: 32، جامعة الموصل، 2010.

39- مريم حجلة؛ "حرائق الغابات بين تأثير العوامل المناخية وتداعيات الجريمة البيئية"، **مجلة سوسيولوجيون**، ع2، مج2، 2021.

40- مزياني فريدة، رشاشي نسيم؛ "الديمقراطية التشاركية في الجزائر بين النصوص القانونية والواقع العملي"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**. العدد: 01، المجلد: 06، جامعة باتنة1، 2019.

41- مصعب التيجاني؛ "العرائض والتشاور كمدخلين لمساهمة المجتمع المدني". **مجلة الاقتصاد والقانون**، العدد: 04، جامعة محمد الشريف مساعدية سوق اهراس، جوان 2019.

42- المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، أي واقع بيئي في تونس اليوم؟ الحقوق البيئية بين الانتهاكات والنضالات اليومية، 2022.

43- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛ أثر الكوارث على الزراعة والأمن الغذائي تجنب الخسائر والحد منها من خلال الاستثمار في القدرة على الصمود 2023، روما، 2024.

44- المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية؛ **تقرير عن الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي**، مكتب تونس.

45- نريمان بطيب، عبد اللطيف بوروبي؛ "حوكمة الإصلاحات السياسية دراسة حالة تونس بعد 2011". **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد: 16، المجلد: 19، جامعة باتنة1، 2020.

46- هشام عبد الكريم؛ خيرة بن عبد العزيز؛ "البعد المحلي ومقتضيات تبني النموذج التشاركي للحكم". **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد9، العدد2، جامعة باتنة، جويلية 2020.

47- واين دون؛ المسؤولية المجتمعية للشركات: عمل خيري محصلته صفر أم فرصة إستراتيجية". **مجلة بيئة المدن الإلكترونية**، العدد 16، الإمارات: مركز البيئة للمدن العربية، 2017.

48- وعلي جمال؛ "مشاركة المجتمع المدني في حل المشاكل البيئية –دراسة في القانون الجزائري". **المجلة الجزائرية للقانون البحري والنقل**، العدد1، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2014.

49- الوناس حمداني: "الانتقال الديمقراطي وأزمة التحول السياسي في الجزائر(89-92) التجربة والآليات"، **المجلة الجزائرية للدراسات**، ع8، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2017.

50- يحياوي لخضر، رقيبة سليمة؛ "تجربة الجزائر في مجال حماية البيئة"، **مجلة البديل الاقتصادي**، ع6، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2016.

51- Adrian bua; soniabussu, "Between governance-driven democratisation and democracy-driven governance: Explaining changes in participatory governance in the case of Barcelona", **European Journal of Political Research**, vol60, no3, 2021.

52- Batory Agnes, and Sara Svensson. "The use and abuse of participatory governance by populist governments." **Policy & Politics**, vol 47, no2, 2019.

53- Biegelbauer Peter; Hansen Janus, Democratic Theory and Citizen Participation: democracy models in the evaluation of public participation in science and technology, **Science and Public Policy**, vol38, no8, 2011.
54- Carole Pateman, Participatory Democracy Revisited, Perspectives on Politics, vol 10, n 1, 2012.
55- Debabrata Talukdar; Craig M. Meisner, Does the Private Sector Help or Hurt the Environment? Evidence from Carbon Dioxide Pollution in Developing Countries, **World Development**,vol29, no5.
56- Henrik Scheller, Framing Citizen Participation: Participatory Budgeting in France, Germany and the United Kingdom, **German Politics**, 2015 DOI: 10.1080/09644008.2015.1032511
57- joakim kulin , ingemar johansson seva ; "the role of government in protecting the environment: quality of government and the translation of normativeviews about government responsibility intospending preferences" **international journal of sociology**, Issue2:, volume:49,2019.
58- John gaventa, Participatory development or participatory democracy? Linking participatory approaches to policy and governance, **participatory learning and action**, no50, 2004.
59- friends of the earth international ; **annual report 2011**, https://www.foei.org/publication/annual-and-financial-reports-2011/
60- friends of the earth international ; **annual report 2022**, https://www.foei.org/publication/annual-and-financial-reports-2019/
61- friends of the earth international; **annual report 2009**, https://www.foei.org/publication/annual-and-financial-reports-2009/
62- friends of the earth international; **annual report 2018**, https://www.foei.org/publication/annual-and-financial-reports-2018/
63- Ministere de l'environnement et des energies renouvelables, **premier rapport biennal actualise de l'algerie a la convention cadre des nations unies sur le changment climatique**, 2023.

64- The Nature Conservancy, **ANNUALREPORT2020**, https://www.nature.org/en-us/about-us/who-we-are/accountability/annual-report/2020-annual-report/
65- THE ROLE OF THE AARHUS CONVENTION IN PROMOTING GOOD GOVERNANCE AND HUMAN RIGHTS, Submission by the UNECE Aarhus Convention Secretariat, **provided as input to the report being prepared by the Office of the High Commissioner for Human Rights pursuant to resolution 19/20** "The role of good governance in the promotion and protection of human

rights", September 2012.
https://www.ohchr.org/Documents/Issues/Development/GoodGovernance/Corruption/ECONOMIC_COMMISSION_FOR_EUROPE.pdf

الدساتير والمواد القانونية

1- دستور الجمهورية التونسية الصادر في: 27 جانفي 2014.
2- القانون الأساسي عدد22 لسنة 2016 مؤرخ في 24 مارس 2016، يتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة
3- القانون العضوي رقم 05/12، المؤرخ في 12 يناير 2012، يتعلق بالإعلام. ص ص 12، 13.
4- قانون رقم 10/11، يتعلق بالبلدية، المؤرخ في 22 جوان 2011 ، ج رج ج، عدد37 ، الصادر في 2011/07/03.
5- قانون رقم 19/23 مؤرخ في 02 ديسمبر 2023، متعلق بالصحافة المكتوبة والصحافة الالكترونية.
6- المادة 11، القانون العضوي رقم 04/12، يتعلق بالأحزاب السياسية، المؤرخ في 12جانفي 2012. ج رج ج . عدد 2، الصادر في 2012/01/15، ص 11.
7- المادة 11، القانون العضوي رقم 04/12، يتعلق بالأحزاب السياسية، المؤرخ في 12جانفي 2012. ج رج ج . عدد 2، الصادر في 2012/01/15، ص 11.
8- المادة 15، القانون 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016، الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 07 مارس 2016.
9- المادة 168، من القانون العضوي 1/12 المؤرخ في 12يناير 2012، يتعلق بنظام الانتخابات.
10- المادة 213، دستور 2020، الجريدة الرسمية العدد 82، المؤرخ في: 30 ديسمبر 2020
11- المادة11 قانون رقم 10/11، يتعلق بالبلدية، المؤرخ في 22 جوان 2011، ج رج ج، عدد37، الصادر في: 2011/07/03.
12- المواد 38/37/36/35 من القانون رقم 10/03 المؤرخ في 19 يوليو 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.
13- المواد 5-6-7-35: من القانون رقم 10/03 مؤرخ في 19 يوليو سنة 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة .
14- المواد: 60، 26، 18، 36، 38. القانون 07/12، المتعلق بالولاية، المؤرخ في 2012/02/21. ج ر ج ج، عدد12. الصادرة بتاريخ 2012/02/29.

الفهرس

مقدمة .....أ

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للديمقراطية التشاركية والأمن البيئي.....22

المبحث الأول: مفهوم الديمقراطية التشاركية 24

المطلب الأول: تعريف الديمقراطية التشاركية 24

المطلب الثاني: أسس الديمقراطية التشاركية 31

المطلب الثالث: فواعل الديمقراطية التشاركية 33

المطلب الرابع: آليات تكريس الديمقراطية التشاركية 37

المبحث الثاني: مفهوم الأمن البيئي.....47

المطلب الأول: تعريف الأمن البيئي 47

المطلب الثاني: البعد الإنساني للأمن البيئي 49

المبحث الثالث: دور الفواعل ما دون الدولة والدولة في تكريس الديمقراطية التشاركية والأمن البيئي ..51

المطلب الاول: دور الفواعل ما دون الدولة في حماية البيئة 51

المطلب الثاني: دور الإعلام البيئي في تعزيز العملية التشاركية للحفاظ على البيئة.....58

المطلب الثالث: دور الهيئات الدولية في الحفاظ على السلام البيئي العالمي 59

المبحث الرابع: الديمقراطية التشاركية من منظور النظرية الخضراء (green theory).....70

المطلب الأول: مفهوم النظرية الخضراء 70

المطلب الثاني: مبادئ النظرية الخضراء لتحقيق الديمقراطية التشاركية 71

المطلب الثالث: تحقيق الأمن البيئي والديمقراطية التشاركية في إطار النظرية الخضراء.....73

خلاصة الفصل الأول 75

الفصل الثاني: مسار الديمقراطية التشاركية والأمن البيئي في الجزائر وتونس (2012 – 2022).....77

المبحث الأول: مؤشر الإصلاحات اللامركزية والواقع التشاركي في الجزائر وتونس منذ 2012 77

المطلب الأول: الإطار القانوني والدستوري للديمقراطية التشاركية في الجزائر بعد 2012 78

المطلب الثاني: الإطار الدستوري و القانوني للديمقراطية التشاركية في تونس بعد 2012.....85

المطلب الثالث: تكريس الديمقراطية التشاركية مقارنة بين الجزائر وتونس منذ2012 92

المبحث الثاني: مؤشر حوكمة السياسات في الجزائر وتونس بعد 2012.....94

المطلب الأول: جهود الجزائر لتحقيق الأمن البيئي منذ 2012.....94

المطلب الثاني: جهود تونس لتحقيق الأمن البيئي منذ 2012 99

المطلب الثالث: مقارنة بين الجزائر وتونس لتكريس الأمن البيئي. 103

المبحث الثالث: مؤشر فعالية المجتمع المدني في تحقيق الأمن البيئي في الجزائر وتونس منذ 2012 105

المطلب الأول: المجتمع المدني كآلية تشاركية لتحقيق الأمن البيئي في الجزائر منذ 2012 105

المطلب الثاني: المجتمع المدني كآلية تشاركية لتحقيق الأمن البيئي في تونس منذ 2012.....110

المطلب الثالث: مقارنة المساهمة المجتمعية في حماية البيئة بين الجزائر وتونس.....118

المبحث الرابع: مؤشر الإعلام البيئي في الجزئر وتونس.....121

المطلب الأول: دور وسائل الإعلام في حماية البيئة بالجزائر 121

المطلب الثاني: دور وسائل الإعلام في حماية البيئة في تونس 130

خلاصة الفصل الثاني 137

الفصل الثالث: تحديات وآفاق الديمقراطية التشاركية والأمن البيئي في الجزائر وتونس 139

المبحث الأول: التحديات التي تواجه تنزيل الديمقراطية التشاركية 140

المطلب الأول: صعوبات تنزيل الديمقراطية التشاركية في الجزائر 140

المطلب الثاني: تحديات الديمقراطية التشاركية في تونس 148

المبحث الثاني: آفاق الديمقراطية التشاركية في الجزائر وتونس 157

المطلب الأول: الأفق التشاركي في الجزائر 157

المطلب الثاني: آفاق الديمقراطية التشاركية في تونس 168

المبحث الثالث: تحديات الأمن البيئي في الجزائر وتونس 170

المطلب الأول: التحديات البيئية في الجزائر 170

المطلب الثاني: التحديات البيئية في تونس 183

خلاصة مقارنة لأهم المشاكل/التحديات البيئية في الجزائر وتونس في تقارير عربية ودولية 187

المبحث الرابع: آفاق الأمن البيئي 190

المطلب الأول: أفق بيئية مشتركة بين البلدين 190

المطلب الثاني: أفق الأمن الحيوي في الجزائر 197

المطلب الثالث: أفق الأمن الحيوي في تونس 210

خاتمة نتائج وتوصيات 218

قائمة المصادر المراجع 220

الفهرس 237

الملخص

الملخص

ملخص الدراسة

تناولنا في دراستنا موضوع "الديمقراطية التشاركية والأمن البيئي دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس 2012-2022" ويمكن القول أن الديمقراطية التشاركية تمثل ركيزة أساسية لتحقيق الحوكمة البيئية وتعزيز استدامة الموارد الطبيعية من خلال إشراك مختلف الفواعل الرسمية وغير الرسمية من مواطنين ومنظمات المجتمع المدني في صياغة وتنفيذ السياسات البيئية.

وقد بينت الدراسة من خلال المقارنة بين الجزائر وتونس أن السياق السياسي والمؤسساتي يلعب دورا حاسما في مدى فعالية الآليات التشاركية، ففي حين شهدت تونس تطورا نسبيا في مجال المشاركة البيئية، عقب اعتماد دستور 2014 وما رافقه من انفتاح سياسي وتوسيع لصلاحيات الجماعات المحلية ظلت الممارسة التشاركية في الجزائر محدودة التأثير بسبب استمرار هيمنة المركزية وضعف القنوات المؤسساتية الكفيلة بتمكين الفاعلين المحليين من أداء أدوارهم بالشكل اللائق والمطلوب.

ومن خلال اعتبار الأمن البيئي مكونا أساسيا للأمن الإنساني والتنمية المستدامة فإنه لا يتحقق بمجرد سن القوانين أو إطلاق مشاريع تقنية لحماية البيئة، بل يتطلب وجود بيئة سياسية ومؤسساتية تتيح مشاركة المواطنين في صنع القرار البيئي وتشجيع الرقابة المجتمعية على أداء المؤسسات، فالإرادة السياسية تعد الأساس في تحويل المبادئ والقوانين البيئية إلى سياسات فعالة وتشكل المقاربة التشاركية صمام أمان وضابط استمرارية لتلك السياسات وملاءمتها للواقع المحلي، وفي غياب هذين العنصرين تصبح السياسات البيئية معرضة للفشل أو التهميش مهما بلغت دقتها التقنية وصرامتها القانونية، لذلك فإن تفعيل الديمقراطية التشاركية يشكل عاملا حاسما في ضمان فعالية واستدامة السياسات البيئية في الجزائر وتونس معا.

Study Summary:

This study addresses the topic of Participatory Democracy and Environmental Security: A Comparative Study between Algeria and Tunisia (2012–2022). It argues that participatory democracy constitutes a fundamental pillar for achieving environmental governance and enhancing the sustainability of natural resources. This is accomplished through the active involvement of both formal and informal actors, including citizens and civil society organizations, in the formulation and implementation of environmental policies.

The comparative analysis between Algeria and Tunisia reveals that political and institutional context play a decisive role in shaping the scope and effectiveness of participatory mechanisms. In the case of Tunisia, the post-2014 period witnessed significant progress in participatory practices, marked by the opening of the political space, the empowerment of local communities, and the growing role of civil society organizations. Conversely, the participatory experience in Algeria remained limited in its impact, largely due to the persistence of centralized authority and the insufficient institutional capacities necessary to enable local actors to perform their roles effectively.

By considering environmental security as an essential component of human security and sustainable development, the study underscores that it cannot be achieved merely through legal enactments or the implementation of technical projects. Rather, it requires the establishment of a conducive political and institutional environment that facilitates citizen engagement in decision-making processes and ensures community oversight over institutional performance. The study concludes that the activation of participatory democracy, particularly through inclusive and transparent governance frameworks supported by legal guarantees, is a critical factor in enhancing the effectiveness and sustainability of environmental policies in both Algeria and Tunisia.